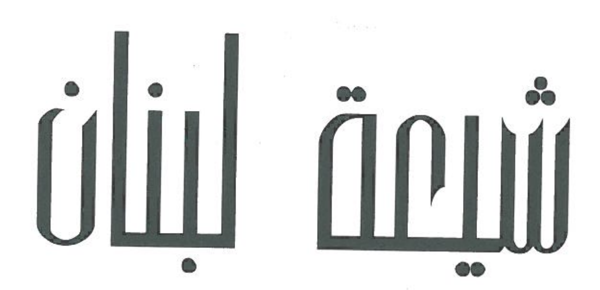
شيعة لبنان

العشيرة - الحزب - الدولة
(بعلبك - الهرمل نموذجاً)

غسّان فوزي طـه



معهد المعارف الحكمية
(للدراسات الدينية والفلسفية)
THE SAPIENTIAL KNOWLEDGE INSTITUTE
(FOR RELIGIOUS & PHILOSOPHICAL STUDIES)



العشيرة - الحزب - الدولة

(بعلبك - الهرمل نموذجاً)

الدكتور غسان فوزي طه

اسم الكتاب: شيعة لبنان

المؤلف: د. غسان فوزي طه

الناشر: معهد المعارف الحكمية (للدراسات الدّينية والفلسفيّة).

تصميم الغلاف: DBOUK FOR DESIGN

عدد النسخ: ١٠٠٠

عدد الصفحات: ٣٤٠

القياس: ١٧×٢٤

تاريخ الطبع: آذار ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

إن الآراء والإتجاهات والتيارات الوارد الحديث عنها في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي معهد المعارف الحكمية، وإن كانت في سياق اهتماماته المعرفية.



معهد المعارف الحكمية

بيروت - حارة حريك - قرب البنك اللبناني الفرنسي - سنتر صولي

هاتف: ٠١ ٥٤٤٦٢٢ ص.ب الشياح ٢٠

Email:almaaref@shurouk.org - maahad@shurouk.org

فهرس الموضوعات

المقدمة:

البنى التقليدية والتغير:

استرعت ظاهرة التغير الاجتماعي انتباه علماء الاجتماع، فشرعوا في دراسة الأسباب والعوامل المؤدية إليه. فهو بالنسبة للكثيرين منهم ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها المجتمعات الإنسانية. بل ذهبوا إلى القول: بأنه ضرورة حيوية للمجتمعات البشرية. وهو سبيل بقائها واستمرارها، ومن خلاله تتكيف هذه المجتمعات مع واقعها، وعن طريقه يتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها.

فالتغير يعبر عن الاختلاف ما بين حالة جديدة وحالة قديمة، وتضاف إليه كلمة الاجتماعي ليصبح التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية في فترة محدودة من الزمن، علماً بأن هذا التغير قد يتخذ منحى إيجابياً متقدماً، أو قد يكون سلبياً متخلفاً، أو ليس هناك من اتجاه واحد للتغير.

العصرنة والتحديث كظاهرة اجتماعية، هي نوع من أنواع التغير الاجتماعي الذي تتمثل فيه مواصفات الحياة الاجتماعية الحديثة، وهي تختلف عما هو سائد في المجتمعات التقليدية البسيطة.

في مجتمع بسيط، يكمن التجمع في العلاقات المباشرة بين شخص وآخر: علاقة الزوج بالزوجة، والأخ بأخيه والجار بجاره، ويظهر التجمع والالتزام على نحو مباشر. لكن في مجتمع أكثر تعقيداً تظهر العلاقة بين الأفراد أو الجماعات بشكل منفصل عن ذواتهم حيث يصبح الالتزام بمبدأ معين، أو بهدف أو بنمط من السلوك مشتركاً بين الأفراد والجماعات في إطار من المصلحة المشتركة التي تعبر عن اجتماع عدد كبير من الأشخاص، يوحد ما بينهم اتفاق عام حول القانون والحقوق، والرغبة في المشاركة في مصالح متبادلة، وتوجد فيه المؤسسات التي تعطي بدورها معنى جديداً للهدف المشترك وتخلق روابط جديدة بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات[1]. ولعل أبرز كل ذلك، يجري في إطار الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث الداخل في إطار العصر. فالعصرنة متعددة الوجوه وتفترض تغيرات تضاف إلى ما تقدم ذكره، ونقلة جوهرية في القيم والمواقف والتوقعات، وتجعل الفرد يتقبل إمكانية التغيير ويؤمن بأنها مرغوبة[2]. وهذه التغيرات تتطلب بشكل نموذجي شمولية الولاء وتحول التطابق مع الجماعات العينية المباشرة (العشيرة والطائفة) إلى تجمعات أضخم وأكثر تجرداً (كالطبقة

---

(١) صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوّ عبود، دار الساقي، بيروت ١٩٩٣، ص١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥.

والأمة). وفي هذا السياق، يتزايد التعويل على القيم الشمولية بدلاً من القيم الخصوصية.

بنى القرابة العربية:

إن التوزعات القرابية في العالم العربي هي بالأصل ذات انتماءات دينية وتتوزع على انتماءات طائفية. فحسب التنظيم الطائفي، توزع المسلمون بين سنة وشيعة وإسماعلية ودرزية وعلوية وزيدية وشافعية وأباضية...إلخ. وتتوزع ضمن الطائفة الواحدة الانتماءات الاثنية والمدارس التشريعية والحركات الدينية والإقليمية. وتوزع المسيحيون بين كاثوليك وأرثوذكس، وموارنة وأقباط وانجيليين...إلخ. وتتوزع كل من هذه الطوائف حسب الانتماء الاثني، فيكون هناك مثلاً كاثوليك شرقيون، ولاتين وسريان وكلدان وأرمن وآشوريون...إلخ[١].

وكذلك توزعت الانتماءات الطائفية، إلى انتماءات أخرى تمثلت بمجموعات قبلية وعشائرية.

ومن بين هذه التجمعات، قبيلة «الرولة» التي تمتد ديرتها بين صحراء النفود في السعودية وحمص، وتدمر في سوريا، ووادي السرحان في الأردن وداخل حدود العراق. ولا زالت هذه القبيلة تتمتع حتى اليوم بنفوذ قوي، إذ تقوم علاقاتها على محور العصبية التي تشكل محور انتظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو انتظام يقوم على مبدأ قرابة الدم، فتبدو كمجتمع قائم بذاته في أماكن انتشارها الجغرافي[٢].

وفي سوريا كانت الدبلوماسية الفرنسية، في فهمها للتركيب الطائفي والأقوامي وتعاملها مع خصوصياتها، قد وضعت بعض الدراسات التي أفصحت عن وجود التعددية في الهوية ضمن الطوائف، ثم ضمن الطائفة نفسها.

فعلى سبيل المثال، وجدت هذه الدراسات أثناء الانتداب الفرنسي على سوريا، أن الطائفة الدرزية في جبل الدروز (معقل الديانة الدرزية) تعيش حياة قبلية مغلقة، وأشكالاً في التكتلات العائلية المستقلة عن بعضها البعض، ولا تخضع لزعيم واحد، بل إلى زعامات. ويتوقف نفوذ كل زعيم على الظروف الحالية، وعلى الهيمنة المؤقتة والغنى، ويضطرم بين هذه العائلات النزاع حالما يتعلق الأمر بمصلحة ما، ثم يحل الاتحاد بينها ضد العدو الخارجي إذ يجتمع مجلس ممثل للقرى في بعض الحالات (كالحرب والمصلحة العامة للطائفة) ويصدر قرارات ليعمل بها.

ووضعت هذه الدراسات التي قام بها الخبراء الفرنسيون، تقارير حول مختلف الجماعات القبلية في سوريا لقبائل «العنزة» و«شمَّر»، فضلاً عن لائحة بأسماء عشائر طائفة العلويين وأسماء زعمائهم، مع خريطة تشير إلى المراكز الأساسية لمواطن ومراكز ٣٢ عشيرة من هذه

(١) حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط ٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٠.

الطائفة[١].

ما يهمنا قوله في هذا المجال: إن هذه الانتماءات خصوصاً الدينية والطائفية، لا تقتصر في وجودها على العالم العربي فحسب. فحتى في بلاد الغرب تبقى هذه التوزعات ماثلة للعيان، ولكن دون أن ترتكز على أسس قبلية وعشائرية، ودون أن تحمل انتماءاتها وولاءاتها إلى الميدان السياسي كما هو حاصل في عصرنا الراهن.

فخلافاً للتغيرات التي شهدتها المجتمعات الغربية، ثمة ظاهرة أساسية تحكم المجتمعات العربية، وهي أن بنى القرابة اضطلعت بأدوار ولا تزال في العديد منها، على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وقد تمثل ذلك، ومنذ عقود مضت، بحمل انتماءاتها إلى الحقل السياسي. فقد نشأ الأردن على اسم العائلة الهاشمية، فحمل اسمها وطابعها بعدما كانت هذه العائلة تحكم العراق حتى عام ١٩٥٨، وتوصلت العائلة العلوية إلى حكم المغرب وتوارثته منذ عام ١٦٦٤. كذلك حكمت مصر حتى عام ١٩٥٢، وتونس حتى عام ١٩٥٦، وليبيا حتى عام ١٩٦٩، من قبل عائلات مالكة، وحكمت سوريا حتى الأربعينات من القرن الماضي عدة عائلات، على غرار عائلة العظم، والأتاسي، والبرازي، والجابري، والقدسي، والعسلي، ومردم، والكيلاني وغيرها[٢].

وفي دول الخليج، ومنذ القرن الثامن عشر، لا تزال الأسر الحاكمة تستند في حكمها وسلطتها على خلفيتها القبلية، كآل نهيان في الإمارات العربية، وآل خليفة وسعود في كل من البحرين والسعودية اللتين يجمعهما تحدرهما من قبيلة عنزة العربية، ومعهما آل الصباح في الكويت ثم آل ثاني في قطر[٣].

على هذا النحو، فإن سلطة الدولة في العديد من الدول العربية-والخليجية خصوصاً- مستمدة تقليدياً من الولاء العائلي والقبلي، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الفصل بين سلطة الدولة وسلطة العائلات الحاكمة والشيوخ، وهي ما تزال مستندة على مرتكزاتها القبلية.

لم تصل هذه العائلات إلى سدة السلطة لو لم تتوفر اللحمة الداخلية التي قامت على مبدأ القرابة في القبيلة الواحدة، والتي وفرت لها القدرة على إقامة التحالف مع قبائل أخرى وبناء قوتها الذاتية التي عبرت من خلالها إلى السلطة.

فالعائلة السعودية عند إرسائها مملكتها، تمكنت من احتواء القبائل وإدخالها في حلف قبلي بعد عدة مواجهات مع قوى الأخوان (وهم الجناح المقاتل للقبائل العربية) انتهت بمعارك حاسمة

(١) وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في القرن العشرين، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

(٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(٣) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧ ،ص ١٤٦.

سنة ١٩٢٩-١٩٣٠ لمصلحة الدولة المركزية السعودية، التي سرعان ما جندت القبائل في الجيش والحرس الوطني، وانتزعت الدولة من القبائل دور الحماية والدفاع عنها واضطرتها للاعتراف بها.

وفي الإمارات لم يتمكن آل نهيان من بناء دولتهم، إلا بعد عقد تحالف بين عدد من الأسر والقبائل كآل مكتوم والقواسم والنعيمي والشرقي والمعلا، في دبي وعجمان والشارقة والفجيرة وأم القيوين.

بنى القرابة في لبنان:

يشغل لبنان اليوم مساحة تزيد قليلاً عن عشرة آلاف كيلو متر مربع، ويتألف سكانه من جماعات دينية مختلفة، بعضها مسيحي (وأهم الطوائف المسيحية عدداً الموارنة والروم الأرثوذكس، يليهم الروم الكاثوليك) والآخر إسلامي (المسلمون السنة والشيعة والدروز). وباستثناء الأرمن، فإن الطوائف اللبنانية لا تختلف عن بعضها البعض إلا بالهوية الدينية بينما يشترك الجميع في اللغة والتراث العام[1].

شكّلت هذه الطوائف في كل منها، مجتمعاً قائماً بذاته على مستوى التفاعل الاجتماعي والسلوك اليومي، وكانت أيضاً على مستويات العلاقات مع الخارج، تتآلف في أكثر الأحيان وتتحالف تبعاً لسياسة الإقطاعيين والمشايخ، الذين كانوا يسيّرون دفة الحكم في البلاد، وإن كان لا يتعدى ذلك تدبير شؤون الرعية وجمع الضرائب، ومسايرة الحكام، والتقرب منهم، بغية الحفاظ على مراكزهم الاجتماعية داخل مجتمعاتهم وأمام أنظار رعيتهم، أو السياسية أمام أنظار المماليك وباشوات العثمانيين، وبالتالي أمام نظرائهم من الطوائف الأخرى[2].

وفي المرحلة العثمانية خاصة، سادت تشكيلات قرابية انقسمت بين وحدات قرابية كانت بمثابة وحدات اجتماعية عملت بشكل متآزر في الأرض، وأدت الضرائب المفروضة إلى بروز عصبيات شكلت مواقع سلطوية، قامت بعملية سحب الريوع من المزارعين فشكلت وحدات اجتماعية وسياسية، وارتبطت سيطرتها الاقتصادية والسياسية بنظام الإقطاع الذي طوّره العثمانيون ما بين ١٥١٦ و ١٩١٤. وظهرت إذ ذاك عائلات كبرى في الجبل والمناطق كآل الخازن وجنبلاط، وشهاب وإرسلان وغيرهم[3]. غير أن مرحلة القرن التاسع عشر كانت القوى الغربية والأوروبية خاصة، إضافة لتركيا، قد أرست إصلاحاً إدارياً جديداً في لبنان من خلال بروتوكولين: الأول

---

(١) كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع ، ط٣. ترجمة عفيف ا لرزاز ، دار نوفل ، بيروت ٢٠٠٠، ص١٧ .

(٢) عاطف عطية، الدولة المؤجلة:دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان ،دار أمواج، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٩.

(٣) خليل أحمد خليل، العرب والقيادة، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٢٨.

بتاريخ واحد حزيران ١٨٦١، والثاني في أول أيلول ١٨٦٤. هذان النصان، أعطيا جبل لبنان وضعية دولية، وأعلنا نهاية النظام الإقطاعي. في المقابل، ثبتا النظام الطائفي، وعمّما الطائفية في الإدارة العامة للجبل، مانحين هذا الأخير استقلالاً ذاتياً حيال السلطة العثمانية، مع إبقاء المدن الساحلية السنية والبقاع، خارج الوحدة الإدارية للجبل. فبموجب النظام الجديد أصبحت الطوائف الدينية ممثلة بمندوب أو أكثر يختاره قادة كل طائفة بمشاورة وجهائها.

مع بروز عهد الانتداب، عملت السلطة الانتدابية الفرنسية على بناء الدولة وفق أسس جديدة أتاحت إعادة إنتاج سلطة هذه العصبيات عبر الأجهزة التمثيلية والمواقع الإدارية التي استحدثتها، فأتاح هذا الواقع الجديد بروز عصبيات جديدة في مراكز السلطة، وبقيت إلى ما بعد عهود الاستقلال، تعبر عن نفسها كوحدات سياسية واجتماعية بقيادة زعمائها، انطلاقاً من مبدأ القرابة التي تمثل عناصر وحدتها وتماسكها. فخلال الاستقلال عكس ميثاق عام ١٩٤٣ نسبة القوى الطائفية والاجتماعية القائمة آنذاك، حيث التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس النيابي مثلاً، على أساس المعيار العددي وتبعاً للقاعدة التالية: ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين[1].

وبصورة عامة، أعطى الميثاق شرعية للواقع الطائفي، وأخضع توزيع مختلف الوظائف العامة لمعايير التوزيع العددي الطائفي، مستنداً بحرص شديد إلى آخر إحصاء أجرته القوة المنتدبة سنة ١٩٣٢، والذي أظهر تفوقاً عددياً طفيفاً للمسيحيين.

لم يؤد النظام القائم في مرحلتي الانتداب والاستقلال إلى قيام دولة تعمل على تحقيق الاندماج الفعلي بين المواطنين، بل أدى إلى تعزيز الارتباطات العائلية والطائفية كأشكال من الولاء التقليدي على حساب الولاء للدولة.

فعلى سبيل المثال، نشير في هذا السياق، إلى أن صلات القرابة العائلية قد طبعت بطابعها التجربة البرلمانية اللبنانية، منذ عهدي الانتداب والاستقلال. فخلال نصف قرن تقريباً، بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٧٠، احتل ٤٢٥ نائباً ينسبون إلى ٢٤٥ عائلة، و٦٥ مقعداً نيابياً في ١٦ مجلساً نيابياً على التوالي. على صعيد النسب فإن النواب المرتبطين بصلات القرابة كانت نسبتهم ٦٢ تقريباً، مما يكشف طابع الاحتكار العائلي الذي حكم المجلس النيابي اللبناني. إن المركزة العائلية للسلطة البرلمانية، تصبح أكثر وضوحاً أيضاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار العائلات الكبيرة ذات الأصول الإقطاعية (عددها يقارب ٢٦) التي احتكرت لوحدها وطوال خمسين سنة أكثر من ثلث المقاعد النيابية.

---

(١) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص٥١- ٥٨ .

على هذا النحو، فقد ظهر بشكل لا يخلو من الوضوح أن النشاط السياسي للبنانيين، بقي متأثراً بانتماءاتهم وولاءاتهم القرابية والطائفية[١].

ولكن من جهة أخرى، وخلافاً لهذه الانتماءات والولاءات، ثمة ارتباطات أخرى كانت الحركات الحزبية قد قامت بها كمؤسسات، تستند على مبدأ الالتزام الواعي والإرادي.

وقد عرف لبنان العديد من هذه الحركات التي حافظ بعضها على استمراريتها حتى وقتنا الراهن.

فمنذ عهدي الانتداب والاستقلال، نشأت الأحزاب العقائدية ذات المنطلقات القومية والاشتراكية كالحزب الشيوعي اللبناني، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيمات الناصرية، وغيرها من الأحزاب التي هدفت إلى تغيير وجهة النظام الطائفي.

وفي مطلع السبعينات، كانت هذه الأحزاب قد بدأت تأخذ أشكالاً جديدة، تحولت معها إلى ميليشيات مسلَّحة انتهت بعد هذه الحرب إلى القبول بالصيغة اللبنانية وعمدت إلى المشاركة بفعالية في الحياة السياسية. لقد حملت هذه الأحزاب شعارات في الديمقراطية وبرامج للتنمية، وشكلت ميداناً للانخراط فيها بعيداً عن الارتباطات التقليدية، وسعت إلى المشاركة في الحياة السياسية البرلمانية، وساهمت بوصل قطاعات المجتمع بعضها مع البعض الآخر؛ إذ نقلت هموم الطلاب والعمال وسعت إلى إنشاء النقابات ودعمها، وراحت الأيديولوجية الحزبية تبشر بسمو العمل الحزبي، وقامت بدور تثقيفي مزدوج داخل الحزب وخارجه، فمدت أعضاءها في الأقاليم والقطاعات والخلايا بثقافة سياسية، وقامت نشراتها وصحفها بإطلاع الجمهور على آرائها وتحاليلها.

مع ذلك، فلم تستطع الحياة الحزبية تقويض أسس ارتباطات التقليدية، وتشكيل منافس فعلية للعائلات التي استحوذت على مقاعد البرلمان طيلة المراحل الانتخابية التي شهدها لبنان[٢].

لقد شاركت الأحزاب السياسية جميعها حتى تلك التي كانت محظورة في مراحل معينة ولو بشكل غير منتظم، في الانتخابات النيابية منذ الاستقلال عام ١٩٤٣.

فقد شارك الحزب الشيوعي اللبناني في عدة دورات وبعدد غير قليل من المرشحين، إلا أنه لم يتمكن من إيصال أي من مرشحيه إلى المجلس النيابي.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٠ .

(٢) فارس ساسين وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، لبنان ١٩٩٥، ص٣١١- ٣١٥.

وكذلك عمد كل من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي إلى هذه المشاركة، فحصل كل منهما على مقعد واحد في دورتي عام ١٩٥٧ و١٩٧٢.

وحصل التيار الناصري الذي كان له مناصروه في المجلس، حصل على مقعد واحد عام ١٩٧٢.

غير أن الأحزاب التي سجلت تأثيراً ونشاطاً متزايداً في عدد أعضائها في البرلمان، هي الحزب التقدمي الاشتراكي، وحزبا الكتائب والوطنيين الأحرار.

فالحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة كمال جنبلاط، توسع تمثيله المناطقي والطائفي، وحزب الكتائب كان قد شهد توسعاً ملحوظاً في الستينات والسبعينات، وعلى المستويين الشعبي والمناطقي ووصل عدد أعضائه في المجلس إلى تسعة نواب في دورة عام ١٩٦٨.

أما حزب الوطنيين الأحرار، فقد استطاع توسيع رقعة نفوذه وانتشاره في الجبل فأوصل إلى المجلس ثمانية نواب في الدورة نفسها.

على أي حال، فرغم المشاركة الواسعة لهذه الأحزاب في الحياة السياسية اللبنانية، فقد بقي التمثيل المستند على أساس عائلي يحظى بأرجحية على الحركات الحزبية. إذ لم تساوِ نسبة حضور الحركات الحزبية في المجلس النيابي حتى عام ١٩٧٢، سوى ثلاثين بالمئة من مجمل أعضاء المجلس[١].

بعد إقرار وثيقة الطائف، دخلت الحركات الحزبية لعبة الحكم في لبنان وأصبح لها موقع في الجسم السياسي اللبناني.

ففي انتخابات عام ١٩٩٢ وفي الجانب المسيحي، لم يوجد ممثل عن الأحزاب المسيحية كالكتائب أو القوات اللبنانية أو حزب الوطنيين الأحرار؛ لأن هذه الانتخابات لم تلق تأييداً من معظم الفعاليات الحزبية القائمة.

أما الأحزاب الفاعلة في الجهة الإسلامية فقد حظيت بتمثيل عكس حجمها وانتشارها داخل جمهورها الطائفي. فقد حظي الحزب التقدمي الاشتراكي بستة نواب، وحركة أمل حصدت تكتلاً قوامه ٣٢ نائباً، وحظي حزب الله بعشرة نواب، والجماعة الإسلامية بـ ٣ نواب.

أما الأحزاب العقائدية غير الطائفية، فقد سجلت غياباً للحزب الشيوعي اللبناني، فيما حظي الحزب السوري القومي الاجتماعي بـ ٦ نواب [٢].

والفارق الجديد في هذه الانتخابات، هو صعود الطوائف التي دخلت مسرح العمل السياسي إثر الحرب الأهلية، بعد أن كانت هذه الأحزاب تكاد تكون محصورة في الجانب المسيحي في حزبي

---

(١) فارس ساسين وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان،، ص ٣٧٠ و٣٧١ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٨ .

الكتائب والوطنيين الأحرار.

أما الأحزاب العقائدية غير الطائفية، فلأنها كانت مضطهدة في مراحل الانتداب والاستقلال، فقد عجزت عن الوصول إلى المقعد النيابي.

وقفة مع الأنتروبولوجيا:

خلال القرن التاسع عشر تكرَّست الأنتروبولوجيا كميدان علمي مستقل، له تقنياته ومجال بحثه المميز: المجتمعات المسماة «بدائية».

لقد نشأت الأنتروبولوجيا بهدف الرد على مجمل الأسئلة المتعلقة بالأصول والتشابهات والاختلافات البشرية والاجتماعية المعروفة حتى ذلك الحين، وهي بهذا التحديد كانت تعنى ولا تزال بالإنسان في مختلف أشكال ارتقائه وتطوره وانتظامه على مختلف الأصعدة، من الفيزيولوجي السلالي إلى الأيديولوجي، مروراً بالاقتصادي والسياسي والقرابي، بلوغاً الرمزي والأسطوري، والمعتقدي والديني.

وهي أي – الأنتروبولوجيا – مهمة علمية قامت على الدراسات التوليفية والتحليلية للمجتمعات البشرية استناداً إلى المعطيات الوضعية، لكي تتمكن من صياغة استنتاجات عامة تتعلق بفهم كيفية الانتشار والتواصل والاتصال بين المجموعات الثقافية البشرية، إضافة إلى التراكيب الاجتماعية القائمة على بنى ومفاصل متنوعة الوظائف والحركة(١).

فالأنتربولوجيا إذاً، طموح كلي وشمولي في النظر إلى الإنسان، وذلك بقدر ما تتيحه خاصية التنوع الحضاري والاختلاف الثقافي من رؤية وتبصر، فضلاً عن السياق التاريخي الذي جعل من هذا الميدان علماً يختص بدراسة ما يسمى بالمجتمعات البدائية(٢)، خصوصاً اللغات والعادات التي تختلف عن مجتمعاتهم الأوروبية المتمدينة، وأصبح هذا تقليداً على مرِّ السنين فعكف العديد من العلماء والدارسين، على تقديم دراساتهم وأبحاثهم الميدانية عن هذه المجتمعات.

غير أن هذه الدراسات عكست تخصصات هذا العلم وتفرعاته كالأنتربولوجيا الثقافية، والأنتربولوجيا الاجتماعية، والأنتربولوجيا الطبيعية، والأنتربولوجيا السياسية. وساد داخل كل فرع من هذه الفروع مدارس واتجاهات عكست مناهج التفكير وطرق الاستدلال لدى العلماء.

ولكن رغم تعدد هذه المدارس، فقد بقي حقل الاهتمام يميز كل فرع من هذه الفروع.

فالأنتربولوجيا الطبيعية ارتبطت بدراسة جسم الإنسان من حيث صفاته ومقاييسه، أو من حيث أصوله وأجداده ومقاييس الجسم. واهتمت الأنتربولوجيا الثقافية بطريقة معيشة مجتمع

(١) د. محمد حسين دكروب، أنتربولوجيا الحداثة العربية: منطلقات نقدية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩٢، ص ٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧.

ما، وبعناصر ثقافته كاللغة والعلاقات والنظم الاجتماعية التي يخترعها الإنسان بصورة جماعية، والتي تدخل في نطاق ثقافته(١).

أما الأنتربولوجيا الاجتماعية، فاهتمت بتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية، وخاصة المجتمعات «شبه البدائية» التي يظهر فيها بوضوح تكامل ووحدة البناء الاجتماعي ووظيفته، وتوضيح الترابط والتأثير المتبادل بين النظم الاجتماعية(٢).

وقد برزت الأنتربولوجيا السياسية كواحدة من بين هذه الفروع فعكفت على دراسة ووصف وتحليل الأنساق السياسية (بنى، سيرورات، تطورات) الخاصة بالمجتمعات البدائية، فبدت علماً يستعرض «المجتمعات القديمة» التي لم يكتمل فيها بناء الدولة، أو أخرى حيث الدولة موجودة بأشكال متنوعة جداً وهي تواجه بالضرورة مسألة الدولة في ولادتها وأشكالها الأولية، وتواجه أيضاً مشكلة المجتمعات المجزأة المفتقدة للسلطة المركزية.

خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، كانت قد تبلورت مجموعة اتجاهات رئيسية تفاعلت مع بعضها البعض.

هذه الاتجاهات هي: الاتجاه التاريخي التجزيئي، والاتجاه البنائي الوظيفي. وربما يجدر التنويه بأن استخدامنا هنا لكلمة اتجاه تشير إلى منطلق عام أو توجه فكري مميز، وعادة ما يندرج تحته أكثر من نظرية أو منهج في معالجة نفس المشكلة (٣).

إن استخدامنا لكلمة مدرسة يعني الإشارة إلى مجموعة من الأفراد والأعمال التي تتبنى فكراً نظرياً مشتركاً، أو أولئك الذين يستخدمون منهجاً محدداً في جمع المادة وتحليلها. لهذا فمن المألوف أن يحتوي اتجاه معين على عدة مدارس. وقد يحدث أيضاً أن تتباين وجهات النظر بين أصحاب المدرسة الأنتربولوجية الواحدة، وكثيراً ما تستخدم كلمة النظرية في لغتنا اليومية للإشارة إلى اعتقادات لم يثبت صدقها، أو لم يقدم بعد الدليل أو البرهان على صحتها.

ينطبق هذا على استعمال كلمة نظرية في المجال العلمي أيضاً، إذ إن النظرية العلمية تتضمن عنصرين أساسيين وهما: «السؤال» الذي تطرحه و«الإجابة»(٤) التي تقدمها. ولكي تثبت صحة هذه الإجابة، لا بد من وجود البرهان أو الدليل على صحتها؛ وهذه الأدلة والبراهين لا تستقيم بدون حقائق ملموسة أو أساس منطقي، أو فروض تخضع للمشاهدة والتجربة. فالنظرية إذن

(١) د. عاطف وصفي، الأنتربولوجيا الاجتماعية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦.

(٣) د. حسين فهيم، قصة الأنتربولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٦، ص ١٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٧.

عبارة عن«إطار فكري يفسر فرضاً معيناً أو مجموعة من الفروض ويضعها في نسق علمي مترابط».

نظراً لأن هدف النظريات هو تكوين إجابات أو تفسيرات لأسئلة معينة، عكفت الأنتربولوجيا على دراسة أوجه الشبه والفرق بين المجتمعات خصوصاً المسماة بدائية، وقد اعتمدت على مناهج متنوعة، لكنها لم تخل من قائمة من العقبات التي واجهها الأنتربولوجيون الذين عرضوا لدراسة هذه المجتمعات خصوصاً فيما يتصل بالجانب السياسي منها.

اتجاهات الدارسين:

ابن خلدون:

قبل محاولة الولوج إلى آراء علماء الاجتماع والأنتربولوجيا لمعرفة الأسباب التي تقف وراء الارتباطات التقليدية، يستحسن العودة إلى ابن خلدون بوصفه قدّم لنوع من أشكال الاجتماع المهمة في العالم العربي حيث عمد إلى مقاربة هذه الأشكال في المجتمع المغاربي القائم على الارتباطات القبلية.

ورغم أن ابن خلدون يرى أن علاقات الدم هي طبيعية بين البشر، بمعزل عن الزمان والمكان التي توجد فيه، إلا أنه لا يعدّ علاقات قرابة الدم شرطاً ضرورياً ولا كافياً للتماسك القرابي، بل لأنها ترتبط بغاياتها وهي النعرة والمدافعة والملك. فبرأيه: أن صلة الرحم طبيعية بين البشر إلا في الأقل، ومن وصلتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيمٌ أو تصيبهم هلكة[1]. وهي ترتبط بغاية التغلّب والملك بقوله: ثم إن القبيل الواحد وإن كانت فيه بيوتات متفرقة وعصبيات متعددة فلا بدّ من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها[2].

ورغم أن نظرية ابن خلدون قد تشكل منطلقاً لدى الكثير من الدراسات بوصفها تنطبق على المجتمعات العربية الراهنة، غير أنها لا تخلو لدى البعض من توجيه الانتقادات بشأن تعميمها على الأقل في عصر التصنيع. فمغرب القرن ومعه شمال أفريقيا، يؤديان دوراً في الاتجاهات الكونية لهذا العصر من خلال التصنيع والنزعة القومية.

فعلى عكس منطق ابن خلدون يرى غلنر[3] وهو من الأنتربولوجيين الذين درسوا المجتمعات الإسلامية وخصوصاً في شمال إفريقيا، أن المجتمع الغربي ليس مشابهاً للمجتمع القبلي في زمن ابن خلدون، واستند بذلك على أن المجتمع الصناعي يظهر إلى حد ما نوعية من التماسك الاجتماعي الخاصة به، وذلك بالعمل وفق مبدأ جديد أسماه مبدأ القومية، إذ لم يكن هذا المجتمع قبل هذا التاريخ قادراً على إثارة حماس القاعدة العريضة من الجماهير وقيادة الأفراد للقيام

(١) ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، (د- ت)، ص ١٠٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٠.

(٣)أرنست غلنر، مجتمع مسلم، ترجمة أبي بكر أحمد باقر، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥، ص ١٨٢.

بتضحيات كبيرة، بمعزل عن الارتباطات التقليدية.

الاتجاه التحديثي:

إن دخول التصنيع إلى المجتمعات القبلية بما يترتب عليه من انعكاسات في إحلال أنواع من الارتباطات الجديدة، يبدو غير كاف بنظر بعض الدارسين. فبنظر عالم الأنتربولوجيا كيلفورد غيرتز الذي صيغت عن طريقه مقولة: «الوشائجية»، يرى غيرتز خلاف غيره، أن معطيات الهوية الوشائجية كهوية محددة، تتحول إلى وسيلة للصراع السياسي لارتباطها بالتحديث. فكل أبعاد التحديث تميل في البداية إلى عدم تخفيف وتيرة العواطف «الوشائجية» وإنما إلى تسريعها. وقد شدد على بعدين من أبعاد التحديث الكثيرة: الأول «إدخال جائزة قيّمة» إلى المجتمع «يتم التقاتل عليها» أي الدولة، والثاني تأسيس حق الانتخاب العام الذي جعل إغراء مخاطبة الجماهير بالتماس الولاءات التقليدية، لا يقاوم[1].

لقد قدم غيرتز لعالم الأنتربولوجيا الذي يهتم بقدرة الرموز على تشكيل السلوك الإنساني، رؤية تفترض أن القوة الدافعة وراء كل الارتباطات التقليدية هي السلطة والسيطرة.

ولكن إذ يقدم غيرتز أن عالم الهويات التقليدية هو نتاج قرون من التبلور، وأن الناس يحيون مع عدة هويات دينية واثنية واقتصادية، غير أنه لم يفسر كيف تصبح هوية معينة مسيسة دون غيرها، ولا كيف تولد المزايا الذاتية كهوية معينة شكلاً آخر من أشكال التسييس؟

إزاء الرؤية الاختزالية هذه، برز اتجاه آخر أثار تلك التساؤلات بوجه «الوشائجية» هو اتجاه «الذرائعيين». لقد شدّد هؤلاء على تنوع الارتباطات التقليدية وليونتها، بالمقارنة مع رؤية «الوشائجيين» الساكنة والأحادية البعد.

ولذلك فإن دراساتهم عن الهوية القبلية واللغوية والدينية، كشفت عن أن أفراداً وأحياناً مجموعات بأكملها، يتخلون عن هوية لصالح مجموعات أخرى، أو ينسبون فقط منطقاً ثقافياً ووزناً سياسياً لهوية أخرى. فاختيار أحد الارتباطات، هو خيار «عقلاني» وأن «المتعهدين السياسيين» يستطيعون تسييس الهويات التي كانت في السابق ثقافية فحسب، عن طريق إظهار المنافع المادية للتماهي مع قبيلة معينة أو دين، أو مجموعة لغوية[2].

السلطة والضرورة:

وجد أصحاب هذه النظرية، أن السلطة هي ضرورية في المجتمعات البدائية لارتباطها بوظيفة الدفاع عن المجتمع ضد ضعفه الخاص. فعندما تتجاوز العلاقات الاجتماعية صلات القرابة، يقوم بين الأفراد والجماعات «تنافس» ظاهر تقريباً، بحيث يسعى كل واحد إلى توجيه قرارات

(١) المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٢) دانيال برومبرغ، التعدد وتحديات الاختلاف، ترجمة عمر الأيوبي، دار الساقي، بيروت ١٩٩٧، ص١١ .

الجماعة في اتجاه مصالحه الخاصة. وفي النهاية تظهر السلطة (السياسية) كنتاج للمنافسة وكوسيلة لحاتوائها (١).

فالسلطة ضرورية لأسباب داخلية، ولكنها ترتبط أيضاً بأسباب خارجية حيث تستند بفعل التهديد الخارجي لأنه يتجه إلى المجتمع البدائي، إلى تنظيم دفاعاته وتحالفاته، وتمجيد وحدته وتماسكه، وسماته الخاصة.

الإقطاعية وعلاقات التبعية:

أظهرت بعض الدراسات الأنتربولوجية التي اهتمت بالمجتمعات التي توصف «بالإقطاع» وبشكل ملموس تمفصل التفاوتات ونظام السياسة، رغم المجادلات التي تقارن الإقطاعية الحقيقية إقطاعيات القرون الوسطى الأوروبية بالإقطاعيات التي حفلت بها آسيا وأفريقيا.

ففي رواندا حيث التدرج الاجتماعي وتسلسلات السلطة والنفوذ، والعلاقات بين الأشخاص ترتبط بمجملها بملكية الأرض والماشية، وعلاقات السلطة فيها تعود لأرستقراطية محدودة العدد، فإن الحكام الحقيقيين كانوا «أمراء الأسرة الملكية» وتعمل علاقات «الموالاة» لا سيّما داخل الطائفة «المغلقة» المسيطرة (طائفة التوتسي) حيث تكون بمثابة وسيلة ارتقاء. وتتوطد هذه العلاقات إما على أساس حيازة الماشية، وإما على أساس حيازة الأرض، وهنا يكون لها بالضرورة مغزى سياسي. ومع هذا المظهر تخلق حلقة من المفضلين والموالي، وتندرج في إطار «التسلسلات السياسية الإقليمية»(٢).

فأصحاب السلطة على الأرض هم الأقوى والأغنى، ومن هنا نجد أن العلاقات الإقطاعية تتدخل كوسيلة في خدمة المحافظة على السلطة.

على هذا النحو ومن خلال عرض هذه الاتجاهات التي حاولت تفسير أسباب استمرار الروابط التقليدية في الميدان السياسي، يمكننا الاستنتاج، أن كلاً منها قدم رؤية تفسيرية لهذا الواقع من زاوية خاصة، ولذلك جاءت الإجابات متفاوتة فيما بينها.

ولكن فيما يتصل بإمكانية اعتماد إحداها كإطار نظري موجه للدراسة ، يمكن أن نشير في المجال إلى أن الاعتماد على مبدأ العصبية الذي قدمه ابن خلدون، وإن ما زال يشكل منطلقاً لدراسة الجماعات القرابية، لكن التطور الذي أحاط بهذه الجماعات من بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية، يجعلنا نرى استمرار هذه الروابط مسكوناً بهاجس الإسقاط المتعمد لبنى تاريخية، متجاوزين بذلك التغيرات القائمة في عصرنا الراهن.

---

(١) جورج بلانديه، الأنتروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٠، ص ٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٥.

كما أن الانطلاق من الرؤية الأنتربولوجية التي ربطت علاقات القرابة والسلطة بعهود الإقطاع قد تصح على المجتمعات الأفريقية التي خلصت فيها إلى هذه النتيجة، لكن من غير المنطقي تعميمها على مجتمعاتنا التي تختلف في تركيبها الاجتماعي عن المجتمعات الإقطاعية، أو على الأقل لم يعد هذا الإقطاع موجوداً في مجتمع كلبنان.

ولأن الاتجاه التحديثي انقسم بين طرفين: أحدهما وشائجي، والآخر ذرائعي، و أن كلاً منهما قدم مساهمة لا تخلو من مجال للنقد، ولكننا نجد أن المزاوجة بينهما سوف تسهم في تقديم رؤية تفسيرية تؤدي إلى فهم الأسباب الكامنة والموضوعية، في بروز مثل هذه الروابط واستمرارها في لعب أدوار عدة في الحقل السياسي.

إشكالية البحث:

شهد لبنان عبر مراحل تاريخية مختلفة تغيرات على صعيد البنية السياسية . لكن هذه التغيرات لم تكن تطال جوهر البناء السياسي للدولة القائم على الأساس الطائفي في إنتاج السلطة، فحافظت الدولة على وجودها كإطار يحتضن الطوائف ويحافظ على كياناتها الخاصة، دون أن تتحوّل إلى إطاركلّي يشدّ الأفراد على أساس الولاء الوطني العام.

كذلك فإن الروابط الأهلية، بدت أشدّ فاعلية وأكثر بروزاً، واستمرّت في التعبير عن نفسها كوحدات سياسية تنتظم في إطار العائلة والعشيرة والطائفة، وتنزع نحو حيازة السلطة، فيما بدت الروابط التي تقوم على أساس إرادي أقل شأناً وأضعف قدرة على تغيير الواقع القائم.

لذلك، تبرز أهمية دراسة أسباب استمرار هذه الأشكال التقليدية في المحافظة على كياناتها الخاصة، فهل أن بنية النظام السياسي هي التي تسمح فعلاً بوجود هذه الأشكال من الروابط؟ أم أن وجودها يعود إلى أبعد من ذلك بكثير؟ وكيف يتبدّى لنا ذلك من خلال رصدنا ودراستنا لها في منطقة بعلبك- الهرمل؟

إن معالجة هذه الإشكالية المطروحة تستدعي الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف تمّ بروز كل من دوائر القرابة والحزب والطائفة، وما هي العوامل التي أثرت في ذلك؟
- وما هي القوانين التي تسمح لدوائر القرابة بالحفاظ على لحمتها وتماسكها الداخليين على حساب الحزب والطائفة؟
- ما هو الإطار أو المحور الذي تتم من خلاله عملية الصراع والتنافس بين القرابة والحزب والطائفة؟
- ما هي العوامل التي تدخل في كل مرحلة تاريخية لفرض غلبة القرابة على حساب الحركات الحزبية والطائفة حتى قبيل الحرب الأهلية؟
- لماذا تمّ التحول بعد الحرب من حالة الولاء للقرابة واستبدالها بالولاء للطائفة على حساب

القرابة والحزب؟

- ما هو الموقف المتعلق بكل من الحزب والطائفة في ترسيخ أو ضمور امتدادهما داخل الوحدات القرابية؟ وهل أن خطاب الحزب بقي قاصراً عن ذلك، في حين نجح خطاب الطائفة في هذا المجال؟

فرضيات البحث:

إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة لدينا، تفرض ومن خلال عملية الرصد والتحليل، التوصل إلى الاستنتاجات التي تعنى في الإجابة عنها. ولكن ثمة مجموعة من الفرضيات وهي ليست سوى إجابات محتملة، بحيث يتم العمل على دراسة صحتها أو سقمها.

الفرضية الأساسية:

إن الارتباطات التي تقوم على أساس القرابة الدموية والطائفية هي ارتباطات طبيعية موجودة بوجود المجتمع نفسه. ولا وجود لأي مجتمع بدون هذه الارتباطات. ولكنها تترسخ،أو تضعف لتحل محلها ارتباطات من نوع آخر وبتوجه آخر، وذلك حسب دينامية المجتمع وحركته المستمرة في الزمان والمكان. وتستند هذه الحركة بالدرجة الأولى على طبيعة البنية السياسية القائمة وطريق إنتاج السلطة. فإما أن تؤدي إلى ترسيخ الارتباطات الطبيعية وإعادة إنتاج عناصرها بوسائل مستحدثة، أو تعمل على إضعاف هذه العناصر باستبدالها بعناصر جديدة تسمح بـ، أو تعمل على، نقل المجتمع من حالته الأهلية، أي من ارتباطاته القرابية والدينية دون أن تلغيها، إلى حالته المدنية القائمة على أساس الارتباطات الإرادية وعلى الإحساس بالمواطنية.

الفرضيات الفرعية:

وهي على الشكل التالي:

- إن الشروط الاجتماعية والاقتصادية غير الملائمة تؤدي إلى تسريع قيام الروابط الأهلية كوحدات سياسية، ثم تؤدي الى دوام استمرار هذه الروابط وتقويتها.

- التنافس السياسي بين الطوائف يؤدي إلى زيادة التماسك الطائفي. والتنافس السياسي الذي تتنكبه الطائفة يؤدي إلى التنافس داخل العائلة على أساس مقولة العرب:«أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب».

- إن التعبئة الهادفة إلى تعضيد الجماعة القائمة على أساس قرابة الدم أو الدين، تكون فاعليتها أشد منها حين تقوم على أساس الأيديولوجيا داخل الإطارات الحزبية.

- إن رجحان الكفة داخل المتكونات القرابية أو داخل الطائفة أو الإطارات الحزبية نفسها، تتوقف على مدى المرونة في توسل الأساليب المستخدمة في عملية التعبئة داخل كل إطار من هذه الإطارات.

المنهجية المعتمدة:

لإنجاز هذا البحث وللتعرف إلى صحة الفرضيات الرئيسية والفرعية، فقد تمّ اعتماد منهجين، أحدهما نظري والآخر عملي. في المنهج الأول، تمّت الاستفادة من الكتب والمنشورات والمقالات التي أمكن الحصول عليها. وقد شكّل في هذا المجال كتاب محمد دكروب حول القرابة عند الموارنة في تنورين، مورداً في استلهام فكرة البحث وسياقات المعالجة الأنتربولوجية. في حين شكّلت بعض الكتب التي تضمّنت أفكاراً تتصل بموضوع الدراسة، مادة أساسية تم الرجوع إليها على غرار كتاب الحركات الحزبية في بعلبك للدكتور حسن نصرالله، والكتب التي تناولت التجارب الحزبية وبشكل أساسي ما كتب حول حركة أمل وحزب الله، وبدون أن تغيب المنشورات الصادرة عن الحركات الحزبية نفسها أو ما كتب من مقالات حولها.

أما في الجانب الميداني، فقد تم اللجوء إلى المقابلة والمشاهدة لجمع المعطيات سيّما التي لم يمكننا الحصول عليها من مصادر أخرى. في حين أن سياقات المعالجة والتحليل استندت إلى المنهج المقارن؛ لما يشكله من أهمية في عقد حلقة من المقارنة بين دوائر القرابة القائمة على أساس الدم والحزب والطائفة، إن لناحية التشكل أو لناحية تمفصلها مع مراحل تطور الأوضاع في لبنان، منذ المتصرفية، مروراً بعهدي الانتداب والاستقلال، وصولاً إلى المرحلة التي رافقت وأعقبت إقرار دستور الطائف. فضلاً عن ذلك فإنه يمكن للمقارنة أن تسلك سبيلها أثناء التعرض للحزب والطائفة والوسائل التي سيتم الاعتماد عليها لتطبيق خطابيهما.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه يفترض من ناحية الترتيب المنطقي في المقارنة أن يقدّم عامل القرابة على الطائفة، ثم يأتي الحزب لكونه يغايرهما في طبيعته، لكن غياب مثل هذا الترتيب ينطلق من الحرص على التدرج في حركة التشكل لدى هذه الدوائر على ضوء تطورات الأوضاع في لبنان.

لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب وفق التالي:

توخى الباب الأول، التعرف على طبيعة تشكل دوائر القرابة والحزب والطائفة تبعاً لسياقات تدريجية، فساهم ذلك في الوصول إلى اللوحة التي استقرت عليها هذه الدوائر فضلاً عن إظهار حالة التنوّع والفروقات التي تحتويها كل منها. رغم ذلك، فلم يخل هذا الباب من المقارنة التي برزت بشكل خاص حين التعرض إلى سياقات الصعود والهبوط لدى الحركات الحزبية، خلال سعيها لتكريس وجودها عبر حركة الاستقطاب باتجاه دائرة القرابة.

أما الباب الثاني، فقد خصص لرصد حركة هذه الدوائر في محيطها. وقد سمح ذلك للتحليل والمقارنة، أن يسلكا دربهما من خلال رصد أشكال علاقاتها على قاعدة النتائج السياسية التي ترتبت في كل مرحلة من المراحل التاريخية، سواء تلك المتعلقة بالمنعطفات التاريخية التي يتمظهر

خلالها العمل السياسي بمحاولة فرض أشكال دولتية معينة، أو عبر حالة المنافسة، المكرسة أصلاً من خلال مقاعد البرلمان وعلاقات النفوذ.

أما الباب الثالث، فقد خُصص لدراسة الخطاب السياسي للحركات الحزبية وللطائفة ولوسائل تطبيق هذا الخطاب، من أجل أن يسهم ذلك في المزيد من الإضاءة على الدينامية الخاصة لكل منهما وتبيان الكيفية التي تجري فيها حالات تعضيد اللحمة واستثمارها في التنافس على مواقع السلطة والنفوذ.

المشكلات:

قبل الشروع في عملية الدراسة والتحليل لموضوع دراستنا، يمكن الإشارة إلى ثمة صعوبات عديدة واجهت مهمة تنفيذ هذا العمل خصوصاً في ميدان إجراء المقابلات.

تمثلت هذه المشكلات بصعوبة العثور على أفراد شكلوا مواقع الزعامة داخل وحداتهم القرابية. فمعظم هؤلاء قد غيّبهم الموت، فتمت الاستعانة بغيرهم من داخل العشيرة والعائلة نفسها، على أن يكونوا من المعمرين الذين سبق لهم معايشة تلك المراحل. ولا يخلو ذلك من إمكانية حصول النسيان بفعل تقدُّم العمر، أو تجاهل بعض المعطيات التي قد تنطوي على درجة كبيرة من الأهمية؛ لكونها لا تتناسب مع المرجعية الذاتية التي يعطيها هؤلاء لعائلاتهم، باعتبار أن الجب الذي ينتمي إليه أحدهم يشكل جب الزعامة، ولعبت عائلته دوراً محورياً في إيصال أحد المرشحين للندوة النيابية.

وأما فيما يتعلق بالتنظيمات الحزبية، فقد غاب عن المقابلات التي أجريت مع بعض الكوادر الحزبية، ذكر التفاصيل الفعلية حول الأسباب التي حالت دون نجاح العمل الحزبي، بردها إلى ظروف موضوعية عامة كطبيعة النظام الطائفي، دون الولوج إلى تفاصيل الأسباب الذاتية الكامنة. ولذلك تمّ اللجوء إلى وسيلة أخرى هي المقابلات المباشرة مع الناس العاديين للوقوف على رؤيتهم حول عدم الاستجابة للدعوات الحزبية.

الباب الأول

القرابة والحزب والطائفة ومراحل التشكّل

الفصـــــل الأول

البنى القرابية ومراحل التشكّل

تمهيد:

تقع منطقة بعلبك الهرمل في الناحية الشمالية من منطقة البقاع. وهي تتألف من طرفي السلسلتين الشرقية والغربية من هذه الناحية وبينهما السهل.

سكنتها مجموعات مختلفة من الطوائف حيث المسلمون، سنة وشيعة، والمسيحيون، موارنة وروم كاثوليك وأرثوذكس، مع أرجحية للوجود الشيعي .

ينقسم الوجود الشيعي إلى وحدات قرابية اتخذت شكلين قرابيين هما، العائلات والعشائر التي وفدت إليها في مراحل وظروف مختلفة.

وما يهمنا في هذا الفصل هو التعرف على طبيعة هذه الوحدات وانتشارها وتبيان الظروف التاريخية والموضوعية التي أحاطت بمجيئها إلى المنطقة، على أن يتم أولاً الكشف عن الفارق في مسمياتها القرابية بالاستناد إلى نتاجات الأنتربولوجيا وبعض الباحثين في هذا الميدان، فضلاً عن وصف أبناء العائلة والعشيرة لأنفسهم كونهم منتمين إلى إحدى هاتين الدائرتين القرابيتين، وعلى أن يلي ذلك، الإطلالة على مراحل التشكل العائلي والعشائري والتوزع والانتشار الجغرافي، ليصار بعدها إلى رسم لوحة النسب لكل منهما وكيفية انتظامهما من الناحية السياسية والاجتماعية، لما لذلك من أهمية في ترشيد سياقات التحليل في الفصول اللاحقة.

١. تعريفات

قبل محاولة الولوج إلى رصد سياقات التشكل العشائري والعائلي، يجدر بنا الوقوف عند المعاني التي يتضمنها مفهوما العشيرة والعائلة، بكونهما اصطلاحين يقعان داخل دائرة القرابة.

ولعل أكثر العلوم التي اهتمت بإجراء التصنيفات القرابية هي الأنتربولوجيا. إلا أن الأنتربولوجيين إختلفوا في تحديد بعض التعريفات مما جعلها تتداخل مع غيرها من دوائر القرابة الأخرى.

ففي ميدان العشيرة، يبدو أن أحدث تلك التعريفات وأكثرها انتشاراً هو تعريف العلاّمة «ميردوك»؛ ويتلخص هذا التعريف في أن العشيرة جماعة تتميز بقيامها على أساس تسلسل قرابي واحد من جانب الأب -أي أبوي-، أو من جانب الأم. وتتميز بتوفّر وحدة مكانية لأفراد العشيرة، أي أن يعيش أفرادها في مكان واحد. وهناك شرط ثالث يتمثل في وجود تماسك اجتماعي قوي بين أفراد العشيرة[١].

أما في ميدان العائلة، فيرى البرفسور كنكزلي: العائلة هي عبارة عن تجمع من الأفراد الذين

---

(١) د. عاطف وصفي، الأنتربولوجيا الاجتماعية، ط٣، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١، ص ٩٠٧.

تربطهم رابطة دموية واجتماعية مشتركة، بينما يعرِّفها وستر مارك بأنها تجمع طبيعي بين أشخاص تربطهم روابط الدم فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر أصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني[١].

يعود الاختلاف في مقاربة مصطلحات القرابة بين الأنتربولوجيين لاختلاف نماذج التنظيم الاجتماعي، وليس لصفة كونية يتمتع بها العقل البشري في تصنيف الأفراد المرتبطين بروابط النسب، و يمكن أن يتميز استخدام المصطلحات القرابية في لبنان بالاستناد إلى معايير أخرى.

فهناك العديد من الدراسات التي عمدت إلى مقاربة موضوع العشيرة والعائلة بالرجوع إلى تشكلها البنائي ودورها الوظيفي، ومن بينها الدراسة التي وضعها الدكتور أحمد بيضون محاولاً فيها التمييز بين العشيرة والعائلة، متجاوزاً فيها معيار العدد واشتراط الوحدة المكانية، إلى مؤسسة «المشيخة» وإلى شبكة التضامن اللتين تشكلان الفارق بينهما.

فلقد ورد عنده: قد تكون العشيرة منتشرة بين عدة قرى، إلا أن ضخامة الحجم ليست وحدها معياراً للتمييز القطبي بين العشيرة والعائلة الموسعة، لأن حجم العشيرة قد يَضْمُر بفعل عوامل مختلفة مع بقاء اعتدادها بالانتساب إلى جماعة أصلية وفيرة العدد. وقد تكبر العائلة وتنتشر فلا تتحول من جراء ذلك إلى عشيرة. الفارق الأهم هو في مؤسسة «المشيخة» التي تتولى شؤون العشيرة، وفي منظومة من العادات ما بين أفراد العشيرة وغيرهم، ويؤول هذا إلى التضامن وإلى ضعف استقلال الأفراد في العشائر.

أما في العائلات، فتنتظم كل منها حول «وجهائها» وتلتزم قدراً من التضامن المؤسس على أعراف وتقاليد، وهي في كل ذلك صورة باهتة مختصرة بعض الشيء للعشيرة التي تبدو وكأنها مثل العائلة الأعلى[٢] .

خلاصة القول: إن هذا التحديد الذي أورده الدكتور بيضون، ولكونه حصيلة مقاربة أنتربولوجية لموضوع القرابة في المجتمع اللبناني، يمكن الاستناد إليه في اختبار مطابقته للتصنيف القرابي في منطقة بعلبك . الهرمل، على ضوء ما استقرت عليه دوائر القرابة خلال سياقات تطورها في المراحل التاريخية المختلفة.

٢. مراحل التشكُّل القرابي:

٢-١ أصل السكان:

لا يخفى أن الوصول إلى التحديد الفعلي للتشكُّل العائلي لمنطقة بعلبك . الهرمل يتطلب البحث

---

(1) Davis Kenkesly , Human Society , New york , 1967, p398.

(٢) د.أحمد بيضون، قراءة في شبكات التضامن التقليدي في المجتمع اللبناني، مجلة النور، عدد ٥٨، آذار ١٩٩٦، ص٤٦ .

والتدقيق في المرويات التاريخية المتناثرة. ويمكن القول في هذا المجال إن بعض هذه المرويات يمكن الركون إليها في معرفة تاريخ هذا التشكل، إلا أن بعضها الآخر بقي غائباً، مما يعني أنه سيتم الاعتماد على بعض المرويات التي جاءت في كتب المؤرخين ثم على ما تناقلته الألسن في رصد الهجرة المتأخرة.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال، هو أن سكان المنطقة لم يأتوا في فترة تاريخية واحدة ولا من مكان واحد، بل يمكن تصنيفهم إلى فريقين:

الأول جاء من مناطق جبيل وكسروان في جبل لبنان، والثاني من الجبال المجاورة وهي السفوح المطلة على السهل والمحاذية لسلسلة الجبال السورية.

وهذه العائلات هي من الطائفة الشيعية التي هي موضوع بحثنا؛ وسنتعرض لرصد بدايات تشكُّلها ثم التركيز بشكل أساسي على العائلات التي لعبت دوراً أساسياً في السلطة عبر المراحل الزمنية المتتالية أو تلك التي دخلت معها في علاقات تحالفية.

إن ما يجمع عليه المؤرخون، هو أن العائلات والعشائر الشيعية في هذه المنطقة ليسوا بأجمعهم من سكانها الأصليين، بل قدموا إليها في فترات تاريخية متلاحقة ومن مناطق مختلفة. فأكثرها جاء من جبيل وكسروان حيث تميز تاريخها هناك بالصدامات مع السلطات المركزية وتحدٍّ من السلطات المحيطة بدءاً من المماليك وحتى الأمراء الشهابيين. ونتيجة للظروف غير المؤاتية وفدت إليها عائلات أخرى من المناطق المحيطة ومن مناطق أخرى في لبنان. وقبل حوالي قرنين لم يكن في المنطقة عائلات شيعية، فما هو أصل سكان بعلبك؟ وكيف جاؤوا إليها من كسروان وجبيل ومن مناطق أخرى. ذلك أنه قبل هذا التاريخ لم تكن العائلات الشيعية تشكل ثقلاً عددياً بإزاء العائلات السّنية والمسيحية التي كانت ولا تزال تقطن فيها منذ ذلك الحين، فكانت موجودة إلى جانب هذه العائلات وتعزّز وجودها بعد حركة النزوح إليها من الجبال الشرقية المجاورة،ومن الجنوب اللبناني، لأسباب تعود إلى إحساس العائلات المهاجرة بالأمن في ظل سيادة الأمراء الحرافشة وهم من الشيعة.

ولكن هذا الرأي يثير بعض التساؤلات، فتاريخ الأمراء الحرفوشيين في السلطة يعود بحسب بعض المؤرخين، إلى فترة سبقت بقليل زوال عهد المماليك؛ حيث يؤكد المؤرخ ابن طولون الدمشقي[1] والمتوفى عام ١٦٤٦م بأنهم كانوا على نيابة بعلبك عام ١٤٩٧م. وهو ما يؤكده مؤرخون آخرون كالحسن البوريني في تراجم الأعيان، مما يعني أن العائلات الشيعية، لم تكن

(١) شمس الدين بن طولون العالمي، الكواكب السائرة، الجزء الثاني، صفحة ٥٢، ورد ذلك في كتاب الدكتور حسن نصر الله، تاريخ بعلبك، دار الوفاء، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٢٦ و٢٢٧.

على ذلك النحو من العدد القليل، إذ لو كان الأمر كذلك لأصبح السؤال هو: كيف استطاع الأمراء الحرافشة بناء سلطتهم وإخضاع المنطقة دون الارتكاز في عصبيتهم على تجمعات شيعية تمدهم بالجند، وتساندهم في تركيز دعائم نفوذهم آنذاك؟

ويمكن أن نعثر على ما يشير إلى قيام الوجود الشيعي قبل حركة النزوح من الجبل، أي إلى فترة الفتوحات الإسلامية، من خلال إيراد بعض ما ذكره المؤرخون من الإشارات التي يمكن من خلالها تأكيد هذا الوجود.

فحسب ما ذكره اليعقوبي «في نص يعود إلى القرن التاسع الميلادي» :إن بعلبك قومها من الفرس وفي أطرافها قوم من اليمن[1]. وهم أنفسهم الذين سكن بعضهم في أطراف المدينة ويعود أصلهم إلى قبيلة همدان اليمنية وهم من الشيعة. ذلك أن همدان كانت ديارهم في اليمن، ولما جاء الإسلام تفرق منهم وبقي من بقي. وكانت همدان شيعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب[2]، تفرقت من اليمن ونزل بعضها في بلاد الشام، ونالت بعلبك نصيباً من حركة هذا النزوح وسكنت فيها حتى سمي أحد أبوابها باسم باب همدان نسبة إلى أهلها، وهو الباب الذي ذكره ابن عساكر في «تهذيب تاريخ ابن عساكر» بقوله: «في الميدان الأخضر خارج باب همدان بعلبك[3] نسبة إلى هوية القاطنين في تلك الجهة من المدينة».

والقاعدة، أن أبواب المدينة الإسلامية تسمى بحسب ما تفضي إليها خارجها، أي بحسب المكان أو البلد الذي يقصده الناس عادة وهم منطلقون منها[4]. وهذا الباب كان يفتح على «الميدان الأخضر» [5] أي على مرجة المدينة الكائنة تحت نبع رأس العين وهي من معالمها المعروفة حتى اليوم، ووراءها مباشرة السفح الجبلي من جبال السلسلة الشرقية، وفي هذه السلسلة يمكن أن يكون قد سكنها أقوام من الشيعة ونزل بعضهم إلى المدينة. وقد يكون هؤلاء هم أنفسهم الذين قصدهم اليعقوبي في نصِّه حيث أشار إلى أن في أطرافها قوماً من اليمن.

أما العائلات السنية، فارتبط تاريخ وجودها بتاريخ فتح المدينة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب. وارتباطهم بهذا التاريخ يعود إلى موقعها الذي شكل قاعدة لانطلاق الجيوش للمرابطة على السواحل لصد هجمات الروم. مما يعني إقامة أعداد كبيرة من الجيوش التي جاءت مع الفتح وسكنت فيها خصوصاً في عهد الأمويين، حيث لاقت أهمية عند الخلفاء الذين

(١)ابن واضح اليعقوبي، البلدان، ورد ذلك في كتاب التأسيس لتاريخ الشيعة للشيخ جعفر المهاجر، دار الملاك، بيروت ١٩٩٢، ص ١١٧.

(٢)أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧، ص ٣٨٠ .

(٣) علي بن الحسن بن عساكر، تهذيب تاريخ ابن عساكر، الجزء الرابع، (د- ت)، ورد ذلك في كتاب جعفر المهاجر : التأسيس لتاريخ الشيعة مرجع سابق، ص ١١٩ .

(٤)المرجع نفسه، ص ١١٩و١٢٠ .

(٥) المرجع نفسه، ص ١٢٠ .

اتخذوا منها مركز إمدادات سكانية وقاعدة عسكرية لانطلاق المقاتلين والمرابطين. ذلك أن سكانها كانوا يخضعون لعملية التحريك الدائم منها وإليها بسبب موقعها كنقطة انطلاق للمرابطة على السواحل. وعلى هذا النحو ينقل ابن عساكر أن أهلها كانوا يرابطون في الشتاء في طرابلس[1] أما المسيحيون، فهم سكانها الأوائل وقد ظلوا فيها بعدما أعطوا الولاء للدولة الفاتحة، فكان لهم كنائسهم وأحياؤهم الخاصة قبل أن يفد إليها مسيحيو الجبل إثر الحرب الأهلية عام ١٨٦٠م. وحسب ما يذكر ميخائيل ألوف في كتابه «تاريخ بعلبك» فإن المسيحيين ظلوا في حيّهم القديم حتى عام الزلزال عام ١٧٥٩م فانتقلوا إلى مكانهم الحالي على سفح هضبة الشيخ عبد الله جنوب المدينة ولا يزال يُعرف حتى الآن بحيِّ المسيحيين[2].

انطلاقاً من هذه الرؤية لأصل السكان، يمكن القول: إننا لم نكن نقصد الولوج إلى تفاصيل هذا الوجود، بل كل ما كنا نرمي إليه هو محاولة فهم التركيبة القرابية وتفرعاتها الطائفية قبل استكمال عملية التشكل العائلي فيها بتأثير الهجرة إليها في العهد العثماني، ولم نلجأ إلى تعداد هذه العائلات لغياب المصادر التاريخية، بل اقتصرنا على ذكر مجمل هذا الوجود الذي ستتضح بعض معالمه فيما بعد إثر انتهاء عملية التشكل، وستبرز على المسرح السياسي عائلات شكلت مواقع سلطوية وقامت بدور الالتزام في العهد العثماني دون أن يغيب دورها في المراحل اللاحقة، أي في مرحلة الانتداب والاستقلال، حيث لعبت دورها في مد شبكة التحالفات في إطار المنافسة على مقاعد التمثيل الطائفي في البرلمان.

٢-٢ النزوح من كسروان:

اختلفت روايات المؤرخين حول سكان كسروان، فمنهم من رأى أنهم كانوا يوم ذاك دروزاً ومنهم من رأى أنهم كانوا موارنة، بينما رأى آخرون أنهم كانوا من النصيرية. وقد لا نجد خلافاً بين المؤرخين على أن الشيعة كانوا من سكان هذه المناطق، ولكن الخلاف هو في أصل هذا الوجود وأسبقيته. وحسبنا في هذا المجال التركيز على بعض المرويات للمؤرخين كرسالة ابن تيمية عام ١٣٤٠م وما تضمنته من وصف سكان كسروان وما جرى له معهم، ومرويات المؤرخين الذين أشاروا إلى غلبة الوجود الشيعي في هذه المناطق خصوصاً في القرن الرابع عشر.

فكمال الصليبي يغلِّب وجود الشيعة خلال حكم المماليك من خلال تأكيده للمعارك التي جرت بينهم وبين السلطة المملوكية عام ١٢٩١؛ معللاً ذلك ببقاء الشيعة خارج سلطة ملوك دمشق وحكامها[3].

(١) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ١٢٨ .

(٢) تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨٩، ص ٤٩.

(٣) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ط٢ ، دار نوفل، بيروت ١٩٩٢، ص ١٣٤.

أما محمد علي مكي، فيؤكد هذا الوجود، من خلال بعثة ابن تيمية وفتواه، والنزوح إلى البقاع وجزين، واستخدامه مصطلح الرافضة الذي عرف به الشيعة [1]. لكن عارف الزين يرى أن هذا المصطلح استخدم من قبل ابن تيمية بحق كل من خالف مذهبه؛ سواء كان الروافض من الشيعة أم من الموارنة أو من الدروز أو من النصيرية، وأن حملة المماليك عام ١٣٠٥م كان غرضها إخضاع الموارنة ومعاقبتهم لاشتراكهم مع الإفرنج في الاعتداء على الأمراء التنوخيين عام ١٣٠٢[2]. ولتحديد المصطلح بشكل دقيق يمكن العودة إلى رسالة ابن تيمية التي كشف جانباً منها محمد علي مكي، ثم قام بعد ذلك مؤرخ آخر هو عمر عبد السلام تدمري[3]. ونص الرسالة طويل وفيه الكثير من العناصر الهامة عن مذهب الكسروانيين الذين أفتى ابن تيمية بقتالهم، وفيها مقطع لا يترك مجالاً للشك في أنهم من الاثني عشرية، تجلى بوصفه لإيمانهم بالإمام المهدي المنتظر وبأنه حجة الله على أرضه، كما تحدد الرسالة مناطق انتشارهم.

وبذلك تكون رسالة ابن تيمية التي بعثها إلى الملك الناصر و التي برر فيها قتلهم وتخريب ديارهم، ما يشير إلى أرجحية الوجود الشيعي في كسروان حتى أوائل القرن الرابع عشر للميلاد، حين اصطدموا مع الجيش المملوكي. وبقي هذا الوجود حتى أواخر القرن السابع عشر ثم امتد إلى مناطق أخرى، على قاعدة تسلُّم السلطة. وكما يقول كمال الصليبي: إنه منذ أواخر القرن السابع عشر، وقعت مناطق بشري والبترون وجبيل المارونية، ومنطقة الكورة الملكية الأرثوذكسية تحت نفوذ آل حمادة الشيعة الذين تولوا أمر هذه المناطق عن ولاة طرابلس، ولم تكن للأمراء الشهابيين في البدء، سيادة عليهم[4].

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن العائلات في لبنان لم تتصف بالثبات في توزعاتها الديموغرافية، بل كانت هذه الوحدات تتعرض دوماً للتغيير والتعديل، بنتيجة أسباب متعددة. لكن يبقى أهمها عامل الحروب الذي كان يدفع الكثير من أبناء المناطق اللبنانية نحو النزوح إلى مناطق أخرى طلباً للأمن وللعيش الكريم. وما يهمنا في هذا السياق، رصد حركة العائلات الشيعية التي اتجهت صوب منطقة بعلبك الهرمل من مناطق مختلفة في لبنان. ولعل أكثرها

(١) محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٢٩.

(٢) أحمد عارف الزين، مجلة العرفان، تشرين أول ١٩٧٠، ص ٣١.

(٣) عمر عبد السلام تدمري، مجلة الفكر الإسلامي، العدد السادس، دار الفتوى، ١٩٨٧، ورد هذا النص في كتاب د. أحمد بيضون، «الصراع على تاريخ لبنان» دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨، ص ٨١ و ٨٢.

❖ يشير الدكتور بيضون في كتابه المذكور في هامش الصفحة ٨١ إلى نص الرسالة التي ادعى تدمري بأنه عثر عليها في مخطوط عن ابن تيمية باستنبول لابن قدامة المقدسي، وأنه ينشر لأول مرة، بأنه نتيجة التحقيق وجد الدكتور بيضون أن الرسالة منشورة عام ١٩٣٨م بالقاهرة في كتاب «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام» ابن تيمية لابن عبد الهادي في الصفحة ١٨٢ - ١٩٤ وأن ابن عبد الهادي هو نفسه ابن قدامة المقدسي.

(٤) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٧، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١، ص ٣٢.

أهمية هو الجبل الذي نزحت منه العشائر الحمادية وعائلات أخرى سكنته منذ قرون، فأقامت في كسروان وجبيل وركزت فيها سلطتها، لكنها اندفعت باتجاه منطقة بعلبك الهرمل نتيجة الظروف السياسية غير المناسبة.

فثمة ما يشبه الإجماع بين المؤرخين، أن أسباب نزوح العشائر الحمادية من مناطق كسروان تعود إلى الظروف السياسية غير المناسبة التي تعرض لها الشيعة طيلة مراحل تاريخية متعددة، مما يعني أن هذا النزوح لم يحصل دفعة واحدة، بل على مراحل حيث استُكملت حركة النزوح هذه في نهاية القرن الثامن عشر، وما إن أطل القرن التاسع عشر حتى انتهت من عملية تشكلها في جرود الهرمل.

وهناك عدد كبير من المؤرخين أكدوا على أن أسباب النزوح تعود إلى الحروب التي دارت في الجبل في العهد المملوكي، حيث أورد ابن يحيى في كتابه تاريخ بيروت أن العسكر المملوكي نجح في اجتياح كسروان بعد محاولات فاشلة كثيرة، فقتل من أهلها من قتل ونفى أو شرد قسماً آخر اتجه صوب بعلبك[١].

ويتفق معه كمال الصليبي الذي يرى أن أسباب طردهم تعود إلى التناقض المذهبي والمواقف الشيعية المعارضة دوماً للامتداد السنّي، واتهام الآخرين لهم بتعاملهم مع الصليبيين ضد المماليك الذين انقلبوا عليهم فجرَّدوا حملات على مناطقهم عام ١٢٩٢ م استمرت ثلاث عشرة عاماً إلى أن انهزموا وتشتّتوا في عام ١٣٠٥م[٢]. ففي عام ١٢٩١م جرّد الملك الأشرف خليل بن قلاوون حملة من العساكر إلى جبل كسروان لكسر شوكة العشائر الممتنعة عن قبول سلطة الدولة هناك، وكان أهالي كسروان قد بقوا حتى ذلك الوقت خارج سطوة ملوك دمشق وحكامها.

ولم تؤدِّ هذه الحملات إلى سيطرة كاملة للمماليك على جرود كسروان، فلم تمضِ سنوات حتى عاد أهل المنطقة إلى تحدي النظام القائم.

ويعود الصليبي ليذكر أنه في عام ١٣٠٥م، سار الأمير جمال الدين آقوش الأفرم من دمشق لقتال أهل كسروان بعد أن قدم إليها عام ١٣٠٤م الفقيه الحنبلي ابن تيمية لمفاوضتهم، ولما لم ينجح في مهمته، دعا إلى القضاء عليهم نهائياً فدارت معركة وأعمل فيهم السيف حتى تفرقوا في جزين وبلادها، وبلاد بعلبك، وبعضهم أعطوا الدولة أمانتهم[٣].

ولم تكن المرحلة المملوكية وحدها قد شهدت حركة النزوح، بل دفعت العوامل نفسها العديد ممن تبقى من هذه العشائر إلى ترك مناطقها والالتجاء إلى مناطق بعلبك للالتحاق بأقاربهم

---

(١) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ورد في كتاب جعفر المهاجر، التأسيس لتاريخ الشيعة،ص١١٥.

(٢) تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق ، ص ١٦.

(٣) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، مرجع سابق، ص ١٢٦ و١٣٧.

في أماكنهم الوعرة من السلسلة الغربية لوادي البقاع، وما انتصف القرن الثامن عشر حتى تعرضت العشائر الحمادية إلى حملات عسكرية من الشهابيين.

ويورد طنُّوس الشدياق أنه في عام ١٧٦٣م أتى الأمير يوسف الشهابي من اللاذقية إلى جبيل واستقر فيها والياً، ومال إليه أهاليها واستظهرهم على المشايخ الحمادية ولاة تلك البلاد فحاربهم مراراً وكسرهم حتى أضعفهم[١].

وفي نهاية القرن الثامن عشر حاربهم الأمير يوسف الشهابي وظهر عليهم فخاف«المتاولة»، وقاموا بعيالهم من وادي علمات ومن جبة المنيطرة إلى الكورة، فلحقهم إلى الكورة ثم أدركهم في دير بعشتار فغار عليهم بمن اجتمع إليه من أهل تلك البلاد، وفرّ الباقون فسار خلفهم إلى القلمون[٢]. ثم يورد في مكان آخر أن منهم من تفرق في جبَّة المنيطرة وعلمات ومنهم من سار وسكن بلاد بعلبك وتولوا بلدة الهرمل[٣].

٢-٣ النزوح من القرى والمناطق المجاورة:

أو لم تكن حركة النزوح من كسروان وجبيل هي وحدها التي شهدتها المنطقة، وإنما تعدتها إلى حركة مماثلة من أماكن أخرى، دون أن تعود بأسبابها إلى عامل الحروب وطلب الأمن والاستقرار، وإنما إلى عامل آخر، تمثل بطلب الرزق الذي كان يوفِّره السهل بخصبه وزرعه الوفير للعائلات التي كانت تسكن الأماكن الجبلية، وتعاني من الظروف المناخية القاسية التي تدفعها إلى ترك أماكنها، والاستقرار في النواحي السهلية التي تؤمن لها مستلزمات العيش.

وبالإضافة إلى الظروف السياسية التي دفعت العشائر الحمادية للنزوح إلى المناطق الجردية في الهرمل هرباً من السلطة المركزية، كانت هناك حركة نزوح من السلسلة الجبلية الشرقية المحاذية لسوريا من قبل عدد من العائلات التي ترجع بأصولها إلى تلك السفوح، ومنها عائلة الحرفوش التي ترجع أصلاً كما يعتبر جعفر المهاجر في كتابه التأسيس لتاريخ الشيعة إلى قريتي «الجبة» و«عسال الورد». ويرجع أسباب قدوم هذه العائلات إلى فقدان التكافؤ بين القدرة الإنتاجية لتلك الجبال والتكاثر السكاني[٤]. ويضاف إليها عوامل أخرى تتعلق بالأسباب الثأرية حيث لا تزال ذاكرة المعمرين تحتفظ برواية تُرجع أسباب نزول العديد من العائلات من القريتين المذكورتين إلى الحادثة الثأرية التي وقعت بين مرعي البقداني (نسبة إلى قرية بقدانة المجاورة لعسال الورد) وعائلات إحدى القرى المجاورة وهم من أهل السُّتة، ففرّ بعد أن قتل عدداً منهم

---

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، مكتبة العرفان، بيروت ١٩٥٤، ج٢، ص ٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٤) جعفر المهاجر، التأسيس لتاريخ الشيعة، مرجع سابق، ص ١١٥ -١١٧ .

مع عائلته إلى بعلبك، وكذلك فعلت عائلات كثيرة في القرى المجاورة خوفاً من أن يطالها الانتقام. ومن بين هذه العائلات عوائل ياغي، الطفيلي، العوطة، علاء الدين، حسن، طالب، عباس[1]، وهي من العائلات التي لا تزال تسكن المدينة حتى يومنا هذا.

وإلى جانب النزول من السلسلة الشرقية، ثمة حركة نزوح من مناطق أخرى، ولكن هذه المرة بدافع سياسي هرباً من السلطة المركزية، تمثلت بحركة النزوح من جبل عامل باتجاه بعلبك طلباً للأمن. وكما يروي محمد جابر آل صفا في تاريخ جبل عامل: أنَّه في فترة حكم الأمير فخر الدين، نزحت بعض العائلات إلى بعلبك حيث كان يتسلم زمام السلطة فيها الحرافشة عام ١٦١٦م بعدما طلب الأمير فخر الدين من مشايخ تلك البلاد دفع أموال متأخرة عليهم خمس سنين، فنزح آل الصغير أمراء تلك البلاد ومعهم آل شكر[2]. وكذلك أورد السيد محسن الأمين، بأنَّه لما استولى الجزّار على جبل عامل بعد قتل ناصيف نصار، أخذ يقتل العلماء الشيعة فهرب جماعة منهم إلى بعلبك[3].

وإن كنا في هذا المجال لا ندري حجم وأعداد العائلات التي نزحت من الجنوب في الفترة العثمانية، فإن وجود نفس المسميات العائلية حتى اليوم في بعلبك والجنوب قد يشكل مورداً للقول- ولو على سبيل الظن-: بأن حركة النزوح من جبل عامل باتجاه بعلبك لم تكن لتقتصر على بعض الأفراد، وإنما اقتصرت على أعداد يمكن الاعتداد بها.

٣. التوزيع الجغرافي للوحدات القرابية الكبيرة:

نظراً لصعوبة توزيع كافة الوحدات القرابية وحصرها الكلي في أماكن سكنها السابق والراهن، سيتم الوقوف عند توزيع الوحدات القرابية الكبيرة، وذلك بالاعتماد على تقسيم المنطقة إلى ثلاث دوائر جغرافية.

فالأولى، تشمل الجرد الهرملي، وهي تمتد من شمسطار جنوباً وحتى الحدود اللبنانية السورية في الشمال الغربي للمنطقة المحاذية لجرود بشري، أي المنطقة التي كانت تتبع لمتصرفية جبل لبنان، وسكنتها العشائر والعائلات التي نزحت من مناطق جبيل وكسروان. والثانية، هي المنطقة الواقعة ضمن السلسلة الشرقية، وتحديداً في المنحنى الغربي للجبل الشرقي من قرية حور تعلا جنوباً، وتمتد شمالاً حتى محاذاة الحدود السورية.

أما الثالثة، فهي المنطقة السهلية الواقعة بين السلسلتين وتشمل قرى وبلدات متعددة، بينها مدينة بعلبك، وتمتد شمالاً باتجاه قرى مقنه، ورأس بعلبك وصولاً إلى الهرمل.

---

(١) مقابلة مع الأستاذ عباس حسن، باحث في تاريخ قدوم العائلات إلى منطقة بعلبك ـ الهرمل، أجريت في ١٩٩٧/١١/٥ .

(٢) محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٤، ص ٤٤.

(٣) السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة، دار التعارف. بيروت، (د-ت)، مج٥، ص ٤٣٠.

٣-١ في الجرد الهرملي:

أ. السكن العشائري:

يُعدُّ هذا الجرد منطقة سكن العشائر التي عُرفت باسم العشائر الحمادية و قد توزعت على النحو التالي:

دندش: وادي النيرة.

زعيتر: الكنيسة، ريحا، حاويك.

شمص: بوداي، شعث، اللبوة.

جعفر: دار الواسعة، الجرد.

علّوه: مرجحين، وادي التركمان، وادي الرطل.

ناصر الدين: مرجحين، والكواخ.

الحاج حسن: شعث، شمسطار[1].

أمهز: السعيدة.

ب. السكن العائلي:

إلى جانب السكن العشائري توزعت بعض العائلات في قرى هذه المنطقة، فكانت على النحو التالي:عائلة الحسيني في شمسطار، وحمية في طاريا، ومشيك في كفردان، وشريف في اليمونة وفرحات في بيت شاما، وحيدر في بدنايل[2].

٣-٢ في الجبل الشرقي:

سكنته عائلة المصري في حور تعلا، أبو إسماعيل، مظلوم، يونس، طفيلي وطليس في بريتال، الموسوي، حلباوي وشكر في النبي شيت، شومان وحسن في سرعين، يحفوفي ويزبك في نحلة، حيدر في اللبوة، نزهة في النبي عثمان، زغيب في يونين، ودندش في العين[3].

٣ـ٣ المنطقة السهلية:

أهمها في مدينتي الهرمل وبعلبك.

أ. في الهرمل:

سكنتها عشيرة حمادة، وبعض من أبناء عشيرتي شمص وأمهز، أما السكن الآخر فهو بمجمله سكن عائلي وقد توزع على الشكل التالي:

- حي بديتا: شمص، فيتروني، صفوان، بريطع، علاء الدين.

---

(١) فؤاد خليل، التشكل العشائري في الهرمل، رسالة دبلوم ،معهد العلوم الاجتماعية ،الجمعة اللبنانية، ص١٨.

(٢)من مصادر سجلات النفوس في بعلبك.ومهيب حمادة ،تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين،ص٨١.

(٣)المصدر نفسه.

- حي المرح: إسكندر، صقر أيوب، شميس، أمهز، المسمار، اللاذقاني، خزعل، منصور، الغرباوي، مرتضى، وبليبل.

- حي الضيعة: حمادة، شمص، العميري، شاهين، الساحلي، قانصو، القبوط، سلهب، جانبيه، عاصي، عابدين، وعرار.

- حي الحارة: المقهور، التالا، الجوهري، الفوعاني، فخر الدين، طه، موسى، القبوط، عمرو، قطايا، درويش وخير الدين[١].

ب - في بعلبك

توزع فيها السكن العائلي على عدة أحياء، بعضها جرت تسميتها رسمياً وبعضها تخضع لتسمية أهلية.

- الريش الغربي: طه، ياغي، الزين، والعوطة.
- الريش الشرقي: عثمان، ومرتضى.
- النبي إنعام: رعد، جمال، بلوق، اللقيس، حسن، نصر الله، والكيال.
- الشميس: عواضة، حبيب، وعثمان.
- حي النهر: حيدر، الشل، شبشول، وعواضة.
- حي الشيخ حبيب: بلوق، مهاجر، طه، وياغي.
- حي العسيرة: عثمان، نون، وفرحات.
- حي العباسية: طه.

٤. الانتظام الإجتماعي السياسي للعشيرة والعائلة:

بعد رصد سياقات التشكل القرابي والتوزّعات الجغرافيّة التي استقرّت عليها الوحدات القرابيّة، يجدر بنا الانتقال نحو لوحة النسب العشائري والعائلي، بالاستناد إلى معيار المؤسّسة والمشيخة أو الوجاهة والأدوار التي لعبتها كل منهما في تحقيق التماسك والتضامن القرابي، وبالاستفادة من الاستخدامات الحديثة لعلم الأنتربولوجيا التي باتت تنظر إلى القرابة خارج إطار البيولوجيا.

ففي الأنتربولوجيا السياسيّة، وفي معرض دراستها للتنظيم القرابي وانعكاساته في المكان، ثمّة علاقات سياسيّة تقوم على استعمال علاقات النسب خارج إطار القرابة الضيّق. ومع ذلك فإن كل فعل يوصف بأنّه «سلوك قرابي» لا بدّ أن يرتبط مع البيولوجيا[٢]. وحين يتحدّث

(١) علي مصطفى طه، لمحات من تاريخ واحة الصيادين: الهرمل ١٨٦٠ - ١٩٥٠م، (د- ط)، ص ٤٩.

(٢) د. جورج بالاندييه، الأنتربولوجيا السياسيّة، ترجمة علي المصري، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٠، ص ٧٢.

الأنتربولوجيون عن القرابة بشكل عام، يعنون بها «سلوكات اجتماعيّة» وليس «حقائق بيولوجيّة». وهذه السلوكات سواء كانت سياسيّة أو اجتماعيّة، تعبّر عن التضامن داخل الإطارات القرابيّة العشائريّة والعائليّة منها. ومن هنا، يمكن القول: إنّ المنطقة عرفت شكلين قرابين هما العشيرة والعائلة، ولعبت فيهما كل من مؤسّسة «المشيخة» و«الوجاهة» دوراً في هذا التصنيف إن لجهة وجودها على رأس البنية القرابيّة، أو بما تلعبه من دور في تحقيق التضامن بين أفراد العشيرة أو العائلة.

وعلى أساس ذلك، فإنّ العودة إلى رسم لوحة النسب العشائري والعائلي، تعني رسم كيفيّة الإنتظام السياسي والاجتماعي لكلّ من هذين الشكلين في مراحلهما التاريخيّة المختلفة، على أن يتم التركيز على تلك التي لعبت أدواراً هامّة.

٤-١ العشائر الحماديّة والانتظام السياسي والاجتماعي:

تشمل عدّة عشائر وهي التي سكنت في الجرد الهرملي، ويجمعها قرابة دمٍ واحدة لكونها تعود بنسبها إلى حمادي الذي هو جد هذه العشائر[١]. موطنها الأصلي كان في العراق، انتقلت مع جدّها حمادي إلى بلاد بخارى العجم، بعدما خرجت عن إرادة الشاه، فوجّه إليها جيشاً كبيراً، فقتل من قتل، وفرّت إلى العراق، لكن إقامتها لم تدم طويلاً، فالتجأت إلى «سلمية» في سوريا، وهناك وقعت معركة ضارية بينها وبين قبائل «الحدادين» ممّا اضطرّها إلى النزوح نحو مناطق جبل لبنان فنزلت في «الحصين»، ومنها تفرّقت في جبّة المنيطرة ووادي علمات، ثمّ سار قسم منها بعد ذلك إلى بلاد بعلبك، وتولّت بلدة الهرمل[٢].

أ. عشيرة حمادة:

تتألف هذه العشيرة من الأجباب التالية:

عبد الملك- أبو النصر- عبد السلام- الفاعور- القوانصة- إبراهيم[٣].

تمّت عمليّة النزوح الحمادي من مناطق الجبل إلى بلدة الهرمل وجرودها تحت زعامة أسعد عبد الملك. تولّى الزعامة من بعده ابنه حمّود، ثمّ ابنه محسن بن حمّود حمادة لتبوئه موقعاً سلطوياً، فكان أوّل مدير في الهرمل ضمن متصرفيّة جبل لبنان، ثم ابنه محمّد سعيد باشا الذي منحه العثمانيون هذا اللقب، بعدما أخذ يراقب ويضبط عمليّة جباية الضرائب من سكّان منطقة الهرمل[٤]. حلّ بعده ابنه سعد الله قائمقاماً في ١٩٢٣م، ثمّ انتقلت الزعامة إلى صبري حمادي

(١) عيسى إسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانيّة، بعبدا، لبنان ١٩٠٧، ص ١٥٩.

(٢) طنّوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت ١٩٧٠، ص ١٩٢.

(٣) فؤاد خليل، العشيرة دولة المجتمع المحلي، أو رسالة الدبلوم ، التشكل العشائري في الهرمل، مرجع سابق .

(٤) علي مصطفى طه، لمحات من تاريخ واحة الصيّادين، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١٢٠.

ابن سعدون ابن عمّ سعد الله، بعد ما لعب الفرنسيون دوراً حاسماً في تجديد الزعامة الحماديّة وتوفير أسباب انتقاله إلى المجلس النيابي عام ١٩٢٥[1]، بقيت العشائر الحمادية تظهر الولاء لزعامة واحدة إلى أن برز لكل عشيرة زعيم خاص حمل مشروعاً سياسياً مستقلاً بعد انتقال الزعامة من محمد سعيد إلى ابنه سعد الله.

أمّا أسباب هذا الانفكاك عن الزعامة الحماديّة فيعود إلى الحرب العالميّة الأولى، عندما انهار النظام الأساسي للمتصرفيّة، ودخل لبنان بكل مناطقه تحت الحكم العثماني الذي قام في ضوء نهجه المحلّي في تلك الفترة، بأسر بعض وجهاء الحماديين وفي طليعتهم الباشا محمّد سعيد بتهمة التعامل مع الفرنسيين، ممّا سرّع بالتالي ضعف المشيخة وإنهاكها. ففي أواخر عهده بدأت المنافسة تظهر بين ابنه سعد الله وريث زعامته وبين العشائر الحمادية،بعدما فقدت مؤسّسة المشيخة دورها في جباية الضرائب عبر أدواتها العسكريّة المتمثّلة بالعشائر. ومع نهاية الحرب خضع لبنان للانتداب الفرنسي، فتكيّف آل حمادة مع الوضع الجديد ودخلوا في صراع مسلّح مع أدواتهم السابقة، التي وجدت في فترة الحكم العربي خير دعم لاستقلالها عن الوصاية الحماديّة والتبعيّة السياسيّة لسلطة المديريّة التي كانت منضوية إداريّاً وسياسيّاً تحت لواء النظام المتصرفي[2].

ب. عشيرة دندش:

توزعت على جُبّين رئيسيين: أحمد ومحمد.

انحصرت الزعامة التاريخيّة فيها بجب أحمد الذي مثّله حسن طعان، بعد ما عرفت معه العشيرة أوج قوّتها في مستوييها السياسي والعسكري، وذلك لكونه حمل مشروعاً سياسيّاً للعشائر الحماديّة ضدّ الحماديين، إثر انتخابه زعيماً لعشيرته في الاجتماع الذي سبق انتفاضة العشائر على الفرنسيين في وادي فيسان عام ١٩٢٦.

بعد وفاة حسن طعان، ورث الزعامة السياسيّة لعشيرته ابنه فضل الله بعد ما أجمعت العشيرة عليه كممثّل لها في الندوة النيابيّة، حيث فاز في دورتي ١٩٦٠ و١٩٦٤م، فاستمرّ زعيماً سياسيّاً للعشيرة حتّى نهاية ١٩٦٨، بعدها دخلت العشيرة في انقسامات حادّة عجزت فيها عن إعادة إنتاج الزعامة السياسيّة الداخليّة فيها[3].

ج. عشيرة زعيتر:

لم تبرز الزعامة السياسيّة لهذه العشيرة إلا بعد الاستقلال، وتحديداً في السّتّينات بعدما

(١) المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٢) فؤاد خليل، العشيرة دولة المجتمع المحلّي، مرجع سابق، ص ٤١و أو مجلة الاجتهاد، عدد١٨، شتاء ١٩٩٣.

(٣) أنطوان شعبان، جريدة الديار، ملف العائلات: رحلة في الجذور، ١٩٩٧/١٢/١٥.

أجمعت العشيرة على ترشيح محمّد دعّاس من جب صالح لخوض الانتخابات النيابية.

أمّا الأسباب التي تعود إلى الإجماع عليه كزعيم سياسي للعشيرة، فهو دور والده دعّاس في زعامتها، علماً أنّه لم يحمل مشروعاً سياسيّاً للعشيرة.

وبعده غابت الزعامة السياسيّة عن العشيرة، فامتدّ هذا الغياب منذ نهاية الستينات وحتّى معاودة الانتخابات النيابيّة في التسعينات، حيث عقدت العشيرة اللواء لابن محمّد دعّاس، غازي زعيتر لتمثيلها في الدورة البرلمانيّة.

لم تقتصر الزعامة داخل العشيرة على من يستطيع الوصول إلى مناصب إداريّة أو سلطويّة تمكّنه من تمثيلها في حقل السلطة، وإنّما تعبر الزعامة عن حاجة أساسيّة وضروريّة لتوحيد العشيرة حول نفسها وللحفاظ على لحمتها الداخليّة.

وفي العادة تتدرّج الزعامة داخل الجبّ الأقوى- الذي يستطيع بما يمتلكه من لحمة داخليّة، وقدرة على توحيد أجباب العشيرة- من الجد ثم الابن وابن الابن أو إلى أحد الأفراد من داخل الجب نفسه.

د. عشيرة علوه:

تتألّف من ثلاثة أجباب: محمّد حسن- حمّود- حمد[1].

انحصرت الزعامة التاريخيّة في هذه العشيرة بجبّ محمّد حسن، وتحولت من بعده إلى مهنّا ابن اسماعيل بن أخ محمّد حسن، ومن ثمّ انتقلت إلى نايف حيدر ابن عمّ هذا الأخير، ثمّ حسين علوّه من الجبّ نفسه.

هـ. عشيرة جعفر:

وهي تتألّف من الأجباب التالية[2]: علي- قاسم- حمّود- جعفر- أحمد- عيسى.

انحصرت الزعامة تاريخيّاً في جبّ علي متمثّلة في عبد علي سعدون، ثمّ انتقلت إلى ابن عمّه ياسين موسى، ومن ثمّ إلى ابن عمّ هذا الأخير علي حمد جعفر.

وعلى هذا الأساس فالزعامة هي مكوّن أساسي من مكوّنات العشيرة، وبدونها تفتقد العشيرة ركائز لحمتها الداخليّة.

وسواء كانت هذه الزعامة سياسيّة أو داخليّة، فهي رأس العشيرة. فالزعيم هو الذي اختير من أفرادها لإدارة شؤونهم وحلّ مشاكلهم والذود عنهم جرّاء أي اعتداء خارجي. فله الحقّ والصلاحيّة بإعلان الحرب على الخارج، وفي عقد المصالحات وقبول الديّة، وتحقيق التضامن

(١) فؤاد خليل،التشكل العشائري في الهرمل، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣.

الداخلي الذي تبرز تجليّاته في العون والمساعدة في تسيير أمور العشيرة، وفي الزواج، والمأتم وفق منظومة عامّة من العادات والأعراف والتقاليد العشائريّة، مع خصوصيّة بادية كانت لآل حمادة حين تزعّمهم لبقيّة العشائر، فمقابل هذه الزعامة يقضي العرف بأن تدعم العشائر آل حمادة سياسيّاً وعسكريّاً واجتماعيّاً، وعليها القبول بالتحكيم لهذا الزعيم بينها .

بعد تفرق العشائر عن الحماديين، خضعت العشيرة كغيرها للمنظومة العامّة التي تحكم بقيّة العشائر.

غير أنّ الدور المحوري للزعامة لم يستمر طويلاً، فرغم محافظة العشائر على موقع الزعامة فيها فإنّها سرعان ما وجدت نفسها بعد سلسلة من التطوّرات التي أحاطت بها، عاجزة عن إعادة إنتاج هذه الزعامة.

ومن بين هذه التطورات انفجار الحرب الأهليّة وما رافقها من احتراب داخلي بين الطوائف، فغابت العشيرة عن مسرح الأحداث بعدما شهدت تصدّعاً حادّاً تجلى بين الانكفاء نحو عصبية الأسرة الواحدة، وانخراط أفرادها في صفوف الحركات الحزبيّة التي نشطت آنذاك.

وبعد انتهاء الحرب الأهليّة، سعت العشائر من جديد لتوحيد بناها الداخليّة ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن ذلك؛ بسبب الارتقاء الاجتماعي الذي طرأ على العديد من أفرادها لإقبالهم على حقل التعليم، فبرز منهم الأطباء، والمعلّمون، ومدراء المدارس، والمحامون، وغيرهم. وهؤلاء لا يقبلون أن يحصر نشاطهم وطموحهم ضمن دائرة العشيرة، ومعهم بدت التقاليد والأعراف العشائريّة غائبة إلى حدٍّ كبير. أمّا الزعيم فقد أصبح غيابه شبه نهائي إلى حدّ أصبح كبار السن يتندّرون عليها بالقول: أين هي الزعامة؟ كل يعمل على شاكلته، لم يعد هناك كلمة لأحد، ولا أحد يمون على أحد[1].

٤-٢ الإنتظام السياسي والاجتماعي للعائلة:

أ. عائلة حيدر:

تنتمي هذه العائلة إلى قبيلة أسد العربيّة. انتقلت مع جدها المير حيدر من العراق إلى سوريا في نهايات القرن السادس عشر، ومنه انتقلت إلى لبنان، وسكنت نواحي بعلبك. وبعد أن تعرّضت لأعمال التعسّف من قبل الأمراء الحرافشة، دخلت في خدمتهم وأصبح لها مكانة مرموقة لدى الأمراء الحرفوشيين[2] في منتصف القرن التاسع عشر، حيث شكّلت إحدى أدواتهم الهامّة في تلك الفترة.

---

(١) أنطوان شعبان، جريدة الديار، ملف العائلات: عائلة حمادة، ١٤/١١/١٩٩٧ .

(٢) رامز حيدر، المختصر في تاريخ آل حيدر، ورد في كتاب حسين صلح، تجليات الوعي القومي في بعلبك، ص٦١.

توزّعت هذه العائلة على سبعة أجباب على الشكل التالي:

يوسف- سليمان- أبو ملحم- يونس- أبو حسن- أبو إسماعيل- وخضر.

سكن جبّ يوسف في مدينة بعلبك وقرية اللبوة، وتوزّعت الأجباب الباقية في بلدة بدنايل.

انحصرت الزعامة داخل العائلة بجبّ يوسف وأبو إسماعيل في آن معاً، بسبب الانفصال الجغرافي بين مدينة بعلبك وبدنايل حيث سكنهما.

فبسبب الدور الذي لعبته هذه العائلة، كوسيط بين السلطة المتمثلة بالحرافشة وبين الفلاحين في تحصيل الضرائب قبيل عام ١٨٦٠م، برزت لدى العائلة زعامة تمثّلت بسعيد سليمان الملقب بالباشا، وهو منصب رفيع يستحوذ عليه من يقوم بالإشراف على جباية الضرائب وتحصيلها. انحصرت زعامته على سائر الأجباب المقيمة في بدنايل، فيما برز أسعد حيدر من جب يوسف في بعلبك،حيث تولّى رئاسة محاكم بعلبك حتّى خروج الأتراك في الحرب العالميّة الأولى[1].

مع الانتداب الفرنسي استمرّ الانقسام بين الجبّين، وأصبح إنتاج الزعامة يتمّ عبر تبوّء أحد الأفراد للوظائف الإداريّة، أو لمواقع السلطة في المجالس التمثيليّة، واستمرّ ذلك حتّى عهود الاستقلال.

ففي جبّ أبو اسماعيل انتقلت الزعامة بعد سعيد حيدر إلى ابنه صبحي بيك، الذي تولّى منصباً في المجلس التمثيلي الثاني في مرحلة الانتداب، ثمّ انتقلت إلى الدكتور سليم حيدر لتولّيه منصباً في البرلمان في السّتّينات. وأمّا في جب يوسف، فقد انتقلت الزعامة بعد أسعد حيدر إلى ابنه إبراهيم فحافظ عليها خلال مرحلة الانتداب بعد ما تولّى موقعه في اللجنة الإداريّة عام ١٩٢٠، ثمّ في وزارة الزراعة، واستمرّ ذلك حتّى مطلع السّتّينات.

في بداية السّتّينات بدأ جبّا السُّلطة يمرّان بأزمة سياسيّة حادّة، بعدما برزت داخلهما مواقع زعامة متعدّدة، فظهر صالح حيدر في انتخابات دائرة زحلة عام ١٩٦٠، ووجودت حيدر وحاتم حيدر في انتخابات دائرة بعلبك في العام نفسه، وفي عام ١٩٦٤ كان هناك صالح حيدر وحاتم حيدر.

ومع حلول عام ١٩٦٨، أجمعت العائلة من جديد وبشكل استثنائي على ترشيح الدكتور سليم حيدر بسبب حادث طارئ أجبر العائلة على إعادة اللحمة من جديد. فقد قُتل سهيل حيدر (من جب يوسف) رئيس بلديّة بعلبك أنذاك من قبل آل ياغي عام ١٩٦٥م، ولدفع الخطر الخارجي أعادت العائلة لحمتها في انتخابات عام ١٩٦٨؛ حيث رفعت من جديد الدكتور سليم حيدر إلى

---

(١) مقابلة مع الدكتور نبيل سليمان حيدر، أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية الفرع الأوّل، أجريت في شتاء ٢٠٠٣.

السدّة السلطوية والنيابيّة، ولكن هذه الحادثة رغم زوال أسبابها، لم تستطع إعادة إنتاج التماسك طويلاً حيث خاض الحيادرة الانتخابات عام ١٩٧٢ م بخمسة مرشّحين لا ينتمون فقط إلى جبّي السلطة بل أيضاً إلى الأجباب الأخرى وهم: الدكتور سليم، خليل بك، جودت بيك، خطّار حيدر، وحسين حيدر(١).

ب. عائلة ياغي:

وهي العائلة التي تبوّأت موقع السلطة منذ منتصف السّتّينات في العهد الاستقلالي؛ حيث نجح محمد عباس ياغي في الدورة الانتخابية عام ١٩٦٤.

حاولت هذه العائلة تشكيل سلطة فعليّة مناوئة للحيادرة منذ مطلع عهد الانتداب، بعدما حاول محمّد عبّاس ياغي توحيد بقيّة أجبابها. وفي عهود الاستقلال دخلت في حالة صراعيّة مع الحيادرة قُتل بسببها تغلب ياغي شقيق محمّد عباس جراء الخلافات على رئاسة المجلس البلدي في مدينة بعلبك، ولم تفلح في العودة إلى مقاعد البرلمان إلا عام ١٩٧٢ مع بروز صبحي ياغي الذي تحالف مع العشائر الحماديّة. فرغم عدم قدرة محمد عباس العودة إلى البرلمان في انتخابات ١٩٦٨م، استمرّت بقيّة الأجباب بإظهار الولاء له حتّى برز الخلاف بينه وبين صبحى ياغي الذي ينتمي إلى جب حمد، وهو الجب الأكثر عدداً في العائلة حيث نجح من خلال مد جسور العلاقة مع الحماديين، في استقطاب بقيّة الأجباب التي أظهرت له الدعم والتأييد في انتخابات ١٩٧٢ وأوصلته إلى البرلمان .غير أنّ نشوب الحرب الأهليّة وإقامته الدائمة في بيروت، ساهمتا في تفكك بقيّة الأجباب وتوحّدها حول نفسها، ولكن على قاعدة الانفتاح على الحركات الحزبيّة، وعلى الطائفة، فبرزت مواقع قياديّة داخل كل جب بينها دريد ياغي في الحزب التقدمي الاشتراكي، وعبّاس محمّد ياغي في الحزب السوري القومي الاجتماعي، وانخرط جب صالح بمعظمه في صفوف حركة أمل، بينما انقسم عدد من أفراد جب حسين بين حزب الله وحركة أمل.

وبذلك تكون العائلة قد انقسمت على نفسها منذ ما قبل بداية الحرب الأهليّة، دون أن تستطيع معاودة إنتاج زعامة واحدة تعمل على إعادة اللحمة بينها.

ج. العائلات الأخرى:

السمة الأساسيّة المشتركة بين بقيّة هذه العائلات، هي في عدم تكوينها لوحدة سياسيّة عائلية لها زعامتها الخاصة، كما هو الحال لدى العشائر ولدى الحيادرة وآل ياغي.

لقد ظلّت هذه العائلات وحتّى نهاية الانتداب الفرنسي تفتقد إلى اللحمة الداخليّة لسائر

---

(١) المصدر السابق.

أجبابها حول موقع الزعامة، وقد أدّى ذلك إلى غيابها عن مسرح الأحداث، إذ لم تستطع تشكيل وحدات مناوئة للعشائر الحماديّة وللحيادرة، غير أنّها بعد الاستقلال ونتيجة لتوسع الصراع السياسي الذي استجدّ بفعل استحداث المجالس التمثيليّة، اندفعت نحو المشاركة في الصراعات السياسيّة العائليّة، متوحدة حول وجهائها. وغالباً ما يكون هذا الوجيه من المعمرين أو مستنداً على قاعدة اقتصادية قوامها القدرة المالية المرتكزة على امتلاك بعض العقارات المزروعة، أو الحصول على درجة من الترقي الاجتماعي نتيجة حصوله على أحد التخصّصات العلميّة في الطبّ أو الهندسة أو غيرها، أو تولّى منصباً إدارياً أو تعليميّاً في إحدى الإدارات والمؤسّسات.

وفي حال توفّر إحدى هذه العناصر، تنعقد أواصر اللحمة بين جميع أفراد العائلة، ولكن دون أن يعني ذلك انتقال الدور إلى الابن أو تبقى الزعامة محصورة داخل الجب نفسه، بل يمكن أن تنتقل إلى غيره في حال توفّرها في أحد الأفراد من جب آخر. وقد تتوزّع بين عدة أجباب لوجود أكثر من موقع قد استحوذ على هذه العناصر.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، عدّت عائلة الجمّال عميدها مرهج الجمّال وجيها لها لكونه الأكبر سنّاً، ولكونه يمتلك بعض المساحات من الأراضي المزروعة في مدينة بعلبك . وبعد وفاته انتقلت الوجاهة إلى ابنه أكرم ولكن ليس على قاعدة حتميّة الانتقال بين الأب والابن، بل لأنّ الدكتور أكرم كان قد تخرّج طبيباً واستطاع تقديم خدماته المجّانيّة لأفراد عائلته فغدا ممثلاً لعائلته في تحالفاتها السياسيّة(١).

كما في العشيرة، فإن العلاقات الاجتماعيّة بين أفراد العائلة تعبّر عن سلوكات تتشابه إلى حدّ ما مع العشيرة ولكنّها تختلف عنها في نواح كثيرة، بينها الدور الذي تلعبه «الوجاهة» داخل العائلة. فالوجيه في العائلة كما في العشيرة يسعى إلى لعب دور سياسي خلال الانتخابات النيابيّة ودوره يستند بشكل أساسي على تأمين اللحمة بينها خلال خوض غمار الانتخابات إمّا ترشيحاً، وإما عبر ربطها بشبكة من التحالفات الانتخابيّة، وقد برزت «مؤسسة الوجاهة» بشكل أساسي لدى الحيادرة وآل ياغي.

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فدوره يغدو خافتاً بالنسبة لمؤسّسة «المشيخة» لدى العشيرة، فهو «وجيه» بكونه يمثّل العائلة في مقابل العائلات الأخرى في مراسم الحزن والفرح، ويسعى إلى تأمين التضامن الاجتماعي بين أفرادها، ولكنّه مع ذلك لا يمتلك صلاحيات الطرد أو العزل لأي من أفراد العائلة في حال مخالفته لتقاليدها، ولا يمتلك صلاحيّة هدر دم أي من أفراد العائلات

---

(١) مقابلة مع محمد علي الجمّال، أحد وجهاء العائلة، أجريت في صيف ٢٠٠١.

الأخرى عند الخصومة التي تؤدّي إلى القتل وعمليات الثأر، فهو ليس حارساً للأعراف وللتقاليد وللقيم العائلية[1].

وعلى هذا النحو فالدور الاجتماعي «للوجاهة» يبدو خافتاً مقارنة مع الدور الذي تلعبه «المشيخة» لدى العشيرة.

(١) مقابلة مع بشار ياغي، مصدر سابق.

خلاصة

يتبين مما ورد في صفحات هذا الفصل، أن الوجود القرابي، كان وليد مراحل من الحراك الجغرافي الناتج عن أسباب وعوامل متنوعة.غير أن ما يمكن أن يفصح عنه هذا الحراك هو ما يحمله من دلالات، بينها أن هذه الوحدات لم تكن قبل مجيئها مجرد أفراد وأسر قرابية لا يجمع بينها رابط بل هي أكثر من ذلك ؛ فالنزوح إلى الهرمل خصوصاً، تمّ من خلال وحدات قرابية تعددت غاياتها، ولكنها ارتبطت فيما بينها بقرابة دموية واحدة، وقد حملت معها مشروعاً سياسياً قادها فيما بعد إلى إرساء ركائزه في منطقة الهرمل.

من جهة أخرى فإن هذا النزوح في ارتباطه بظروف سياسية، يشير الى أن تاريخ الوحدات القرابية لم يكن معزولاً عن سياقات الأحداث التي أحاطت بها، بقدر ما يؤكد تعاطيها وتفاعلها معها انطلاقاً من البعد القرابي والذي سيترك تأثيراته على وجودها وتفاعلها مع المستجدات التي ستحيط بها بعد استقرارها في المنطقة.

أما الأسباب الأخرى التي ارتبطت بظروف ثأرية وأخرى بطلب الرزق فهي أيضاً لا تخرج عن هذه الدلالات، باعتبار أن طلب الرزق اتخذ منحى جماعياً، وكذلك الثأر لم يكن ليخص فرداً بعينه بقدر ما يخص جماعة القرابة.

ولا بدّ هنا من الإشارة الى دلالات لا تخلو من أهمية، هي أن التوزع والانتشار الجغرافي في منطقة السهل أو المنحدرات الجبلية سواء في القرى أو في الأحياء، يعبّر في شكله القرابي عن أهمية التجاور داخل الحيّز الجغرافي الخاص في الحفاظ على الوجود الجمعي القرابي بتفاعلاته وإنتاجه اليومي للعلاقات القرابية.

فالوجود القرابي ليس وجوداً عددياً بقدر ما يعبّر عن حالة أخرى تتمثّل ببنية قرابية تنطوي على قدر من التنظيم، قوامه مؤسسة الزعامة التي تربط عرى القرابة في الداخل ومن خلالها يتم الانطلاق نحو تنظيم العلاقة مع الخارج المختلف عن دائرتها القرابية .

الفصـــل الثـــــاني

الحركات الحزبية ومراحل التشكُّل

تمهيد :

لا يمكن وضع الوحدات القرابية في إطار القوالب الجامدة التي لا يعتريها التغيير. فلا بد لها أن تتأثر بما يدور من انعطافات وتطورات، كتلك التي أدت إلى بروز الحركات الحزبية لتلقي بتأثيراتها عليها.

ومن هنا، فإن رصد هذه التأثيرات التي ستحكم العلاقة بين الحركات الحزبية والوحدات القرابية القائمة، تستوجب التعرف على بدايات العمل الحزبي، وتتبُّع مراحل تطوره التدريجي، في سياق عملية تستند إلى الإحاطة بالأجواء العامة التي وفَّرت المناخات المناسبة، وشكلت الشروط الضرورية لنشأة هذه الأحزاب وتكوينها.

ولفهم دور الحركات الحزبية، والتأثيرات التي ستتركها، فهماً دقيقاً، يمكن التعرُّض إلى العوامل المختلفة التي أدت إلى نشوئها، وتحليلها في إطار التحديات التي ستواجهها تلك الوحدات القرابية، سواء تلك التي اتخذت شكل العشيرة، أو تلك التي بقيت في عداد العائلات.

١. مفهوم الحزب:

قدَّم دارسو الأحزاب السياسية مجموعة من التعريفات لـ «الحزب السياسي»، فكثرت هذه التعريفات وتنوعت. فقد صاغ كولمان وروزبرج تعريفهما للأحزاب السياسية،بأنها اتحادات منظمة رسمياً ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول أو الحفاظ على السيطرة الشرعية وعلى مناصب وسياسات الحكم.

ووفقاً للمفهوم الماركسي، يرى ستالين أن الحزب هو قطاع من طبقة؛ أي عبارة عن مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية، وتحاول الوصول إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة[١].

أما في الإنتربولوجيا السياسية، فالحزب السياسي هو أول وسيلة تحديث؛ بسبب أصله المرتبط بالنخب العصرية، وتنظيمه الذي يسمح له بإقامة علاقات أكثر مباشرة مع الجماعات في علاقتها بالإدارة، والرغبة في تغيير الجماعة، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وخلق شكل جديد من الوعي والأخلاق[٢].

---

(١) د. أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت ١٩٨٧، ص ١٩.

(٢) جورج بالانديه، الأنتربولوجية السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٧.

وإلى جانب ذلك، فثمة تعريفات عديدة شملت الظاهرة الحزبية؛ سواء من حيث أصولها ونشأتها، أو من حيث مقوماتها ووظائفها.

ولكي لا يؤدي التوسع في إيراد هذه التعريفات إلى التعميم والغموض، يمكن الاستناد إلى إحداها لخدمة وحدة التحليل في الدراسة، وفي غايتها، ولا تنأى بعيداً عما ورد آنفاً.

فبالاستناد إلى أحد هذه التعريفات، يعتبرُ الحزب، جماعة منظمة من الناس تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية، واجتماعية معينة. فهو تجمع سياسي في طبيعته ووظائفه(1).

وبناءً على هذا التعريف، فالحزب هو جماعة أولاً؛ وثانياً، إنه من حيث نشأته ووظيفته يهتم بالشأن السياسي. فهو على هذا الأساس يشبه العائلة والعشيرة بكونهما تعدّان جماعة من الناس، مع الفارق، أن أساس التجمع في القرابة طبيعي لا إرادي بينما يكتسب التجمع في الحزب بعداً إرادياً. غير أن كلاً من الحزب والعائلة والعشيرة ينزعون إلى دور سياسي، لكن هذا النزوع يأتي لاحقاً لدى تكونه في دائرة التشكيلات القرابية، في حين نجده طبيعياً لدى الأحزاب، لارتباطه بأصل نشوئها.

٢. عوامل النشأة الحزبية:

لقد انطلقنا في تحليلنا لمفهوم الحزب من خلال سياقات التشكل الحديث للحركات الحزبية، وهو ما يتجاوز رصد المفهوم بالمعنى التقليدي الذي يضع الحزب في دائرة الانقسامات والتكتلات التي كانت قائمة قبل نشوء الحركات الحزبية بالمعنى الحديث.

فالأحزاب السياسية كما نعهدها اليوم، حديثة النشأة في الأنظمة السياسية المعاصرة، وقد كان للمفكرين السياسيين المجددين في الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر نظرة سلبية تجاه العمل الحزبي ودوره في السياسة، حيث كان الحزب بنظرهم، يعني الانقسام والتفتت، ثم بدأت الأحزاب السياسية تأخذ موقعاً بارزاً في الحياة السياسية منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى أصبحت اليوم ركناً أساسياً في شؤون السياسة والحكم، في الأنظمة السياسية الديمقراطية منها وغير الديمقراطية(2).

أما لبنان، فقد كان من بين الدول التي عرفت التعددية في العمل الحزبي، المنظم وغير

(١) ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد: مقدمات في نقد المجتمع الطائفي، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٠، ص ١٣٦.
(٢) فريد الخازن وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

المنظم، في مرحلة مبكرة قياساً إلى دول أخرى في المنطقة. لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر بعلبك الهرمل بهذه النشأة، وتترافق مع تطوراتها ومساراتها التي اختلفت بحسب المراحل التاريخية التي كانت تشهدها المنطقة. ومن هنا فإن رصد العمل الحزبي في بداياته وتطوراته، يستوجب الوقوف على الظروف والمناخات الملائمة التي شكلت الشروط الضرورية لنشأة هذه الأحزاب وتكويناتها المتعددة، ولأن عملية وجودها واختراقها للبنى القرابية الموجودة كانت بالدرجة الأولى نتيجة للتطورات التي كانت تعكسها الظروف السائدة. ولكي نفهم دور الحركات الحزبية والتأثيرات التي تركتها على البنى القرابية فهماً دقيقاً، لا بد لنا من رصد العوامل المختلفة التي أدت إلى نشوئها وانقسامها، في إطار التحديات التي كانت تواجهها البنى القرابية، بكافة تكويناتها ومستوياتها.

٢-١ بروز حركة التحديث:

لقد نشأت فكرة القومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بفعل التحولات السياسية والفكرية، التي نتجت عن حالة التفاعل مع النهضة الأوروبية الحديثة. وكان من أهم هذه التحولات: القضاء على النظام الإقطاعي، النهضة الأدبية التي مهدت لها البعثات التبشيرية الأوروبية، ودور البعثات العلمية باتجاه أوروبا التي حملت معها بذور التغيير إلى بلادها، تطور الصحافة كأساس لنشر الثقافة والمعرفة، وتأثير ازدياد عمليات الاستيراد والتصدير بين الأسواق العربية والإنتاج الأوروبي على نشأة وظهور الطبقات البرجوازية .

إن مجمل هذه التحولات، أدت إلى بروز وتزايد الشعور بالانتماء القومي العربي داخل السلطنة العثمانية، التي بدأت منذ القرن التاسع عشر تعيش حالة من الأوضاع المتردية، مع بدء تململ القوميات داخل الجسم العثماني المريض. فبتأثير التحرك القومي في البلقان، وتعاظم الشعور القومي لدى الأتراك، بدأ كثير من العرب المتنورين يتخلون بالتدريج عن حذرهم تجاه الأتراك، وينمّون بالمقابل شعوراً عارماً بالانتماء القومي المتميز.

وإذا كان نشوء حركة القومية العربية مترافقاً مع تلك التحولات، فإن بلاد الشام كانت مهداً لهذه الحركة، بسبب انفتاحها على الغرب بشكل أكثر دينامية عكس سائر الولايات العربية الخاضعة للعثمانيين. وكان لبنان من بين بلاد الشام أكثرها تأثراً وتأثيراً في هذا الجانب، وذلك عائد إلى قدم علاقته التاريخية بأوروبا من جهة، ولسرعة تقبله لما جاء فيها من معالم نهضوية

دون تردد أو خوف، مع فارق أن هذا التقبل كان نسبياً بين طائفة وأخرى.

لقد طالت منافذ التغيير- التي فُتحت من أوروبا على منطقتنا في البداية - الاتجاهات السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية في كل من مصر وتركيا، وأدى انفتاح كل منهما إلى الإسراع في حركة التغيير في الولايات العربية الأخرى، لما تمتع به هذان الكيانان- في تلك الحقبة- من قوة ونفوذ وتأثير على الولايات العربية المجاورة(١).

أما بالنسبة للسلطنة العثمانية، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد أخذت تعرف تغيرات عميقة. وكانت تلك المرحلة بالنسبة لتركيا مرحلة التنظيمات والإصلاح، بسبب الاحتكاك مع أوروبا حيث شهدت الفترة بين ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢ إعلان الدستور العثماني تحت ضغط الإصلاحيين العثمانيين، وعلى رأسهم مدحت باشا. غير أنه مع تسلم السلطان عبد الحميد زمام الحكم، تعرّض الإصلاحيون للطغيان والإرهاب مما أدى إلى إعاقة الحركة الإصلاحية في تركيا(٢).

تغيرت الأوضاع سريعاً بعد انقلاب تركيا الفتاة وإعلان دستور ١٩٠٨، ثم استلام حزب الاتحاد والترقي مقاليد السلطة، إذ نادى بفكرة القومية التركية التي تؤمن بتفوق العنصر التركي، الأمر الذي أدى إلى ظهور ردة فعل على هذا التطور، بدأت تباشيره بحركة قومية عربية في سوريا من المسلمين، وبها التقى المسلمون مع الحركة التي نادى بها المسيحيون والتي انطلقت من وحدة التراث واللغة العربيين، باعتبارهما أساساً للوحدة القومية(٣). كان في طليعة هؤلاء، بطرس البستاني وإبراهيم اليازجي ويعقوب صروف وفارس نمر(٤). وقد ظهرت عوامل جديدة مؤثرة في اتجاهات ومسار الحركات السياسية في المشرق العربي، حيث تأسست العصبة العثمانية في باريس في تشرين الأول ١٩٠٨ من بعض رجال الأعمال والمثقفين المسيحيين والبيروتيين، انطلقت من نزعة قومية سورية تسترت بالدعوة للارتباط بالعثمانية، ثم قامت في باريس ١٩١١،

(١) حسن غريب، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان: منذ عام ٦٣٥ حتى ١٩٤٣، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٠، ج ١، ص ٢٣٣.

(٢) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: ١٨٦٠ و ١٩٢٠، ط٣، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٢، ص ١٥٥ .

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

(٤) د. محمد شيا وآخرون، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي:دراسة نظرية وتطبيقية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩١، ص ٤٨.

جمعية سرية اسمها «العربية الفتاة». وتأسس عام ١٩١٢ حزب «اللامركزية» الإدارية العثمانية، بمبادرة عدد من المثقفين المسلمين والمسيحيين المقيمين في القاهرة، بينهم الدكتور شبلي شميل، رشيد عمون، ورشيد رضا(١)، وتضمنت أهدافا، بينها الدعوة إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية(٢).

أما بالنسبة لمصر، فقد عرفت حركة التجديد، وقامت فيها حركة فكرية إسلامية يقودها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ثم عرفت قفزة جديدة مع عبد الرحمن الكواكبي، الذي تميزت حركته بالدعوة إلى إقامة حكم إسلامي تحت الزعامة العربية.

٢-٢ بدايات العمل الحزبي:

انعكست التطورات التي شهدتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر على جبل لبنان والمناطق. فمع صدور قانون الأحزاب، كانت هناك جمعيات ثقافية ومنتديات أدبية مختلفة راحت تتشكل في بيروت، فتأطر في حلقاتها ومنتدياتها مثقفون وأدباء ووجهاء عائلات مدينية، ينتمون إلى أجواء اجتماعية مستندة إلى مواقع اقتصادية، احتلتها عائلات معينة، بعد انخراطها في علاقات تبادل واسعة مع الغرب على مستوى استيراد السلع الجديدة(٣).

وسرعان ما تأثرت منطقة بعلبك بالأجواء التي سادت في المناطق، حيث بدأت الأفكار المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية تنمو على يد الطلاب الذين درسوا في الخارج، كان منهم عدد من الأفراد المنتمين إلى الحيادرة، حيث لم تظهر بينهم أية أفكار تعكس الرؤى الحزبية كالمطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية قبل عام ١٩٠٨(٤).

فبعد عام ١٩٠٨، وجد بعض أفراد الحيادرة الأجواء مهيأة لإعلان الانضمام إلى جمعيات تطالب بالاستقلال عن الدولة العثمانية، فانضم البعض من مثقفيهم إلى عدد من الجمعيات التي تطالب بالاستقلال عن الدولة التركية، وأخذت هذه النزعة تتعزز لديهم خصوصاً في الفترة التي بدأ فيها الأتراك التعبئة العامة والتجنيد الاجباري قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي دفعها إلى المزيد من العمل لتشكيل الأحزاب والانخراط فيها للمطالبة بالاستقلال.

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠٤.

(٢) حسن غريب، تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٣) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٤) راجع د. حسن نصرالله، الحركات الحزبية، ص٢٩.

وعلى أساس، ذلك شارك يوسف مخيبر حيدر حفيد سعيد باشا في «المنتدى الأدبي» عام ١٩٠٩ وانتمى صالح حيدر إلى «الجمعية اللامركزية»[1].

وما ان أطل عام ١٩١١، حتى بادر عدد من الطلاب الذين يدرسون في باريس إلى تأسيس جمعية سرية أسموها «العربية الفتاة»، وكان على رأسهم رستم حيدر الذي طالب من خلال برنامج جمعيته، بإصلاحات تؤدي إلى نيل حقوق العرب وتطوير البلاد على الصعيدين الثقافي والاجتماعي. وفي الفترة نفسها، شارك رستم حيدر ومحمد ابراهيم حيدر في مؤتمر باريس، وطالبوا باستقلال البلاد العربية عن الدولة التركية[2].

وسرعان ما انضم سعيد باشا إلى «العربية الفتاة» ولكن على قاعدة التعاون مع الدولة التركية لنيل الاستقلال مقابل العداء للغرب.

ومن خلال هذا العرض، يمكن القول، إن بدايات القرن العشرين شهدت انفتاحاً لدى أفراد من الحيادرة على العمل الحزبي دون غيرهم من الوحدات القرابية، تجلى بانخراط عدد من أفراد العائلة في عدّة جمعيات.

٣. تطور العمل الحزبي:

٣-١ الأفكار المناهضة للاستعمار الغربي:

بعد سقوط عهد السلطان عبد الحميد، عرفت الحركة السياسية منذ بداية الحرب العالمية الأولى، تطوراً لافتاً قياساً إلى مستواها السابق. وتميزت حركة تفعيل الاتجاهات السياسية في أواخر العهد العثماني، من خلال بروز عوامل جديدة تمثلت في تمأسس الاتجاهات السياسية في إطار جمعيات ومؤتمرات، وفي بروز طلائع نخبوية في صفوف المسيحيين والمسلمين، حيث شهدت تلك المرحلة عدة اتجاهات سياسية. لكن لم تكن هذه الاتجاهات رغم تعددها، لتخرج جميعها عن إطار اللامركزية ولم تعرف فرزاً واضحاً إلا بعد انتهاء الحكم العثماني.

ومن يتتبع مسار التيارات الفكرية التي سادت بين الحربين العالميتين، يجدها تشهد تطوراً كبيراً كان ينمو بفعل التأثيرات السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها المنطقة، فضلاً عن تأثرها بمستجدات الأحداث التي كانت تطرأ على الساحة العالمية. فقد شكلت جميعها مصادر

---

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ٢٩ .

(٢) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية لجبل لبنان والمشرق العربي ... مرجع السابق، ص ٢٠٤.

هذا التطور خصوصاً في المرحلة الاستعمارية التي ساهمت في ولادة الأفكار القومية الداعية إلى التحرر، وأدت إلى ظهور الدولة الاشتراكية الأولى في العالم التي أعطت دفعاً لحركات التحرر الوطني في المنطقة، وأكسبتها زخماً قوياً في النضال ضد الاستعمار. وبذلك فإن الوجود الاستعماري أدى إلى بروز أزمات «الشرعية» و«الهوية» و«المشاركة»[1].

بعد ذلك جاءت البعثات التبشيرية والعلمية المختلفة في بلاد الشام، والتي أدت إلى تنوع الاتصال الثقافي. لقد ساهمت هذه البعثات في ظهور اتجاهات فكرية مختلفة امتدت حتى داخل الطبقة البرجوازية حيث مال بعضهم إلى الثقافة اللاتينية، وتبنى البعض الآخر الثقافة الأنكلوسكسونية التي أضيفت إلى تجاربهم العملية، في حين وُجد أناس حذقوا الثقافة العربية، وعملوا على إغنائها بما وجدوه في الثقافات الأجنبية المختلفة من لقاح فكري جديد[2].

ولم تكن هذه التأثيرات لتقف عند الحد الذي كانت فيه البلاد ترزح تحت الاستعمار، وإنما امتدت إلى ما بعد مرحلة الاستقلال. فخلالها برزت أفكار قومية جديدة ارتكزت على أسس طائفية كما في لبنان، إضافة إلى صعود الحركة الناصرية كحركة قومية تميزت عن التيارات القومية الأخرى بكونها زاوجت بين القومية والإسلام، مبتعدة في ذلك عن العلمنة التي نادى بها أصحاب الأفكار القومية والاشتراكية الذين تقدموها على الصعيد الزمني[3].

وقبل نشوء الناصرية، عملت الطبقة البرجوازية المثقفة على بلورة أفكارها، فأطلقت أولى صرخات القومية، وتمثلت بجمعيات وأحزاب وتيارات فكرية عديدة، دعا لها بحماس مفكرون من أقطار عربية مختلفة، كساطع الحصري، وقسطنطين زريق، وزكي الأرسوزي، وميشال عفلق، وغيرهم.

ومن بين أهم الحركات القومية العقائدية التي برزت آنذاك، الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب. وقد تحولت هذه الحركات العقائدية؛ (بدأت في الأساس حركات ليبرالية) مع الوقت ومن خلال كفاحها، باتجاه الاشتراكية واليسار، فانقسمت بين يمين ووسط ويسار، وبين ليبرالية واشتراكية. وشددت على ضرورة تكوين نظرة فلسفية شاملة تكون أساساً لإحداث نهضة وإقامة نظام جديد، كما شددت على ضرورات

---

(١) د. أسامة الغزالي ،حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٢) عبد الله حنا، الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان: بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، دار دمشق، (د- ت)، ص ٩.

(٣) محمد شيا وآخرون، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٢٣.

التغيير الجذري.

لقد بدأت هذه الأحزاب قومية، ثم تطورت باتجاه اشتراكي، حيث أضافت هذه الصفة إلى اسمها الأصيل في بعض الحالات (أصبح حزب البعث العربي رسمياً حزب البعث العربي الاشتراكي)، أو جعلتها جزءاً من مبادئها واستراتيجيتها، فتحولت مثلاً حركة القوميين العرب، إلى حركة لينينية - ماركسية، وأصبحت هذه الأحزاب وغيرها تستعمل المصطلحات والمقولات الماركسية، وحملت أحزاب أخرى أسماء اشتراكية، فيما بدأ بعضها الآخر من منطلقات قومية ثم أضاف الاشتراكية إلى مفاهيمه[١].

٣-٢ مراحل التطور:

لقد شهدنا فيما تقدم أن بدايات العمل الحزبي في الفترة السابقة على الانتداب، كانت قد اقتصرت على عصبية الحيادرة دون غيرهم، وهذا ما أدى إلى استقطاب عدد من أفراد العائلة، في حين لم يمتد هذا الانخراط لأي من الوحدات القرابية الأخرى، التي نأت بنفسها عن التوسع في الانخراط في العمل الحزبي. و لم تكن هذه الوحدات تشهد خلال هذه المرحلة أية استقطابات أو انتماءات حزبية حيث بقي أفرادها يدينون بالولاء إلى زعامتها الأساسية.

وإذا كانت مرحلة البدايات قد شكلت مرحلة متواضعة من العمل الحزبي الذي لم يكن ليرقى في امتداده إلى أبعد من الحيادرة، فإن ثمة مرحلة أخرى من العمل الحزبي الذي سيشهد توسعاً في عمليات الاستقطاب نحو كافة الوحدات القرابية، مرده طبيعة التطورات التي كانت تمر بها المنطقة، كان أبرزها زوال السلطة العثمانية وحلول الدولة الانتدابية.

ولا يخفى أنه سيترافق مع هذه المرحلة تطور لمفهوم الفكرة القومية، ثم مفهوم الاشتراكية التي لم تعد تقتصر على كونها أفكاراً مجردة، وإنما وجدت السبيل إلى محاولات تطبيقها على الواقع من خلال الإطارات الحزبية التي عملت على إرسائها.

ففي مرحلة الانتداب نشأت العديد من الأحزاب، واستمرت إلى عهود الاستقلال وضعت خلالها خطتها التنظيمية التي تقوم على محاربة الانتداب، وعمدت إلى نشر أفكارها وترسيخ قواعدها في صفوف الوحدات القرابية، خصوصاً بين الفلاحين والفقراء المثقفين والطلاب. وعلى

(١) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

هذا الأساس، فإن تطبيق هذه الرؤى والأفكار، يستوجب العمل على تبديل الولاءات القرابية. وهي ستجد الأجواء مهيأة لكون المرحلة الانتدابية والاستقلالية، قد شهدت تغييراً في شكل البنى القرابية، حين تحولت إلى وحدات سياسية تنزع إلى المشاركة في العمل السياسي، من خلال مواقع البرلمان.

وعلى هذا الأساس، وبعد أن سبق التعرف على بدايات العمل الحزبي، فإن رصد مسارات تطوره ستشكل إحدى حلقات هذه المقاربة، التي سيتم تفصيلها، من خلال إدراج الأحزاب التي نشأت في المنطقة خلال فترات زمنية متدرجة.

أ. الحزب الشيوعي اللبناني:

تمت ولادة حزب الشعب اللبناني كوجه علني في البداية للحزب الشيوعي اللبناني. حيث بدأ نشاطه التأسيسي في أواخر تشرين الأول عام ١٩٢٤[١]، وكان أول مؤسسيه فؤاد الشمالي حين دعا عشرة من نقابة التبغ إلى اجتماع أطلق عليه توصيفة الاجتماع الشرعي الأول. بعدها تم انتخاب يوسف يزبك أميناً عاماً للحزب[٢]. وفي عام ١٩٣٢، تشكلت لجنة مركزية جديدة له، بعد أن أبعد فؤاد الشمالي، وأصبح اسمه الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وانتخب خالد بكداش سكرتيراً عاماً للحزب[٣].

ومع استقلال لبنان عام ١٩٤٣، عقد الحزب الشيوعي اللبناني السوري مؤتمراً في بيروت تم خلاله الاتفاق على تشكيل حزب شيوعي، يعمل من لبنان وسوريا بصورة مستقلة، فانتخب فرج الله الحلو أميناً عاماً للحزب الشيوعي اللبناني، وخالد بكداش أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري[٤].

دخل الحزب الشيوعي اللبناني إلى بعلبك في أواخر صيف ١٩٣٠، عن طريق نظمي الرفاعي، ثم تشكلت خلية من رضا ياغي وأديب الأحمر وفؤاد قانصو، فحملوا شعاراته المعارضة للانتداب، وتعرض أعضاؤه للملاحقة والاعتقال، فتم اعتقال نظمي الرفاعي، مع المراقبة الدائمة لبقية الأعضاء بسبب الاستمرار بتوجهاته الرافضة للانتداب والتي تجسدت من خلال توزيع الملحقات

(١) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٦، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٢) نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) فضل شرور، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٤) نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص ٨٧.

والمناشير على الطرقات والجدران[١]، فكانت الاعتقالات في بعلبك كجزء من الحملة التي قادتها السلطة الانتدابية، والتي راحت تراقب نشاط الحزب وقيادييه عن طريق جواسيسها داخل صفوفه بالذات، فسارعت إلى شن حملة واسعة ضد زعمائه ومناضليه في كل الأراضي اللبنانية، وأحالتهم إلى المحكمة العسكرية في بيروت بتهمة تأييد «العصاة السوريين».

ورغم حالة المراقبة الشديدة، كان على الحزب أن يعمل بطريقة سرية محاولاً اختراق الوحدات القرابية عن طريق نشاط مسؤوليه في التعبئة الاجتماعية لطبقة الفقراء والفلاحين، فنجح في استقطاب عدد من الشبان الذين كان منهم المدرّس عبده مرتضى الحسيني، الذي بدأ يحضر اجتماعاته، يرافقه فؤاد قانصو الذي تسلم مسؤوليته في بعلبك بعد أن نجح في استقطاب عدد من الشبان، الذين شاركوا في إضراب المدينة، للتعبير عن مشاركة أهاليها للمدن السورية في إضرابها الخمسيني[٢].

وإلى هذا الحين، يمكن القول، إن الحزب استند في محازبيه على أفراد من الوحدات القرابية دون أن تتسع دائرته إلى منطقة الهرمل. حيث لم يشهد حالات استقطاب بين عشائرها وأفراد الوحدات القرابية الأخرى فيها.

مع نهاية الحرب العالمية، حيث خرج الاتحاد السوفياتي منها منتصراً، مما أعطى الحزب زخماً إضافياً للعمل، بعدها دخل إلى منطقة العشائر فاستقطب عبد الله شاهين، الذي أسس له فرعاً في الهرمل عام ١٩٤٨[٣]، ثم امتد إلى عشيرة شمص في الهرمل وفي قرية بوداي، حيث برز منها ياسين شمص كمسؤول للحزب في المنطقة فيما بعد[٤]. وتعتبر فترة الخمسينات العصر الذهبي الذي استطاع فيها الحزب توسيع تمدده داخل الوحدات القرابية خصوصاً مع تعزيز نشاطه ومشاركته على المستوى الوطني، والتي كان من شأنها الانعكاس الإيجابي على دوره في المنطقة، حين عبَّر عام ١٩٥٥ عن رفضه لزيارة رئيس تركيا إلى لبنان بدعوة من الرئيس كميل شمعون، الذي كان يسعى إلى إدخال لبنان في حلف بغداد ومشروع أيزنهاور. وتجلت عملية رفضه

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مؤسسة الوفاء ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ٩١.
(٢) المرجع السابق، ص ٩٤.
(٣) علي مصطفى طه، لمحات من تاريخ واحة الصيادين، مرجع سابق، ص ١٥١.
(٤) حازم صاغية، لبنان طوائف وأحزاب وعائلات، جريدة الحياة ١٩٩٩/٩/١٦.

بإقدام عدد من الشبان الشيوعيين على إحراق أقواس النصر المرفوعة مقابل القلعة حيث كان الرئيس التركي يزور هياكلها، وبعدها عمد إلى المشاركة في أحداث ثورة ١٩٥٨، وكان قبلها قد شارك بمظاهرة عام ١٩٥١ تأييداً لمطالب العمال والفلاحين، وكذلك فعل عام ١٩٥٦ خلال العدوان الثلاثي على مصر[١].

ورغم هذا التأييد الذي كان يتأرجح بين المد والانحسار، فلم يصل عدد المنتسبين إليه عام ١٩٦٤ إلى ثلاثين عضواً في كافة منطقة بعلبك الهرمل، بعد أن شهد خصومات داخلية جزأته، وتفرع عنه اتحاد الشيوعيين العرب الذي تسلم قيادته نخلة مطران، وهو من مدينة بعلبك، فكان عليه إعادة تفعيل نشاطه، إذ تمت الدعوة لاجتماع عقد في بعلبك عام ١٩٦٦ ضم كوادره، وانتخب المجتمعون بطرس رزق مسؤولاً له عن بعلبك الهرمل. وفي عام ١٩٦٩ استغل الحزب الترخيص للإضراب الذي أصدره وزير الداخلية آنذاك كمال جنبلاط، فانطلق بالدعوة لبرنامجه في أوساط الطلاب[٢].

وإلى جانب محاولاته الحثيثة لتشكيل قاعدة استقطابية واسعة من أفراد الوحدات القرابية، يمكن القول: إنه لم يبرز فيه أعضاء من بين العشائر التي حافظت على تماسك بنيتها القرابية، باستثناء عشيرة شمص التي برز منها ياسين شمص كعضو قيادي في الحزب .

وبموازاة عجزه عن اختراق العشائر حتى السبعينات، نجد أن عملية الاختراق كانت للوحدات العائلية في بعض أفرادها كما أسلفنا، والتي نجحت إلى جانب انتمائها له، في حشد العديد من أفراد الوحدات القرابية خلال المظاهرات التي كانت تقام، ولكن دون أن يصل بها الأمر إلى حد الانتساب الفعلي إليه.

ب. الحزب السوري القومي الاجتماعي:

تم تأسيسه على يد أنطون سعادة بطريقة سرية في بيروت عام ١٩٣٥. دخل إلى بعلبك مع نظمي غرقول من راشيا، فكان أول المنتسبين إليه الطبيب عبد الله الرفاعي، وعلي مصطفى الأحمر، وفريد توفيق سليمان حيدر، ونايف الساحلي[٣] .

خفَّ نشاطه خلال الحرب العالمية الثانية بسبب اضطهاد السلطات المحلية والفرنسية له،

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، ص٩٧-٩٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ٩٩ .
(٣) المرجع نفسه.

حيث أدت الملاحقات إلى تجميد أعضائه في منطقة بعلبك، مما أدى إلى ترك قسم من المحازبين صفوفه. ثم حاول مصطفى عبد الساتر جمع كلمة أعضائه في بعلبك لكنه لم يفلح نظراً لحداثة سنه، ولتتالي ملاحقات السلطات الفرنسية. وكان عبد الساتر قد انتمى للحزب في أروقة مدرسة الجامعة الوطنية في عاليه. وفي أواخر الحرب العالمية الثانية، أخذ القوميون يعاودون نشاطهم في منطقة بعلبك الهرمل، حيث كان الحزب قد شهد امتداداً نحو بلدة رأس بعلبك والهرمل، فاستقطب بعض الأفراد من العائلات دون العشائر[1].

وفي فترة الاستقلال، شهد نشاطاً مميزاً. فسبقت الهرمل مدينة بعلبك بالتنظيم والعمل الحزبي، حيث دخلها الحزب من خلال محمد سعيد القبوط ومهدي عاصي[2]. ثم امتد إلى العشائر فاستطاع استقطاب مشهور دندش وهو من جب الزعامة في العشيرة، ثم استقطب أفراداً من عشيرة علّوه وناصر الدين، لكنه لم يقو عند هذه الأخيرة لأن زعامته انحصرت في عشيرة علّوه التي كانت تحكمها علاقات متوترة مع عشيرة ناصر الدين[3]. بعدها انضم إلى صفوفه مهدي عاصي ورياض طه ونجاح العميري، وحسن ومحمد موسى المقهور، وعباس القنطار ومصطفى رضا الجوهري[4]. ثم عاود نشاطه في بعلبك فأنشأ منفذية بعلبك (الوحدة الإدارية المحلية الكبرى في الحزب)، وأخذت المنفذية منذ عام ١٩٤٤ تنشئ فروعاً لها في القرى والأحياء، باسم مديريات ومفوضيات. والمفوضية هي فرع ينشأ في الحي أو القرية، ويضم أقل من عشرة أعضاء، وإذا تجاوز عدد الأعضاء العشرة فيدعى الفرع مديرية[5].

فمع ثورة شمعون عام ١٩٥٨، جدد الحزب دخوله إلى الهرمل بعدما استفاد من عداء بعض العائلات والعشائر لعبد الناصر. كما لعبت السلطة الشمعونية دوراً بارزاً في ذلك، فتولى القوميون تأطير المستفيدين من قدراتها. ولكن في الوقت نفسه، شكل سطوع نجم جمال عبدالناصر، سبباً في أفول رقعة الأفكار القومية والمحلية، حتى وجد الحزب نفسه من خلال التحالف مع شمعون، يحصد الهزيمة اثر أحداث عام ١٩٥٨م، ويدخل في المواجهة مع بعض العائلات التي راحت تعلن العداء للحلف، وتقف إلى جانب عبد الناصر. وهذا ما أدى الى شل

---

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) المرجع نفسه، ١١٣.

(٣) حازم صاغية، جريدة الحياة، مرجع سابق، بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٩.

(٤) علي مصطفى طه، لمحات من تاريخ واحة الصيادين، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٥) الحركات الحزبية في بعلبك، المرجع السابق، ص ١١٣.

فاعليته وقدرته الاستقطابية التي استمرت حتى الستينات، موعد قيامه بمحاولة انقلابية ضد الرئيس فؤاد شهاب، مما شكل ضربة كبيرة له.وبعدها تعرض أعضاؤه ومحازبوه إلى الملاحقات والاعتقال[1]، في حين عمد العديد ممن بقوا خارج السجون إلى الامتناع عن القيام بأي أنشطة ولو بطريقة سرية، خوفاً من مطاولة الاعتقال لهم ولأنسبائهم.

وتأسيساً على ذلك، نجد أن الفترة التي سبقت عام ١٩٥٨، قد شهدت نشاطاً لافتاً؛ خصوصاً بعدما شعر العديد من أفراد الوحدات القرابية أن الحزب سيكون بديلاً عن الدولة، إذ سيشكل دولته التي ستتيح للعديد منهم الاستفادة من خدماتها. كما ساهم المناخ الملائم الذي سبق هذه الفترة، بامتداده بين الطلاب، بعدما وجد المدرسون الذين اعتنقوا العقيدة القومية، أن الساحة الطلابية مهيأة لنقل الأفكار القومية إليهم. وقد نجح من خلالهم في استقطاب العديد من الطلاب؛ خصوصاً بعد أن تولى منفذية بعلبك مصطفى عبد الساتر غداة تخرجه محامياً من جامعة دمشق، فاستعان في أعماله الحزبية بعدد من رفاقه الطلاب، كسهيل برجي، وحسن شومان، وحسن عبد الساتر، وغيرهم. وقد سبق لهؤلاء، أن تخرجوا من الجامعات والمدارس، ثم قاموا بنشاطات واسعة أدت إلى انتشاره ليس فقط في المدارس، بل في معظم قرى القضاء، وبشكل خاص أهالي قرية النبي عثمان؛ حيث نالت القرية امتيازاً، ورفعت إلى مرتبة منفذية تولى شؤونها علي محمد حسين نزها وأحمد إبراهيم. كما عرف الحزب انتشاراً في غرب بعلبك، في قرى شمسطار وتمنين، وبدنايل، وبرز في صفوفه في بدنايل أفراد من الحيادرة، بينهم مصطفى أحمد سليمان حيدر، ومنذر سليمان حيدر[2]. كما دخل إلى عشيرة الحاج حسن في حوش النبي، فبرز منها راضي الحاج حسن.

وضمن هذا السياق، نجد أن هذا الحزب استقطب أعداداً لا بأس بها، خصوصاً من المثقفين ومن ذوي المراكز الاجتماعية. واستطاع الدخول إلى الحيادرة من جبي الزعامة، إضافة إلى بعض العشائر. ورغم عدم توسعه لدى العشائر، إلا أنه استطاع الامتداد إلى مختلف القرى فانتشر بين أفرادها.

---

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٤.

بعد صدور العفو من الدولة سنة ١٩٦٩، على أعضائه المسجونين منذ مطلع العام ١٩٦٢، عمد الحزب إلى تفعيل العمل من جديد، من خلال إحداث تغييرات تنظيمية لكي تكون أكثر فعالية مع متطلبات المرحلة الجديدة. وقد أدى ذلك إلى توحيد منفذيتي بعلبك، وقرية النبي عثمان الواقعة في منتصف المسافة بين بعلبك والهرمل، لكي يتولى شؤونها ديب كردية، ثم لتنفصلا عام ١٩٧١، ويتولى شؤون منفذية بعلبك عباس محمد زكي ياغي، يساعده نجاح حيدر. وعاود الحزب افتتاح مكتبه في مدينة بعلبك، حيث تألفت المنفذية فيها من أربع مديريات ضمت (١١٠) أعضاء. وتوزع في قراها ثلاثون وحدة حزبية، تضم حوالي (٣٠٠) عضواً. ومنذ مطلع السبعينات برز في صفوف الحزب محمد توفيق عبد الساتر، ومشهور دندش، وعلي حمية. كما أن نجاح الحزب في استقطاب بعض الأفراد من عائلة ياغي، أدى إلى تبديل المهمات الحزبية، حيث حلَّ عباس ياغي كمندوب مركزي، مهمته الإشراف الإداري والسياسي على منفذيات البقاع[1]، ثم أصبح وكيل عميد الداخلية فيه. لقد أدى ذلك إلى تبوُّء عائلة ياغي موقعاً ريادياً في العمل الحزبي بين سائر الوحدات القرابية، فبرز منها قياديون فرعيون على مستوى المنفذيات في الأنحاء والقرى، فعملوا تحت إشراف عباس محمد زكي ياغي بوصفه المندوب المركزي لمنطقة البقاع. واستمر بمسؤوليته هذه في فترة الحرب الأهلية، حين شارك الحزب في الحرب اللبنانية في القتال ضد قوات «الجبهة اللبنانية»، و«القوات اللبنانية» لاحقاً، فخاض معاركه في الشمال وبيروت والجبل[2]. فحينذاك، تحول محازبوه إلى قوى عسكرية مقاتلة تنتقل من قرى بعلبك الهرمل إلى جبهة عيون السيمان وزحلة، لتشارك في الحرب الأهلية الدائرة في كل لبنان.

ج. حزب البعث العربي الاشتراكي:

يعود تأسيس حزب البعث إلى مطلع الأربعينات، وكانت البداية وسط الطلاب والمثقفين في مدارس سوريا، وعندما عقد الحزب مؤتمره التأسيسي الأول مع العام ١٩٤٧، صدرت عنه وثيقة تحمل اسم «دستور حزب البعث العربي».

حدد الحزب أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية، باعتبارها خلاصة ممارسات الثورة العربية في مراحل نضالها السابقة، وتمثل تجاوزاً لأخطائها وسلبياتها.

(١) المرجع نفسه، ص ١١٨.

(٢) نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص ١٤.

انتخب المؤتمر ميشيل عفلق عميداً للحزب، وكان يتبنى صيغة تنظيمية موحدة، ولهذا فقد حضر مندوبون من لبنان والأردن والعراق مؤتمر الحزب.

وخلال العام ١٩٤٩، جرت لأول مرة انتخابات حزبية، وتم تشكيل مجلس له صفة المؤتمر وكان الثاني من نوعه، وضم ممثلين للحزب من سوريا ولبنان والأردن وخاصة من طلبة الجامعات[1].

بعدها دخل الحزب إلى غالبية المناطق ذات الكثافة السكانية في بعلبك وشمسطار وطاريا، وفي محور القرى الشرقية المتاخمة لسورية خصوصاً عرسال والهرمل[2]، بعدما باشر البعثيون في لبنان نشاطهم في الخمسينات. واعتبروا عملهم متمماً للسعي القومي من أجل تحرير الأمة العربية وقيام وحدتها، وأن وجودهم في لبنان من أجل خدمة هذا الهدف، فكان ارتباط تطلعاتهم ونشاطهم بالحركة السياسية التي يقوم بها حزبهم في سوريا.

أما عملية الدخول إلى بعلبك فقد كانت عن طريق زيد حيدر الذي حمل أفكاره من جامعة دمشق التي تخرج منها، فنجح في استقطاب بعض الأفراد من الوحدات القرابية الإسلامية وأخفق في ضم محازبين من المسيحيين، في الوقت الذي كان فيه الحزب السوري القومي الاجتماعي قد شكل مجالاً لاستقطاب العديد منهم، الأمر الذي أبقى ميدان التنافس معه مقتصراً على الوحدات القرابية الإسلامية.

استطاع زيد حيدر تكوين أول خلية في بعلبك تألفت من محمد صالح عثمان، والشاعر حسين حيدر، وبعض أقربائه في بداية الخمسينات. ثم انتشرت فكرة البعث، فاعتنقها عدد من الطلاب في تكميلية بعلبك الرسمية، وظهرت أسماء في المرحلة الأولى عام ١٩٥٣، إثر تحرك طلاب التكميلية وتوزعهم المسؤوليات مع بعض الأعضاء، أمثال حسين سعيد عثمان، وجواد سنبلة، وعاطف ياغي، وعدنان الزين، ومنير ناصر، فدخلوا في عملية تنافسية مع الحزب السوري القومي. وكانت مهمة الحزب عقد الحلقات التنظيمية، وتوزيع البيانات وقيادة الإضرابات في المناسبات الوطنية والقومية[3]. وأدت النشاطات الدائبة إلى تكاثر أعضائه، وامتداده خارج بعلبك إلى الهرمل، حيث تمكن من جذب أفراد من عائلة الحاج حسن، وعشيرة علوّه، وأصبح الجناح الأقوى في العشيرة[4].

(١) المرجع السابق، ص ١٨.

(٢) مقابلة مع بسام رعد، مدير فرع الطلاب في البقاع، في الحزب، أجريت في شتاء ٢٠٠٣.

(٣) د.حسن نصرالله، الحركات الحزبية، ص١٢٤.

(٤) حازم صاغية، جريدة الحياة، تاريخ ١٦/٩/١٩٩٩.

حلّ الحزب نفسه عام ١٩٥٨، في أعقاب اللحمة بين سوريا ومصر. ولكن قياداته خارج سوريا تمردت على الحلّ، واستمر العمل الحزبي، الأمر الذي أدى إلى استمرار نشاطه في بعلبك الهرمل من خلال تلقي طلبات الانتسابات الجديدة.

وفي بداية الستينات، أعيد تنظيم الحزب في سوريا، الأمر الذي سمح بتفعيل نشاطه تحت قيادة عاصم قانصو (الهرمل)، الذي كلف عام ١٩٦٢ بإعادة تنظيمه، فتعاون مع حسين سعيد عثمان الذي تولى مسؤولية بعلبك، في حين أصبح قانصو عضواً في القيادة القطرية .

وأثناء تعرض الحزب للانقسام عام ١٩٦٦، انضم عاصم قانصو إلى الجناح السوري ومعه فئة قليلة من أقربائه، بينما التحق القسم الأكبر بالجناح العراقي الذي تسلم مسؤوليته في بعلبك حسين سعيد عثمان. ثم أصبح حبيب زغيب عضواً في القيادة القطرية فيه، إضافة إلى حمد سليمان حيدر ومحمد طي. وأثناء دخول قوات الردع العربية. السورية إلى لبنان، تعرض أعضاؤه للملاحقة مما أدى إلى إقفال جميع مراكزه ووقف نشاطه نهائياً[١]؛ خصوصاً بعد أن دخل عام ١٩٨١ في مواجهة مع حركة أمل أثناء مرور موكب تشييع نقيب الصحافة رياض طه، الأمر الذي أدخله في حالة صراعية مع حركة أمل وعائلة ياغي، التي فقدت شقيق مسؤول الحركة في بعلبك. و قد أدى الصدام الدموي إلى إلغائه بعدما استقال منه أعضاؤه ومحازبوه، في حين اقتيد بعضهم إلى السجون السورية[٢].

أما الجناح السوري، فقد استمر في العمل تحت إشراف عاصم قانصو الذي راح يجند أقاربه للانضمام إلى المنظمة، فتولى شقيقه صبحي قانصو أمانة فرع بعلبك عام ١٩٧٢، كما تعاون مع سهيل سكرية من بلدة الفاكهة الذي أصبح عضواً في القيادة القطرية ثم القيادة القومية عام ١٩٧٦. وسرعان ما أخذ نفوذه يقوى مع دخول الجيش السوري. وفي عام ١٩٨٣ تولى علي المقداد (في بلدة مقنة) فرع بعلبك، ثم أصبح عضو قيادة قطرية. و برز في صفوفه عبد الكريم المصري (حور تعلا) الذي عين أميناً في فرع بعلبك عام ١٩٨٦، في حين أصبح يرأسه عبد الله الأمين (من الجنوب) الذي حلّ مكان قانصو. وفي عام ١٩٩٢، أصبحت هيئته القيادية تضم إلى جانب علي عبد الكريم المصري، كلاً من حسين الرفاعي (بعلبك)، علي محمود المصري (حور تعلا)،

---

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، ص١٣١.

(٢) مقابلة مع المحامي أكرم ياغي، شقيق مسؤول حركة أمل في البقاع آنذاك أبو سليم ياغي، أجريت في صيف ١٩٩٩.

مصطفى خليل (اللبوة)، بسام رعد (بعلبك)، محسن الجوهري (بعلبك)، محسن الهق (الهرمل)، حكمت سمعان (تمنين)، أديب الحجيري (عرسال). وارتفع عدد أعضائه من (50) عضواً عام ١٩٧٥ إلى (١٠٠٠) عضوٍ عام ١٩٩٢[١]، بعد أن كان عدد منتسبيه في كل لبنان قد وصل في بداية التسعينات إلى (١٠,٠٠٠) عضوٍ، توزعوا - فضلاً عن البقاع - على الجنوب، والشمال وخاصة عكار وطرابلس. وأما منطقة البقاع، فكانت نسبة المنتسبين فيها هي الأقل بين المناطق المذكورة[٢].

د. الحزب التقدمي الاشتراكي:

انطلاقاً من الحاجة الملحة إلى تطوير المجتمع اللبناني المختلف المفكك والمنغلق، ومن أجل التقدم في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضارية، نشأت النواة المؤسسة للحزب التقدمي الاشتراكي. فهو حسب مؤسسيه جاء تلبية لحاجات البلد الموضوعية. وكان حصيلة للجهد النظري وللممارسة الاجتماعية والإنسانية التي قدمها المؤسسون الأوائل.

وعلى أساس ذلك، بدأت فكرة الحزب تشق طريقها في آذان المؤسسين من الأربعينات، بعد أن ظلت تختمر وتتفاعل في لقاءاتهم ومساجلاتهم إلى أن تبلورت نهائياً واتخذت شكلها النظري في ميثاق الحزب، وشكلها التنظيمي في دستوره ونظامه الداخلي في أيار ١٩٤٩[٣].

دخل الحزب ساحة العمل السياسي في بداية الخمسينات، فطور علاقته مع حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، وشكلا قيادة مشتركة لهما في ٢٦ نيسان ١٩٥٤، بعدما دعا جنبلاط إلى تشكيل جيش عربي مشترك لحل مشكلة فلسطين[٤].

بدأ الحزب عمله أول الأمر في الجبل، ولم ينزل الحزب إلى بيروت، إلا في أول نيسان عام ١٩٥٠ بعد ولادته في المختارة بسنة واحدة. ثم افتتح فروعاً له في زحلة وراشيا وتكونت نواته الأولى في بعلبك، مع فريد سليمان حيدر نائب رئيس البلدية، وأحمد مهدي حيدر ومحمد عباس ياغي[٥].

ومنذ تأسيسه، وقف الحزب التقدمي الاشتراكي موقف المعارضة لعهد الرئيس بشارة الخوري، وأخذ موقفه يتصاعد إلى أن وجدت الدولة نفسها تمارس القمع ضد نشاطاته. فبعد

---

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) عبد الله الأمين وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣) د. خليل أحمد خليل، فلسفة الميثاق ومنطلقات الفلسفة التقدمية، مفوضية التربية والمعارف؛ مجلس العقيدة، ١٩٧٨، ص ٤٢.

(٤) نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٥) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٣٥ .

مهرجانات أقامها الحزب في منطقة المتن الجنوبي، والتي تركزت كلها على إثارة المطالب الشعبية، قامت قوات الأمن بمهاجمة مهرجانه في الباروك، وشنت حملات اعتقال واسعة ضد أفراده[1]. لكن ذلك لم يحل دون امتداده وتوسعه خارج بيروت والجبل حيث دخل الهرمل التي زارها كمال جنبلاط، واستقبلته فيها كتلة بشرية اقتصرت على المسنين دون الشباب، فبرز من مؤسسيه فيها علي حيدر محفوظ، ودعيبس الجوهري، وعلي سليم طه[2].

وبفعل المطالب الاجتماعية التي دافع عنها آنذاك، امتد إلى بلدة الفاكهة فأسس فرعه فيها حسن سعود سكرية عام ١٩٥٠. ثم استند إلى عائلة الحلاني، التي برز منها سعد الله الحلاني كمدير لفرعه بعد حسن سكرية، الذي تخلى عنه إثر انتخاب سعد الله الحلاني مديراً للفرع في العام نفسه. كما استقطب بعض المدرّسين الذين اتخذوا من مقره في الفاكهة مركزاً يعقدون فيه الاجتماعات الدورية[3]. في أواسط الخمسينات تسلم مسؤوليته فضلو أبو حيدر، فلعب دوراً مهماً في أحداث ثورة ١٩٥٨ حيث كان مندوباً للحزب في مكتب عبد الحميد السراج رئيس المخابرات في الجمهورية العربية المتحدة، وتولى توزيع الأسلحة على الاشتراكيين في منطقة بعلبك الهرمل الذين قارب عددهم ٢٥ عنصراً[4]. إثر انتهاء الأحداث وجد الحزب أن الثورة انتصرت بإقصاء الرئيس شمعون عن التجديد، ولكن دون أن تنجح في تنحيته قبل هذا الموعد. ويرد الحزب ذلك إلى عدم تعاون قطاعات الثورة ضمن قيادة واحدة، وبسبب الاحتلال الأميركي المفاجيء[5].

إزاء ذلك كان على الحزب العمل على توسيع نشاطه وامتداداته السياسية والاجتماعية، وقد وجد أن الفرصة باتت أفضل من غيرها مع انتهاء عهد الرئيس شمعون.

فمع مجيء قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، أعطت هذه البداية دعماً شعبياً للحزب، ما أدى إلى توسيع قواعده، وأفسح المجال أمامه للاشتراك في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٤، فرشح محمد عباس ياغي وفاز فيها، وهي المرَّة الأولى التي يحظى أحد الحزبيين بموقع في المجلس النيابي في منطقة بعلبك ـ الهرمل .

إن النشاط الذي أظهره محمد عباس ياغي خلال المرحلة التي سبقت ترشحه للانتخابات النيابية، بينها تبوّؤه رئاسة المجلس البلدي لمدينة بعلبك جرّاء فوز لائحته بغالبية أصوات أهل

---

(١) الأحزاب في لبنان، المرجع السابق ، ص ٩٩.

(٢) د. حبيب محفوظ، تاريخ الهرمل، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٣) أكرم سكرية، تطور السلطة السياسية العائلية في الفاكهة، رسالة الدبلوم في مادة الأنزيولوجيا، معهد العلوم الاجتماعية الفرع الأول، إشراف د. شوقي الدويهي، بيروت ١٩٨٤، ص ٥٧.

(٤) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٥) كمال جنبلاط، في مجرى السياسة اللبنانية، الدار التقدمية، ص ١٧ .

المدينة، واقتراناً بتوجهات الحزب في توسيع مستوى تمثيل المناطق في القيادة العليا، أديا إلى ارتقائه في البنية التنظيمية للحزب، أصبح محمد عباس نائباً للرئيس كمال جنبلاط، وتبادل هذه المهمة مع فوزي أبو حيدر شقيق فضلو أبو حيدر وكيل داخلية منطقة بعلبك، وعاونه فيها مصطفى عثمان كمدير للفرع منذ سنة ١٩٦٠، وحتى عام ١٩٧١. بعدها برز اسم عبد الله قانصو كمعتمد ومدير للفرع، واستمر في هذا الموقع حتى عام ١٩٩٣. في سنة ١٩٦٩ تخلى محمد عباس ياغي عن العضوية، فبرز دريد ياغي كنائب للرئيس ومسؤول العلاقات الخارجية، ووكيل داخلية منطقة بعلبك- الهرمل[1]. وفي الثمانينات امتد الحزب إلى قرى حربتا، عرسال، طاريا، الخضر، رأس بعلبك، حورتعلا، وأصبح في بداية التسعينات يضم حوالي ٣٥٠ [2].

هـ. التنظيمات الناصرية:

قبل التعرض إلى نشأة التنظيمات الناصرية الأساسية، يمكن الالتفات إلى أن المنطلقات السياسية لكل الناصريين هي واحدة. شملت هذه التنظيمات عدة أطر حزبية عملت من خلال الحركة الوطنية الممثلة في المجلس المركزي آنذاك، في حين بقي خارجها اتحاد قوى الشعب العامل برئاسة كمال شاتيلا.

ولذلك فالتنظيمات الناصرية الأساسية، هي التنظيمات التي انضوت في إطار اللجنة التنفيذية للمجلس السياسي المركزي، أي التي كانت معتمدة من قبل الحركة الوطنية بأنها أساسية [3].

فرغم أن الناصرية هي حركة جماهيرية ظهرت بوادرها غداة عدوان عام ١٩٥٦ على مصر، إلا أنها لم تتخذ في البدء شكل التنظيم، وظلت في نطاق الحركة الجماهيرية التي ترفع شعار القومية العربية، ثم أخذت تتحول فيما بعد إلى حركات ذات أطر حزبية متعددة.

ففي عام ١٩٦٣، نشأ في لبنان أول تنظيم ناصري كتنظيم يلتزم شعاراً جمال عبد الناصر. بدأ من خلال لقاءات في منزل كمال شاتيلا، وبعد أن طرح عبد الناصر فكرة «الحركة العربية الواحدة»، تم الاتفاق على تشكيل «اتحاد قوى الشعب العامل». وفي العام نفسه ظهرت محاولة أخرى في الجامعة العربية ارتبطت باسم الطالب خليل شهاب حملت اسم «وحدة النضال العربي». كما ظهرت محاولة أخرى لسمير كبريت، وطلال سنو وأحمد حمود، وهم طلاب في

---

(١) مقابلة مع عبد الله قانصو، مدير فرع الحزب في منطقة بعلبك ـ الهرمل حتى عام ١٩٩٣، أجريت في صيف ٢٠٠٣.

(٢) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٣) فضل شرور، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص ٩١.

الجامعة العربية أيضاً، سموا أنفسهم «الاتحاد الاشتراكي العربي - الإقليم اللبناني». وقدموا أنفسهم كامتداد للاتحاد الاشتراكي في سورية الذي كان أمينه العام جمال الأتاسي. أما المرابطون، فكانوا مجموعة تشكلت أثناء ثورة ١٩٥٨، وكان على رأسها إبراهيم قليلات، الذي كان مرافقاً كبيراً لصائب سلام الذي طرح على قليلات في العام ١٩٧٤ إقامة تنظيم موحد مع الآخرين تحت إطار «الاتحاد الاشتراكي العربي»، حيث كان قد نشأ فعلاً نتيجة مؤتمر القوى الناصرية الذي انعقد في ليبيا في آذار ١٩٧٣، فغدا الاتحاد، التنظيم الجدي للناصريين في لبنان. وبرز ذلك مع عودة الناصريين من ليبيا إلى لبنان حيث حاولت التنظيمات الناصرية تطبيق ما انتهت إليه النقاشات في طرابلس الغرب، والتي قضت بحل جميع التنظيمات الناصرية والاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي. شملت هذه التنظيمات: وحدة القوى الناصرية، وحدة النضال العربي، الاتحاد الاشتراكي العربي، شباب البقاع الناصري، ورابطة الطلبة العرب الوحدويين.

ورغم أن المحاولة أدت فعلاً إلى إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي، إلا أنها كشفت عن هزالة الامتداد الشعبي لمعظم هذه التنظيمات. فباستثناء شبا ب «البقاع الناصري» المحاطين شعبياً بقرى البقاع والمنخرطين بعمل شعبي، وكذلك «رابطة الطلبة» التي ضمت قرابة (٦٠) منتسباً، كشف الآخرون عن فقر استقطابي في تنظيماتهم. كذلك كشفت النقاشات عن حجم الفروقات النظرية بين هذه المجموعات، لاسيما حول تعريف الاشتراكية وتطبيقاتها العلمية، مما يعني أن الوحدة لم تكن جدية، فأدى ذلك إلى حدوث تصدعات في الوحدة وانشقاقات متعددة في داخلها[1].

علي أي حال، فرغم الفقر الاستقطابي لهذه التنظيمات، فلم تخل أي منها من وجود عناصر وكوادر حزبية. فمنظمة «وحدة النضال العربي» التي دخلت بعلبك عام ١٩٧٣ برز منها مصطفى عثمان بعدما تخلى عن الحزب التقدمي الاشتراكي، وافتتح الاتحاد الاشتراكي العربي مركزاً له في مدينة بعلبك فتولى مسؤولية هذا الفرع قاسم الطفيلي، ثم إبراهيم بيان ودُمّر عيّارة، ثم تحول هؤلاء إلى الاتحاد الاشتراكي العربي «التنظيم الناصري» الذي أنشأه منير الصياد، فأصبح إبراهيم بيان مسؤوله السياسي عام ١٩٩٧، ودمر عيارة عضواً في لجنته المركزية.

وبرز بين كوادره، زيد صلح، عصام يزبك، خليل رباح وجعفر يحفوفي. أما «التنظيم

(١) حازم صاغية، لبنان طوائف وعائلات ومناطق وأحزاب سياسية، جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣.

الناصري» بزعامة مصطفى سعد فبرز بين قيادييه في فرع بعلبك قاسم الطفيلي، وبرز بين أعضائه في هذه القرى مخيبر الشيخ علي، وجمال خزعل، وعبد الله حيدر[1].

و. منظمة العمل الشيوعي:

ولدت عام ١٩٧١، النواة الأولى للمنظمة من حركة القوميين العرب، التي حصل تحول فكري فيها نحو اليسار غداة نكسة عام ١٩٦٧. وبعد سلسلة من النقاشات بين كوادرها، تحولت نحو منظمة «الاشتراكيين اللبنانيين» عام ١٩٦٩، التي قادها محسن إبراهيم[2].

وفي عام ١٩٧١، ولدت «منظمة العمل الشيوعي» التي ضمت جماعات من اليسارالجديد و بينها «لبنان الاشتراكي»، وجماعة من «اتحاد الشيوعيين»، والمنظمة نفسها.

فور تأسيسها، دخلت المنظمة إلى بعلبك بعدما انخرط فيها عدد من الكوادر من الذين سبق أن نشطوا في حركة القوميين العرب على غرار أبي نضال صلح، عادل الحاج حسن، حيدر زغيب، علي قدورة، علي الأبتر، وعلي الساحلي. شكلت بعلبك- الهرمل قطاعاً تنظيمياً في منطقة البقاع، فتولى أمانته حسين صلح (أبو نضال)، وعاونه محمد حسين الجمال وهما من عائلات بعلبك.

في عام ١٩٧٤، كانت المنظمة قد انتشرت في العديد من قرى القطاع، فدخلت إلى الهرمل، ثم إلى قرى الحدث، رأس بعلبك، الفاكهة، العين، اللبوة، حربتا، شعث، شمسطار، تمنين، وبدنايل.

تفاوت عدد أفرادها في هذه القرى فلم يصل إلا إلى حلقة واحدة وهي تتألف من خمسة إلى سبعة أعضاء. وقد افتتحت مراكز لها في القرى والبلدات التي وصل فيها الأعضاء إلى عدة حلقات على غرار بلدة شمسطار وحدث بعلبك، حيث تولى إدارة المركز فيهما علي المستراح، ومكتب مدينة بعلبك ومسؤوله خضر الجمال، ثم مكتب نيحا الذي تولاه مخول رميلي، ويعد مسؤول المكتب مسؤولاً فرعياً في القطاع[3].

رغم امتدادها وتوسعها بين القرى والبلدات، إلا أن عملية التوسع هذه لم تخل من صعوبات أدت إلى انحسارها في بعض القرى. ففي قرية العين اصطدمت المنظمة مع عشيرة دندش التي عمدت إلى تهديد أكثر من كادر فتم إبعادهم وأقفل مكتبها.

وفي الهرمل، وبنتيجة انزعاج الحماديين من استقطاب المنظمة أعضاء فيها من العشائر على

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٢) نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) مقابلة مع أبي نضال صلح، مسؤول المنظمة في منطقة بعلبك - الهرمل من عام ١٩٧١ - ١٩٩٥، أجريت في صيف ٢٠٠٤.

غرار عشيرة علّوه أدى ذلك إلى الاحتكاك معهم في أكثر من مرّة.

رغم هذه العقبات فقد تجاوز عدد الأعضاء المنتسبين للمنظمة قبل الحرب الأهلية اللبنانية حوالي الألف عضوٍ.

ومع حلول التسعينات، بدأت المنظمة تشهد ضموراً واسعاً نتيجة سلسلة من الأزمات التنظيمية التي تعرضت لها. فاستقال مسؤولها أبو نضال عام ١٩٩٥، وبعد ذلك أقفلت مكاتبها ولم يعد لها أي وجود فعلي في المنطقة[١].

ز. اتحاد قوى الشعب العامل:

تأسس تنظيم «اتحاد قوى الشعب العامل» في العام ١٩٦٥مرتكزاً على قاعدة أن هذا التحالف يمثل المثقفين والعمال والفلاحين [٢].

كانت دائرة نشاطه في الجامعة اللبنانية والجامعة العربية، حيث التقى عدد من الطلاب من أبناء بيروت وضواحيها، واتفقوا على إقامة هذا التنظيم، وكان من أبرزهم كمال شاتيلا الذي شغل مركز الأمانة العامة للتنظيم منذ نشوئه.

وكانت البداية إصدار نشرة تحمل اسم «الناصرية»، حاولت فيها تلك الثلة من الجامعيين، وضع أطر وأسس الوجود الناصري في لبنان- الذي كان كاسحاً في الخمسينات والستينات- على قاعدة تأكيد الانتماء للرئيس جمال عبد الناصر وثورته، وإقامة صلة بينهم وبين الشارع الناصري اللبناني.

في العام ١٩٧٢، تعرض اتحاد قوى الشعب العامل لطفرة ولانتشار، عجز التنظيم عن استثمارها في كل لبنان، ونشأت آلية حزبية لأول مرّة من خلال التثقيف، ومن خلال عمل شعبي ومطلبي تمثل بالمطالبات الاجتماعية لمعالجة مشاكل الماء والكهرباء والبطالة[٣].

دخل الاتحاد إلى بعلبك والمناطق عام ١٩٦٩، مع مجموعة طلابية استجابت لمنطلقات الاتحاد وثوابته، فانتشر بعدها في الهرمل، وعرسال، والفاكهة، واللبوة، وتمنين، وبرز بين أعضائه الذين تولوا إدارة نشاطه رضا رعد وعباس زعيتر، وبقي الاتحاد ناشطاً بعد الحرب الأهلية نظراً لمشاركته في سلسلة من النضالات المطلبية، ولترسيخه عدداً من المؤسسات الاجتماعية

(١) المصدر السابق.

(٢) نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) حازم صاغية، لبنان طوائف وعائلات وأحزاب سياسية، جريدة الحياة ٢ أيلول ١٩٩٩ .

والخدماتية[١].

وبنتيجة هذا النشاط الذي استمر بعد التسعينات، عمد الاتحاد إلى ترشيح رضا رعد لخوض الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ عن دائرة بعلبك- الهرمل[٢].

في ظل تلك الأجواء المتشنجة التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، بدأت عملية عسكرة المجتمع من خلال القوى الحزبية، فبدأ العمل الحزبي يتحول تدريجياً نحو العمل الميليشيوي، بعد أن بات واضحاً ان الدولة أصبحت عاجزة عن التدخل، سواء للدفاع عن مصالحها أو للدفاع عن مصالح الناس. والحدث الفاصل في هذا المسار كان الصدام المسلح بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية في أيار ١٩٧٣، وفشل الجيش في ضبط الوجود الفلسطيني المسلح.هكذا بدأت الأحزاب تتسلح وتدرب عناصرها باسم إصلاح النظام فسُجل نمو ملحوظ للحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والقوى الناصرية التي أخذت تسيطر على عدة اتحادات عمالية، وعلى الاتحاد الوطني لطلبة الجامعة اللبنانية[٣].

وانعكاساً لهذا الوضع، أخذ الانخراط في الأحزاب يشهد في منطقة بعلبك- الهرمل تنامياً مضطرداً، حيث راح الأفراد يقبلون على الأحزاب اليسارية وعلى المنظمات الفلسطينية، ويتدربون على حمل السلاح، للمشاركة في القتال الدائر في المناطق اللبنانية، فكانت الغلبة في هذا الاستقطاب للمنظمات الفلسطينية وللحزب الشيوعي، ثم القومي والتنظيمات الناصرية.

وفي حين لم نستطع العثور على حجم الأعداد التي انخرطت في المنظمات الفلسطينية وفي الحزب الشيوعي، كان الحزب السوري الاجتماعي قد شهد انضواء حوالي ٣٠٠ عضواً[٤] في صفوفه خلال العام ١٩٧٥، والحزب التقدمي الاشتراكي على ٣٥٠ عضوٍ[٥]، فيما لم تكن منظمة البعث تستقطب سوى ٥٠ عضواً[٦]. وكذلك كان الأمر نفسه لدى أفراد الوحدات القرابية التي تركزت في ضواحي بيروت الشرقية في الفنار والنبعة والجديدة، حيث انخرط من الفتيان من هم في سن الخامسة عشر وما فوق في الحزب الشيوعي، وفي اتحاد الشباب الديمقراطي. كما أقبل

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٤٥ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(٣) فريد الخازن وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص ٣٨١.

(٤) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٥) المرجع نفسه ص ١٣٦.

(٦) المرجع نفسه ص ١٣٣

معظمهم على الحزب السوري القومي الاجتماعي وأقبل بعضهم على حزب البعث العربي الاشتراكي وشطره العراقي، ولم تلبث المنظمات الفلسطينية و«فتح» خاصة، أن اتجه إليها أعداد كبيرة من هؤلاء، فدربتهم وسلحتهم، ومنحتهم حماية في عملهم وقراهم مواضع إقامتهم، وأعلت بذلك من شأنهم، وقرنت بينهم وبين رفقاء لهم في هذه المنظمات أرفع منهم مرتبة عائلية، وأكثر ثراء وأعلى تعليماً وسوتهم بأقرانهم الجدد[1].

إن جملة هذه المعطيات، قد أدت إلى ازدهار العمل الحزبي في هذه المرحلة في أوساط الوحدات القرابية. ولكنها اختلفت عن المراحل السابقة حيث بدت هذه الوحدات في المرحلة الحالية، أقل قدرة على التماسك في وجه المتغيرات الجديدة الأمر الذي سهل عملية اختراقها. ظهر ذلك بشكل أساسي عبر الانتماء إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي، اللذين تميزا باستقطاب الطلاب والمثقفين إلى جانب أفراد آخرين. كما اقترن هذا الانخراط، بالحاجة إلى حمل السلاح لحماية مناطق وجودهم في ضاحية بيروت الشرقية، التي بدأت تشهد تهديداً فعلياً من الميليشيات المسيحية[2]، فدخلت العائلة والعشيرة في دوامة العنف الجديد وانعكس ذلك على أقربائها في بعلبك-الهرمل، الذين أقبلوا على حمل السلاح للمشاركة في القتال الدائر على المحاور التي أنشأتها الأحزاب مقابل القرى والبلدات المسيحية في البقاع والجبل وزحلة[3]. كما شاركت إلى جانب الحزب الشيوعي اللبناني في حادثة دير الأحمر، وفي معركة حوش الأمراء وفي المعلّقة الكرك قرب زحلة، وسقط العديد بين أفرادها إضافة إلى المشاركة في القتال الدائر في بيروت[4].

وبذلك تكون مرحلة الأحداث، قد أدت إلى وجود حالة تفكك داخلي لدى الوحدات القرابية، حيث لم تعد زعاماتها قادرة على المحافظة عليها في إطار الوحدة الكاملة للعشيرة أو العائلة، أو على إنتاج زعامة بديلة موحدة. وهذا التراجع أدى إلى إيجاد زعامات جبية بعضها بقي محايداً وغير منتمٍ وبعضها الآخر استند إلى العمل الحزبي، الأمر الذي وضعها أمام تحدٍّ فعلي من قبل الأحزاب الأخرى، وهو ما لم تكن لتشهده في مراحل سابقة.

---

(١) وضاح شرارة، دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٦.
(٢) مقابلة مع علي محسن زعيتر، من سكان الفنارعضو سابق في المنظمات الفلسطينية، أجريت في صيف ٢٠٠٠ .
(٣) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية، مرجع سابق، ص ١١٩.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٠٠.

خلاصة:

استناداً إلى ما ورد آنفاً، فإن العمل الحزبي وفق المفهوم الذي تم تحديده، استند في نشأته وتطوره إلى جملة من العوامل التي تنوعت فيما بينها، فطالت تأثيراتها منطقة بعلبك- الهرمل. ولكن هذه التأثيرات اختلفت حدتها بحسب هذه المراحل، فهي في المرحلة التي سبقت نهاية الدولة العثمانية، كانت أقل شدة، بحيث لم تشهد المنطقة سوى انخراط مجموعة من الحيادرة الذين انضووا في الجمعيات المطالبة بالإصلاح، أو بالاستقلال عن الدولة العثمانية، دون غيرهم من الوحدات القرابية.

أما في المرحلة التي أعقبتها أي في مراحل الانتداب ثم الاستقلال، فقد تميّزت الحرب الأهلية باندثار الجمعيات والتنظيمات السابقة ليحل محلها عدد من الأحزاب ذات المنطلقات القومية والاشتراكية، برزت بشكل متواضع خلال الانتداب، ثم لتشهد تطوراً وتوسعاً في مرحلة الاستقلال، ولتعرف أوج ازدهارها في الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

فخلال مرحلة الانتداب، لم يكن قد دخل إلى المنطقة سوى حزبين هما الشيوعي اللبناني، والحزب السوري القومي الاجتماعي، اللذان نجحا إلى حد ما باستقطاب بعض الأفراد من الوحدات القرابية من غير الحيادرة، وقد نشط هؤلاء الأفراد داخل صفوفهما وتبوؤوا مواقع تنظيمية ريادية، لكن دون أن يمتد نشاطهما إلى عدد كبير من أبناء الوحدات القرابية.

في المرحلة التي أعقبت فجر الاستقلال، استمر هذان الحزبان بنشاطهما، إلى جانب مجموعة من الأحزاب التي راحت تنشط في الساحة. فبرز فيها عدد من أفراد العائلات الذين تسلم بعضهم مقاعد تنظيمية بارزة. ففي الحزب السوري القومي الاجتماعي برزت عائلة نزهة، عبد الساتر وياغي بشكل أساسي. وبرز من بين العشائر أفراد من عشيرة دندش وعلّو، وفوي الحزب التقدمي الاشتراكي لدى عائلة ياغي، دون أن يفلح بالامتداد إلى منطقة العشائر. وفي حزب البعث العربي الاشتراكي برز زيد حيدر كعضو مؤسس، ثم امتد الحزب إلى عائلة قانصو، ورعد والمصري، فبرز منها عدد من القياديين على غرار عاصم قانصو، وبسام رعد، وعلي المصري دون أن يبرز فيه أعضاء قياديون من العشائر.

ومع نشأة التنظيمات الناصرية، نشطت هذه التنظيمات فامتدت إلى مجموعة من العائلات الجديدة كعائلة الطفيلي بشكل أساسي، حيث برز بينها قاسم الطفيلي، ثم عائلات بيان، صلح،

ورفاعي، ولكن دون أن تقوى هذه التنظيمات في منطقة العشائر.

وعلى هذا النحو من النجاحات والإخفاقات في امتداد هذه الأحزاب بين الوحدات القرابية، فقد جاءت مرحلة الحرب الأهلية- وبنتيجة الأوضاع التي أصبحت سائدة آنذاك- لتفصح عن حجم الاستقطابات الواسعة، التي تجلت بانخراط عدد كبير من الشبان في صفوف الأحزاب التي تحولت إلى ميليشيات، إذ لم تخل عائلة أو عشيرة من الانخراط فيها. وبذلك تكون هذه المرحلة قد تميزت عن غيرها من المراحل بازدهار العمل الحزبي، حيث لم تعد أي عائلة أو عشيرة بعيدة عن الاستقطابات التي سادت آنذاك.

الفصـــل الثـــالث

الطائفة ومراحل تشكُّلها التنظيمي

١. تعريف الطائفة:

قد يصح القول: إن الطوائف كمجموعات دينية اجتماعية، سبقت في وجودها الطوائف بالمعنى السياسي، أي حين أصبحت الطائفة تشكل حقلاً للاستثمار السياسي للجماعات الطائفية.

وبالرجوع إلى المراحل التي شهدها لبنان، يمكن تحديد مفهوم الطائفة بالاستناد إلى المعيار التشكلي لها. فهي كما يقول ناصيف نصار: جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقداً دينياً بوسائل وفنون معينة. إنها تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية. أما اكتسابها مع الزمن بُعداً اجتماعياً سياسياً، فذلك عائد إلى نوع فهمها وتطبيقها للدين، وإلى الظروف التاريخية التي قطعتها(١).

ويتوافق هذا التعريف مع ما يراه د. أحمد بيضون، بأن الطائفة هي بالأصل جماعة ينتمي أفرادها إلى دين واحد، أو إلى مذهب من مذاهب هذا الدين. وإن إضافة صفة الدينية هي من مقتضيات هذا التعريف، لأن من دونه يمكن إطلاق لفظ الطائفة على كل جماعة حتى على غير العاقل(٢). ولكنها في سياق المراحل التي قطعتها، اكتسبت شخصيتها السياسية بناءً على اعتراف الدولة لكل طائفة، بشخصية سياسية، جعلت منها طرفاً في تكوين هيكلية الدولة نفسها على صعيدي السياسة والإدارة. ومن جوانب هذا الاعتراف، ما أصبح عرفاً ومن غير نص قانوني، توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف المارونية والشيعية والسنية، ومنها ما نص عليه الدستور، باتباع مبدأ التوزيع الطائفي في تشكيل الحكومات، وفي توزيع المناصب الإدارية، وتوزيع المقاعد النيابية وفق ما يحدده قانون الانتخابات(٣).

وبناءً على التعريفات الواردة والآراء المقدمة، نجد أن للطائفة شخصيتها المستقلة. فوجودها يتعدى مشاركة أفرادها في المعتقد الديني وما يستلزمه من ممارسة للعبادات والطقوس، إلى المجال السياسي الذي أصبحت تشكل إحدى ركائزه الأساسية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول: بأن المفهوم التشكُّلي يرتبط ارتباطاً شديداً بنشوء الطائفية التي شكلت حقلاً للاستثمار السياسي، والمشاركة في السلطة، والصراع عليها.

---

(١) ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، مرجع سابق ص ١٣٥.

(٢) أحمد بيضون، مسائل من تاريخ لبنان، محاضرات القيت في السنة الأولى في معهد العلوم الاجتماعية في بيروت الفرع الأول. (د- ت)، ص ٨٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٥.

ومن هنا يجب التمييز بالقول: بأن الطائفة وفق هذا المفهوم، لم تكن لتتخذ هذا الشكل قبل بروزها بشكل قانوني مع المتصرفية، ثم مع نشأة الدستور اللبناني. فالنظام العثماني الذي كان سائداً قبل ذاك، قسَّم الجماعات إلى عدد من الملل، لكل منها مكانها الثابت والمحدد في النظام العام، واستقلاليتها في العديد من الشؤون، بل في كل الشؤون الاجتماعية. ولكنه لم يكن نظاماً طائفياً وإنما آلية لتوزيع السلطة. ويعني ذلك، أن هذا النظام، لم يكن ليعكس أي صراع على السلطة وإنما يترجم التوزيع المقبول والمشروع، لسلطة ذات مفهوم خاص لدورها ووظيفتها.

وهذا الوضع كان يمثله نظام الملل العثماني، ونظام الذمة الإسلامية بشكل عام. ففي هذين النظامين، لم يكن هناك حقل سياسي عمومي، ولم تكن المشاركة الشعبية في السياسة قيمة إيجابية بالنسبة للدولة ذاتها، وإنما كانت المشاركة مقتصرة على الطبقة الحاكمة بصرف النظر عن الوسيلة التي وصلت بها إلى السلطة. كانت السياسة تعني بالنسبة للجميع قيام الحاكم بواجبه بنفسه، وبمساعدة الكتبة والمحترفين الآخرين. بمعنى آخر، لم يكن مفهوم الحق السياسي قائماً. وكانت الممارسة الطائفية الوحيدة الممكنة هي التنافس بين النخب المنبثقة عن جماعات قومية أو دينية متميزة، والمكونة للنخب الحاكمة داخل الدولة على تقاسم النفوذ، والمواقع والحظوة لدى السلطان، وكان السلطان يستفيد من ذلك لتجديد نخبته وتأمين أكبر الولاء للدولة[1].

و في ضوء هذا المعيار، نجد أن الطائفية ليست مرتبطة بوجود العصبيات، أو التمايزات الدينية أو الثقافية. كما أنها ليست من مخلفات الماضي والتاريخ، لا في صورته كوعي متأخر، ولا في بنية المجتمع المتعدد النحل والطوائف. بل إنها تتعلق بنظام إنتاج السلطة أو نمط إنتاجها في المجتمع الحديث[2].

إذن يجب التمييز بين الطائفية الدينية والطائفية السياسية، لأن الطوائف الدينية واقع قديم في تاريخ الشرق الأدنى، متصل مباشرة بالفروق بين الأديان السماوية، وبالانقسامات داخل كل دين. والطوائف تعبر عن كيفية انعكاس العامل الديني في حياة المجتمع التي تسرب إليها وانتشر، ولذلك نجدها مرتبطة أشد الارتباط، بالأوضاع السياسية لتلك المجتمعات[3].

---

(١) برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٠، ص ٣٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤.

(٣) ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد، مرجع سابق، ص ١٠٤.

وعلى هذا الأساس، يمكن رصد نشأة الظاهرة الطائفية. وفق هذا المفهوم. بردها إلى إطارها التاريخي والاجتماعي. فمعرفة تلك المناخات، تسمح بفهم طبيعة ومدى العلاقة بينها وبين الوحدات القرابية، وبكيفية ارتسام الأدوار وتوزيعها، الأمر الذي يجعلها متواكبة مع طبيعة المراحل التي تتمفصل فيها مع تطورات الأحداث في انعكاساتها ونتائجها.

٢. الواقع الطائفي وعوامل النشأة:

٢-١ الواقع الطائفي:

اختلف عدد من المؤرخين،حول الكيفية التي أدت إلى تشكل الطوائف اللبنانية سياسياً. فقد تكاثرت النظريات الاجتماعية والسياسية حول بروز الطوائف ككيانات مستقلة. فمنهم من أرجعها إلى نظام الملل في السلطة العثمانية في القرن التاسع عشر، والقائمقاميتين والمتصرفية. وفئة قالت: بتشكلها سياسياً، بعد أن أعلن الجنرال الفرنسي غورو دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وحتى أن بعضهم رأى أن تشكلها الفعلي بدأ سنة ١٩٤٣ يوم إعلان الاستقلال وولادة «الميثاق الوطني».

و المهم في هذا المجال، أن كثيراً من العوامل والشروط التاريخية التي ذُكرت، ساهمت في ظهور الطوائف سياسياً واجتماعياً. فتاريخيتها ربما تكون امتدت إلى أبعد من توقعات المؤرخين، لأن التراكم المجتمعي بمحدداته الكثيرة، ساهم في بروزها بالأشكال الراهنة، ولذلك فإن الاختلاف هو على معنى أهمية العامل الرئيسي الذي كان له الأثر الأهم في تكوينها من الناحية السياسية. أما التاريخ المكتوب الذي عالج هذه المسألة، فقد بقي خاضعاً لتوجهات «إيديولوجية» أبعدته موضوعياً عن التقاط عناصر هذه الظواهر السياسية التي يحضر فيها الدين وإن بصورته الظاهرية، على صعيد الممارسة على الأقل. فالكتابات التاريخية تأثرت بخلفيات المؤرخين الفكرية وطريقة رؤيتهم للأحداث، مما أدّى إلى طمس غير بريء للوقائع، خاصة وأن البعض منهم، كان ينظر إلى المسألة الطائفية من خلال المشاريع السياسية التي أعدت للمنطقة، بعد أن شاخ جسد السلطة العثمانية، وكثر الطامعون في اقتسام ممتلكاتها، وبعد أن عمدت القوى الأوروبية الاستعمارية، إلى إبراز الطوائف كوحدات سياسية مستقلة داخل السلطنة العثمانية ذاتها بشكل ممهد لسيطرتها لاحقاً، وساعدها في الاستيلاء على كامل المناطق العربية والإسلامية التي كانت في ظل الخلافة العثمانية.

يبين اختلاف المؤرخين حول الأسس و المعطيات التي أدت إلى نشوء الطائفية، أن هذه الظاهرة ليست سطحية، بل هي ظاهرة اجتماعية عامة، تؤلف نظاماً كاملاً، له أسسه ومرتكزاته في قطاعات المجتمع اللبناني.

فبنظر ناصيف نصّار، لم تكن الطائفية انعكاساً مباشراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت أيام الإقطاعية. بل يمكن القول: بأن الواقع الطائفي سبق ذلك العهد الإقطاعي، وتحول شيئاً فشيئاً إلى نظام سياسي اجتماعي، تلتقي فيه مصالح الإقطاعية مع مصالح رجال الدين[1]، حيث بدأت ملامحه الأساسية تظهر مع نظام المتصرفية، ثم تكرست مع الدستور في زمن الانتداب.

من هنا وجب التمييز بين الطائفية الدينية، والطائفية السياسية الإدارية بالرغم من الالتباس بين جوانبهما. فالطوائف الدينية واقع قديم في الشرق الأدنى متصل بالفروق بين الأديان السماوية، والمهم هو النظر إلى كيفية انعكاس العمل الديني في المجتمع.

فرغم أن نظام المتصرفية جاء نتيجة للأحوال السياسية التي سيطرت طوال عهود الإمارة، من عهد آل عساف في القرن السادس عشر حتى نهاية العهد الشهابي، إلا أن هذا الواقع الطائفي قبل عهد المتصرفية، كان واقع تنافس وتعايش بين زعامات إقطاعية طائفية، تحاول كل واحدة منها أن تمد سيطرتها فوق أكبر رقعة ممكنة على حساب إيالتي دمشق وطرابلس، ولم تكن نظاماً متماسكاً موحداً بشكل دستوري[2].

لم تستعمل عبارة لبنان استعمالاً رسمياً، محدد المضمون، إلا بعد إنشاء المتصرفية اللبنانية، فالمعنيون حكموا مناطق لبنان الجنوبية ثم توسعوا في غضون القرن السابع عشر حتى شمل حكمهم معظم المناطق الشمالية، وعرفوا حتى عام ١٨٤١ بأمراء الدروز لا بأمراء لبنان. أما عبارة جبل لبنان، فكانت تطلق على المناطق التي يسكنها الموارنة في الشمال[3].

لم تكن أراضي المعنيين والشهابيين، وحدة واضحةالحدود. كان جزؤها الأساسي يتألف من المقاطعات المارونية والدرزية.

ومع أن البقاع لم يكن، رسمياً، جزءاً من الإمارة في الجبل فقد كان الأمراء اللبنانيون

(١) المرجع السابق، ص ١٠٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٤.
(٣) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق ،ص١٢.

يبسطون سيطرتهم على القسم الأوسط منه. ولم يحكم الأمراء المعنيون والشهابيون منطقة البقاع الشمالي، إلا أن الشيعة في منطقة بعلبك-الهرمل كانوا على علاقة وثيقة بشؤون الإمارة اللبنانية، بحيث لا يفصل تاريخ هذه المنطقة عن تاريخ لبنان[1].

كان الموارنة في البداية يستوطنون مناطق بشري والبترون وجبيل، ثم شرعوا بالنزوح جنوباً نحو كسروان ثم قدموا بأعداد كبيرة من الشمال ليستقروا مع الزمن في المناطق الدرزية في الجنوب وفي سواها من الأراضي اللبنانية الحالية[2].

ان هذا التوسع أدى إلى تكوين الموارنة لمجتمعهم الخاص، بقيادة زعمائهم الروحيين. لكن هذه القيادة لم تصل إلى رجال الدين الموارنة، إلا بعد أن مرَّت بزعمائهم الإقطاعيين «المقدمين» خصوصاً في مناطق الشمال، وقبل عهد المعنيين. ولم يأفل نجم هؤلاء ليسطع محله نجم رجال الدين، إلا بعد أن تحولوا في زمن المماليك والعثمانيين، إلى مجرد جباة للضرائب. علماً أن الكهنة يتحدرون بأكثريتهم من أصل قروي «وضيع»، ما جعلهم أقرب إلى رعيتهم من المقدمين (الإقطاعيين)، وهذا ما أدى فيما بعد، إلى تفكك في العلاقات بين فلاحي الموارنة وكهنتهم من جهة، وإقطاعهم من جهة أخرى. وقد تجلى ذلك بوضوح في ثورة طانيوس شاهين، في منتصف القرن التاسع عشر على سادته الإقطاعيين[3].

لم يفعل الدروز شيئاً مغايراً عن الموارنة. إذ فرضت عليهم ظروفهم التاريخية توجهاً معيناً، ظهر في إنشاء مجتمعهم الخاص والمغلق، حيث يوجه عقَّاله الجهال، من أجل محافظة الجميع على معتقداتهم واستقلالهم.

لقد كانت الإقطاعية الدرزية متماسكة أشد التماسك مع فلاحيها، وعلى جانب كبير من التنظيم. زاد من تماسكها التعاون الفعَّال بين إقطاعيي الطائفة وعقّالها. وظل هذا التماسك والتنظيم عاملين مهمين في تاريخ الطائفة، حتى أواخر عهد الإقطاع في لبنان[4].

لم يكن تنظيم الشيعة بعيداً من التنظيمين الماروني والدرزي. فهو عبارة عن مجتمع ديني اكتسب خصائصه الذاتية من تاريخه و علاقاته المضطربة مع الدولة المركزية، ويحكمه رجال إقطاعيون، ولا تتعدى علاقاته مع جيرانه من المجتمعات الطوائفية الأخرى، التحالفات العسكرية

(١) المرجع نفسه، ص١٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠.
(٣) عاطف عطية،الدولة المؤجلة، مرجع سابق، ص ١٦.
(٤) المرجع نفسه، ص١٧ .

والسياسية في وجه أخطار مشتركة.

أما اهل السنّة، فقد فرض عليهم واقعهم الاجتماعي، نمطاً من التنظيم الاجتماعي يختلف عنه عند الموارنة والدروز والشيعة. فهم بالإضافة إلى ذلك، سكان مدن ينعمون بالاستقرار والاطمئنان من الناحية السياسية. وهذا ما أكسبهم الشعور بالأمن، فانصرفوا إلى ممارسة أعمالهم وبناء حياتهم الخاصة، بمعزل عن كل مايدور حولهم[1].

٢-٢ عوامل نشأة النظام الطائفي:

استنتاجاً لما تقدم، يتبين أن النظام السائد في جبل لبنان، وحتى الأربعينات من القرن التاسع عشر، كان نظاماً إقطاعياً بسبب تقسيمه إلى مقاطعات، على رأس كل منها إقطاعي يعرف «بالمقاطعجي». ولا وظيفة له سوى دفع ما يترتب عليه من ضرائب بصفته ملتزماً هذه المقاطعة، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، مقابل إطلاق يده في شؤون رعيته. وانطلاقاً من هذا المبدأ، كان جبل لبنان تابعاً للدولة العثمانية التي حافظت على التنظيم الاجتماعي السائد في المقاطعات التي استولت عليها، ومن ضمنها لبنان.

لذلك لم تهتم الدولة العثمانية بالتنظيم الاجتماعي لهذه المقاطعات، ما دامت تدفع بواسطة ملتزميها من المقاطعجية ما يتوجب عليها من ضرائب، وما دامت لا تشكل خطراً على الدولة العثمانية [2].

لم يكن مفهوم الحق السياسي للطائفة قبل هذا التاريخ، قد خرج إلى حيز التبلور الفعلي. فكثيراً ما كان الزعماء الإقطاعيون يتضامنون في أوقات الخطر، فيقود كل زعيم رجاله لمحاربة العدو المشترك. وكان الفلاحون من الدروز والنصارى والمسلمين، يقفون جنباً إلى جنب دفاعاً عن قضية إقطاعية ما، أو ذوداً عن الديار[3].

فالواقع الطائفي، أو التعددية الطائفية للانتماءات، لم تكن لتخلق ردود فعل مناقضة لتكوين الولاء السياسي للدولة. فالانتماء للدين، لم يكن ليخلق بشكل تلقائي دينامية طائفية في المجتمع تقوم على أساس التنافس بين الطوائف، ومن وجهة نظرها ومصالحها الخاصة في توزيع السلطة

(١) المرجع السابق، ص١٨ .
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢.
(٣) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق ص ١٤.

أو اقتسامها[1].

إن نشأة الطائفية جاءت بنتيجة النظام الطائفي الذي يعيش عليه لبنان اليوم، والذي تأسس في الدستور والميثاق الوطني (وكرسته وثيقة الطائف)، وهذا الأساس جاء مكملاً ليحل محل القانون الذي قام عليه عهد المتصرفية[2].

وبطبيعة الحال، إن تلك النشأة، حدثت بفعل التطورات، التي جاءت نتيجة لتدخلات خارجية، شكلت فيها الأوضاع الداخلية عاملاً مساعداً تجلى بحالة الضعف حين كانت المنطقة كلها غارقة في حرب أهلية.لقد لعبت فيها الطائفية المقام الأول في إقامة التحالفات والهجمات وما كادت تنتهي هذه الحوادث حتى أضحت كل المنطقة ضعيفة. وفي هذه الحالة من التوتر الداخلي، أُقر «نظام لبنان الأساسي»، فجاء ليعبر قبل كل شيء، عن أهداف الدول الاستعمارية، فظهرت الطائفية فارضة نمطاً جديداً من العلاقات الاجتماعية والسياسية.

حاولت الأكثرية المسيحية في جبل لبنان تأسيس وطن قومي بين عامي ١٨٤٠ - ١٨٦٠ بمساعدة فرنسا وغيرها من الدول الكاثوليكية، الأمر الذي أدى إلى إثارة الدروز وقاد ذلك إلى مذابح عام ١٨٦٠[3].

و قد أدت تلك المجازر إلى نظام للبنان على أن تضمن كيانه الدول الست التي نشأ برعايتها عام ١٨٦١.

لقد كان من الطبيعي أن يمثل هذا النظام، النتيجة المنطقية للتناقضات التي كانت تعيشها الطوائف، والتي تعززت بفعل التدخلات الخارجية، و بقيت حتى بعد قيام هذا النظام[4].

فتأميناً لمصالح الدول المشتركة في صوغ هذا النظام، تم تكريس الواقع الطائفي بتقسيم الجبل إلى طوائف لها شخصيتها المستقلة، ولها حقوقها المشروعة والمعترف فيها وفق قوانين مكتوبة، فكان أن وضع هذا النظام، الركائز الأساسية للطائفية السياسية، حيث اكتسبت كل طائفة صفة الكيان الخاص.

(١) برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٢) ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد، مرجع سابق، ص١٠٤ .
(٣) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص ١٩٧.
(٤) المرجع السابق، ص ١٤٨.

٣. الأوضاع الاجتماعية والسياسية للشيعة:

٣-١ الأوضاع الاجتماعية

في منتصف القرن التاسع عشر، كان الشيعة يوصفون بأنهم شعب خامل و ينعتون بأوصاف تشير إلى تدني مرتبتهم الاجتماعية. فرغم أنهم كانوا يشكلون أكثرية محلية في سهل البقاع ومنطقة الجنوب، غير أنهم كانوا - على العموم - قوماً فقراء ومتأخرين يملكون القليل من الأرض(١).

وبعد قرن من ذلك الزمان، كان هذا الوصف لا يزال صحيحاً في نظر العديد من المؤلفين، فبحسب دافيد أوركهارت فهم:

يلبسون جميعاً أسمالاً بالية، باستثناء بعض المشايخ، وجميعهم متسولون، يتحلّقون حول النار التي يطهى عليها الطعام في الهواء الطلق، وإذا طلب من واحد منهم أن يحضر بعض البيض هزّ كتفيه. إن قذارتهم تثير الاشمئزاز حتى تكاد تظنُّهم يتفاخرون بخروجهم عن القانون والشريعة، وهم لا يحافظون لا على نظافة أنفسهم، ولا على نظافة قراهم(٢).

ويبدو أن هذه السمة التي عرف بها الشيعة في لبنان حتى في الخمسينات من القرن الحالي و هي عدم تأثيرهم في مجرى الحياة السياسية. وقد أدى غياب هذا التأثير إلى إهمال الدولة لمناطقهم، فلم يصلهم التحديث، فبقوا جماعات معزولة تعيش على هامش الاقتصاد اللبناني.

وبقيت الدولة غائبة عن مناطق تواجدهم في الجنوب والبقاع، واستمر الحرمان غالباً عليهم عهوداً طويلة. فثمة مشاريع كثيرة كانت توضع على الورق، لكن بدون تنفيذ أي من هذه المشاريع، ودون أي مطالبة من نواب مناطقهم. وإلى جانب مليارات أمتار المياه التي كانت تصبّ في البحر وتذهب هدراً، والتي حالت دون تنمية الأراضي الزراعية، فقد عانى أهالي هذه المناطق من الحرمان في التعليم و بناء المدارس مما حرمهم من الترقي الاجتماعي. وإلى جانب قلة المدارس هذه، فقد كان على الكثير من أبناء قراهم، قطع كيلومترات للوصول إلى مدارسهم في الشتاء والصيف، ولم تكن المدرسة سوى غرف متباعدة مستأجرة من قبل أهالي القرية، فضلاً عن التجهيزات غير اللائقة(٣).

---

(١) ستيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٤٢.

(٢) أ.ر. نور ثون، أمل والشيعة، ترجمة غسان الحاج عبد الله، دار بلال، بيروت ١٩٨٨، ص ٤٣.

(٣) دراسات في ميثاق حركة أمل، منشور صادر عن مركز الدراسات والعقيدة في الحركة.

ونتيجة لهذه الأوضاع، يمم العديد منهم شطر بيروت، فأقاموا في ضواحيها منذ عقد الخمسينات، حتى غدت قرى عديدة في الجنوب والبقاع، شبه خالية من قاطنيها.

غير أن حالة النزوح هذه، لم تكن تشكل حالاً أفضل من السابق. فالعمال الذين تركوا قراهم ليؤمنوا قوت عيالهم ونفقات دراسة أبنائهم، باتوا يعيشون في ضواحي بيروت، في ظروف قاسية. تمظهرت في بيوت مزدحمة، بدون تنظيم، وتعاني من قلة الماء والكهرباء، فضلاً عن الأحياء المحرومة من المجارير والطرق والمستوصفات، ويسكنها مئات الآلاف من العمال، فيما التدبير الرسمي والوحيد من قبل الدولة، هو تخطيط ورسم شوارع متقاربة فقط(١).

٣-٢ الأوضاع السياسية:

كانت الأوضاع السياسية للشيعة، منذ وجودهم في لبنان وحتى نهاية العهد العثماني، محكومة بالعلاقة السلبية مع كل العهود والقوى السياسية الحاكمة. فلا هي ذات امتيازات شبيهة بامتيازات أهل الذمة، ولا هم محسوبون على اللائحة الإسلامية لينالوا حصتهم من امتيازات الدولة. فعدم الاعتراف بالشيعة مذهباً سياسياً منعهم من بناء كيان خاص بهم، باستثناء مرحلة الحكومات الإقطاعية، التي لم يكتب لها أن تستمر لتتبلور في وضع سياسي ذاتي(٢).

ومع قيام نظام المتصرفية الذي ضم بعض القرى التي يسكن فيها الشيعة، فإن تخصيص مقعد للشيعة في المجلس الإداري، وإن شكل اعترافاً ضمنياً بالشخصية القانونية للطائفة الشيعية، إلا أنها بقيت حتى ذلك الوقت مختلطة بنظر العثمانيين، بكتلة طائفة السنة.

بعد مرحلتي الانتداب والاستقلال، أفصحت الصيغة اللبنانية عن مسارات التبلور الطائفي الذي سلكته بعد عام ١٩٢٠، الطائفتان الإسلاميتان الكبيرتان، دون أن يرقى ذلك إلى الشيعة إلا قبيل الحرب الأهلية.

فالشيعة منذ ضم المناطق إلى الجبل، كانوا لا يزالون يظهرون للرائي في صورة جماعات تتقدم فيها الصفة الإقليمية العشائرية على الصفة الطائفية. و أن هويتهم الطائفية كانت، على الأصح، مسبوقة بتوسط الماهاة بإقليم تسيطر عليه مشيخة قبلية تتوج سيطرتها الفروع العائلية. ولم يكن بين جماعتي جبل عامل والبقاع الشمالي إلا وشائج ضامرة. ووسط هذه

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢١.

(٢) حسن غريب، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، ج١، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٥٢.

العلاقة، كان حضور علماء الدين، بما هم قطب للهوية الطائفية في مراحل الاضطراب التي تلت انهيار الأمبراطورية العثمانية، خافتاً بإزاء حضور الأعيان. فلم يكن يوجد لهم أية بنية مؤسسية تعمد لاستقبال مبادراتهم وتأطيرهم في هيئة قائمة بذاتها(١).

ورغم أن ميثاق ١٩٤٣، الذي صاغ قواعد تقسيم المناصب السياسية، اعترف بالحصة الديمغرافية للشيعة عبر منحهم ثالث أهم منصب سياسي في البلاد، إلا أن ذلك لم يكن انعكاساً للوعي السياسي للطائفة. فحصة الشيعة هي حصة الزعماء السياسيين التقليديين، الذين يتربعون على السلطة بدون منازع. لذا بقيت الطائفة ترزح تحت وطأة سيطرة عدد قليل من هؤلاء الزعماء، دون أن يكون لها تأثير في مجرى السياسة اللبنانية.

ولدى حلول الانتخابات، يتحول دورهم إلى سيطرة سياسية عبر تأييد آلي لهم من ناخبيهم المطواعين، يؤيدون اللائحة التي يعّينها الزعيم ويدافعون عن مصالحه وممتلكاته، ويسهرون على الحفاظ على المهابة والاحترام اللائق به(٢). خلال المراحل المتلاحقة - شكلت الدورات الانتخابية الانعكاسات المزمنة للتخلف السياسي للشيعة، ولاستمرار رابطة السيد والتابع بين الزعماء والفلاحين- ولدى حلول الانتخابات، يقوم الناخبون الشيعة كغيرهم من اللبنانيين، بانتخاب الزعيم ومرشحه دون أي اعتبار للبرنامج السياسي ولا للإيديولوجيا، ولا حتى لمواصفات المرشح. فالمشاركة السياسية مشاركة معبأة أكثر منها مشاركة ذاتية، وهي مشاركة تهدف إلى مراعاة الآخرين، أي غير نابعة من أي شعور بالمسؤولية(٣).

أما لناحية التمثيل السياسي في البرلمان، والذي استند إلى إحصاء عام ١٩٣٢، حيث كان الشيعة يشكلون الشيعة ٣٠٪ من السكان، تبدى فيما بعد أن هذه الحصة لا تتناسب مع الوزن العددي للطائفة. فالمجلس المنتخب عام ١٩٧٢، تألف من ٩٩ نائباً ضم ١٩ نائباً شيعياً مقابل ٣٠ نائباً مارونياً. ولكن إذا ما تم توزيع المقاعد بحسب التغيير الديمغرافي، يظهر أهمية مطلب زيادة التمثيل السياسي لدى الشيعة، إلا أنهم كانوا منشغلين عنه بأهداف أقل أهمية بكثير(٤).

ورغم انتظار الشيعة حتى نهاية الستينات، لينشئوا لهم مجلساً، بعدما استحدث لهم تشريع

---

(١) أحمد بيضون، الجمهورية المتقطعة، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

(٢) أ. ر. نورتون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٦.

خاص بهم، وباشرت الطائفة بذلك وجودها، بما هي هيئة جامعة لأفرادها، بعد أن كانت عبارة عن تجمعات، ينقسم كل منها بين عوائل وعشائر وزعامات، إلا أن بروز الزعامة العائلية، كان يحجب الطائفة في كثير من الحالات، إذ يقسمها، ويفتح أبواب التداخل ما بين أقسامها وأقسام من طوائف أخرى. وكانت الأحزاب الطائفية، لا العائلات، على درجة استثنائية من القوة في أكثر الطوائف تبلوراً وأوسعها طبقة وسطى، أي عند الموارنة. وكان كسب حزب من الأحزاب غير الطائفية لبضعة نفر من الموارنة، يعدّ نصراً مؤزراً. هذا بينما أخفق الشيعة إخفاقاً مبيناً حتى السبعينات، وهم كانوا في الدرجة الدنيا من هذا السلم، في تكوين حزب طائفي لهم، يعلو اسمه ويستتب أمره، وكانت شبيبتهم كثيفة الحضور في الأحزاب غير الطائفية(١)، حتى أنها كادت أن تقضي على بعضها حين خرجت منها، لتضوي إلى الطائفة المتنامية مع بروز الإمام موسى الصدر.

٤- تطور أوضاع الشيعة وانعكاسها على منطقة بعلبك الهرمل:

سعى الإمام الصدر إلى استدراك ما فات الشيعة اللبنانيين من لحمة وقوة، وذلك عن طريق وصل ما انقطع بين المقيمين في الأرياف وبين النازلين في المدن، وعن طريق تقريب ما تباعد بين أهل الجنوب، وبين أهل بقاعة أو شماله. وكان على موسى الصدر أن يتصور الفروق الاجتماعية والثقافية المتعاظمة في صفوف الشيعة التي عملت على تأخر وحدة جماعتهم(٢).

في عام ١٩٦٧، وضع المجلس النيابي قانوناً صوت إلى جانبه النواب الشيعة قضى بإنشاء مجلس شيعي أعلى، كهيئة تمثيلية للشيعة بشكل منفصل عن السنة. وحتى تأسيس هذا المجلس، لم يكن يوجد منصب شيعي ينافس في مكانه ونفوذه رئاسة المجلس النيابي. فالمحكمة الجعفرية التي تعالج الأحوال الشخصية للشيعة كانت ذات شخصية دينية بالتعريف، وبالتالي هامشية سياسياً. خرج المجلس إلى حيز الوجود الفعلي في ١٨ أيار ١٩٦٩، ولدى انتخابه الإمام الصدر رئيساً له، تقدم بمطالب شملت الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك الإجراءات الكفيلة بتحسين الدفاع عن الجنوب، وتوفير اعتمادات الإنماء والبناء وتحسين وضع المدارس والمستشفيات، وزيادة عدد الشيعة المعينين في الفئات الوظيفية الحكومية العليا.

---

(١) أحمد بيضون، الجمهورية المقتطعة، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) وضاح شرارة، دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٦، ص ٧٩.

ترافقت هذه المطالب، مع تنظيم الإمام الصدر الاحتجاجات والإضرابات والتنديد بسياسة الإهمال، وعدم اكتراث الدولة للتهديدات الإسرائيلية.

ففي عام ١٩٧٠، وبعد غارة إسرائيلية على جنوب لبنان، نظم الإمام موسى الصدر إضراباً للتعبير عن حجم المخاطر التي يتعرض لها الجنوب وعن الكارثة التي يعاني منها جراء مواجهته التهديد العسكري الإسرائيلي. وندد الإمام بموقف الحكومة المتمثل بلعب دور الجمعية الخيرية ووكالة الغوث، التي لا تمد يد المساعدة لمواطنيها إلا بعد وقوع الكارثة، فتأتي مصحوبة بخيم الصليب الأحمر، بدلاً من السهر على تأمين الأمن داخل حدود البلاد.

استمر المجلس الشيعي يؤدي مهامه كأداة للدفاع عن مصالح الشيعة، إلا أن تطورات الأحداث جراء تدفق آلاف الفدائيين خلال عامي ١٩٧٠ _ ١٩٧١ والتدهور المتسارع للوضع الأمني في الجنوب، والمترافق مع استمرار التدهور الاجتماعي والاقتصادي، أدى إلى إفقاد المجلس فعاليته، وانتقال السيطرة بسرعة إلى الميليشيات والأحزاب. ونظراً لعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها، أدخل الإمام الصدر شعار الكفاح المسلح في حملته لتمثيل الشيعة وتعبئتهم، تمثل هذا الشعار عملياً بالدعوة إلى التظاهر في عموم المناطق، حيث بدأ من مروج رأس العين في بعلبك التي لاقت استجابة واسعة من عموم أبناء الطائفة[1].

٤-١ بروز حركة أمل:

أكدت الاستجابة التي لاقتها دعوة الصدر إلى الاحتجاج بالتظاهر، على سياسة الإهمال التي اتبعتها الدولة، إلى تكريس الإمام الصدر كرجل الدين الشيعي الأول في البلاد، وواحد من أهم القيادات السياسية الشيعية.

ولأجل تنظيم صفوف أبناء الطائفة، أنشأ الإمام الصدر إطاراً خاصاً بالطائفة دعي حركة المحرومين، فجاءت في سياق اشتداد الحرب الأهلية وبروز تعابيرها، حيث أعلن عن ذلك في أواخر آذار ١٩٧٥، أي قبل أسبوعين من اندلاع الحرب الأهلية. إلا أنه وإثر انفجار عين البنية في جرود بعلبك الذي ذهب ضحيته ٤٣ شاباً من شباب الحركة في معسكر التدريب، اضطر للاعتراف بوجود ذراع عسكري للحركة، هو «أفواج المقاومة اللبنانية» التي اختصر اسمها رمزياً

---

(١) أ. ر. نورثون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص ٨٨.

بـ«أمل». في ٦ تموز ١٩٧٥ تم الإعلان عن ولادة «أمل» كذراع لحركة المحرومين، التي اعتبرها الإمام موسى الصدر مستقلة تنظيمياً عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، دون أن تقوم العلاقة بينهما على الاندماج بل على التنسيق[1].

وإذ كشف انفجار عين البنية في بعلبك عن وجود ما لا يقل عن مئة متدرب، فإن عوامل الاستقطاب لهؤلاء الشبان لم تكن بطريقة فجائية، بل نتجت عن مرحلة سبقها الكثير من الاتصالات بين الإمام الصدر ومجموعة من الأساتذة والوجهاء الذين أشرفوا على تنظيم احتفال مروج رأس العين في بعلبك، على غرار حسين الموسوي، وزكريا حمزة ومحمد شريف وحوالي أربعين رجلاً يمثلون دوراً محورياً في عائلاتهم.

وبعد الاحتفال أرسل الإمام الصدر، الدعوة لهم للإشراف على شؤون التنظيم الوليد. فضّل هؤلاء بعد مشاورات معه اتخاذ عين البنية كمركز للتدريب بسبب بعده عن مواقع القتال الداخلي، فيما تم الإعداد لإقامة مخيم كشفي في بلدة اليمونة بعد التداول مع وجيه البلدة صادق شريف[2].

استمرت عمليات التدريب بعد حدوث الانفجار، فتولاها زكريا حمزة حيث شغل منصب المسؤول العسكري في الحركة و اتخذت جرود الهرمل مركزاً لها، مستقطبة العديد من الشبان. وبعد عمليات التدريب كان على هؤلاء العودة إلى قراهم لتشكيل خلايا تنظيمية تتألف الواحدة منها من ٧ إلى ١٥عضواً. ولم يمض عام واحد، حتى باتت معظم القرى تتشكل في الواحدة منها بين ٣ أو ٤ خلايا تنظيمية.

شكلت قرى بعلبك ـ الهرمل منطقة واحدة تديرها لجنة ويرأسها مسؤول تنظيمي. ومن مجمل المناطق تشكل إقليم البقاع الذي يديره مسؤول أعلى تعاونه لجنة تضطلع بمهام ثقافية واجتماعية وإعلامية وعسكرية وسياسية. و قد تولى هذه المواقع عدد من الشبان، برز بينهم في قيادة منطقة بعلبك، الشيخ غازي رعد، وأبو سليم ياغي، فيما تولى كل من زكريا حمزة، ومصطفى الديراني وحسين الموسوي، ونجيب وهبة، مواقع قيادية مركزية إلى جانب الإمام الصدر، وهم بمجملهم يشكلون مواقع وجاهية في بلداتهم في قرى النبي شيت، والخضر، وقصرنبا واليمونة، ومدينة

---

(١) جمال باروت وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج ٢، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق ١٩٩٩، ص ٤١٧.

(٢) مقابلة مع زكريا حمزة، أجريت في صيف ٢٠٠٣.

بعلبك، وقرى الهرمل[1].

استمر هؤلاء في تأدية مهامهم حتى فترة إخفاء الإمام الصدر عام ١٩٧٨. بعد اختطاف الإمام الصدر عمدت الحركة إلى إحداث بعض التغيرات في بنيتها التنظيمية، فأصبح لها مؤتمر يعقد كل ثلاث سنوات ويتم خلاله انتخاب الأعضاء القياديين.

ففي البداية، كان للإمام الصدر الحق بإجراء التشكيلات التنظيمية، و بعده أصبحت الهيئات الناخبة تنتخب الأعضاء وفق إطار تسلسلي بموضوع فرز القيادات، وصولاً إلى الهيئة العليا التي تسمى المكتب السياسي وأعضاء الهيئة التنفيذية [2].

عقدت هذه الهيئات مؤتمرها عام ١٩٨٠، فنالت منطقة بعلبك ـ الهرمل عدداً وافراً في القيادة العليا بينها حسين الموسوي، حسين كنعان رئيس المكتب السياسي، أديب حيدر، أحمد حرب، علي الحسيني الذي تولى نيابة الرئاسة فيها، بعدما حلّ نبيه بري رئيساً لها بدلاً من الأمين العام حسين الحسيني، فيما تولى أبو سليم ياغي مع أعضاء آخرين قيادة منطقة البقاع.

بعد إخفاء الإمام الصدر، واجهت القيادة الجديدة أعباءً إضافية في مد نفوذ الحركة، فمؤسسها ورمزها أصبح غائباً، فيما النفور الشيعي الفلسطيني ومعه الأحزاب التي انضوت في إطار الحركة الوطنية ازداد خطورة وعنفاً، ليتخذ ذلك شكل الصدامات العسكرية التي عمَّت مناطق الجنوب، ثم لتنتقل إلى بعلبك فخرجت الحركة بعدها أشد صلابة وأكثر احتضاناً من أهالي المدينة والقرى، منتهية بإقفال مكاتب حزب البعث الاشتراكي (جناح العراق) في مدينة بعلبك، وخروج العديد من أفراد الشيعة منه.

حافظت الحركة على تماسكها الداخلي على وقع استمرار تبايناتها مع المنظمات الفلسطينية خصوصاً في مناطق الجنوب، مما عكس إحساساً لدى أبناء قرى بعلبك ـ الهرمل ومناطقها على ضرورة مناصرتها والولاء لها، خصوصاً بعدما أصبحت قضية إخفاء الإمام الصدر، تشعرهم بالحاجة إلى الالتفاف حول قضية تركت لديهم الكثير من الإحساس بالمظلومية وبالتهديد من قبل قوى خارجية، بعدما لاح لهم الأمل بأن حركة الإمام الصدر تجاه أوضاعهم الاجتماعية وضرورة تحسينها، تؤتي ثمارها لا محال فيما لو كان بينهم.

---

(١) مقابلة مع الشيخ غازي رعد، رجل دين وقيادي سابق في حركة أمل، أجريت في صيف ٢٠٠٣.

(٢) أيوب حميّد وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص ٢٦١.

كان من المفترض بنتيجة استمرار هذه الأوضاع محافظة الحركة على تناميها وصعودها، غير أن نتائج الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وبروز لجنة الإنقاذ للإيذان بوقف إطلاق النار، وأفضى إلى إعلان عضو مجلس قيادتها حسين الموسوي الانفصال و تشكيل جناح «أمل الإسلامية» كدلالة على أصالة منطلقاتها والتزاماً بفتوى الإمام الخميني القاضية بضرورة مواصلة القتال، بعدما كانت الحركة أكدت في إحدى مؤتمراتها عن أنها جزء لا يتجزأ من حركة الولي الفقيه (الزعامة الدينية- السياسية التي طرحها الإمام الخميني خلال انتصار الثورة في إيران).

أدى إعلان الموسوي إلى تصدع كبير في بنيان الحركة، إذ لاقت دعوته تأييد مناطق وبلدات وقرى بعلبك ـ الهرمل باستثناء قريتي طليا وحوش الرافقة[1].

ومع تزايد نشاط الموسوي الذي راح يتحول شيئاً فشيئاً نحو حزب الله، عقدت الحركة مؤتمرها عام ١٩٨٣ فأعاد المؤتمر تنصيب نبيه بري لمنصب الرئاسة، وعاكف حيدر (من قرية بدنايل في بعلبك) رئيساً لمكتبها السياسي وكرجل قيادي في الحركة بعد رئيسها. وأعطيت مقاعد في اللجنة التنفيذية لوجوه بعلبكية بينها زكريا حمزة، مصطفى الديراني، حسن المصري، هيثم جمعة، وغسان السبلاني، وهم بمعظمهم من الوجوه التي بقيت على ولائها لزعامة الحركة الأم[2].

وليس من شك أن معاودة تعزيز دور الكادر الحركي من خلال المواقع القيادية، دفع الحركة إلى تنظيم صفوفها في بعلبك ـ الهرمل. فأعادت فتح مكتب لها في مدينة بعلبك في حي المسيحيين وعهدت بمسؤولية مكتبها في المدينة إلى أكرم ياغي شقيق مسؤولها السابق أبي سليم ياغي الذي انضم إلى حزب الله، فاستطاع المسؤول الجديد حتى عام ١٩٨٥ تنظيم عدة مجموعات، تراوح أعضاء الواحدة منها بين ٨ و ١٢ عضواً. ثم دخلت إلى مناطق العشائر فاستقطبت حوالي ١٤٠ فرداً من عشيرة جعفر، وعهدت بالمسؤولية العسكرية فيها لأبي ربيع جعفر، واستطاعت الدخول إلى مناطق عشيرة ناصر الدين في الهرمل، وقرية العين عن طريق كادرها أبي هيثم ناصر الدين، فيما عهد إلى الأستاذ محمد شريف من قرية اليمونة بعضوية المنطقة. وعهد إلى أكرم طليس (من قرية بريتال المجاورة لمدينة بعلبك) مسؤولية إدارة إقليم البقاع[3].

---

(١) مقابلة مع اكرم ياغي، مسؤول سابق للحركة في بعلبك، أجريت في ربيع ٢٠٠٣.

(٢) أ. ر. نورثون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣) مقابلة مع أكرم ياغي، المصدر السابق.

بعد أن كان مؤتمر الحركة قد عقد في نيسان ١٩٨٣، كانت الساحة اللبنانية قد شهدت تطوراً سياسياً لافتاً، حيث بدأت تبرز أزمة علاقة بين الطائفة الشيعية والدولة. ففي شهر ايار من العام نفسه تم التوصل إلى اتفاقية ١٧ أيار بين رئيس الجمهورية أمين الجميل وإسرائيل، وبدأت الضاحية الجنوبية تتعرض بعدها لقصف من قبل الجيش اللبناني والقوات المتعددة الجنسية التي توافدت بعد الاجتياح الاسرائيلي. شعر الشيعة بوطأة الأزمة وما يحاك ضدهم مما دفعهم (نبيه بري) إلى تعزيز التحالف مع الدروز بزعامة الحزب التقدمي الاشتراكي، وأقطاب من المعارضة، ومع سوريا[1].

أدى هذا التحالف إلى الانخراط في المواجهة مع الجيش اللبناني. فمنذ مطلع عام ١٩٨٤ ردت حركة أمل وحلفاؤها في شباط على قصف الحكم لأحياء الشيعة بالاستيلاء على بيروت الغربية، وترافق ذلك مع نداء لنبيه بري لقي استجابة واسعة، يدعو فيه الجنود الشيعة لالقاء سلاحهم. ومع انسحاب القوات المتعددة الجنسية في منتصف الشهر نفسه سارعت الحكومة إلى إلغاء اتفاقية ١٧ أيار وإجراء حوار المصالحة، وبعد شهرين من الحوار تسلم نبيه بري وزارتي الجنوب والعدل[2].

من جهة أخرى، كان من المفترض مع عودة البنية التنظيمية للحركة في بعلبك- الهرمل إلى سابق عهدها، والأحداث التي تلتها عقب مشاركة نبيه بري في الحكومة، أن تشهد الحركة مزيداً من الاستقطاب داخل صفوفها، غير أن مؤتمرها الذي عقد عام ١٩٨٦ والذي حافظت فيه الكوادر الحركية في بعلبك على مواقعها في البنية التنظيمية، أفصح فيما بعد عن تنامي الراديكالية لدى العديد منهم. فمع استمرار عمليات المقاومة التي كانت تجري وفق شعار المقاومة الوطنية، عمد بعض القياديين في الحركة إلى إطلاق تسمية على العمليات العسكرية حملت اسم «المقاومة المؤمنة» كدلالة على البعد الإيماني الذي عكسه ميثاق الحركة، مما أدى إلى بروز اتجاهات تعمل على تنقية الحركة والعودة بها إلى منطلقاتها الأساسية.وهو ما بدا فيما بعد، حين الإعلان عن المقاومة المؤمنة كتشكيل خارج الحركة، تقوده كوادر بعلبكية بينها المسؤول العسكري المركزي في الحركة زكريا حمزة، والمسؤول الأمني المركزي، مصطفى الديراني ومسؤولها التنظيمي علي

(١) راجع مسعود أسداللهي ، الاسلاميون في مجتمع تعددي.
(٢) أ.ر.نورثون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص١٩٢ .

الحسيني، ومسؤول الجهاز القضائي الشيخ أديب حيدر.

لقد شكلت عملية الانشقاق هذه، ضربة قاسية للبنية التنظيمية للحركة، مما أدى إلى ضمورها لمصلحة التشكيل الجديد، ولمصلحة الحالة الأصولية التي كانت تشهد تنامياً تصاعدياً لافتاً في المنطقة[1].

فالأصوليون لم يكن في عهدتهم أي مسؤولية سياسية أو حكومية. أما نبيه بري فقد كان عليه أن يثبت بحكم مشاركته في الحكومة، دعمه للنظام السياسي- ولو ظاهرياً- في حين كان الأصوليون الشيعة يدعون الناس للعمل على إيجاد تغيير أساسي في بنية النظام السياسي اللبناني، وإلى احتضان المقاومة، وكانت الحكومة تفتقر إلى الوجود العملي في المناطق الشيعية، ولم ينتج عن عضوية نبيه بري في الحكومة منفعة لمناطقهم[2].

وعلى الرغم من هذه المصاعب، احتفظت الحركة بوجودها في المنطقة، بعدما أدخلت كادراً جديداً هو الضابط في الجيش اللبناني يدعى عباس نصر الله من مدينة بعلبك ليتسلم المسؤولية العسكرية المركزية للحركة. ومع أن وجود نصر الله أدى- ومن خلال خبرته العسكرية- إلى استعادة الحركة لبعض مواقعها السابقة من خلال تأسيسه لفوج «أنصار الجيش»[3]، وهي فرقة نشأت بإشراف الحركة، إلا أن مرحلة التسعينات وما أعقبها من انخراط حزب الله في الانتخابات النيابية التي عكست انتشاره بين أبناء المنطقة، كشف عن محدودية وجود الحركة بإزاء تصاعد الحالة الاستقطابية لدى حزب الله.

٤-٢ بروز حزب الله:

أ- مقدمات البروز (الثورة الإسلامية في إيران):

أرخى انتصار الثورة الإسلامية في إيران بتأثيراته على الساحة الإسلامية عموماً والساحة الشيعية خصوصاً. فما إن تم الإعلان عن نجاح الثورة بقيادة الإمام الخميني، حتى بادر الشيعة إلى إعلان تأييدهم لها.

وبالرغم من أن هناك فاصلاً جغرافياً بين لبنان وإيران، إلا أنه نشأت في الواقع وقبل انتصار الثورة علاقة وثيقة جداً بين الشيعة في إيران، والطائفة الشيعية في لبنان. فالعائلات الدينية

(١) مقابلة مع أكرم طليس، مسؤول منطقة البقاع وعضو مكتب سياسي سابق في حركة أمل، أجريت في بعلبك، صيف ٢٠٠٥ .
(٢) د. مسعود أسد اللهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباس، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٤ ، ص١٧٠ .
(٣) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، ص ١٥٥ .

الشيعية التقليدية، والسادة منها خاصة، آل الأمين، وشرف الدين، ونور الدين، وغيرهم كانت موزعة بين لبنان وإيران، بسبب علاقات المصاهرة بين العائلات الدينية. فقد تزوج الإمام الصدر من آل شرف الدين، وتزوج أحمد الخميني (ابن الإمام الخميني) بنت أخت الإمام الصدر، وبين أوائل المهاجرين الإيرانيين تزوج مصطفى شمران الذي شغل موقعاً تنظيمياً رفيعاً في حركة أمل قبل انتصار الثورة، من امرأة لبنانية[1].

ونتيجة هذه العلاقة، عمد الإيرانيون إلى الانفتاح على شيعة لبنان في السنوات التي سبقت انتصار الثورة متخذين من معسكرات حركة أمل مراكز للإعداد والتدريب كان مِن روادها ولدا الإمام الخميني أحمد ومصطفى. وبعد انتصار الثورة، كان عدد من أفراد حركة أمل اللبنانيين بين الحراس الشخصيين للإمام الخميني، ولم تمض أسابيع على إعلان الثورة حتى بادر المؤتمر الرابع للحركة في آذار عام ١٩٨٢، إلى الإعلان عن أن الحركة هي جزء لا يتجزأ من الثورة الإسلامية، فهي بمنزلة الجزء من الكل، والنوع من الأصل، والخاص من العام.

غير أن هذه العلاقة ستضع شيعة لبنان أمام اختبار الولاء لإيديولوجيا الثورة، التي راحت تبث خطاباً ثورياً يتعلق بمناهضة الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة. فالدعوة إلى توحُّد المسلمين في وجه المخططات الأميركية، يجب أن تقترن بالعمل من أجل تحرير القدس وزوال إسرائيل من الوجود. وليس من شك أن صدى هذه الدعوات سوف يعني الشيعة في لبنان، ونبّه إلى خطورة المؤامرات التي تحاك ضد لبنان والمقاومة الفلسطينية، بعدما كان لبنان خارجاً من الاعتداءات التي طالته خلال تعرض بعض القرى الجنوبية لقصف الطائرات الإسرائيلية. ومع الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، أصبح لبنان يشكل الأرضية الخصبة لمدى تقبل الشعارات الثورية واختبارها[2].

ب - الاجتياح الإسرائيلي ونشأة حزب الله:

فيما اتجه شيعة لبنان إلى توطيد العلاقة مع الثورة الإسلامية الإيرانية، شن الكيان الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢ هجوماً برياً وجوياً وبحرياً واسعاً على لبنان بهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية.

(١) جمال باروت، الأحزاب والحركات والجماعات الاسلامية، مرجع سابق، ص٤٣٠ .

(٢) القضية الفلسطينية في كلام الإمام الخميني، منشور صادر عن سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق عام ٢٠٠٠، ص٣٨

وفيما أعلن الكيان الإسرائيلي أن العمليات العسكرية ستستمر لمدة اثنين وسبعين ساعة، وأنها تستهدف الوجود الفلسطيني فقط وستعود فور نجاح مهمتها، تابع الاحتلال تقدمه باتجاه بيروت لإسقاطها.

وفي غمرة الاجتياح، وجدت المقاومة الفلسطينية، والأحزاب اليسارية، وحركة أمل، أن الكل في المعركة سواء.

غير أن حجم الدمار الذي خلّفه الاجتياح، وانعدام التكافؤ بين المقاومة وبين الآلة العسكرية الإسرائيلية، أديا إلى تسريع تقدم القوات المهاجمة. فكانت المواقع تتساقط الواحدة تلو الأخرى، والقوات الفلسطينية تتراجع نحو بيروت العاصمة، فيما نجحت حركة أمل في تصديها للتقدم الإسرائيلي عند مدينة الزهراء في خلدة، إثر اصطدام مجموعة من مقاتليها برتل من الدبابات الإسرائيلية، فدارت معركة على مسافة بين الجهتين انتهت بتدمير بعض الدبابات، وباستقدام ملالة مع عدد من جثث الجنود الإسرائيليين إلى الأوزاعي وأحياء ضاحية بيروت الجنوبية[1].

وبينما كانت المعارك لا تزال تدور في خلدة، كان وفد عسكري إيراني برئاسة وزير الدفاع الإيراني وقائد الحرس الثوري، يزور العاصمة السورية لتنسيق المواقف مع الرئيس حافظ الأسد بهدف ردع العدوان. وقد سمحت سوريا فيما بعد لأول وحدة من قوات الحرس الثوري الإيراني يبلغ تعدادها ثمانمائة عنصر بالانتقال من مقرها في منطقة الزبداني على الحدود السورية اللبنانية، والتمركز في بعلبك.

بدأ الحرس الثوري مهمته من مسجد الامام علي في بعلبك حيث تدفقت قوافل المتطوعين لتسجيل أسمائهم في دورات التدريب العسكري، وفي الدورات الثقافية. وقد أنجزت الدورة الأولى للمتطوعين على يد الحرس الثوري ومن ثم بدأ توجههم إلى مناطق القتال[2].

بعد حوالي أسبوعين من الاجتياح الإسرائيلي، وإحكام القوات الإسرائيلية قبضتها على بيروت، وجدت حركة أمل نفسها أمام جملة من التحديات الداخلية. ففي أوج الغزو وافق رئيس الحركة نبيه بري على الانضمام إلى «هيئة الإنقاذ الوطني» التي دعا إليها رئيس الجمهورية آنذاك (إلياس سركيس).

(١) حسن فضل الله، حرب الإرادات: صراع المقاومة والاحتلال الإسرائيلي في لبنان، دار الهادي، بيروت ١٩٩٨، ص ٥٨.

(٢) د. مسعود أسداللهي، الاسلاميون في مجتمع تعددي، مرجع سابق١١٩،-١٢٠ .

كانت الهيئة تضم إلى جانب رئيس الحركة، رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط، وقائد القوات اللبنانية في حينه بشير الجميّل. وانتهت مشاركة 'أمل' إلى خلاف مع إيران التي طالبت بواسطة سفيرها في لبنان الشيخ موسى فخر روحاني بمقاطعة هذه الهيئة، باعتبارها ولدت برعاية أميركية.

وفي نفس اليوم الذي شارك فيه نبيه بري في اجتماع «هيئة الإنقاذ» عقد مسؤول حركة أمل في طهران السيد إبراهيم الأمين مؤتمراً صحفياً شجب فيه هيئة الإنقاذ والمشاركين فيها، وخاصة رئيس الحركة نبيه بري، واعتبرها هيئة أميركية.

وفي تموز من العام ١٩٨٢، طرح حسين الموسوي عضو مجلس قيادة حركة أمل تساؤلات خطيرة حول الأهداف السياسية للحركة، وقام بعدها بتأسيس حركة أمل الإسلامية التي اتخذت من بعلبك مقراً لها(١).

تحت وطأة الغزو الصهيوني، ورداً على ما اعتبر انخراطاً «لأمل» في السياسة الأميركية في لبنان، بدأت المجموعات التي تبنت خيار استمرار القتال ضد إسرائيل تتنامى متخذة من بعلبك مركزاً لنشاط هذه المجموعات. ولم تمض أسابيع قليلة، حتى دعا قائد حرس الثورة الإيرانية الجنرال شمخاني، الذي كان ما يزال يوجد في منطقة بعلبك، لتأسيس حزب جديد في لبنان بعدما دعا كافة الأحزاب الإسلامية الشيعية (حزب الدعوة، تجمع العلماء المسلمين، حركة أمل الإسلامية، اللجان الإسلامية)، أن تحل نفسها وتؤلف حزباً واحداً(٢). وقد كان على هذه المجموعات التي اجتمعت في بعلبك الاندماج في نهج واحد فكان اتفاقها على الالتزام بنهج ولاية الفقية الذي أرسى ركائزه الامام الخميني وبمقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

من جهة أخرى كان هؤلاء الشبان ورجال الدين المجتمعون في بعلبك يعتقدون بأن ما كان متواجداً على الساحة من أحزاب وتنظيمات، لم يعبّر عن طروحاتهم السياسية، ولا عن الشكل البنيوي الذي كانوا يسعون إلى تحقيقه، وقد ساهم في هذا المنحى أيضاً نجاح الثورة في إيران عام ١٩٧٩، حيث كانوا أقاموا معها علاقات واستفادوا من تجاربها. وهكذا تبلورت لديهم فكرة تنظيم يترجم اهتماماتهم وأفكارهم. أدت هذه العوامل إلى دمج هذه القوى في تنظيم موحّد

(١) جمال باروت وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٦٨.
(٢) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٦٨.

جديد تحت رعاية إيرانية. وقد أتاحت الحكومة الايرانية بواسطة سفيرها في دمشق، وقوات الحرس المتمركزة في بعلبك، المجال لاجتماع كوادر هذه المجموعات وإجراء محادثات فيما بينهم. بعد مناقشات عدّة، انبثقت لجنة مثلت هذه التجمعات، عرفت باسم «لجنة التسعة» اقتصر دورها على بلورة القواعد الأساسية لصيغة تنظيمية جديدة(١).

بعد أيام، استبدلت «لجنة التسعة» بلجنة خماسية أطلق عليها اسم«شورى لبنان» وهي الهيئة القيادية لإطار تنظيمي يقوم على قاعدة الاستقلال والمغايرة عن حركة أمل.

كانت النقطة المهمة في تشكيل هذا التنظيم الجديد، الدور الذي لعبه شيعة البقاع في التحولات السياسية، فقد كان هؤلاء يشعرون باستمرار، أن دورهم في التحولات السياسية في لبنان ضئيل مقارنة بشيعة الجنوب، وكانوا مستبعدين من الكوادر القيادية في حركة أمل. لذلك وجدوا في التنظيم الجديد في بعلبك كياناً يعطيهم مكاناً مهماً في كوادره القيادية(٢). ورغم التداول بأسماء عدد من رجال الدين البقاعيين على غرار السيد عباس الموسوي والسيد إبراهيم أمين السيد والشيخ محمد يزبك والشيخ صبحي الطفيلي على أنهم أعضاء في الشورى، لكن أسماء أعضائها بقيت طي الكتمان ولم يتم الإعلان عنها بشكل رسمي.

فور بروز هذا التشكيل الجديد راحت الشورى تندد في بياناتها المتكررة بالاحتلال الإسرائيلي، وبالمفاوضات الثلاثية اللبنانية - الأميركية - الإسرائيلية عام ١٩٨٣ والتي أنتجت اتفاق ١٧ أيار(٣).

وقد رافق هذه البيانات شعارات بدأت تظهر، تحمل اسم «حزب الله» في بعلبك وسائر قرى البقاع، وازدياد في أعداد الراغبين في القتال، والالتحاق بمعسكر «جنتا» القريب من قرية النبي شيت بلد حسين الموسوي. وسرعان ماكان يلتحق هؤلاء بعد انتهاء التدريب بالعمل المباشر الذي اتخذ شكل العمليات المباشرة في الجنوب والبقاع الغربي، مستفيدين من الصورة التي ينقلها الجنوبيون القادمون للمشاركة في التدريب، عن حالة الإسرائيليين وتجمعاتهم، وفقدان الحذر والاحتياطات الأمنية، مما يسهل عليهم العمل العسكري.

وكانت هذه المبادرات والهجمات، تتم في وقت تتوالى فيه الاستعدادات على المستوى القيادي

(١) د. مسعود أسداللهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي، مرجع سابق، ص ١٢٢ .
(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٥ .
(٣) د. غسان العزي، حزب الله: من الحلم الإيديولوجي.. إلى الواقعية السياسية، دار قرطاس، الكويت ١٩٩٨ ، ص ٢٣.

لتنظيم الصفوف، وإنشاء الهيكليات القيادية، وتأمين عمليات الدعم والتخزين. وكانت الاتصالات تتم مع الشبان الذين سبق لهم أن خاضوا تجربة العمل العسكري، فيتم إيصال السلاح إليهم لتوزيعه على رفاقهم، بهدف المشاركة في المهام الجديدة، واختيار هؤلاء كان يخضع لمواصفات محددة تمليها الطبيعة السرية لهذا العمل[١].

بعد ذلك تم توسيع الدورات التدريبية في إطار من تشكيلات جديدة اتخذت تسمية «التعبئة العامة»، فراحت تستقبل الراغبين في التدريب، ثم للمشاركة بعد الإعداد في العمليات، والمرابطة لفترة محدودة ومتكررة، بما ينسجم مع الظروف العملية لعناصر التعبئة الذين كانوا بعد المجيء من المرابطة على ثغور القرى، يمارسون حياتهم بشكل طبيعي، في الجامعات أو في أعمالهم المعيشية، سواء كانوا مهندسين أو عاملين، وهو ما أمدّ الحزب بطاقة شابة واسعة.

وإلى جانب أفراد التعبئة، اعتبر حزب الله كل المشاركين والمساهمين في احتفالاته ونشاطاته وأهدافه هم أعضاء فيه[٢]، فاستوعبت هذه الطريقة شرائح المؤمنين بأهدافه، وراعت خصوصيات الشرائح، سيما التي لا تستطيع المشاركة المباشرة بأعمال المقاومة على غرار عمليات التخزين للأسلحة، وإعداد المجموعات العسكرية، وتنفيذ الهجمات المحدودة.

وكان هناك إعداد من نوع آخر، هو إنشاء الهيكليات التنظيمية التي تدير العمليات العسكرية، وقوالب تنظيم الجسم السياسي للتنظيم الجديد.

فإلى جانب «شورى الخمسة»، تم تقسيم منطقة البقاع إلى أحد عشر قطاعاً حظيت منطقة بعلبك- الهرمل بتسعة منها. تألف القطاع من مجموعة قرى، وضمت كل قرية عدة مجموعات، كل مجموعة تضم تسعة أعضاء.و يدير هذه القطاعات مسؤول عام هو مسؤول منطقة البقاع. شملت هذه القطاعات بعلبك، وبوداي، وشمسطار، وبريتال، وتمنين، والهرمل، والنبي شيت، والبزالية[٣].

وكان على مسؤولي المجموعات والقطاعات استقبال، العناصر القادمة من القرى إلى معسكر التدريب، ثم تأمين انتقالهم إلى محاور القتال. وبدأ يتم نقل العناصر على دفعات، فبعضها يتخذ بيروت محطة أولى للانتقال عن طريق الساحل إلى الجنوب، وبعضها الآخر عن طريق جزين

(١) حسن فضل الله، حرب الإرادات، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) الشيخ نعيم قاسم، حزب الله: النهج ـ التجربة ـ المستقبل، دار الهادي، بيروت ٢٠٠٤، ص٩٤.

(٣) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٧٣.

والجبل، على الرغم من كونهما يشكلان حاجزاً أمام حركة الانتقال. فالساحل يخضع لسيطرة ميليشيا القوات اللبنانية، والجبل يعتبر حاجزاً طبيعياً، وهو ما دفع العناصر إلى قطع مسافات طويلة لتلافي الوقوع بأيدي الإسرائيليين وأعوانهم، ولو اضطرهم الأمر إلى المسير لعدة أيام.

وبعد أن أثبتت هذه العمليات فعاليتها، توجهت أصابع الاتهام إلى الناشطين في بعلبك مما عرضهم للاستهدافات المباشرة في مختلف المراكز التي اتخذها الحزب قواعد له. فكان الهجوم على معسكر«جنتا» باعتباره يشكل قاعدة لانطلاق العمليات[١]. ثم الغارة على الثكنة العسكرية للحزب جنوب بعلبك، نفذتها طائرات فرنسية عقب تدمير مراكز القوات الفرنسية والأميركية في بيروت، ليعقبها هجوم آخر بالطائرات على سيار الدرك ومدينة الصدر، اللذين اتخذهما الحزب مراكز لنشاطه[٢].

ومع تزايد وتيرة العمليات العسكرية التي تزامنت مع حالة الاستقطاب الشديد للشبان الراغبين بالانخراط في صفوف حزب الله، عمد الحزب إلى تنظيم مؤتمرات يجري خلالها انتخاب الأعضاء القياديين في الشورى والأمانة العامة للحزب.

لقد جرت أول عملية انتخاب في هذا المجال في بداية العام ١٩٨٩، حيث جرى انتخاب ستة أعضاء للشورى حظيت منطقة بعلبك ـ الهرمل بأربعة أعضاء هم: السيد عباس الموسوي، السيد إبراهيم الأمين، والشيخ محمد يزبك، والشيخ صبحي الطفيلي[٣] الذي انتخب أميناً عاماً للحزب من قبل أعضاء الشورى لمدة ثلاث سنوات.

وبكونها تشكل أعلى هيئة في الحزب، راحت الشورى تواجه المعضلات المتداخلة مجتمعة، بينها التنظيم الداخلي للحزب، وتصعيد العمل العسكري ضد الاحتلال، من خلال توجيه مسؤولي المناطق الثلاث الجنوب، وبيروت، ومنطقة البقاع، وكان على مسؤولي هذه المناطق الذين يشكّلون أعضاء في المجلس التنفيذي، تنفيذ ما تضعه الشورى من قرارات. وفيما يتعلق بمنطقة البقاع، فقد كان على مسؤولها محمد ياغي الذي تسلمها بعد السيد حسن نصر الله، الالتزام بأوامر الشورى ونقلها إلى مسؤولي القطاعات، بعدما أصبحت هذه القطاعات تتمتع ببنية ثابتة، ويتولاها متمرسون في القتال والعمل التنظيمي. وبعد مضي ثلاث سنوات حلّت الشورى نفسها لانتخاب

(١) حسن فضل الله، حرب الإرادات، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٥.

(٣)د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص١٧٠ .

مجلس جديد. ومع إجراء هذه الانتخابات في عام ١٩٩١، شغل السيد عباس الموسوي موقع الأمانة العامة وصعد مسؤول المنطقة محمد ياغي إلى الشورى، بعدما سجل نجاحاً ملحوظاً في المنطقة، ولاقى تأييداً من مسؤولي القطاعات(١).

وأثناء ممارسة السيد الموسوي نشاطه متنقلاً بين البقاع والجنوب، أقدمت الطائرات الإسرائيلية على اغتياله مع طفله وزوجته بعد عودته من قرية جبشيت في شهر شباط ١٩٩٢، فأعطى استشهاده زخماً جديداً للمقاومة. فالسيد الموسوي حظي بمكانة خاصة لدى المقاومين قبل اغتياله. فهو شاركهم في عيشهم، وخطط وخاض معهم العمليات على ثغور القتال، ونشأت بينه وبينهم علاقة حميمة، وهو ما برز غداة استشهاده حيث تطوع آلاف الشبان للقتال، وتنادى عشرات الألوف لتشييعه في بلدته النبي شيت(٢). وبعده شهد الحزب تنامياً تصاعدياً مما جعله الإطار الأكثر استقطاباً من الناحية الشعبية، وقد برز ذلك في انتخابات دورتي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ التي حقق فيهما الحزب نجاحاً ملحوظاً.

---

(١) مقابلة مع النائب محمد ياغي، مصدر سابق.

(٢) أمير الذاكرة، سيرة حياة السيد عباس الموسوي، منشور صادر عن الوحدة الإعلامية في حزب الله، بيروت ١٩٩٤.

خلاصة:

تبيّن في الفصل السابق، أن الوحدات القرابية لم تكن بمنأى عن التغيرات والتطورات التي هبّت على المنطقة منذ القرن التاسع عشر.

وبفعل هذه التطورات تشكّلت مجموعة من التنظيمات والحركات الحزبية، وراحت تعمل على استيعاب الأفراد داخل إطاراتها، فشهدت تطوراً تدريجياً في عملية الاستقطاب حتى بلغت ذروتها في مرحلة الحرب الأهلية.

غير أنه حتى هذا التاريخ، لم تكن الوحدات القرابية برغم تنازعها بين الانتماء القرابي والانتماء الحزبي، قد عرفت انشداداً يقوم على اللحمة الطائفية على غرار غيرها من الطوائف.

وبرغم واقع الطائفة المتردي من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، والذي يوفر الإمكانية لبلورة الوعي داخل أفرادها، غير أن عدم بروز قيادة أو زعامة سياسية تعمل على تأطير أفرادها، وتنزع نحو تعزيز وجودها على قاعدة نيل مطالبها الاجتماعية، وتحسين ظروف تمثيلها السياسي، أدى إلى مراوحة أفرادها بين الانتماء القرابي والحزبي.

فمع بروز الإمام موسى الصدر بات هؤلاء الأفراد وكذلك الطائفة المتشكلة في إطار التنظيم الجديد، أي حركة أمل، أمام تحدٍّ قوامه استيعاب الأفراد وتعضيدهم في لحمة جديدة تنأى عن دائرة الانتماءات القرابية والحزبية، إلى دائرة الانتماء لصفوف الطائفة المتسيّسة حديثاً.

لقد لاقت الدعوات التي قادها الإمام الصدر استجابة واسعة بين عموم أفراد الوحدات القرابية، وامتدت إلى ما بعد غيابه عن مسرح الأحداث. غير أن نجاحه لم يكن مقروناً بشكل مباشر بإطلاقه لحركة المحرومين أمل، والتي تزامنت مع بدء الحرب الأهلية، إذ ليس من شك أن الحرب الأهلية، وبفعل التعبئة التي سادت آنذاك، سهّلت عملية الاستقطاب بين أفراد الطوائف. غير أن بروز الإمام الصدر، والبدء بإطلاق وتعميم الوعي بالحرمان الاجتماعي والسياسي للشيعة منذ الستينات، أدى إلى انعكاس هذا الوعي تدريجياً على أفراد الوحدات القرابية.

فثمّة زعامة جديدة تنزع نحو توحيد الطائفة دون الاصطدام مع مرتكزات القرابة. ولما كانت هذه المرتكزات قد بدأت تفقد الكثير من معانيها خلال الحرب الأهلية، شكّل ذلك أحد الأسباب التي ساهمت في المسارعة نحو التحوّل نحو مشروع الطائفة المتجسّد بإطاراها التنظيمي.

ولقد أُذن لهذا الإطار، الاستمرار بعد غياب الإمام الصدر، بعدما كانت الحركة قد تجذّرت بناها بين أفراد الوحدات القرابية، بفعل تنامي دورها وتطوره خلال مراحل الحرب الأهلية وما بعدها.

غير أن هذا التنامي لحركة أمل بين أفراد الوحدات القرابية، لم يكن ليتخذ سياقاً تصاعدياً دون بروز أية تصدعات أو معوقات تحد من استمرار وتيرته المتنامية، وقد برز ذلك مع تشكيل إطار جديد للطائفة تحت اسم حزب الله.

ومع بروز الحزب شهد الدور الاستقطابي لحركة أمل أحد أهم ارتكاساته، إذ راح يتحوّل الاستقطاب بين أفراد الوحدات القرابية باتجاه المشروع الذي أطلقته قيادة الحزب، والذي قضى بالمضي في مشروع القتال الدائر مع الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، ثم ليعلن عن استمرار تأييده للحزب بعد اندراجه في حلبة المنافسة على مواقع البرلمان.

الباب الثاني

القرابة و الحزب والطائفة وعلاقات السلطة والنفوذ

الفصــــل الأول

أشكال العمل السياسي في مراحل مختلفة

تمهيد:

إن رصد وتحديد كيفية تفاعل دوائر القرابة والحزب والطائفة مع المراحل المختلفة التي مرت، يعني أن هذه الدوائر لا تعبر عن نفسها كوحدات سياسية تسعى إلى تبوّؤ مواقع السلطة فحسب، وإنما يرقى عملها السياسي إلى إعادة النظر بكل ما يحيط بها من أحداث وتطورات على المستوى السياسي. ولذلك فهي تسعى إلى التفاعل مع هذا الواقع فتتمفصل معه أو تعمد إلى تقويمه أو تغييره، مع وجود فارق، هو أن الأحزاب تنطلق، ولو من الناحية النظرية، من مبدأ الأيديولوجيا والأفكار لتطوير مؤسسات الدولة وفق أسس حداثية، في حين أن مؤسسة الطائفة تعمد إلى تحسين تمثيلها في النظام القائم على أساس التوازن بالغلبة.

وعلى أي حال، فلوضعها موضع التحليل والتفسير، يمكن مقارنتها في إطار معالجة البنية الداخلية الاجتماعية لاتجاهات العمل السياسي وأشكال الرفض أو القبول، والكشف عنها، انطلاقاً من محاولة رصد طبيعة المصالح والعلاقات. فبكون دوائر القرابة والحزب والطائفة تنزع بالأساس إلى العمل السياسي، فإن المعالجة ستطاول كيفية تأثير هذه الدوائر في مجريات الواقع السياسي وعلاقاتها معه، على ضوء الظروف السياسية السائدة.

من جهة أخرى، ولأننا نعمد إلى رصد سياقات التأثير في ضوء المراحل التاريخية المختلفة لتمظهر المؤسسات السياسية في واقعها الدولتي، فإن هذه الدوائر ستتأثر بلا شك بالظروف السائدة التي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف دورها أو ترسيخه.

فهل أن التحولات في أشكال السلطة ستؤدي بدورها إلى حجز مكان لهذه الدوائر في مؤسسات الدولة وتعيد إنتاجها في كل مرحلة من مراحلها التاريخية؟ أم أن هذه المؤسسات ومن خلال الاكتمال التدريجي لتوزيع السلطة وتمركزها، ستؤدي إلى الاحتواء الكامل للأفراد على قاعدة المواطنية، وتفكيك مواقع النفوذ المحلي المستند على قواعد القرابة والطائفة؟

١. أشكال السلطة في أواخر العهد العثماني:

١-١ نظام التراتبيات وتشكُّل سلطة القرابة:

ورث العثمانيون عن أسلافهم المماليك نظاماً إقطاعياً عسكرياً. فما أن احتلوا مصر وبلاد الشام، حتى قضوا على الإقطاع العسكري المملوكي. غير أنهم أبقوا عليه في بلاد الشام بعد أن استبدلوه بإقطاع عسكري عثماني، ثم ما لبث الإقطاع العسكري أن تعرض لتغيرات اتخذت مظاهر مختلفة، حتى وصلوا في أحد مراحله إلى نظام التدرج، الذي تتدرج فيه السلطة ضمن إطار تسلسلي، يبدأ من السلطان، إلى الوالي فالأمير، ثم الشيخ المقاطعجي.

هذا النظام هو الذي كان قائماً في الجبل والمناطق، وقد ارتكز على عملية تحصيل الضرائب من الأراضي الزراعية التي كانت تقتطعها العائلة المسيطرة، وترسلها إلى الأمير الذي كان يرسلها بدوره بشكل سنوي إلى الوالي، بعد اقتطاع ما يستحق منها للإمارة[١].

وقد وصفت العائلات التي تقوم بجمع الضرائب «بالمقاطعجية». حيث لعبت دور الوسيط بين الأمراء والفلاحين، واعتمدت في سيطرتها على عصبياتها القرابية، وعلى الإقطاعة التي لم تكن لفرد من العائلة، وإنما كانت تحت تصرّف العائلة بأسرها[٢].

أ. إمارة الحرافشة في بعلبك:

ضمن إطار نظام التدرج، تسلّم الحرافشة إمارة بعلبك التي امتدت إلى مشغرة في البقاع الغربي. وكانت الإمارة تباع سنوياً بالمزايدة وتنتقل بين أمير حرفوشي وآخر، حتى تسلمها الأمير أمين الحرفوش عام ١٨١٩[٣] .

لم يكن أمراء الحرافشة خلال تسلمهم زمام الإمارة على علاقة وئام دائم مع الولاة العثمانيين، بل عمدوا في بعض الأحيان إلى الصدام المباشر مع هؤلاء الولاة، لأسباب تعود إلى الصراعات الداخلية بين الزعماء الحرفوشيين، ونزاعاتهم في سبيل تولي زمام السلطة. وبنتيجة تفضيل الولاة العثمانيين لبعضهم في تولي السلطة، أو محاولة الحد من أطماع بعض الأمراء الحرفوشيين الذين أرادوا توسيع السيطرة على مناطق جديدة خارج حدود الإمارة –التي امتدت من بعلبك إلى مشغرة في البقاع الغربي– سعى هؤلاء إلى الصدام المباشر مع الدولة

---

(١) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، مرجع سابق، ص ١٨ - ١٩.

(٢) خليل أحمد خليل، العرب والقيادة، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٢٧.

(٣) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

العثمانية.حيث أدت الصدامات الى زوال سلطة الحرافشة بعدما أصبحت بعلبك تحكم بشكل مباشر من العمال العثمانيين[١]، وتم بعد ذلك اعتماد نظام القائمقاميتين في جبل لبنان، وطبق هذا النظام على بعلبك والبقاع منذ سنة ١٨٥٠، بعدما عينت الدولة العثمانية تيمور باشا كأول قائمقام على بعلبك[٢].

ب. المشيخة الحمادية:

قبل زوال نظام الإمارة، خضعت بعلبك على الدوام لسلطة الأمراء الحرافشة. غير أن هذه السلطة لم تكن حتى ذلك التاريخ لتمتد إلى منطقة الهرمل. فخلال القرن التاسع عشر، أصبحت هذه الناحية تحت سيطرة عشائر الحماديين الذين بسطوا سلطتهم عليها، بعد استكمال عملية النزوح من مناطق جبيل وكسروان. وقد تمكن الحماديون من الوقوف بوجه طموحات الأمراء الحرافشة عبر سيطرتهم عليها، كما وقفوا بوجه الأمراء الشهابيين. وما أن حلّ عام ١٨٢٠، حتى عقد الشيخ حمود حمادة مع الأمير ملحم بن حيدر الشهابي، اتفاقاً ينهي الصراع بينهما[٣].

وعلى هذا الأساس، فحتى منتصف القرن التاسع عشر، لم تكن تشكل منطقة بعلبك - الهرمل إدارة واحدة، حيث تسلم السلطة في بعلبك الأمراء الحرافشة بالاستناد إلى بعض عائلاتها وعلى رأسهم الحيادرة، بينما بقيت منطقة الهرمل حتى هذا التاريخ، تحت سيطرة المشايخ الحماديين.

١-٢ نظام المتصرفية:

بعد انهيار نظام القائمقاميتين في الجبل، تم استحداث نظام المتصرفية عام ١٨٦١ التي جرى تأسيسها على مرتكزات طائفية قوامها: متصرف مسيحي مرتبط بالباب العالي مباشرة، ومجلس إدارة يتكون من اثني عشر عضواً، لكل طائفة عضوان. والطوائف الممثلة هي: الموارنة، الدروز، الأرثوذكس، الكاثوليك. ولكن طرأ تغيير على مجلس الإدارة في العام ١٨٦٤، إذ بات أعضاء مجلس الإدارة يتوزعون كما يلي: أربعة للموارنة، ثلاثة للدروز، أرثوذكسيان، وعضو واحد لكل من الكاثوليك والسنة والشيعة، بالإضافة إلى ماروني يمثل دير القمر[٤].

فلبنان المتصرفية، كان يشتمل على محافظة جبل لبنان الحالية مضافاً إليه الأقضية الحالية أيضاً لبشري وزغرتا والكورة والبترون في الشمال، وقضاء جزين في الجنوب، وقضاء زحلة في البقاع.

---

(١) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٤.

(٢) تاريخ بعلبك، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) د. حسن نصر الله، تاريخ بعلبك، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٤) حسن غريب، نحو تاريخ فكري وسياسي لشيعة لبنان، مرجع سابق، ص٢٢٧ .

أما الهرمل فقد كانت تابعة لقضاء البترون، وبلدة شمسطار أتبعت بقضاء كسروان[١].

وقُسّم كل قضاء إلى نواحٍ، والنواحي إلى قرى، وفي كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة. وحدد النظام طرق المحاكمات بشكل يلبي حاجات التعددية الطائفية في المتصرفية، فكان نظام المتصرفية مشروعاً سياسياً طائفياً، ويؤمن مصالح تركيا وإنكلترا وفرنسا.

وقد وزعت الوظائف على الطوائف في الجبل بأعداد محددة حسب أهمية كل طائفة. فكان رئيس مجلس الإدارة مارونياً، والمحاسبجي سنياً تركياً، ورئيس دائرة الخبراء درزياً، ورئيس القلم التركي من الروم أرثوذكس. و تكون الطائفة بذلك شملت الهرم الإداري من القمة الى القاعدة[٢].

وهكذا أصبحت المتصرفية تشكل إطاراً لمشاركة الطوائف في السلطة بالاستناد إلى نصوص قانونية، كما أصبحت الطائفية متغلغلة على المستوى الإداري من رأس الهرم الإداري إلى القاعدة، ومشمولة بحماية ورعاية دولية.

أ. بروز الحيادرة في بعلبك:

في محاولة لمعرفة العلاقة التي سادت بين نظام المتصرفية في الجبل ومنطقة بعلبك، يمكن القول، إن النظام الإداري في مناطق البقاع لم يكن ليختلف عن التنظيم والتقسيم الإداري في متصرفية جبل لبنان وسناجق الولايات العثمانية الأخرى. فقد قسمت منطقة البقاع إلى أقضية، وكان على رأس كل قضاء قائمقام يعاونه مجلس إدارة ومحكمة بدائية برئاسة نائب القائمقام كما كانت الحال في المتصرفية، ومدير للمالية، وأمين للسر، وأمين للصندوق، إلى جانب المفتي، وأربعة أعضاء منتخبين بالتناوب لمدة سنتين، كما كان يجري في متصرفية جبل لبنان عملاً بقانون الولايات العثمانية[٣].

وبالإضافة إلى مجلس القضاء، فقد تأسست المجالس البلدية التي لم تتشكل إلا في الأقضية بحيث كان المجلس البلدي كمجلس القضاء، يمثل الطوائف إلى جانب أعضاء ملازمين، كطبيب القضاء والمهندسين ورقيب الشرطة (الجاويش) والكاتب وأمين الصندوق[٤].

---

(١) د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي بين ١٩١٤ - ١٩٢٦، مرجع سابق، ص ٣٩ .

(٢) د.عاطف عطية، الدولة المؤجلة، مرجع سابق، ص ٦٢ .

(٣) عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان وسهل البقاع، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف د. مسعود ضاهر، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، ١٩٩٢، ص ٥٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٥٩ .

انتظمت الوحدات القرابية في النظام الجديد، من خلال بروز بعضها في هذه الإدارات. فمن ناحية مجلس القضاء، فقد تشكل من عائلتي حيدر ومرتضى الشيعيتين وعائلة مطران الكاثوليكية، بالإضافة إلى عائلة الهراوي ونجيم وشامية من الموارنة ، وهؤلاء من خارج القضاء.[١] إلا أن الغلبة فيه كانت لآل حيدر حيث كان توفيق حيدر أول قائمقام وصل إلى هذا الموقع، بعد أن كان القائمقام من الأتراك.

وأما المجالس البلدية، فمنذ تطبيق نظام المتصرفية وحتى نهاية الدولة العثمانية، توالت على رئاستها عائلتا حيدر ومرتضى، وعرف من الرؤساء سعيد سليمان حيدر، ومحمد حسن مرتضى.

وأما أعضاء هذه المجالس، فتوزعوا على عائلات حيدر و مرتضى ورفاعي ومطران وسكرية والهراوي. هذا بالإضافة إلى أن هذه العائلات، قد تبوأت الوظائف الإدارية الأخرى، كوظيفة القاضي والكاتب والجاويش والشرطي البلدي وغيرها.

وما يهم في هذا الأمر، هو أن الحيادرة شكلوا في هذه المرحلة إحدى ركائز السلطة المحلية بين الوحدات القرابية الشيعية. و رغم ظهور اختراق طفيف من جانب عائلة مرتضى التي نجحت في إيصال بعض أفرادها إلى عدد من المواقع الإدارية، لكن دون أن تتمكن من تشكيل وحدة متماسكة تستطيع منافسة الحيادرة أو إقصاءهم عن الدور الذي حافظوا عليه طيلة هذه المرحلة.

ب. المشيخة الحمادية في الهرمل:

مع استكمال حركة النزوح من جبيل وكسروان إلى جرود الهرمل، عمدت المشيخة التي تجمع حولها العشائر الحمادية بعاموديها الزعيتري والشمصي، إلى تشكيل سلطة محلية ارتبطت بشكل مباشر بالعثمانيين بمعزل عن الولاء للأمراء الحرفوشيين.

وقد مارست سلطتها وقامت بدور الوكيل المحلي، بجمع الضرائب و بالتوحد حول زعيمها الحمادي أسعد بن عبد الملك، ثم ابنه حمود قبيل بروز عهد المتصرفية، فأعادت بذلك سلطتها التي فقدتها بعد نزوحها من البترون والزاوية وجبيل في الشمال، بعدما دخلت في صراع مع السلطات المركزية لتخلفها عن دفع الضرائب[١].

ومع بروز عهد المتصرفية، استطاع الحماديون إعادة إنتاج سلطتهم المحلية بعد ضم الهرمل

---

(١) المرجع السابق.

(٢) فؤاد خليل، التشكل العشائري في الهرمل، مجلة الاجتهاد، شتاء ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

إلى قضاء البترون، كمديرية تابعة لمتصرفية الجبل، دون أن تتبع قضاء بعلبك. لقد أعادت المشيخة الحمادية دورها عبر مدير الناحية، وهو الموقع الذي وصلت إليه عبر الشيخ حمادي الجديد هو محسن بن حمود بن عبد الملك الحمادي، وخلفه فيه ابنه الباشا محمد سعيد، الذي امتدت سلطته من الربع الأخير للقرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٢٤.

استطاع مدير الناحية انطلاقاً من الموقع الجديد، توطيد سلطة المشيخة الحمادية في المديرية، دون الاستعانة بجنود ودرك الحكومة المركزية، حيث كان قد استعاض عنها باستعمال أعضاء من العصبيات الحمادية، كأدوات عسكرية تنفذ إرادته في فرض الضرائب، وبث الأمن، وتقديم الأموال المجباة إلى مجلس إدارة المتصرفية[1].

وبذلك تكون المشيخة الحمادية قد شكلت الإطار السياسي للعشائر الحمادية التي تمحورت حولها، الأمر الذي أتاح لها الانطلاق إلى الخارج.

وعلى هذا الأساس، تكون إرهاصات التشكل العشائري كسلطة محلية، قد بدأت قبيل نظام المتصرفية، ثم تبلورت معه بعد ضم الهرمل إليها. لقد بقيت المشيخة هي الإطار الذي تتمحور حوله العشائر الحمادية، وبقيت على هذا المنوال، حتى انهيار نظام المتصرفية بعد احتلال تركيا المباشر للبنان، حيث تبع ذلك انحلال المشيخة بعد أسر بعض الزعماء الحماديين ونفيهم إلى اسطنبول[2].

١-٣ عهد التنظيمات:

استندت العلاقة بين مواقع السلطة المحلية والسلطة العثمانية قبل بروز عهد التنظيمات، على المسايرة والمداراة، إيذاناً بتثبيتها وعدم تعريضها إلى ما يهدد ركائزها، فلم تعمد إلى الاصطدام بالسلطة المركزية. لقد كان من الطبيعي أن تتميز هذه المرحلة بموقف القبول التام بسلطة مركزية، دون حدوث تحديات داخلية تعمد إلى تبديلها، أو إحلال أشكال أخرى من الممارسة السياسية محلها.

استمر ذلك حتى إعلان الدستور الجديد عام ١٩٠٨ وبروز الأحزاب، والذي شكل مرحلة جديدة من العمل السياسي، بعدما خلت المرحلة التي سبقت ذلك، من أي عمل سياسي بارز خارج

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٢) أحمد زين الدين، صفحات من تاريخ الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص٤٤.

إطار القرابة.

لقد أصبح ذلك ممكناً الآن، مع التفكيك الذي أصاب مجتمعات الدولة العثمانية بفعل الاختراق الرأسمالي والسياسات الأوروبية المتنافسة، ونمو حالات من الوعي القومي والاثني والملي الاجتماعي والسياسي، بعد أن كان الوجه البارز للتنظيمات العثمانية هو وجه المركزية السياسية والإدارية الصارمة، الذي برز مع سياسة السلطان عبد الحميد كمركزية استبدادية سلطانية[1]، ومع ظهور حزب الاتحاد والترقي كدكتاتورية عسكرية ذات طابع عنصري تركي، والتي استكملت على الصعيد الداخلي بسياسة «التتريك». فالدعوة إلى «الوحدة الإسلامية» التي تبناها عبد الحميد كوسيلة إنقاذية للإمبراطورية العثمانية، حلّت محلها التعبئة التركية الشوفينية، في محاولة لفرض إيديولوجية دولة «عنصرية» على الجميع، وفي وجه تقهقر الدولة وتفككها. ومع نمو «الهويات القومية» سار «الاتحاديون» بالمقابل في طريق الدعوة إلى «قومية طورانية»، تعتمد التعبئة الاستعلائية والاحتوائية حيال القوميات الأخرى[2].

وأمام احتدام التناقضات، بين مواقف الاتحاديين واكتشاف مطامع فرنسا في سوريا على صورة مشاريع إلحاقية، كانت الاتجاهات والمواقف السياسية في جبل لبنان، تتطور وتأخذ لنفسها برامج وصيغ عمل مختلفة عن المراحل السابقة.

فعلى صعيد المواقف، يشير ندرة المطران، إلى وجود خلاف برز في موقف المسلمين والمسيحيين في السنوات الأخيرة. أي بعد أن منح «الاتحاديون» تركيا نظاماً دستورياً عبّر فيه المسيحيون عن رغبتهم بالتعاون مع الغرب عن طريق التدخل الأوروبي، بينما كان المسلمون يعلّقون الآمال على رجال «تركيا الفتاة»، وفي أن يتمكن هؤلاء من تدعيم قوة الإمبراطورية التي تجسد عظمة الإسلام الخالدة. وكان هذا الخلاف يتعمق كلما تصاعدت أشكال التدخل الاستعماري في المشرق العربي، وكلما ارتفعت أصوات الاهتمام «بسورية» من قبل الدبلوماسيات الأوروبية[3].

وفي ظل اختلاف هذه الدعوات، لا بد من التعرف على موقف مواقع السلطة المحلية التي ستفرض عليها طبيعة تطورات المرحلة، البحث عن مرتكزات ثابتة لتحديد دورها في مرحلة تقهقر السلطة المركزية، وحلول سلطة بديلة على أنقاضها.

(١) وجيه كوثراني، الاجتماع السياسي، من العثمانية إلى صيغة الانتداب، جريدة السفر، ٢٠٠٠٣١٨.

(٢) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ -١٩٢٠، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٢.

أ. موقف الحيادرة:

لم نعثر على مواقف صريحة للحيادرة إلا حين بروز معطيات جديدة، تجلّت بانسداد باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل الإصلاحين، مع التحول في الخط السياسي للاتحاديين نحو التعبئة «الشوفينية» التركية والعنصرية «الطورانية». الأمر الذي جعل العمل التنظيمي المشترك مع الأتراك أمراً صعباً ومستحيلاً، مما دفع نحو مبادرات عربية مستقلة تقدم برامج تتضمن المطالبة بحقوق العرب وتتمسك «بالعثمانية» في وجه سياسة «التتريك».لقد تجلّى ذلك في مطالب جمعية «العربية الفتاة»،التي كان على رأس المبادرين فيها محمد رستم حيدر، وسعيد حيدر الذي تبنى خيار نيل حقوق العرب ضمن وحدة الدولة العثمانية، دون أن يدفع الحيادرة إلى الارتماء في أحضان أوروبا. برزت هذه المواقف قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث عمد سعيد حيدر إلى إجراء مصالحة مع الأتراك، بعدما وضع مشروع اتفاق تضمن بعض النقاط التي نصّت على إجراء بعض التعديل في الحدود الشمالية لسوريا، وتنظيم جبهة مشتركة ضد الدول الغربية من معان إلى البحر الأسود. وبحال أسفرت الجهود المبذولة عن نصر ضد الغرب، فإن العرب والأتراك يعيشون جنباً إلى جنب، كلٌ ضمن دولة مستقلة[1].

وإلى جانب المطالب التي حملها الحيادرة الذين انضووا في «جمعية العربية الفتاة»، عمد رئيس بلدية بعلبك صالح حيدر- الذي انتسب إلى «جمعية اللامركزية الإدارية» -إلى تبني المطالب الإصلاحية. وبنتيجة نشاطه البارز في الجمعية، عدّه الأتراك ناشطاً خطراً ضد الدولة العثمانية وبين أكبر المساعدين على إيجاد التفرقة بين العرب والأتراك، مما جعل السلطات التركية تقدم على تنفيذ حكم الإعدام به[2].

غير أن عدم وفاء جمعية الاتحاد والترقي بتعهداتها للعرب في تنفيذ المبادئ الإصلاحية، التي سبق أن وافقوا عليها نتيجة اختلاف الساسة الأتراك فيما بينهم، دفع زعيم الجب الآخر للحيادرة أسعد حيدر، إلى تبني الخيارات الكيانية التي تطالب بانضمام البقاع إلى جبل لبنان، على قاعدة التحالف مع نخلة المطران الذي كان على علاقة وطيدة بالفرنسيين. ففي الرسالة التي كان قد وجهها نخلة المطران إلى القنصل الفرنسي في دمشق عام ١٩١٣، تتضح لدينا تلك

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٢) حسين صلح، تجليات الوعي القومي في بعلبك، (١٩٠٨ - ١٩٢٠)، (د.ط) ٢٠٠٣، ص ١٣٥.

الخيارات الاستقلالية الداعية لتحقيق الكيان اللبناني. وقد جاء في الرسالة: «إن الحالة أصبحت لا تطاق وأننا عزمنا على إدماج بعلبك وسهل البقاع بلبنان لارتباط هذه الجهات جغرافياً به... وأنا وأسعد حيدر رئيس المتاولة وأكبر الرجال نفوذاً في تلك الجهة، قد عقدنا النية على أن تكون منطقتنا جزءاً من لبنان»[1].

ب. موقف الحماديين:

لقد كان الحيادرة أسبق من الحماديين في تحديد الموقف من الدولة المنشودة خلال المرحلة التي بدأت فيها العائلة بالانفتاح على المنظمات، التي تأسست في أعقاب إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨. ولكن ما أن بدأ الضعف يدبّ في أوصال الدولة العثمانية، حتى وجد الحماديون أنفسهم أمام تحدٍّ فعلي يستوجب اتخاذ مواقف مناسبة، تحدد موقعهم أمام ما يدور من أفكار متباينة، ولعدم تفرد الحيادرة بالساحة. وإزاء ذلك، كان لا بد لنا من الانتظار حتى عام ١٩١٤ حين أعلن الحماديون تأييدهم لنخلة باشا مطران، الذي وقف ضد الدولة العثمانية لمصلحة التدخل الأوروبي، وتجلى هذا التأييد من خلال الدعوة التي وجهها محمد سعيد باشا زعيم الحماديين إلى جمال باشا لزيارة الهرمل. وعند مجيئه استقبله بحشد جماهيري مسلّح من العشائر الحمادية، وكان مطلبهم واحداً هو الإفراج عن نخلة باشا المطران المعتقل في الأستانة، الأمر الذي دفع جمال باشا إلى رفض متابعة طريقه إلى الهرمل، وأصدر فرماناً قضى بنفي الحماديين إلى بر الأناضول، بعدما اعتبر ذلك تهديداً مبطناً له، وإعلاناً من الحماديين الخروج عن طاعة الدولة العثمانية[2].

١-٤ موقف الجمعيات:

مع احتدام المواقف التي برزت غداة نشأة الدستور عام ١٩٠٨ وحتى قبيل انهيار الإمبراطورية العثمانية، وجدنا أن المواقف توزعت حول محورين: أحدهما اتجه نحو الخيارات العروبية، والآخر نحو الخيارات الوطنية. وقد شكل الحيادرة والحماديون أبرز عائلتين شيعيتين سبق لهما أن مارسا دوراً سياسياً قبل هذا التاريخ.

وإذ تبنّى الحماديون الخيارات الكيانية بمعزل عن انخراطهم في الجمعيات، فإن الحيادرة

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٨.

(٢) أحمد زين الدين، صفحات من تاريخ الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٤٩.

باتوا منقسمين بين زعيمين، أحدهما أسعد حيدر الذي فضّل انضمام منطقة بعلبك والبقاع إلى جبل لبنان، دون أن يكون قد انخرط في إحدى هذه الجمعيات، والآخر هو سعيد حيدر ومعه عدد من مثقفي العائلة الذين سبق لهم أن انضموا إلى عدد من هذه الجمعيات، بينهما «العربية الفتاة»، حيث هو نفسه سبق أن انتمى إليها.

وإذا كانت هذه الجمعيات شهدت نشاطاً من خلال الحيادرة، غير أنها سرعان ما عانت من الضمور وعدم التوسع في استيعاب أعداد من الوحدات القرابية، وخوض معركة المطالب ذات التوجهات القومية.

فلكونها تأسست في باريس وإسطنبول والقاهرة، ولأن العضوية فيها اقتصرت على عدد من المثقفين والطلاب[1] الذين تحدّروا من العائلات الميسورة، وعلى رأسهم الحيادرة، لم تتوسع هذه الجمعيات نحو استقطاب شرائح جديدة، لإدراجها في معركة مطالبها الإصلاحية. وفضلاً عن ذلك، فإن الضغوط التي واجهتها هذه الجمعيات من السلطات التركية، حالت دون امتداد دورها وتوسعه. ف «الجمعية العربية الفتاة»، بقي اسمها طي الكتمان حتى خروج العثمانيين، وجاراها في ذلك حزب اللامركزية الإدارية، الذي كانت السرية في العمل سمات الأدوار التي مارستها قيادته في تصديها للعمل الإصلاحي، دون أن ترقى في ذلك إلى العمل العلني[2].

٢. مرحلة الانتداب (الكيان والصيغة):

ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء على تركيا، حتى قامت كيانات عربية منفصلة بعضها عن بعض، بينها سوريا ولبنان.

فبعد دخول الانتداب، تشكّل الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ عقب إعلان الجنرال غورو ضم المناطق الأربعة إلى جبل لبنان، فتوضحت معالم هذا الكيان بحدوده الجغرافية، وتكوينه الاجتماعي القائم على تجاور التكتلات الطائفية، على قاعدة الانتماء للكيان.

وجاء دستور ١٩٢٦، ليشكّل العنوان العريض للصيغة والمجتمع من خلال الاعتراف المتبادل بالتراتب الطائفي الواقعي، والإقرار المتبادل بالتنظيم الهادف إلى التشارك على قاعدة التوازن بالغلبة[3].

(١) حسن غريب، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٢) حسين صلح، تجليات الوعي القومي في بعلبك، مرجع سابق، ص ١١٦. .

(٣) سليمان تقي الدين، تحولات المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص ١٥٤.

فمع ضم المناطق ووضع الدستور، شكلت الهوية التي حددت للبنان موضع القبول والرفض لدى الطوائف. ففي الجانب المسيحي، رأى البعض، أن الكيان ليس سوى إعادة البلد إلى حدوده الطبيعية والتاريخية، فيما رأى البعض الآخر، أن هذا الاستبدال سوف يؤدي إلى ذوبانهم في مدى إسلامي واسع. أما المسلمون من جهتهم فقد رأوا أن لبنان الكبير يشكّل حاجزاً في طريق الوحدة السورية، وانفصالاً عن العالم العربي[1].

وبنتيجة خلق الكيانات المنفصلة بعضها عن البعض الآخر، بدأت تتشكّل مناخات تنامي الشعور القومي العربي الجامع، فأدى ذلك إلى تشكيل كتلة سياسية واجتماعية تجاوزت مواقعها الفردية والقبلية والعصبية والطائفية والطبقية، متجهة نحو المطالب والشعارات القومية. وتمثل ذلك بعدد من الثورات والانتفاضات التي اندلعت في أواسط العشرينات، إحداها ثورة جبل العرب عامي ١٩٢٥ _ ١٩٢٦ بقيادة سلطان باشا الأطرش، ثم انضمام عبد الرحمن الشهبندر لها[2].

وفي الفترة التي أعقبت اندلاع الثورة السورية، قامت أحزاب جديدة على غرار الحزب الشيوعي اللبناني، والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب النجادة. وقد تباينت المنطلقات فيما بينها، ولكنها أجمعت على رفض الانتداب، وإقامة نظام يرتكز إلى أسس طائفية[3].

وفي ظل هذه المناخات، يُطرح التساؤل حول كيفية انتظام العمل السياسي، وموقع الوحدات القرابية، والحركات الحزبية، منذ بداية الانتداب وحتى عشية الاستقلال؟

٢-١ الحيادرة بين الكيان والصيغة:

أ. الحيادرة بين الرفض والمهادنة:

تجلت أولى بوادر انهيار الامبراطورية العثمانية بدخول الأوروبيين المتحالفين مع الأمير فيصل إلى سوريا.

فما أن بدأت تباشير دعوة فيصل لقيام حكومة عربية تضم كلاً من سوريا ولبنان حتى بادر سعيد حيدر إلى إعلان التأييد لفيصل المتحالف مع الإنكليز ضد الأتراك. وتجلى هذا التأييد من خلال ترؤسه لوفد من أهالي بعلبك لمقابلة فيصل في دمشق بعد عودته من أوروبا في ٥ أيار ١٩١٩ وخطب في دار الحكومة معلناً أن عموم أهالي قضاء بعلبك ومئات الألوف مِنَ البقاعيين هم رهن

(١) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ٥٧

(٢) محمد شيا وآخرون، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩١، ص ٧٣.

(٣) حسن غريب، نحو تاريخ فكري - سياسي لشيعة لبنان، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

إشارة الأمير الجديد.

وإذا كان هذا الخطاب يميل إلى نوع من المبالغة والتضخيم في أعداد المؤيدين الذي راح يعلن عنه أحد جُبَّي الزعامة لدى الحيادرة، إلا أنه بلا شك استطاع مع عدد من الحيادرة تحريك الوحدات القرابية نحو الاتجاه القومي المساند للحكومة الفيصلية. فبعد حوالي شهرين من هذه الزيارة وصلت لجنة كينغ- كراين في ٣٠ حزيران ١٩١٩ إلى بعلبك لأجل تقصي المواقف ورصد اتجاهات السكان وموقفهم من دولة الانتداب. لكن اللجنة تفاجأت بحملة إعلامية واسعة بين الأهالي تجلت بتوزيع البيانات والمناشير الداعية للاستقلال والاتحاد مع سوريا واستقلال كل البلاد العربية، وكانت عائلة الحيادرة من أكثر المتحمسين لتوزيع ونشر الدعاية للحكومة الفيصلية(١).

ولم تكن تلك المواقف لتقتصر على المطالبة السلمية بل تعدتها إلى الاستعداد لاستخدام الخيارات المسلحة في حال تطلب الأمر ذلك، وانتزاع الاستقلال بالقوة.

وقد أفصحت مضامين المنشورات التي وزعت آنذاك عن الكثير من المفردات التي تستحث الهمم وتستنهض النفوس للدفاع عن القضية حتى ولو اقتضى ذلك الموت في هذا السبيل.

وقد حفز هذا التأييد فيصل نفسه على الاعتراف بقدرة هذه الزعامة على تحريك الوحدات القرابية باتجاه المشروع القومي، فعمد إلى توطيد علاقته معها، وإلى الاعتراف بهذا التقدير والعرفان الذي أظهره زعيمها سعيد حيدر، حتى أنه زارها بعد هذا الاستفتاء للجنة كينغ كراين في بدنايل وبعلبك واجتمع بجميع وجهاء البقاع(٢).

إن هذا التأييد لم يقف عند الالتزام بأوامر فيصل، وإنما تعداه إلى محاربة الانتداب الفرنسي حتى لو لم تصدر الأوامر من فيصل نفسه. فبعد عدة أشهر من هذه الزيارة حدث اجتماع في قرية الناصرية حضره عدد من العائلات المؤيدة للحركة الوطنية السورية لتدارس إقرار الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وكان يرافقهم مائتا مسلح تزعمهم يوسف مخيبر حيدر الذي راح يدعو إلى مهاجمة الفرنسيين في رياق وزحلة(٣).

---

(١) ساطع الحصري، يوم ميسلون، راجع تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين ،ص٩٦-٩٨.

(٢) مما كتب في المنشورات: نطلب الاستقلال التام، الوحدة السورية أو الموت، تهيأوا للدفاع عن وحدتكم، على الجماجم تبنى العروش، أطلبوا الموت توهب لكم الحياة، الاستقلال يؤخذ ولا يعطى، سيروا إلى الأمام فالحق بيدكم، الوطن يستصرخ. راجع مهيب حمادة، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٠.

وهو ما أدى إلى معركة بعلبك التي أصدر بعدها الجنرال غورو أمراً لقوة من جنوده بالزحف إليها فوصلت طلائعها بعد حوالي شهر من اجتماع الناصرية، حيث حصل الصدام في قرى إيعات ودار الواسعة في معركة غير متكافئة انتهت بمحاصرة الجنود الفرنسيين لزعيمي الحيادرة أسعد بك حيدر وسعيد باشا(١).

ب. اندراج الحيادرة في الكيان والصيغة:

وضعت معركة ميسلون حداً لإمكانية ولادة دولة عربية سورية مستقلة تقوم على أنقاض الولايات العثمانية، وفتحت مرحلة جديدة هي مرحلة البحث عن البدائل في الإطار الجغرافي الذي تقرر للانتداب الفرنسي بعد ما بدت الحركة الفيصلية عاجزة عن مواجهة الخطة الفرنسية في الاستيلاء على سوريا. وأصبح موقف الحيادرة حرجاً لجهة الاستمرار في بث الخطاب من موقع الرفض للانتداب على قاعدة المواجهة العنفية. فالفرنسيون بعد معركة ميسلون تعزز وجودهم على مداخل منطقة بعلبك الهرمل، بقواهم العسكرية وعتادهم الحربي، بعد قتال مع أهالي قرى يحفوفا وتمنين وقصرنبا وبدنايل. وبعد أن استتب الأمر لهم دخل الجنرال غورو إلى زحلة في الثالث من آب عام ١٩٢٠ مع حاشية كبيرة من القادة والموظفين والأعيان ووسط حشود كبيرة فأعلن في خطاب له ضم البقاع إلى لبنان.

وأمام حالة العجز هذه، بدا أن موقف الحيادرة يميل إلى الانقسام بين التأييد الكلي للمشروع الفرنسي، وهو ما عبّر عنه أحد زعيمي الحيادرة أسعد حيدر وبين الموقف المهادن لزعيمها الآخر سعيد باشا. فما أن دخل غورو إلى بعلبك غداة خطابه في زحلة حتى وقف عند قلعتها يصافح الوفود التي تقدمها أسعد حيدر. أما الجبّ الآخر الذي يتزعمه سعيد باشا فقد أجاب الجنرال غورو الذي راح يعلن في خطابه عن نوايا فرنسا في عمران البلاد مؤكداً له ثقة الأهلين بفرنسا وطاعتهم لها(٢).

إن موقف المهادنة الذي اتبعه سعيد حيدر يفصح عن أن فكرة القبول بالكيان اللبناني الناشئ، بدأت تأخذ طريقها نحو تبني الحيادرة لها. غير أنها ما زالت مشوبة بالشك والحذر، وقد أفصحت بعض الأحداث التي أعقبت موقف المهادنة من زعامة أحد جُبّي الحيادرة -عن أن

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٥.

(٢) مهيب حمادة، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

هذه الزعامة ما زالت تنتظر الظروف الملائمة لتعبّر عن نفسها – وتجلى ذلك بالمظاهرات الرافضة للنظام الضريبي والتي قادها سعيد حيدر نفسه، مستقطباً الكثير من الوحدات القرابية في بعلبك. وقد عبّرت العرائض المرفوعة عن الدعوة إلى رفض الكيان اللبناني الذي أعلنه غورو عام ١٩٢٠ وإصلاح النظام الضريبي. وكشفت تواقيع إحدى هذه العرائض عن مدى اتساع مشاركة الوحدات القرابية التي عملت مع سعيد حيدر على رفض سياسة الانتداب التي وجدتها مجحفة بحق المواطنين.

فبالاستناد إلى الاسم والبلدة، نجد أن إحدى هذه العرائض التي أطلقها سعيد حيدر تضمنت أسماء الكثير من وجهاء الوحدات القرابية التي بدأت تبرز في مدينة بعلبك بينها عائلة الرفاعي، الساروط، الغوري والفيتروني، إضافة إلى أسماء عائلات أخرى في عموم قضاء بعلبك كعائلة زغيب (يونين) سكرية (الفاكهة) الجمال (العين) علاء الدين (مقنة) الموسوي (النبي شيت)[١].

وليس من شك أن مبادرة الحيادرة إلى تحريك الإضرابات بزعامة سعيد باشا لإصلاح النظام الضريبي، تعبّر عن كون فكرة الكيان بدأت تأخذ طريقها نحو التعزيز لدى الحيادرة على حساب التوجهات العروبية. فالرفض بدأ يتجه نحو الإصلاح وليس نحو رفض فكرة الكيان. وقد أخذت فكرة الكيان تتجه نحو الترسيخ التدريجي لدى الحيادرة بمرور الوقت، فما أن أصبح للحيادرة موقع داخل المجالس التي أنشأها الفرنسيون عام ١٩٢٣ حتى كانت التوجهات الوحدوية مع سوريا قد بدأت تميل نحو الضمور الكلي والتخلي عن المطالب الوحدوية مع سوريا.

غير أنه برغم الهدوء الذي أظهره الحيادرة عقب المشاركة في اللجنة الإدارية والمجلس التمثيلي، مال بعض أفرادها إلى الصدام من جديد مع الفرنسيين.

فما إن اشتعلت الثورة السورية، حتى انطلقت في بعلبك على يد توفيق هولو حيدر ابن عم سعيد حيدر، وهو ضابط سابق في الدولة العربية، وارتبط أيضاً بعلاقة صداقة مع الشهبندر مؤسس حزب الشعب السوري.

خاض معركتين في الجرود الشرقية لبعلبك في موقعتي الجباب وحقاب النقار، سانده فيها

(١) المرجع السابق، ص ١٥٤.

عدد من أقربائه، وبعض أفراد الوحدات القرابية من عائلة ياغي واليحفوفي، ولكنها انتهت فيما بعد إلى الاستسلام. وما يجدر التوقف عنده، أن هذه الثورة جاءت بعد التصدّع داخل الحيادرة بين فريق مؤيد، وآخر معارض لها محاولاً إثناء توفيق هولو عن القيام بها. كما أن هذا الأخير نفسه لم يكن أحد زعماء العائلة، بل هو ابن عم زعيمها الذي فضل الانكفاء وراء الأحداث. ورغم أنه كان يدرك الفنون القتالية لكونه خرّيج الكلية الحربية في إستانبول، ويتمتع بمهارة الخطابة التي تجعل الحماس يدب في النفوس، إلا أنه وللأسباب التي ذكرناها، لم يستطع استقطاب شرائح واسعة من الوحدات القرابية، إذ لم يتعد الذين التحقوا به أربعين رجلاً[١]، ولقدكان واعيا للبعد القومي ملتزماً بمقررات الوطنيين السوريين وهو واحد منهم، لم يبتعد كثيراً عن رفقة ابن عمه سعيد حيدر المشهور بوطنيته .لكن الشيء السلبي هو أن الحركة الوطنية السورية لم تعط أهمية لتثقيف الجماهير ورفع وعيها القومي، فبقي توفيق هولو حيدر معزولاً مع المقاتلين ولم يقم بحركة تذكر مع المواطنين، بل كان يتهمهم بعدم مشاركتهم بالثورة ولم يؤثر على مقاتلي الثورة فكرياً[٢]. لذلك بقيت انتفاضته محدودة العدد، لم تتقيد بخطب رئيسها بعض الأحيان، كما حصل عند مهاجمته بعلبك حيث قام المقاتلون باعمال عدائية ضد المسيحيين؛ علماً أنه قبل الهجوم كان قد شدد بخطاب له على أهمية الانضباط والأخلاق والمحافظة على أموال المواطنين[٣].

لقد انتهت هذه الثورة إلى هزيمة الثوار والتراجع النهائي عن إمكانية المطالبة بالانضمام إلى سوريا، فانكفأ الحيادرة إلى الداخل نحو تعزيز الحضور في توازنات النظام اللبناني. فما أن حل عام ١٩٣٧، حتى كان إبراهيم حيدر قد عُين في وزارة الزراعة بمؤازرة دولة الانتداب، فأخذت هذه العائلة تعمل على تثبيت مكانتها بمباركة السلطة الانتدابية.

لقد سمحت توازنات النظام الجديد بتكريس سلطة الحيادرة استناداً إلى الحق السياسي باسم الطائفة والحفاظ عليها. وقد برز ذلك مع إقرار الصيغة عام ١٩٢٦م التي كان للحيادرة دور فيها. فخلال المناقشة التي جرت داخل لجنة صياغة الدستور، كان عضو المجلس التمثيلي الأول صبحي حيدر قد مثل الشيعة، وحين دار الجدل داخل اللجنة نتيجة موقف ميشال شيحا

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٣.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٢٤ .
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٩ .

الرافض لتوزيع الوظائف في الدولة على أسس طائفية، وبما أن الموارنة وقفوا إلى جانب التوزيع الطائفي، فقد أيّد صبحي حيدر خيار التوزيع بين الطوائف لضمان حصة الشيعة[1].

ولا يخفى في هذا المجال، أن التوزيع الطائفي سيجعل عائلة الحيادرة تنال حصة الأسد في المراكز الشيعية لكثرة عدد أفرادها، ولكونها كرّست ركائز وجودها داخل النظام اللبناني والمجالس التمثيلية باسم الطائفة، بينما المضي في المشروع الوحدوي- من الممكن فيما لو كتب له النجاح _ أن يؤدي إلى القضاء على طموحاتها بالمشاركة في السلطة.

٢-٢ الحماديون بين الكيان والصيغة:

أ. الحماديون بين تأييد ورفض الانتداب:

حين دخل الفرنسيون إلى لبنان كان معظم زعماء الحماديين قد عادوا حديثاً من الأناضول[2]. وحين دخل فيصل إلى دمشق فضل الحماديون مد الجسور معه في بداية الأمر؛ وتجلى ذلك من خلال تلبية الزعيم الحمادي دعوة فيصل له لزيارة دمشق، بعد أن علم رفضه استقبال الجنرال فاند نبرغ قرب مدينة بعلبك عام ١٩١٩.

إلا أن هذه العلاقة مع فيصل بقيت في مهدها وجاءت في سياق المجاملة ولم ترق إلى إعلان التأييد المطلق له، إذ حين فاتح الأمير فيصل ضيفه في أمور سياسية مهمة وأولها تبنّي موقف صريح من الحكومة العربية، أجاب الزعيم الحمادي الأمير فيصل، بأن بينه وبين بطريرك الموارنة إلياس الحويك اتفاقاً يقضي بأن لا ينفرد أحدهما باتخاذ موقف تأييد أو رفض إلا بعد استشارة أحدهما للآخر[3].

وبالاستناد إلى هذا الرأي، يمكن القول: إن موقف الزعامة الحمادية بقي يميل إلى عدم تبني مطالب فيصل بمساندة الحكومة العربية، ولكن عدم الاستجابة هذا لم يكن ليعني إظهار موقف معادٍ للحكومة العربية رغم الميل إلى مهادنة الفرنسيين. وقد يكون هذا التردد ناتجاً عن طبيعة التحولات التي طرأت على الساحة نتيجة الاستجابة التي لقيتها دعوة فيصل لدى العائلات التي ساندت الحيادرة.

لقد كان للتنافس العائلي تأثير مهم في هذا المجال. فزعيم الحماديين الباشا محمد سعيد،

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٨.
(٢) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٤٤.
(٣) جريدة النهار، ٢٥/١٢/٩٦.

كان ينتابه الخوف من المكانة التي تمتع بها الحيادرة لدى الأمير فيصل، ودفعه ذلك إلى اتخاذ موقف الحياد من الصراع الناشب، لأن مساندة الموقف المعادي للحركة العربية التي قويت عند معظم أفراد العائلات الشيعية في منطقة البقاع، قد يؤدي إلى حصر زعامته وعزلها داخل الحماديين، حيث بدأ يتعرض لضغوط من داخل العشائر، بعدما مال بعض زعمائها إلى إعلان الثورة على الانتداب ومساندة فيصل، الذي كان قد عمد إلى تعيين أحد أفراد الحماديين، وهو علي حمادة حاكماً على منطقة القصير فور وصوله إلى دمشق[1]، ثم تعززت هذه الضغوط من بعض المواقع الأخرى داخل العائلة. ففي ١٢كانون الأول ١٩١٩، اجتمع ممثلون عن عائلات منطقة الهرمل في منزل تامر حمادة (مندوب منطقة الهرمل في المؤتمر السوري العام) و تقرر إرسال ١٠٠ مقاتل من هذه العائلات بقيادة علي حمادة لمساعدة الثوار في تل كلخ لمواجهة القوات الفرنسية الزاحفة إلى هناك، بسبب عمليات الثوار في المنطقة ضدها، وقد شارك هؤلاء الثوار في القتال الدائر يومي ١٣ و١٤ كانون الأول وسقط منهم قتيل واحد هو محمد علي جعفر[2]. والبارز في هذا الموقف أن مناصرة فيصل بقيت محدودة داخل الحماديين بسبب موقف زعيمهم محمد سعيد المحايد، وهذا ما يفسر موقفه من اجتماع الهرمل الذي لم يستجب له إلا نفر محدود من العشائر مع العلم أنه لو تدخل في الأمر لاستطاع أن يجند الآلاف من العشائر الحمادية المطبقة لأوامره.

ب. إندراج الحماديين في الكيان والصيغة:

عملت العشائر الحمادية بعد مواجهتها المحدودة مع الفرنسيين إلى تحين الفرصة لخوض معركة جديدة تحت إطار زعامة حمادية جديدة. ففي المرحلة التي سبقت الثورة السورية، لم تصطدم بالفرنسيين صداماً فعلياً بسبب تدخل الباشا الحمادي؛ فرغم محاولتها للانفكاك عن زعامته، كانت تكن له الاحترام، ولم تكن بعد قد أرست تحالفها مع الثورة العربية. ولكن حدث هذا الأمر بعد وفاة الباشا وتولي ابنه سعد الله الزعامة. فسعت العصبيات الجردية إلى توفير المستلزمات التحالفية، ومد الجسور مع الثورة السورية، التي عملت بدورها على استمالة زعماء العشائر، ضمن أشكال من العلاقات الاجتماعية السياسية القائمة على مبدأ «الحلف»، أي مع

(١) مهيب حمادة، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، مرجع سابق، ص ١٠٧.
(٢) المرجع نفسه.

مبدأ العقد ما بين سلطة مركزية وسلطة محلية، على غرار سلطة العصبيات الجردية[1] قبيل الانتداب.

وعلى أساس ذلك اجتمع ممثلو العشائر بجرود الهرمل بدعوة من عبد علي سعدون وزين مرعي جعفر[2]، وخاضت العشائر معركتها ضد الفرنسيين في وادي فيسان.

وقيد لها النجاح بعد مقتل تسعة ضباط فرنسيين وأسر البعض الآخر وقد كان من بين المعتقلين القائمقام سعدالله حمادة الذي كان مشاركاً إلى جانب الفرنسيين[3] . بعدها اجتمعت العشائر لتشكل جيشها تحت اسم جيش أمير المؤمنين في أيار ١٩٢٦، بعدما أقرت بتشكيل زعامة جديدة مناوئة للزعامة الحمادية تمثلت بحسن طعان دندش، وقررت أن يكون لكل عشيرة قوتها العسكرية الخاصة المرتبطة بقيادتها العامة المنتخبة عن طريق الأكثرية[4].

ورغم ارتباط هذا الحلف بزعامة عامة تحت إمرة حسن طعان دندش إلا أنه غدا لكل عشيرة زعيمها الخاص الذي تلتف حوله، والذي أصبح يمثل عنصر توحيدها الاجتماعي والسياسي، وبات يمتلك الصلاحيات في قمع أفراد عشيرته وتوفير الحماية لها من خلال صلاحيات الطرد والعزل التي لم يكن ليستقل بها في العصبية الموسعة[5] .

أما الأسباب التي أدت إلى هذا الانفصال وتبنيها للخيارات العروبية فترجع إلى شعور العشائر بعجز المشيخة التي اعتراها الوهن وبدأت تفقد أحد مرتكزاتها، وهي قوتها وقدرتها الذاتية على تحقيق التوازن بالغلبة.

فمع الانتداب سرعان ما تغير الموقع الذي كانت تحتله العشائر الحمادية أثناء الحكم العثماني،حين كانت تقوم بوظيفة الجهاز العسكري أو القمعي التابع لزعامة الباشا في منطقة الهرمل، حيث تولت قمع المخالفات، وجباية الضرائب العينية المفروضة على أهالي المنطقة. وكانت العصبيات التي تشكل هذا الجهاز معفاة من الضرائب، وهذا ما جعل الزعامة الحمادية تحافظ على دعم العصبيات الجردية لها، لأن دورها كان قد لبى الحاجات الأساسية التي سعت إليها وهي الاستقلال عن التدخل المباشر لجهاز سلطة الدولة المركزية، ومن هنا كانت هذه الزعامة تستمد شرعيتها وسلطتها على سائر العصبيات الحمادية.

---

(١) وجيه كوثراني، بلاد الشام، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٢) مهيب حمادة، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(٣) علي مصطفى طه، لمحات من تاريخ واحة الصيادين في الهرمل، مرجع سابق، ص١٤٠ .

(٤) فؤاد خليل، التشكل العشائري في الهرمل، مجلة الاجتهاد شتاء ١٩٩٣ أو كتابة العشيرة دولة المجتمع المحلي.

(٥) المرجع نفسه.

إلا أن التدخل المباشر للسلطة الانتدابية ساهم في عجز الزعامة الحمادية عن إعادة إنتاج نفسها، بسبب إلغاء الانتداب للدور الذي كانت تقوم به هذه العصبيات واستبدال الجهاز العسكري للعصبيات بجهاز آخر قوامه الدرك والجيش، بعد أن تم إنشاء محكمة في الهرمل لمقاضاة المخالفين، وخصوصاً بعدما فرضت الضرائب على هذه العصبيات أسوة بغيرها من أهالي المنطقة[1].

وبعد أن أصبح لكل عشيرة زعامتها وجيشها الخاص، وتعمل تحت إطار مجلس عشائري بزعامة حسن طعان، برزت تطورات ميدانية دفعت هذا التشكيل الجديد إلى سلوك المهادنة مع السلطات الانتدابية التي نجحت في منع إقامة تعاون فعلي بين العشائر والثوار من سوريا ومناطق لبنانية عدة في طرابلس والجبل، مما أدى إلى عدم القدرة على مدّ الثورة بالسلاح والذخائر مما جعلها تعاني من الضعف والارتباك في خوض المواجهة[2].

من جهة أخرى كان صبري حمادة الذي دخل البرلمان للمرة الأولى عام ١٩٢٥ يعارض من أخذ ينادي بفصل المنطقة عن لبنان خصوصا توفيق هولو حيدر، فراح يقصد قرى بعلبك والهرمل قرية قرية، لاستنفار الوحدات القرابية من خلال جمع التواقيع في عرائض تؤكد وقوفهم إلى جانب الكيان اللبناني ويحثهم على عدم الانخراط في الثورة[3].

وفي محاولة لإنجاح دور الزعامة الحمادية، عمدت السلطات الانتدابية إلى استخدام أساليب الترغيب والترهيب مع العشائر، فرغبت إلى صبري حمادة بترتيب مفاوضات للاستسلام.

يتضح من هذا الأمر، التأكيد على أهمية الدور الذي لعبه صبري حمادة في هذا المجال إذ كان المفوض السامي الفرنسي دوجفنيل قد صرح بأن الزعيم ا لحمادي يوفرعلى فرنسا خمسين ألف جندي[4].

كذلك يورد سعيد العاص في كتاب الأيام الحمرا أسباب استسلام الثوار الى الاموال والوعود التي أغدقت، فضلاً عن النفوذ الكبير للزعامة الحمادية. فلولا هذه الزعامة المتناقضة في مواقفها مع العشائر لاتسعت الثورة خارج جرود الهرمل على امتداد الجبل الغربي حتى مدينة زحلة[5].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٢) محمد شيا وأخرون، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

(٣) أحمد زين الدين، صفحات من تاريخ الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٧١.

(٤) مهيب حمادة، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، مرجع سابق، ص٢٥١-٢٥٢.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٢٧ .

٢-٣ الحركات الحزبية ورفض الكيان والصيغة:

أدت الأحداث التي أعقبت الثورة السورية إلى اندراج الحيادرة والعشائر الحمادية في إطار الصيغة اللبنانية.

وليس من شك أن حالة الاندراج هذه، أدت إلى تخلي الحيادرة والعشائر الحمادية عن مطالب الإنضمام إلى سوريا و رفض الكيان والصيغة معاً. ولكن ثمة مواقف مناهضة للانتداب تجلت في موقف كل من الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني اللذَين دخلا إلى بعلبك في بداية الثلاثينات، فعملا على توزيع المنشورات الداعية لمحاربة السياسة الانتدابية، إلا أنه لم يُكتب لهذه الدعوات الامتداد والتوسع، حيث ساعدت عوامل متعددة على ضمور تحركهما.

فبالإضافة إلى إصدار المفوض السامي غبريال بيو عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ قراراً بحل الأحزاب في سوريا ولبنان، والذي أدت مفاعيله إلى تعرض الأعضاء الحزبيين إلى الملاحقة والاعتقال[(١)]، فإن السنوات التي سبقت الحل أفصحت عن عدم توفر المناخات الملائمة لمد جسور التحالف مع الحيادرة والعشائر الحمادية بعد إخماد الثورة السورية الكبرى.

فبعد أن نجح الفرنسيون في تثبيت الاستقرار في المناطق السورية واللبنانية، نتيجة تقطيع الأوصال بين دوائر القتال، بدأوا بعملية تطويق سياسية داخلية وخارجية للثوار أدت إلى تراجعها في بعلبك والهرمل.

لقد أحكم الفرنسيون قبضتهم على جبل الدروز والعاصمة السورية، وبعد إخفاق الثوار في قلعة راشيا، أعلن قادة المناطق السورية الجنوبية المضمومة إلى لبنان الكبير، عن ولائهم للمفوض السامي الفرنسي، فتوقف سكان تلك المناطق وغالبيتهم من الشيعة عن الاستجابة لنداءات الثورة بشقيها القرابي والحزبي، مما أدى إلى مكافأة الطائفة الشيعية بعد ذلك بإصدار قرار تضمن للمرة الأولى الاعتراف الرسمي بالمذهب الشيعي[(٢)] .

فمع انكفاء نيران الثورة جرّاء هزيمة الثوار، وإرساء قواعد الصيغة، التفتت الوحدات القرابية، إلى بناها الداخلية، وعمدت إلى تأمين اللحمة بينها، إيذاناً منها بالتحول نحو العمل السياسي من موقعها القرابي، وعلى قاعدة السعي للوصول إلى مواقع السلطة، وبمعزل عن الحركات الحزبية التي طالها قرار الحظر، والتي راحت تنتظر الظروف الملائمة لمعاودة عملها من جديد.

---

(١) راجع الحركات الحزبية في بعلبك ،مرجع السابق، ص٩١-٩٢.

(٢) د. محمد شيا وآخرون، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٦٣.

٣. أشكال العمل السياسي في مرحلة الاستقلال:

حين صنّف لبنان بلداً تحت الانتداب كان لا بد لفرنسا أن تهيئه للفوز بالاستقلال، فمهدت لوضع دستور، متكاتفة مع المجلس التمثيلي اللبناني الذي كان جرى انتخابه وفق قانون وضعته الدولة المنتدبة[(١)] .

في تشرين الأول عام ١٩٤٣ سنحت الفرصة لجمع مختلف الأطراف الطائفية اللبنانية، ضمن إطار كيان لبناني مستقل، فأعلن الميثاق الوطني، محدداً كيفية المعالجة اللاحقة لمسألة الهوية والنظام.

وطوال ثلاثين عاماً، نظّمت الحياة السياسية على قاعدة هذا الميثاق، الذي أنجز كاتفاق ضمني بين الوجهاء السياسيين للطائفتين الكبيرتين في لبنان، والذي مثل عملياً جوهر التسوية الطائفية وذلك على أساس البنود التالية:

١- يتخلى القادة الموارنة عن كل حماية غربية، - وخاصة فرنسية للبنان - ويلتزمون برفض أية محاولات لاستخدام لبنان كقاعدة للتدخل الغربي ضد العالم العربي. لقد أرسى ميثاق ١٩٤٣ أسس السياسة الخارجية القائمة على الحياد بين التطلعات القومية العربية ومصالح القوى الغربية، مع الاعتراف «بالوجه العربي» للبنان. وتحت عنوان الضمانات، حافظ القادة الموارنة على الامتيازات السياسية التي كانوا قد حصلوا عليها خلال فترة المتصرفية بمساعدة الفرنسيين، وخصوصاً خلال المرحلة الأولى للانتداب الفرنسي.

٢- قبل القادة المسلمون من جهتهم، بأن يستمر لبنان بلداً سيداً مستقلاً، وتخلوا بالتالي عن كل فكرة اندماج في إطار دولة سورية أو عربية أوسع، على أساس ضمان مشاركتهم في نظام توزيع السلطات السياسية. ولم تكن هذه المشاركة محصورة بالسنّة لوحدهم، بل أعطي الشيعة الحق في رئاسة المجلس النيابي[(٢)].

٣- لقد عكس الميثاق حجم القوى الطائفية والاجتماعية القائمة آنذاك. وتم التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس النيابي على أساس المعيار العددي وتبعاً للقاعدة التالية: ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين. وبصورة عامة أعطى الميثاق شرعية للواقع الطائفي وأخضع توزيع

---

(١) بشارة منسى وأخرون ،الأحزاب والقوى السياسية في لبنان،ص٣٩٤.

(٢) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص٦٥.

مختلف الوظائف العامة لمعايير التوزيع العددي الطائفي، مستنداً بحرص شديد إلى آخر إحصاء أجرته القوى المنتدبة سنة ١٩٣٢، والذي أظهر تفوقاً عددياً طفيفاً للمسيحيين[١].

وليس من شك أن الصيغة الجديدة ستفسح المجال أمام الوحدات القرابية لتأكيد حضورها في التسوية التي وإن عبرت عن التقاء مصالح الطائفتين المارونية والسنّية، إلا أنها أتاحت للطائفة الشيعية تبوّء موقع الشريك الثانوي من خلال رئاسة المجلس النيابي. لقد جرى هذا التوزيع في ظل الدعوات الحزبية المتناقضة مع الصيغة الجديدة للكيان اللبناني التي قامت على أساس هذه التوليفة بين الطوائف.

فبعد أن شهدنا أنه في فترة الانتداب قامت أحزاب جديدة على غرار حزب النجادة والحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي، وكانت على نقيض مع الدولة المنتدبة، إلا أن محدودية دورها جعلتها عاجزة عن التأثير في مجريات العمل السياسي. ولكنها وإن شهدت ضغوطاً من الدولة المنتدبة، إلا أن مرحلة الاستقلال ستفسح لها المجال أمام العودة لتأكيد دورها من جديد تجاه الصيغة الجديدة.

٣-١ الوحدات القرابية وعهود الاستقلال:

أ- الحماديون ومطلب الاستقلال:

كشفت المراحل الأولى للانتداب عن وجود اتجاهين لدى الوحدات القرابية، تمثلا في اختلاف الموقف بين تأييد الكيان اللبناني وبين خيار الانضمام إلى سوريا وتبني الدعوات القومية. ولكن ما أن حل منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، حتى كانت كافة الوحدات القرابية قد اندمجت مع مشروع الكيان بعد اعتراف الوطنيين السوريين أنفسهم بهذا الكيان.

ومع نمو الاتجاهات المطالبة بالاستقلال عن الانتداب، كان الحيادرة قد توحدوا خلف زعامة جديدة تمثلت بإبراهيم حيدر، وتوحد الحماديون خلف زعامة صبري حمادة الذي نجح – بفعل دأبه على لعب دور محوري لدى العشائر – في إيجاد مجلس تنسيق عشائري[٢]، ثم تكرّس زعيماً بقاعياً خلال الانتخابات التي خاضها إلى جانب الحيادرة في أيلول ١٩٤٣، حيث حلّ رئيساً للمجلس النيابي في الدورة نفسها[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٥.
(٢) أحمد زين الدين، صفحات من تاريخ الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٧٢ .
(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٤ .

ولا شك أن تكريس زعامته سيؤدي إلى لعب دور أساسي مع الوحدات القرابية في هذه المرحلة، وإلى تشكيله إحدى الدعامات الأساسية الساعية إلى تكريس دولة الاستقلال إلى جانب الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح. فأثناء خوض معركة الاستقلال عبَّر الزعيم الحمادي عن رغبته بمغادرة بشامون إلى منطقة بعلبك- الهرمل لإثارة العشائر التي أظهرت التأييد الكامل له طوال الفترة التي بدأ فيها رجالات الاستقلال بمناوءة الانتداب، حيث أخذ يستقبل الوفود من المنطقة أثناء وجوده في بشامون للوقوف على رأيه، ولدعوته إلى المنطقة للقيام بمواجهة واسعة مع الفرنسيين[١].

ورغم أن تداعيات الأحداث التي أدت إلى نيل الاستقلال، قد حالت دون إمكان خوض الوحدات القرابية ثورة شاملة بزعامة موحدة ضد الانتداب، إلا أن ما لا يمكن إغفاله هو أن مرحلة الاستقلال قد كشفت عن قدرة الوحدات القرابية في تشكيل أحد الدعامات الأساسية للزعيم الحمادي المتحالف بدوره مع الحيادرة، وعن تأكيد حضورها ومن موقع القرابة، في تحديد شكل الدولة المنشودة، وهي دولة الاستقلال التي شكلت موضع القبول العام، وحسمت معها المواقف لناحية الاندماج مع الكيان اللبناني.

ب- الوحدات القرابية والثورة على شمعون:

بدا في السنوات التي أعقبت نيل لبنان الاستقلال وكأن النظام اللبناني المستوحى من ميثاق ١٩٤٣، يعمل بصورة جيدة. ولكن من جهة أخرى، تبين أن لبنان الاستقلال لم يستطع الوفاء بالتزامات المتعاقدين . فلا استطاع رفض الحماية الأجنبية ولا قطع أواصر العلاقة مع العرب، وهو أمر يعود الى الممارسة السياسية ولواقع لبنان الاجتماعي-التاريخي، ولعلاقات طوائفه مع من يتماثل معها في الانتماء الديني والمذهبي، والى ضعف أواصر التعاقد بين سياسيين لم يلحظوا في ميثاقهم صفة الديمومة والاستمرار[٢]. لذلك حصل خرق للميثاق الوطني من قبل الطائفتين الكبيرتين في لبنان. فالمسيحيون غالوا في تأييدهم الكامل للمعسكر الغربي، كما غالى المسلمون في تاييدهم لعبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة المنشأة حديثا بين سوريا ومصر[٣].

لقد برزت من جديد لدى اللبنانيين مشكلة الهوية، واشتدت غداة تجربة ١٩٥٨ التي هزت

---

(١) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ١٥١.
(٢) عاطف عطية، في الاجتماع اللبناني:جدلية الوحدة والتعدد، دار الإنشاء، لبنان-طرابلس، ص ٨٧ .
(٣) جورج قرم، تاريخ لبنان المعاصر، المؤسسة الأهلية، بيروت ٢٠٠٤ ، ص٢٠٤ .

المعادلة اللبنانية، بين فريق مسيحي أعاد إلى الواجهة موضوع التماهي مع الغرب، وفريق إسلامي برزت لديه عودة التوجهات القومية مع بروز الحقبة الناصرية.

على هذا النحو، وقبل اندلاع الثورة، كانت الوحدات القرابية قد عبرت عن اندماجها في الصيغة الجديدة غداة تشكيل الكيان وإقرار الدستور، ثم الميثاق عبر تحالفها مع الزعامة الحمادية، من خلال دور هذه الزعامة الثانوي في التراتب الطائفي عبر موقعها في رئاسة المجلس النيابي وتعاقبها على المقعد النيابي بالتشارك مع الحيادرة في الدورات التي سبقت هذه الأزمة. إلا أنها سرعان ما وجدت نفسها مدفوعة للمشاركة في الثورة التي اجتاحت لبنان خلف الزعيم الحمادي الذي خاضها، على أساس الحفاظ على الصيغة التي تم إرساؤها في ميثاق ١٩٤٣.

ولكن من جهة أخرى ثمة أسباب إضافية كانت قد برزت بين الرئيس شمعون والزعيم الحمادي ساهمت في تسريع حالة انضمام صبري حمادة إلى صفوف المعارضة تمثلت في أحد جوانبها بتدخل الرئيس شمعون بمجريات الانتخابات النيابية. فبعد تسلمه لمهامه وتشكيل حكومة جديدة، عمد إلى حلّ المجلس النيابي لاستحداث قانون جديد يرسم الدوائر الانتخابية بما يسمح له الإتيان بنواب مؤيدين له. وقد كان ذلك مصدراً للخلاف مع صبري حمادة، الذي اعتبر أن الرئيس شمعون سعى إلى إقصائه نهائياً عن النيابة والقضاء على حلفائه التقليديين ومعظمهم من منطقة بعلبك-الهرمل بعدما وسع الدائرة الانتخابية فيها ودفع نايف أمهز لمنافسته.

ويروي حمادة أيضاً أنه تمكن في إحدى الدورات الانتخابية لرئاسة المجلس النيابي من الحصول على ٣٦ صوتاً من أصل ٤٦، لكن انتزاع الأكثرية من منافسه لم يحل دون فشله والمجيء بعادل عسيران [(١)].

وعلى وقع هذه الخلافات من جهة ورفضاً للإخلال بمعادلة الميثاق الوطني، ما أن بدأت المعارضة توحيد صفوفها عام ١٩٥٧ عبر تشكيل جبهة الاتحاد الوطني والتي تبنّت مشروعاً تضمّن بنوداً تدعو إلى رفض الأحلاف الأجنبية والتمسك بالميثاق الوطني مع مواصلة النضال لتحرير العالم العربي، حتى تبين أن الزعيم الحمادي كان أحد أعمدتها الرئيسية [(٢)].

فدور الزعيم الحمادي كان منسجماً مع رفض كل أشكال المساومة على تغيير وجه لبنان

(١) أحمد زين الدين ، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٥٥ .

الذي ارتضاه اللبنانيون منذ العام ١٩٤٣. ويسجل للرئيس حمادة في هذا المجال، أنه كان مع تصاعد الثورة ضد العهد الشمعوني يحضر اجتماعاً في مكتب عبد الحميد السراج في دمشق، يضم معظم قادة المعارضة في لبنان، وحين طرح المشير عبد الحكيم عامر السؤال حول انضمام لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة أجاب الزعيم الحمادي: بأن ذلك يجب أن يراعي الموقف المسيحي الذي يرفض هذه الوحدة، ثم غادر الاجتماع لمتابعة معركة إسقاط الرئيس كميل شمعون [(١)].

وعلى أي حال، جاءت أحداث عام ١٩٥٨ لتعيد تأكيد دور الوحدات القرابية في حفاظها على الصيغة المعمول بها منذ عام ١٩٤٣، إلى جانب الزعيم الحمادي، الذي أثبت قدرته على خوضها بالتحالف معها، وبمعزل عن الانقسام السائد حول الهوية المنشودة للبنان لجهة العلاقة مع الخارج.

ج-العهد الشهابي واستيعاب العشائر:

عبّرت الحرب الأهلية الصغيرة التي شهدها لبنان عام ١٩٥٨، عن المواجهة الأولى التي خاضتها الأطراف اللبنانية بعد الاستقلال. لكن وإن كانت مشكلة الهوية قد شكلت إحدى أسباب الصراع، إلا أنها كانت ترتبط من جهة أخرى بتحسين شروط المشاركة في بنية النظام.

فالنخب الإسلامية لم تكن معنية بهذه القومية إلا بقدر ما تسمح لها بمشاركة أوسع في النظام، وبحصة أكبر من المكاسب التي كانت تتنافس عليها برجوازيات مختلف الطوائف، وأدى ذلك إلى إبراز مستويين حول موضوع العروبة:

فمن جهة، كانت المواجهة بين مختلف أقسام البرجوازية الطائفية، حاول كل طرف الحصول على ما يناسبه. ومن جهة أخرى، كانت المواجهة بين البرجوازية اللبنانية بمجملها - المحكومة من قبل شريحتها المارونية - والحركة الشعبية، العفوية والضعيفة التنظيم، وذات الأكثرية الإسلامية، والمهمشة بهذا القدر أو ذاك سياسياً واقتصادياً من قبل النظام السائد، والتي لم تشعر أنها معنية بذاك النوع من الوطنية المطروحة آنذاك [(٢)].

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٢) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ١٤٥ .

وبين هذين المستويين من الانقسامات،لم تكن مشاركة الوحدات القرابية تنطلق من موقع الانتماء لأي منهما بقدر ما كانت تتحرك على مستوى الزعيم الحمادي، في معاداته لسياسة الرئيس شمعون الذي نجح في إقصائه عن موقع رئاسة البرلمان رغم شدة التحالف بين العشائر الحمادية التي كانت ما تزال على عدائها مع دور الدولة الساعية إلى تطويعها.

بعد رحيل الرئيس شمعون، سارعت السياسة الشهابية إلى احتواء مصالح فئات اجتماعية وسياسية جديدة ضمن المصالح المسيطرة على الدولة. فأحيت دور البرلمان كأداة للأمن السياسي بتوسيع عدد مقاعده واستيعاب وجوه جديدة، وعمدت إلى تنمية المناطق المحرومة من خلال إنشاء بعض المؤسسات الإنمائية، وجددت إديولوجية الميثاق الوطني من خلال مفهوم الديمقراطية الطائفية، وانطلقت من ذلك كله إلى التشديد على ضرورة بناء الولاء الوطني على قاعدة تحقيق المزيد من الدمج للمسلمين في إطار الدولة والكيان (١).

فتحت السياسة الجديدة للرئيس شهاب، الباب واسعاً أمام الوحدات القرابية للمساومة مع الدولة باتجاه مواقع البرلمان التي استحدثها شهاب نفسه، للتخفيف من حالة العداء للدولة وللاستفادة من السياسة الإنمائية تجاه مناطقها المحرومة.

ولكن ثمة علاقة بدأت تمتد جسورها بين شهاب وبين العشائر برزت أثناء توليه قيادة الجيش أي قبل وصوله إلى سدة رئاسة الجمهورية، وقد مهدت لها حادثتان :

الأولى عندما أقدمت عشيرة دندش على قتل مخائيل روفايل ضمن عمليات الثأر المتبادلة بين أهالي بلدة رأس بعلبك والدنادشة .

صدرت إثرحادثة القتل أحكام غيابية بإعدام عدد من الأفراد ممن اتهموا بالقيام بعملية القتل، وعندما رفض المتهمون تسليم أنفسهم، عمدت السلطة الى إرسال قوة مشتركة من الجيش والدرك، وذلك عام ١٩٤٨، بهدف إلقاء القبض على المطلوبين.

جرت معركة قتل على أثرها عدد من أفراد وضباط الجيش،الأمر الذي أدى الى وضع القضاء يده على القضية، وإصدار أحكام غيابية بحق الفاعلين(٢) .

والمناسبة الثانية هي محاولة الحزب السوري القومي الاجتماعي، الاستيلاء على السلطة عام

(١) سليمان تقي الدين، تحولات المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(١) فوزي الحاج حسن، الشهابية وعشائر الهرمل، رسالة دبلوم في علم الاجتماع السياسي، إشراف د. وضاح شرارة، معهد العلوم الاجتماعية ، الفرع الأول، ١٩٨٢، ص ٤٦ .

١٩٤٩ مستغلاً حالة العداء والصراع بينها وبين الدولة على أثر أحداث بلدة رأس بعلبك، حصل اجتماعان حضر أحدهما مع مسؤول في الحزب هو جورج عبد المسيح والآخرمع أنطون سعادة نفسه، وقد جرى خلالهما الاتفاق على أن تقوم العشائر باحتلال مخافر الدرك في منطقة بعلبك -الهرمل ولكن الخطة كانت قد فشلت قبل تنفيذها إثر اكتشاف الدولة لما كان يحاك ضدها، وعلى أثر ذلك تم اعتقال أنطون سعادة لينفذ بحقه حكم الإعدام في العام نفسه.

بعد هذه المحاولة، طلب قائد الجيش فؤاد شهاب، عبر بطرس عبد الساتر، من زعماء عشيرة دندش، الاجتماع إليهم في وزارة الدفاع، فوعدهم بالعمل على إصدار عفو عن المطلوبين شرط أن تمر خمس سنوات دون حصول ما يخل بالأمن في منطقة بعلبك-الهرمل(١).

وأثناء تولي كميل شمعون مقاليد رئاسة الجمهورية (١٩٥٢-١٩٥٨) طلب فؤاد شهاب منه أن يمنح العفو الخاص عن المطلوبين، ولما رفض شمعون هذا الأمر قدم اللواء شهاب استقالته عام ١٩٥٤ احتجاجاً، فآزره عدد من ضباط الجيش، عندها رضخ الرئيس شمعون وأصدر أمر العفو(٢).

يتضح من ذلك أن فؤاد شهاب أولى العشائر اهتماماً خاصاً، لا يدخل في دائرة الوظيفة العسكرية المباشرة، إذ ربط العشائر بوزارة الدفاع مباشرة، عبر بطرس عبد الساتر الذي عينه في الوزارة المذكورة بصفة مستشار للعشائر.

ومنذ ذلك الحين، أصبح يقوم هذا الأخير بترتيب اللقاءات بين زعمائها وبين شهاب، إذ قلما وُجد زعيم منها لم يقم بزيارته. وكانت مواضيع هذه اللقاءات لا تتعدى مطالب العفو عن المحكومين بالإعدام أو بالسجن والتوسط لطلب وظيفة، وغالباً ما كانت مطالب هؤلاء الزعماء تجد طريقها إلى الاستجابة حتى أن شهاب نفسه كان يطلب إلى أحدهم أن يقوم بتسليم بعض الأفراد من عشيرته إلى السلطة - وكان التسليم يتم في وزارة الدفاع، حتى بعد تولي شهاب منصب رئاسة الجمهورية- ثم يصار إلى إطلاق سراحهم بعد فترة وجيزة ويعادون إلى قراهم بواسطة سيارات الجيش العسكرية(٣). لذلك ما إن وجدت العشائر الطريق مهيأة لنسج علاقة

(١) المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٨ .

(٣) أنطوان شعبان، العائلات اللبنانية رحلة في الجذور، جريدة الديار، ١٩٩٧/١٢/١٣.

مباشرة مع الدولة بفعل سياسة الاستيعاب التي اعتمدها اللواء فؤاد شهاب حتى سارعت لإرسائها حتى ولو كانت على حساب زعامتها التقليدية التي مثلها صبري حمادة.

وفيما راحت العشائر تعبر عن انخراطها في المشروع الشهابي ومهادنة الدولة على قاعدة الاستقلال عن الزعامة الحمادية، كانت الهوّة تتوسع بين الزعيم الحمادي وبين شهاب، حيث رفض بداية انتخاب شهاب لرئاسة الجمهورية. ولقد برر الزعيم الحمادي هذا الرفض بأنه لا يريد أن يسجّل سابقة بانتخاب عسكري، فيفتح شهية العسكر على السلطة، ويتسبب في ضرب الديمقراطية، وتصبح البلاد في حالة دوامة من الانقلابات العسكرية، والتي قد تتسبب بضرب وحدة مؤسسة الجيش التي تقوم على أسس من التوازن الطائفي. إلا أن هذا الرفض يمكن أن يعود أيضاً إلى طبيعة العلاقة الخلافية منذ أن كان شهاب قد بدأ ينسج علاقاته التحالفية مع العشائر أثناء تسلمه لقيادة الجيش من خلال إنشائه لمستشارية العشائر لدى المكتب الثاني[1].

برزت هذه العلاقة التناقضية خلال الانتخابات النيابية التي حاول فيها شهاب خلق زعامات جديدة تنافس الرئيس حمادة من خلال استمرار دعم تيار العشائر المعارض لزعامته. فكانت اللوائح الانتخابية تشكّل بدعم مباشر من المكتب الثاني، ومن خلال بطرس عبد الساتر نفسه الذي تولى الاهتمام بدعم مرشحي الجهاز الشهابي للانتخابات النيابية. وقد أثمرت هذه المعارضة بتشكيل لائحة عام ١٩٦٠ ضمت مرشحي زعماء العشائر بلائحة منافسة للائحة صبري حمادة.

وكذلك كان الأمر نفسه عام ١٩٦٤ عندما واجهت العشائر لائحة صبري حمادة بلائحة ترأسها فضل الله دندش، وكُتب لها الفوز شبه الكامل إذ لم يخرقها من المقاعد الشيعية سوى صبري حمادة، وأدت فيما بعد إلى إقصائه عن سدة رئاسة المجلس النيابي لصالح شقيق زوجته كامل الأسعد.

على هذا الأساس، يمكن القول: إن المرحلة الشهابية تميزت بسعي العشيرة للاندماج في مشروع الدولة على قاعدة الاستقلال عن الوصاية الحمادية، بعد أن كانت من قبل العهد الشهابي تحاول تأكيد استقلالها الناجز دون أن يكتب لها النجاح. لقد عرفت الشهابية كيف تستغل سعي

(١) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

بعض العشائر للوصول إلى مقعد البرلمان بمعزل عن التحالف مع الزعيم الحمادي، فعمدت إلى مد يد العون لها، لإدخالها في توازنات النظام، فصار للعشائر منذ ذلك الحين مرشحها الخاص في مقاعد البرلمان[1].

د- الحرب الأهلية وأفول دور القرابة:

لم يتأخر الهدوء الذي أظهره المسلمون بعد مجيء فؤاد شهاب إلى الحكم عام ١٩٥٨، في التبدد، إذ بدا عملياً ومنذ منتصف الستينات، أن المشروع الشهابي سائر إلى الفشل سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاجتماعي. وفي حزيران ١٩٦٧ تلقى عبد الناصر هزيمته المدوية بمواجهة الجيش الإسرائيلي، مما أدى إلى إنهيار التوازن الذي استند إليه المشروع الشهابي، الداخلي والخارجي.

ومنذ ذلك الحين تقاطعت العناصر الداخلية والخارجية الدافعة نحو الانهيار، فقد تعرضت الامتيازات التي كان شهاب قد خص بها النخب الإسلامية لإعادة نظر، تحت وطأة خطاب ماروني أكثر تصلباً، جمع خلفه الأكثرية الساحقة للطائفة المارونية التي أصرت على الدفاع عن امتيازاتها السياسية، والإدارية، قاطعة الطريق على البدائل الملموسة المقترحة لإصلاح النظام. وتجلى ذلك مع عودة التقليديين الموارنة إلى المسرح السياسي مستفيدين من الوضعية الداخلية (فشل شهاب، وهزيمة عبد الناصر) حيث حقق مرشحو الأحزاب المارونية الثلاثة بقيادة بيار الجميل، وكميل شمعون، وريمون إده، انتصاراً ساحقاً على مرشحي النهج الشهابي[2].

أما النخب الإسلامية، فتحت تأثير الفشل المزدوج للشهابية والناصرية، وجدت نفسها مهمشة أكثر فأكثر وعاجزة عن وضع مطالبها موضع التطبيق بتعديل نظام تقاسم السلطة. أما الحدث البالغ الأهمية فقد ترافق مع انطلاق المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ وتمركزها التدريجي في جنوب لبنان، فحظيت بالتأييد والدعم لتعويض ما حدث في هزيمة الأنظمة العربية[3]. وإزاء هذه التطورات، انفجرت مجموعة مواجهات مطلبية اجتماعية مع السلطة، وظهرت في واجهة الحياة السياسة حركة عبّرت عن نفسها في نمو واضح لدور اليسار اللبناني وفي

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٨.
(٢) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ١٥٨.
(٣) المرجع السابق، ص ١٥٩.

ظهور التيار الليبرالي في الوسط المسيحي، وفي أحزاب اليمين بالذات[1] ، الأمر الذي جعل كل الأمور مهيأة لانفجار الحرب الأهلية.

مع بدايات الحرب برزت بعض المتغيرات التي جعلت الوحدات القرابية عاجزة عن التعاطي مع الواقع الجديد من خلال طبيعتها القرابية. فعائلة الحيادرة أخفقت منذ الدورة الانتخابية عام ١٩٧٢ في الإجماع على زعامة موحدة للعائلة، بسبب صعود مواقع متعددة في داخلها، تجلت بكثرة الترشيحات لديها. وكذلك كانت العشائر الحمادية قد شهدت تصدعات مماثلة، فلم تخل عشيرة من ترشيح عدد من أفرادها لموقع المجلس النيابي بعدما دخلت في مشروع المهادنة مع الدولة.

ترافق ذلك مع بوادر الخلل في البنية الداخلية للوحدات القرابية،التي بدأت تبرز مع فقدان العائلة والعشيرة لوحدتها المكانية منذ منتصف الخمسينات وحتى بداية السبعينات، بالنزوح إلى ضواحي بيروت الشرقية والجنوبية على شكل أسر، أخذت تنزل في الدكوانة وتل الزعتر والفنار وعين السيدة والجديدة، حتى باتت أحياء تكتظ بالنازحين الجدد. فالنبعة أصبحت تعرف بوجهها البعلبكي الهرملي، وكان خارجها إلى الدكوانة والفنار وعين السيدة سكنتها تكتلات من هذه الأسر والعائلات الكثيرة العدد مثل آل زعيتر وطي والحاج حسن[2].

ومن جهة أخرى فقد كان لهذه الحالة في النزوح، الدور البارز في حركة التسييس لدى الشبّان عبر الانخراط في الحركات الحزبية . فلقد أقبل عدد من هؤلاء على الحزب السوري القومي الاجتماعي، وأقبل بعضهم على حزب البعث العربي الاشتراكي وشطره العراقي، واحتذوا على مثال أخوة لهم من أبناء الشيوخ والعشائر.ولم تلبث المنظمات الفلسطينية أن ضَوت أعداداً كبيرة من هؤلاء فدربتهم وسلحتهم ومحضتهم حماية سابغة في عملهم[3] .

مع بروز حركة التهجير من ضواحي بيروت الشرقية في بداية الحرب الأهلية، استمرّ النشاط الحزبي بين العائدين إلى مناطقهم في بعلبك _الهرمل لتنتقل العدوى إلى أفراد آخرين، بحيث لم تخل عائلة أو عشيرة من هؤلاء المنضوين الجدد مما أفقد الزعامةالقرابية دورها. فحتى نجل

(١) سليمان تقي الدين، تحولات المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص ١٥٩.
(٢) وضاح شرارة ، دولة حزب الله، مرجع سابق، ص٧٥.
(٣) المرجع نفسه ، ص٧٦ .

الزعيم الحمادي، كان قد باشر تشكيل تنظيم جديد أطلق عليه اسم نسور البقاع، والذي بدأ ينضم إليه العشرات من الشباب البقاعيين[1].

ولكن إذ نجح صبري حمادة في إثناء نجله عن هذا التنظيم، بإرساله إلى خارج لبنان، لم يقيّد له الحد من الاندفاعة لدى الأفراد الآخرين على الانضواء في الميليشيات الحزبية حتى بات يقول: إن حكمة هذه الأيام أن المقاتلين أصبحوا أقطاباً وغير المقاتلين أصبحوا من الدرجة الثانية[2] .

على هذا النحو، فمع فقدان العائلة والعشيرة لوحدتها المكانية والتي ترافقت مع حركة لافتة في التسييس بين هؤلاء النازحين، يهم القول: بأن روابط القرابة وإن اعتراها الضعف والوهن والانقسام في المرحلة التي سبقت الحرب الأهلية، لكنها بدت محافظة بعض الشيء على الخيوط التي تربط بينها، بحيث كان الأفراد يعودون إلى قراهم في فترات الانتخابات للتصويت لصالح مرشحيهم. إلا أن نشوب الحرب الأهلية ووقف العمل بقانون الانتخاب، أدى إلى غياب مفاعيل اللحمة الداخلية فيها، والتي كانت لا تزال تحافظ عليها إلى حدّ ما حتى دورتي ١٩٦٨ و١٩٧٢ .

٣-٢ الاستقلال ومواقف الحركات الحزبية:

أ . الحزب السوري وإرهاصات الانقلاب:

بعدما كشفت معركة الاستقلال عن أهمية الحضور القرابي خلف الزعامة الحمادية، بدا موقف الحركات الحزبية عاجزاً عن تأكيد حضوره الفعلي في معركة الاستقلال. فالحركات الحزبية كانت لا تزال حينذاك تحت تأثير قرار الحظر الذي فرضه الفرنسيون عليها، فأدى إلى إعاقة توسعها وانتشارها.

ولكن ما إن حلّ فجر الاستقلال حتى عاودت نشاطها على قاعدة رفض إعادة إنتاج النظام الطائفي.

والبارز في هذا المجال، هو موقف الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي عبّر عنه خلال محاولة الانقلاب التي قام بها عام ١٩٤٩.

لقد تجلى ذلك من خلال سعي الحزب إلى مدّ جسور التحالف، هذه المرة مع عشيرة الدنادشة

(١) أحمد زين الدين ، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٣٠٩ .
(٢) المرجع نفسه، ص ٣١٥ .

التي كانت قد اصطدمت مع الجيش اللبناني عام ١٩٤٨ بعدما جرد حملة عسكرية لتأديب هذه العشيرة واعتقال الخارجين منها على القانون.

وبنتيجة العداء الذي ترسّخ بين العشيرة والسلطة – غداة خوضها هذه المعركة – عمد زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى تأليبها ضد الدولة، وطلب مساندتها لحزبه في الانقلاب، ومعها بعض العشائر.

ورغم أن أنطون سعادة عمد بنفسه إلى الاجتماع بها في قرية زيتا الواقعة في منطقة العشائر على الحدود السورية اللبنانية، غير أنه لم يفلح في استمالتها بسبب موقف الزعيم الحمادي الذي لعب دوراً أساسياً في إثناء العشيرة عن التحالف معه، بعد رفضه لطلب سعادة الذي كان قد أرسل إليه بأنه يريد لقاءه في قرية زيتا، وهو ما أدى إلى فشل إمكانية قيام تحالف بين الحزب والعشائر لخوض معركة الانقلاب على السلطة[١].

وعلى هذا الأساس، برزت قدرة الزعيم الحمادي على تشكيل زعامة تتمتع بالكثير من النفوذ لدى العشائر، وخصوصاً لدى عشيرة الدنادشة التي تقبّلت هذا النفوذ،رغم اصطدامها مع السلطة عام ١٩٤٨. فلم يكن ذلك الاصطدام منطلقاً من قاعدة التناقضات الناشئة جراء العمل بميثاق الاستقلال بقدر ما كان ناتجاً عن الوقوف بوجه السلطة الساعية إلى تدجينها.

ب. الحركات الحزبية والثورة عام ١٩٥٨ :

أما فيما يتعلق بموقف الحركات الحزبية من مجريات الأحداث عام ١٩٥٨، فلا شك أنها سجلت حضوراً رمزياً بالمقارنة مع دور الزعامة الحمادية. فالحزب السوري القومي الاجتماعي عانى من تراجع التأييد له من قبل العشائر، لوقوفه إلى جانب الرئيس كميل شمعون، وبسبب الحالة العدائية المستمرة للعشائر الحمادية مع السلطة – إذ لا زال هناك عدد من المطلوبين لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقهم إثر حادثة الاصطدام مع الجيش عام ١٩٤٨– مما أبعد إمكانية مد جسور التحالف مع الحزب، كما أن ابتعادها عنه لم يدفعها إلى التفتيش عن تحالفات جديدة مع الأحزاب الأخرى التي وقفت ضد السلطة.

أما الحزب الشيوعي فقد عانى بدوره من التراجع الشديد بسبب موقفه المتناغم مع الاتحاد

(١) أحمد زين الدين ، صفحات من تاريخ الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٢٣٣ .

السوفياتي في تأييده لقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨[١]. فيما الحزب التقدمي الاشتراكي الذي اقتصر وجوده على مدينة بعلبك لم يصل عدد المشاركين معه ممن حملوا السلاح إلى خمسة وعشرين عنصراً[٢].

والحزب الوحيد الذي كان أكثر حضوراً بين هذه الأحزاب، هو حزب البعث العربي الاشتراكي لقربه من دمشق. فقد تولى عضو قيادته القطرية غالب ياغي، مسؤولية الأعمال العسكرية وتوزيع السلاح، إلا أنه رغم الكمية الكبيرة التي وزعت من الأسلحة، فقد كشفت الأحداث عن حجم الارتباك الذي عانى منه في علاقته مع الوحدات القرابية، تجلّت من خلال البيان الذي وزعه بعض أفراده والذي هاجم الفئات الرجعية والإقطاعية والعائلية المستغلة للثورة، وأدى فيما بعد إلى صراعات بين صانعيه والجماعات الحزبية وانتهت إلى تخلي عدد من البعثيين عن الحزب والثورة[٣] .

ج. الشهابية واستيعاب العمل الحزبي:

إلى جانب المخطط العام للإصلاحات الإدارية، عمد الرئيس شهاب إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية، بعدما استخلص الدروس من تجربة سلفه الرئيس شمعون، حيث وعى الدور المحوري المستقطب لمصر عبد الناصر في قلب العالم العربي، فاتخذ مواقف أكثر مرونة حيال التيار العروبي، الذي مال باتجاه دعم الميثاق الوطني، متشجعاً بمشاريع الإصلاح الاجتماعي التي وضعها شهاب موضع التنفيذ.

وليس من شك، أن السياسة الجديدة لشهاب التي سعت إلى احتواء الموجة الناصرية بإحداث تنازلات سياسية على صعيد سياسة لبنان الخارجية ضمن الحدود التي لا تطيح بدور لبنان، كواحد من مواقع النفوذ الغربي الأساسية، أدت إلى إقفال النقاش حول الهوية والدور المنشود للبنان تجاه محيطه العربي[٤].

لقد أدى ذلك إلى تخفيف التوترات التي سبقت عهد شهاب فتحولت القوى التي خاضت معركة تغيير هوية لبنان إلى التوازنات الجديدة التي استحدثت في مقاعد البرلمان. فإلى جانب

(١) د. حسن نصر الله الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ٩٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٥.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٧.
(٤) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

الطوائف، مالت الحركات الحزبية باتجاه تحصين موقعها في المعادلة الداخلية عن طريق الترشيح لمقاعد البرلمان.

وعلى هذا الأساس عمد كل من الحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب البعث العربي الاشتراكي إلى التقدم بمرشح لكل منهما في دائرة بعلبك على قاعدة التحالف مع الوحدات القرابية التي شهدت انقسامات حادة فيما بينها، فيما أحجم الحزب السوري القومي الاجتماعي عن المشاركة فيها، بعدما خرج مثخناً بالجراح أثناء محاولته الانقلابية الفاشلة عام ١٩٦٠، والتي لم يجد فيها مساندة من العشائر والعديد من العائلات.

وبناءً على ذلك، فإن السياسة الشهابية استطاعت بتوجهاتها الداخلية والخارجية استيعاب التوترات، فخلت الساحة من الصدامات الداخلية لصالح الانخراط في اللعبة السياسية الداخلية، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من هذه التجاذبات التي قامت بها الحركات الحزبية. كما أن اهتمام شهاب بمد جسور العلاقة مع العشائر أدى إلى تجنيبها البحث عن الانخراط في المحاولة الانقلابية التي خاضها الحزب بداية الستينات.

د. عسكرة الوحدات القرابية:

بعدما فقدت الزعامة الجامعة دورها جرّاء تفكك اللحمة داخل الوحدات القرابية وحلول الأسرة محلها، نأت بعض الأسر بنفسها عن المشاركة بالقتال الدائر، فيما لجأ بعض الأفراد من أسر أخرى إلى الانخراط بشكل يومي في الحركات الحزبية وحمل السلاح للمشاركة في محاور القتال، في المناطق القريبة من سكنها في السلسلة الغربية في مناطق عيون السيمان، ودير الأحمر وجبال العاقورة، فيما عمد الآخرون إلى احتلال السراي الحكومي في بعلبك[١].

وإذا كانت الأحزاب اليسارية شاركت في الحرب الأهلية انطلاقاً من خطابها السياسي الذي دأبت على بثه خلال مراحل الاستقلال، والذي تضمن عبارات رافضة للصيغة الطائفية، ولحكم الأقلية، وأخرى دارت حول العلاقة مع الخارج لجهة العلاقة التاريخية والثقافية التي تجمع لبنان مع محيطه العربي، فإن إنخراط أفراد الوحدات القرابية في الحركات الحزبية لم يكن ينطلق من الإيمان المفاجئ بالخطاب الإيديولوجي للأحزاب خلال الحرب وقبلها ، بقدر ما كان يعبر عن

(١) د.حسن نصرالله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص٥١ .

الرغبة في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية التي وعدتهم بها هذه الاحزاب، وعن محاولة الخروج من الأزمة التي لحقت بالبنية الداخلية لوحداتهم القرابية خلال هذه المرحلة بعد وقف العمل بقوانين الانتخاب، وعلى وقع الحرب الأهلية التي وجدت فيها أسرهم ما يهدد أمن مناطق سكنها في السلسلة الغربية المحاذية للوجود المسيحي في المقلب الشرقي، حيث لا تستطيع الأسرة أو العائلة حمايتها انطلاقا من أطرها القرابية.

هـ. صعود الطائفة:

تحولت الدعوة لرفع الحرمان التي أطلقها الإمام الصدر على مروج رأس العين في بعلبك، إلى إطار تنظيمي للطائفة الشيعية، راح يتنامى بين أفرادها على حساب الدور الاستقطابي للحركات الحزبية.

لم يكن هذا التنامي حصيلة التصدّع في جنبات المجتمع اللبناني الذي برز مع بداية الحرب الأهلية، بقدر ما كان وليد مناخات تدرجت في مسار زمني سبق الحرب، فأدت الى هذا الإلتفاف بين أبناء الطائفة الشيعية.

فبداية سبق للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أن أخذ على عاتقه حثّ الدولة على تلبية المطالب التي طرحها لإنصاف المناطق المحرومة. ولكن الفشل في تحقيق هذه المطالب، عزّز الانطباع الذي يميز الشيعة عن غيرهم من حيث الحرمان والفقر جراء إهمال الدولة لمناطقهم.

من جهة أخرى، فإن فقدان الأ حزاب اللبنانية في الوسط الشيعي ثقة جماهيرها جرّاء إخفاقها في تحقيق وعودها الإنمائية، وجرّاء ثغرات قامت بها هذه الأحزاب، خصوصاً المنظمات الفلسطينية في الجنوب الذي كان يتعرض لاعتداءات إسرائيلية متكررة، أدى إلى تراجع دورها الاستقطابي بين الشيعة .

ولعل الفائدة التي اكتسبها الشيعة من تجربة الأحزاب العلمانية والمنظمات الفلسطينية، هي أن تلك القوى لعبت دوراً هاماً في تسييسهم وإعانتهم على وعي واقعهم، رغم أنها لم تفلح في رفع معاناتهم الاجتماعية والسياسية، مما عزّز تطلع الشيعة نحو حركة سياسية شيعية[١]. مع ذلك، فقد بدا أن الشيعة اللبنانيين عدموا كل آلة سياسية أو عسكرية يتوسلون بها إنشاء جسم سياسي

(١) نجيب نور الدين، إيديولوجيا الرفض والمقاومة، دار الهادي ، بيروت ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٢ .

وعسكري يجمع متفرقهم، ويبين عن مقاصدهم وحاجاتهم، وكانت جنحت الطوائف الدينية اللبنانية إلى مثل هذا التجسيم، الذي بقي متخيلاً لدى الشيعة ومتوهماً[1] ، ولكن بدا مرموزاً إليه مع حركة الإمام الصدر التي حاول فيها استدراك ما فات الطائفة من لحمة وقوة، وذلك عن طريق وصل ما تباعد بين أهل الجنوب اللبناني والبقاع وشماله الشرقي، ممهداً لذلك بحركة الاحتجاج والتنديد التي اتخذت شكلاً جماهيرياً[2]. وقد أرخت هذه الحركة الاحتجاجية بتأثيراتها على عموم أبناء الطائفة وخصوصاً في منطقة بعلبك _ الهرمل.

فالطائفة الناشئة راحت تجمع عشرات الألوف من الناس، وتضم أجنحة الشيعة اللبنانيين، في الجنوب والبقاع وفي الريف والمدينة.

لقد كشفت هذه التظاهرات مع ما رافقها من حشود ضخمة، عن نجاح الإمام الصدر في جعل شعار الحرمان مشروعاً لتحديث الدولة. فمهرجان رأس العين الذي دعا إليه عام ١٩٧٤ في مدينة بعلبك بلغت حشوده عشرات الألوف من بينهم سبعون ألفاً يحملون السلاح ويرددون شعار«معاً حتى لا يبقى محروم واحد»[3].

وليس من شك أن تلك الأعداد من المشاركين أفصحت عن بداية التحول لدى الوحدات القرابية في المضي نحو قضية عادلة ترضي رغبتهم الجماعية بالانضواء تحت زعامة جامعة للطائفة، تستطيع بما تمتلكه من مؤهلات وقدرات، التعاطي مع واقع جديد، قوامه المشروع السياسي المطالب بنيل حقوق الطائفة، بعدما كانت زعامتها الممثلة لها في البرلمان، قد غابت عن مثل هذه المطالب طوال الفترات الانتخابية المتعاقبة. غير أن تطورات الأوضاع التي دفعت الصدر إلى تشكيل حركة المحرومين «أمل» سوف يؤدي إلى الارتقاء في العلاقة بين الوحدات القرابية وبين الإمام الصدر، التي تجسدت في الاستجابة إلى دعوات التظاهر، وإلى الانخراط في التنظيم الجديد للطائفة، التي راحت تدعو إلى حمل السلاح للدفاع عن قراها جراء الاعتداءات الإسرائيلية في الجنوب، ومن دون إسقاط المطالب المتعلقة بإصلاح النظام السياسي وبرفع الحرمان. وسرعان ما وجدت نفسها شديدة الارتباط بها بنتيجة الوقائع الكارثية التي خلفتها بدايات الحرب الأهلية. ومع أن الإمام الصدر حاول أن يتخذ موقفاً وسطاً من الأحداث عبر

(١) وضاح شرارة دولة حزب الله، مرجع سابق، ص١٠٦ .
(٢) المرجع نفسه، ص ٧٩ .
(٣) مقابلة مع زكريا حمزة، مصدر سابق.

المحافظة على الاتصال بالمعسكر المسيحي ومحاولته ثني بعض أفراد الطائفة الذين التحقوا بصفوف الأحزاب السياسية، عن محاصرة قريتي القاع ودير الأحمر المسيحيتين الواقعتين بين بعلبك والهرمل[1]، كانت الوحدات القرابية التي انكفأت على ذاتها وابتعدت عن المشاركة في الجنوب، قد وجدت نفسها أسيرة حماية أفرادها العائدين من النبعة وسائر دوائر تواجدهم في ضواحي بيروت الشرقية، فأقدمت على حمل السلاح بعدما أصبحت حركة أمل مشاركة بصورة جزئية في القتال. فهاجس تأمين الأمن الجماعي لأفرادها، غدا أحد عوامل الارتباط بينها وبين الحركة. غير أن تأمين الأمن الجماعي لم يتحول مع اشتداد أواصر الحرب، إلى تحويل وجهتها نحو محاولة الانقضاض على الدولة الذي طالبت به الأحزاب اليسارية، بل استمرت في تظهير ولائها للطائفة على قاعدة مسعى الإمام الصدر إلى حل سياسي سريع للأزمة، ويرضي جميع الأطراف اللبنانية دون التورط في فرض الحل العسكري، فبرزت معالم هذا التظهير بتأييدها موقف الصدر إلى جانب التدخل العربي وطليعته السورية في لبنان عقب قمة الرياض. وقد برز ذلك عبر الترحيب بدخول الجيش السوري الى بعلبك، الأمر الذي يشير إلى تطلعها نحو نجاح الوثيقة الدستورية التي توصل إليها الرئيسان اللبناني والسوري آنذاك؛ بما تضمنته من مبادئ لإعادة حل الأزمة اللبنانية على أسس جديدة من الحقوق الطائفية المتوازية[2]. غير أن اشتداد أوار الحرب الأهلية حال دون حصول أي من هذه الإصلاحات.

ورغم أن تداعيات الحرب أدت الى مشاركة حركة أمل في حكومة الوفاق الوطني، عقب إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار، إلا أنها لم تصبح شريكاً فاعلاً في بنية النظام إلا بعد إقرار اتفاق الطائف الذي أعطى الشيعة دفعاً آخر في لعبة التوازنات بين الطوائف.

٤ ـ مرحلة دستور الطائف:

بعد انقضاء سنوات الحرب الأهلية، جاء دستور الطائف ليصحح الخلل في العلاقة التي قامت بين السلطات خصوصاً دور مجلس الوزراء، والبرلمان الذي اقترنت رئاسته بالشيعة. لقد أدى دستور الطائف إلى تعزيز دور رئيس المجلس النيابي والمجلس كهيئة ومؤسسة. فالاستشارات النيابية الملزمة واطلاع رئيس المجلس النيابي على حصيلتها وارتباط ولايته بالمجلس تؤدي إلى المساهمة في بلورة اتجاهات الكتل النيابية، وتضع قيوداً على رئاسة الجمهورية في اختيار رئيس

(١) جمال باروت وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤١٩.
(٢) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن ١٩٩٢، ص ٥٧٩.

الحكومة وأعضائها، وتحد بالتالي من لعبة الاستيزار التي كانت تمنح الرئاسة الأولى قدرة كبيرة على المناورة والضغط على رأي النواب. هذا فضلاً عن سبل التعاون التي أنشأتها تعديلات الطائف للحد من صلاحيات السلطة التنفيذية في تمرير مشاريع القوانين المعجلة، بفرض وجوب إدراجها على جدول أعمال جلسة عادية وتلاوتها قبل اعتبار مهلها القانونية منتهية ثم إصدارها[1].

ورغم أن هذه التعديلات من تقنيات العمل الدستوري أو الممارسة القانونية، ولكنها جميعها تقع تحت عنوان واحد هو تصحيح العلاقات بين السلطات، وبينها تعزيز دور المجلس النيابي وخصوصاً رئيسه مما جعل الطائفة الشيعية تتمتع بقدر أكبر من الحماية القانونية التي تجعلها قادرة على التصدي لضغوط السلطة الأخرى وطغيانها.

٤-١ اندماج الطائفة في التوازن الجديد:

إزاء التطورات الدستورية التي أحدثها اتفاق الطائف، عمدت الطائفة الشيعية ومن خلال جناحيها الممثلين بحركة أمل وحزب الله إلى الاندراج بالصيغة الجديدة.

وليس من شك أن عملية الاندراج هذه والمترافقة مع استمرار غياب اللحمة الداخلية للوحدات القرابية، جراء ظروف الحرب الأهلية، ستدفعها من جديد للوقوف خلف الطائفة الساعية إلى تثبيت حضورها في المعادلة الجديدة التي شرعها لها دستور الطائف.

فحركة أمل، غدت ومن خلال رئيسها نبيه بري إحدى ركائز هذه التوازنات، بعدما أصبح رئيساً للمجلس النيابي، وبعدما أصبحت الحركة لاعباً أساسياً في اختيار مرشحي الشيعة لتبوُّء مقاعد البرلمان، وإن كان ذلك ليس من موقع الانتماء للحركة، وإنما من موقع القدرة على إدارة التحالفات.

أما حزب الله الذي اعترض على هذه التعديلات الدستورية، فلأنها أعادت تظهير النظام الطائفي بحلّة جديدة، وقد أصدر الحزب منشوراً شرح فيه اعتراضاته على وثيقة الطائف، بينها عدم تحديد الوثيقة إطاراً زمنياً لإلغاء الطائفية السياسية مما جعلها وفق موقف الحزب تطوى في دهاليز البرلمان[2].

---

(١) سليمان تقي الدين، تحولات المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢) وثيقة الطائف: دراسة في الضمون، صادرة عن المكتب السياسي لحزب الله عام ١٩٨٩ .

لكنه رغم هذا الاعتراض فقد أيد الحزب الشق المتعلق بإنهاء الحرب، وقد برز ذلك بتسهيل الحزب بسط سيادة الدولة في منطقة الضاحية الجنوبية وتخليه عن الثكنة العسكرية في بعلبك بإعادتها للجيش اللبناني [1]. أما مشاركته في اللعبة البرلمانية فيما بعد، فقد أفسحت المجال أمام تحوّله نحو دور استقطابي جديد، مستفيداً من امتداداته الواسعة بين سائر الوحدات القرابية التي أظهرت تأييداً لافتاً له في السنوات التي رافقت نشأته وحتى انتهاء الحرب الأهلية.

فالمراحل الانتخابية التي أعقبت إرساء دستور الطائف كشفت قدرة الحزب على لعب دورٍ محوري في إرساء التحالفات الانتخابية على مستوى قضاء بعلبك- الهرمل، حيث جرت المرحلة الأولى من الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، ثم على مستوى محافظة البقاع في المرحلة الثانية عام ١٩٩٦.

وبذلك أصبح حزب الله شريكاً لحركة أمل في مقاعد البرلمان التي تخص الطائفة في مختلف الدوائر، وبشكل خاص في منطقة بعلبك الهرمل التي بات حضور الحركة فيها باهتاً قياساً إلى منطقة الجنوب.

٤-٢ ضمور العمل الحزبي:

عبر دستور الطائف عن تسوية بين القوى الطائفية كمقدمة لإدراجها ضمن مطلب السلم الأهلي، وعلى وقع القبول والرفض الذي ساد بين الحركات الحزبية جراء التعديلات الجديدة، فإن المرحلة التي أعقبتها سوف تكشف عن الأزمة البنيوية التي ميزت الحركات الحزبية، بعدما فقدت القدرة على القيام بدورها الاستقطابي.

فإذا كان الطائف الذي عزز مكانة الطائفة الشيعية، قد وفّر المزيد من الإمكانية للطائفة في استثمار اللحمة الداخلية فيها لتعزيز مكانتها داخل النظام، فإن الأحزاب السياسية التي انخرطت في إطاره نالت حصتها في بعض المواقع. فعلى سبيل المثال حظي الحزب السوري القومي الاجتماعي بمكاسب وافرة داخل مواقع السلطة الوزارية والنيابية وهي حصة لم يسبق له أن نالها طوال تاريخ نضالاته الحزبية، سواء في لبنان أو الدول العربية، وتبعه في ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي[2].

---

(١) د. مسعود أسد اللهي ، الاسلاميون في مجتمع تعددي، مرجع سابق، ص١٩٠ .

(٢) الحزب السوري القومي الاجتماعي وآفاق المستقبل، جريدة السفير، العدد ٨١٥٥، ٢٠/١١/١٩٩٨.

فبمجاوزة الأزمة التي عانت منها هذه الأحزاب خلال الحرب الأهلية، والتي عبرت عن نفسها كحرب بين الطوائف وليس بين المشاريع الحزبية الخارجة عن نطاق الطائفة في بناها التنظيمية، وفي برامجها السياسية، فإن مشاركتها في توازنات النظام الجديدة سوف لن توفر لها القدرة على منافسة الطائفة في مشروع استقطابي جديد، لكون الطائفة أصبحت تشكل إحدى مرتكزاته التي تعينها على تكثيف حضورها فيه، ولكون هذه الأحزاب قد اندرجت في الطائف بعد حل إطارها التنظيمي المشترك (الحركة الوطنية)، فدخلت في أزمة سياسية عميقة سرعان ما تركت تأثيراتها على واقعها التنظيمي والسياسي. فهذه القوى فقدت موقعها في الحرب، بل دفعت أكلافاً باهظة جرّاء ذلك، فغاب معها مشروعها السياسي «الخاص»، بعدما خاضت الحرب في ظل هيمنة القوى الأخرى، وهي بمعظمها القوى الطائفية التي أحكمت سيطرتها على الطور الأخير من الحرب الأهلية.

وفي ضوء ذلك ابتلعت هذه القوى السياسية تراثها السياسي المشترك، وغرقت في فوضى كيانية أخذت تتمثل في اختلالات خطيرة في بناها التنظيمية وفي شروخ حادة في علاقتها بتاريخها الجماهيري. وهي بذلك غدت محتاجة إلى توفير الجهد الإضافي في بث خطاب جديد يتلاءم مع التغيرات البنيوية التي طرأت على خطابها السياسي، فيما الطائفة لم تكن محتاجة إلى ذلك، إذ عبّر انخراطها الجديد في تركيبة الطائف عن حلقة تواصلية مع ما كانت تنشده من دور يحفظ هيبة الطائفة داخل النظام على غرار حركة أمل[١] ، مع فارق اندماج حزب الله مع الصيغة الجديدة كمقدمة لإلغاء الطائفية السياسية، وكقاعدة لحماية مشروعه المقاوم من العزلة والاستفراد[٢].

وعلى هذا الأساس، فعندما أفصحت عملية الاندراج في الصيغة الجديدة عن غلبة الطائفة على حساب القوى الحزبية، برزت الغلبة داخل الطائفة نفسها لحساب حزب الله، وهي غلبة اقترنت بجملة من الإجراءات التي رافقت عملية الاندراج هذه.

(١) فؤاد خليل، مشكلات الأحزاب في لبنان، جريدة السفير، مرجع سابق.

(٢) حزب الله، الكتاب السنوي، إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت ١٩٩٦، ص ٩.

خلاصــة:

يتبيّن من خلال ما سبق، وفي سياق تحليل المواقف وأشكال العمل السياسي في المراحل المختلفة ما يلي:

في مرحلة المتصرفية:

- لعبت القرابة دوراً مهماً في المواقف التي تجلت في مرحلة بروز العمل السياسي مع عهد التنظيمات، وقد اقتصرت على الحيادرة والحماديين بشكل أساسي، مما يعني أن المواقع القرابية التي شكلت السلطة المحلية في مرحلة المتصرفية هي نفسها من تصدّى للعمل السياسي بعدما وجدت الفرصة مهيأة لذلك عبر إقرار دستور عام ١٩٠٨.

- اختلفت مواقف القرابة بين الدعوة إلى الكيانية اللبنانية، والدعوات العروبية، وقد برز الموقف الكياني واضحاً بين الحماديين، بسبب عقد تحالفاتهم الداخلية مع ذوي الاتجاهات الكيانية على غرار نخلة مطران حليف الفرنسيين، فضلاً عن أن تبعية الهرمل الى المتصرفية في جبل لبنان من شأنه إتاحة الفرصة في المحافظة على موقعهم في السلطة ومدّها الى خارج حدود الهرمل.

أما الحيادرة فقد انقسموا بين اتجاهين مثل كل منهما أحد زعيمي العائلة . فسعيد حيدر الذي كانت الاتجاهات العروبية قد تبلورت عنده، لانضمامه إلى الجمعية العربية الفتاة، كان مؤيداً للاتجاه العروبي انسجاماً مع ما كان مطروحاً لدى الجمعية .

أما زعيم الجب الآخر أسعد حيدر فبسبب شعوره بعدم قدرة الجمعيات الإصلاحية على الوفاء بوعودها للعرب راح يمد تحالفاته مع الفرنسيين.

- إن الجمعيات الإصلاحية وإن اتخذت لنفسها أشكالاً في المواقف والمطالب الإصلاحية، غير أنها لم تستطع توفير الفرصة لوحدات قرابية من خارج الحيادرة على الانضواء فيها لخوض معترك العمل السياسي، فبقيت هذه الجمعيات محدودة التأثير.

في مرحلة الانتداب:

- مع دخول عهد الانتداب وبروز الاتجاهات الكيانية والعروبية، عاود الحيادرة والحماديون نشاطهم السياسي، ولكن على قاعدة الانقسام القرابي. فالحيادرة استمروا في الانقسام بين الاتجاهين الكياني والعروبي، بقي الاتجاه الذي مثله أسعد حيدر منسجماً مع موقفه قبل دخول

الفرنسيين، أما الاتجاه الآخر الرافض للانتداب والمنفتح على الخيارات العروبية، فمثله سعيد حيدر عبر تحالفه مع الأمير فيصل، ولم يغير في مواقفه إلا بعد انحسار الثورة عقب معركة ميسلون التي حسمها الفرنسيون لصالحهم وبعد دخولهم إلى منطقة بعلبك، مما دفع الحيادرة الى الالتفات نحو الداخل والاندراج في توازنات النظام الذي استحدثه الفرنسيون، لتعيد بذلك إنتاج موقعها السلطوي، مما أعفاها من مساندة توفيق هولو حيدر في ثورته التي تحالفت مع الشهبندر في سوريا.

و أما الحماديون فقد أظهروا تماسكاً قرابياً بين العامودين الشمصي والزعيتري على قاعدة المطالب الكيانية، غير أنه سرعان ما بدؤوا بالانقسام مع بروز حلف عشائري مناوىء للزعامة الحمادية ومؤيد للتوجهات العروبية. لم تعان العشائر الحمادية مع بداية دخول الفرنسيين من الانقسام، بسبب قدرة زعيم الحماديين محمد سعيد على توحيدها، إذ لا زال حتى ذلك الحين يحظى باحترام وتقدير العشائر. وبعد وفاته لم يكن ابنه سعدالله يتمتع بنفس مهابة والده، كما أن العشائر شعرت بفقدان الدور الذي لعبته قبل دخول الفرنسيين حين كانت تقوم بدور سلطوي عبر تحصيل الضرائب، لذلك ما إن وجدت الفرصة باتت مهيأة مع وجود حليف خارجي يتيح لها انتاج سلطتها من جديد – فيما لو قيّد لها النجاح – حتى مدّت يدها لمساندته ولم تتراجع في مواقفها إلا بعد استخدام السلطات الانتدابية لسياسة الترغيب والترهيب، وبعد تقطيع أوصال الثورة في المناطق مما حال دون استمرارها.

- شكلت المرحلة التي أعقبت نشأة الدستور وانتهاء الثورة السورية، بداية تحوّل الوحدات القرابية نحو الاندراج في الاتجاه الكياني على قاعدة اللحمة الداخلية وبالتوحد حول زعيم واحد للحيادرة وآخر للحماديين، وبعدما وفرت قاعدة التمثيل الطائفي بشكل أساسي الفرصة لمعاودة إنتاج مواقع السلطة القرابية.

وأما السبب الآخر فتمثل في غياب الحليف الخارجي الذي يمكن أن تستند إليه ، والذي برز بعد هزيمة الثورة السورية بزعامة سلطان الاطرش، ومعاناة العشائر وعائلة الحيادرة من انقسامات داخلية، فضلاًعن عدم قدرة كل من الاتجاهات المؤيدة للثورة داخل الحيادرة والحماديين، من مدّها وتوسيعها خارج وحداتهم القرابية. وقد أدى ذلك إلى الارتداد نحو أحضان العائلة والعشيرة، إيذاناً بالعمل السياسي من داخل توازنات النظام .

- شهدت هذه المرحلة غياباً للنشاط الحزبي عن الساحة. فالتنظيمات التي سبق نشوؤها انهيار الإمبراطورية العثمانية، لم يعد لها في مرحلة الانتداب أي أثر. استمر ذلك حتى منتصف العشرينات وبداية الثلاثينات، حين بروز الأحزاب القومية والاشتراكية، ولكن لم تستطع هذه الأحزاب توسيع حركتها الاستقطابية باتجاه أهدافها الداعية لرفض الانتداب، لرزحها تحت الضغط والرقابة الشديدة، فعانت من الانكفاء وعدم القدرة على مدّ تحالفاتها، خصوصاً بعدما كانت العشائر الحمادية والحيادرة قد دخلتا في توازنات النظام.

مرحلة الاستقلال:

- سبق حلول عهد الاستقلال توحد الحيادرة حول زعامة إبراهيم حيدر، فيما عمد صبري حمادة إلى إرساء زعامته وتكريسها بين العشائر الحمادية في الهرمل. وقد نشأ بين الزعامتين حلف بدأت تباشيره تترسخ بخوض معركة الاستقلال التي لعب فيها الزعيم الحمادي دوراً محورياً في نيل الاستقلال، وفي تأمين الدعامات الأساسية للتسوية التي أعلنت غداة ميثاق ١٩٤٣م ثم في المراحل التي أعقبت الاستقلال.

فخلال أحداث ثورة شمعون، كان الزعيم الحمادي قد كشف عن قدرته على محورة الوحدات القرابية للمشاركة في الثورة، ولكن على قاعدة الحفاظ على دور لبنان وهويته التي عكسها الميثاق.

بدأت زعامة صبري حمادة تتعرض للضغوط بفعل بروز مواقع زعامة قرابية بين العشائر الحمادية خلال المرحلة الشهابية إلا أنها لعبت دورها جنباً إلى جنب في الحفاظ على توازنات النظام اللبناني بهويته الطائفية، وبقيت بمنأى عن تحوله نحو الانشداد إلى الخارج، بفضل المصالح التي بات يؤمنها هذا النظام ويحفظ فيها كيان العشيرة والعائلة ومواقعها داخل السلطة حتى بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

- بإزاء أهمية دور القرابة في الحفاظ على هوية الكيان اللبناني وتوازنات التمثيل الطائفي، لعبت الحركات الحزبية دوراً في معارضتها للصيغة التي استقر عليها النظام اللبناني غداة الميثاق. ولكن حجم الاعتراض بدا ضامراً في بداية معركة الاستقلال، ثم برز نسبياً مع سعي الحزب السوري القومي الاجتماعي للانقلاب عام ١٩٤٩ دون أن يقيض له الامتداد والتوسع بفعل الدور الذي لعبته الزعامة الحمادية في إحجام العشائر عن تأييده. غير أن في هذه المرحلة التي

شهدت فيها المنطقة تأثيرات إضطرابات عام ١٩٥٨، أفصحت عن توسع نشاط الحركات الحزبية وخوضها لمعركة الهوية المنشودة للبنان، ولكنها رغم امتدادها وتوسعها بقيت عاجزة عن استقطاب الوحدات القرابية حولها بشكل فعلي؛ نتيجة الوقوع في مشاكلها الداخلية ثم تطويقها في المرحلة الشهابية بفضل السياسة التي أدت إلى فصل الموجة العروبية والاشتراكية عن عمقها الإقليمي، ثم التحول نحو استيعاب العشائر في إطار التوازنات السياسية، مما أبعدها عن التحالف مع الحركات الحزبية، وأدخلها في إطار الصراع والتنافس فيما بينها للحصول على مواقع في السلطة.

في مرحلة الحرب الأهلية والطائف:

مع تحول الشيعة إلى طائفة سياسية في بداية الحرب الأهلية، سهّل ذلك انخراط الوحدات القرابية بهذا المشروع انطلاقاً من الرغبة في تحصيل مطالب الطائفة التي طرحها الإمام موسى الصدر.

فهذا التحول وإن جاء على وقع النتائج الكارثية للحرب الأهلية التي دفعت الوحدات القرابية إلى تأمين الأمن الجماعي لأفرادها، فإنه عبّر من جهة أخرى عن محاولة الاستعاضة عن الدور المفقود نتيجة تعليق لعبة التوازن التي كان يؤمنها البرلمان، نحو الانخراط في المشروع الرافض لغلبة الموارنة في المحاصصة الطائفية، وبالتحالف والولاء لزعامة الطائفة الناشئة، بما امتلكته من قدرة ومؤهلات في التعاطي مع واقع جديد، قوامه المطالبة بحقوقها ومكانتها في النظام اللبناني. وهو ما حصل أيضاً فيما بعد مع تعديلات الطائف، حيث دخلت الطائفة بجناحيها في إطار التوازنات الجديدة.

الفصـــل الثـــاني

الانتخابات النيابية

وميدان التنافس العائلي والحزبي

تمهيد:

تبيّن لنا في الفصل السابق، أن العائلة والعشيرة لعبت دوراً بارزاً في المرحلة التي امتدت منذ قبيل انهيار الدولة العثمانية وحتى منتصف القرن العشرين . فقبل تلك المرحلة لم تكن الحركات الحزبية قد نشأت بالمعنى الحديث، فكان من الطبيعي أن تسود التشكيلات التقليدية الحياة السياسية والاجتماعية.

مع بروز الحركات الحزبية بعد الثلاثينات ثم توسعها في المرحلة التي أعقبت الاستقلال، وحيث كانت قد ضمّت أفراداً من الوحدات القرابية ودخلت الحياة السياسية، وسجّلت حضورا لافتاً في بعض المحطات السياسية، لكنها لم تستطع أن تشكل بديلاً للوحدات القرابية التي كان لها الحضور الأبرز فيها.

فمواقع الزعامة القرابية كانت قد حسمت خياراتها في تبنّي صيغة النظام الذي استحدثه الفرنسيون، والذي قام على أساس الميثاق الوطني لاحقاً، في حين كانت الحركات الحزبية قد سجّلت اعتراضاً على النظام، وقامت بتحدّي السلطة (الحزب السوري القومي)، وشاركت في أحداث عام ١٩٥٨ وتناغمت مواقفها مع مواقف الوحدات القرابية خلال الثورة دون أن تشكل دوراً رائداً في هذا المجال.

مع بروز الحرب الأهلية شهدت الحركات الحزبية حالة ازدهار فسجلت حضوراً في السنوات الأولى من الحرب، بعدما غابت الزعامة التقليدية القرابية عن مسرح الأحداث ليعقبها بروز الطائفة، فساهم ذلك في ضمور حالة الازدهار الحزبي.

وإذا كنا قد عرضنا لحركة الصعود والهبوط بين هذه الدوائر انطلاقاً من تفاعلها مع المنعطفات السياسية ومجريات الأحداث، فثمّة مجال لرصد أشكال العمل السياسي في ميدان آخر، وبالتحديد حول مقاعد البرلمان الذي سيشكل إطاراً للتنافس بين هذه الدوائر.

وحيث التحالفات ستشكّل أساس العملية التنافسية، لكونها تتطلب مد الجسور بين مختلف المواقع المتنافسة، وتعتمد على توحد العائلة أو العشيرة حول نفسها بدرجة أساسية، لأن توزعها وتشتته يفسح المجال أمام خصومها ويضعف قدرتها على إقامة تحالفات مبنية على المتانة والقوة، ويؤدي إلى تضاؤل إمكانية مد الجسور التحالفية مع غيرها من الوحدات القرابية الساعية بدورها الي البحث عن مواقع القوة، المتجسدة في العائلة أو العشيرة الأكثر انسجاماً في توحدها

الداخلي، وخصوصاً تلك التي تشكل ثقلاً عددياً.

ومن ناحية أخرى، فإن النشاط الحزبي سيجعل عملية إقامة التحالفات تخرج عن دائرة القرابة لكي يشكل طرفاً فيها، لأن الحزب يمثل موقعاً منافساً لكونه يشكل إحدى قنوات التعبير التي تجعل منه هيئة للتمثيل الشعبي، حيث من بين أهدافه السعي إلى المشاركة في السلطة والتعبير عن مطالب اجتماعية محددة. ولا تخرج الطائفة عن هذا المجال باعتبارها تسعى إلى تفعيل دورها في توازنات النظام.

وبالاستناد إلى ذلك - أي إلى تحول الوحدات القرابية والحركات الحزبية والطائفة إلى مواقع متنافسة حول البرلمان- فإن تبيان كيفية خوض المواقع العائلية عملية التنافس من خلال رصدنا لكافة المراحل الانتخابية، سوف يكشف لنا عن كيفية انتظام الوحدات القرابية، ومدى محافظتها على تركيبتها الداخلية، وعن مدى قدرة الحركات الحزبية والطائفية على اختراق الجدران المتماسكة للوحدة القرابية المفترض حصولها أثناء العملية الانتخابية. وذلك لضمان إيصال مرشحها أو من تحالفت معه لمواجهة المرشحين المنافسين وكسب معركة التنافس.

وعلى هذا الأساس، فإن رصد مسار تطور الصراع في بعده القرابي والحزبي والطائفي والأشكال التي يتمظهر فيها، تقتضي منّا تتبُّع العمليات الانتخابية وتدرّجاتها في مراحل مختلفة.

١. الانتخابات النيابية في فترة الانتداب:

من السمات الأساسية التي ميزت دخول الفرنسيين، انقسام العصبيات السلطوية كمحاولةٍ منها لإعادة انتاج زعامتها، بالولاء لسلطة مركزية قادرة على إعادة هذه العصبيات إلى الواجهة في مواقع سلطوية جديدة.

فكما ذكرنا سابقاً،كانت السلطة المحلية في منطقة بعلبك - الهرمل قد تمثلت بشكل أساسي حتى مطلع القرن العشرين بالحيادرة والحماديين. إذ تشكلت على الأسس التي نشأت في إطار الدولة العثمانية عام ١٨٦٠، مع حلول التنظيم الإداري العثماني للولايات والألوية في مجالس الإدارة والمناصب الإدارية الأخرى، فأفسح ذلك في المجال أمام هاتين العصبيتين لارتقاء اجتماعي وسلطوي وسيلته المنصب الإداري الرفيع. ورفعتهما هذه الإصلاحات إلى الواجهة عبر التطور الذي حلّ في التشكيلة الجديدة[١]. ومع الدولة الانتدابية برز واقع جديد تمثل في البرلمان الذي استحدثه الفرنسيون، كموقع لإنتاج السلطة على أساس تمثيلي بعد تفتيتها من الداخل، وإعادة محورتها على أسس جديدة. وقد شكلت هذه الأسس السمات التي ميزت الدولة الانتدابية في إقرارها لنظام سياسي قلبت فيه الممارسات الاجتماعية والسياسية؛ انطلاقاً من الواقع الدولتي الذي أخذ يفرض نفسه مع وجود تنظيم سياسي شديد المركزية ومن خلال الاندماج السياسي والقانوني على مستوى المناطق المحلية، فسعت إلى إحداث هذا الواقع لإعادة مركزة البنى السياسية على أساس تمثيلي في المجالس الإدارية والتمثيلية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو كيف أصبح واقع السلطة المحلية مع عهد الانتداب؟ وهل ستتمكن الوحدات القرابية التي شكلت مواقع السلطة في الفترة السابقة على الانتداب من إعادة إنتاج نفسها انطلاقاً من الواقع الجديد؟.

١-١ موقع الحيادره الجديد (اللجنة الإدارية عام ١٩٢٠):

في البداية يمكن الإشارة بالاستناد إلى ما تقدم، إلى أن إعادة إنتاج السلطة المحلية في المرحلة الانتدابية أصبحت تتم من خلال الأجهزة التي أنشأها الفرنسيون، والتي تحددت عضويتها على قاعدة التمثيل الطائفي الذي يكرس مبدأ التوازن بين مجموع الطوائف المكونة لدولة لبنان الكبير.

---

(١) وجيه كوثراني، بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤، مرجع سابق ص٥٧.

ففي عام ١٩٢٠، أصدر الجنرال غورو قراراً أنشأ بموجبه ما سمي باللجنة الإدارية، التي تألفت من سبعة عشر عضواً تم تعينهم من مختلف الطوائف، فمثل الحيادرة الموقع الشيعي عن محافظة البقاع، إثر تعيين السلطة الفرنسية لإبراهيم حيدر[1]. وبذلك تكون السلطة الانتدابية قد حافظت على أحد أبرز مواقع السلطة المحلية بسبب بروزها فيها تاريخياً، وأبعدت عائلة حمادة التي شكّلت موقعاً سلطوياً قبل حلول عهد الانتداب.

وتعود أسباب هذا التفضيل في تعين إبراهيم حيدر، إلى رغبة الدولة الفرنسية في المحافظة على موقع الحيادرة الذين كان نفوذهم قد امتد في إدارات الدولة الناشئة، ودخلوا في تحالفات عائلية واسعة، فيما فضَّل الفرنسيون الانتظار إلى حين إيجاد موقع جديد للحماديين، بعد إيجاد شخصية حمادية قادرة على استقطاب كافة العشائر الحمادية التي راحت تتحين الفرصة للاستقلال عن المشيخة، وبعيداً عن الموالاة للسلطة الانتدابية.

١-٢ عودة الحيادرة (المجلس التمثيلي الأول عام ١٩٢٢):

بعد مرور عامين، كانت هذه اللجنة الإدارية قد حُلّت إثر إعلان الفرنسيين عن إنشاء مجلس تمثيلي بالانتخاب ويتمتع بحق التشريع، وخصصت فيه موقعين شيعيين لمنطقة البقاع. وبعد إقراره جرت هذه الانتخابات لاختيار ثلاثين عضوا؛ حيث فضل الفرنسيون إعادة ترشيح إبراهيم حيدر الذي فاز بالمقعد الشيعي إلى جانب أحمد الحسيني[2].

واللافت في هذه الانتخابات هو عودة الحيادرة مع موقع شيعي جديد حصل عليه أحمد الحسيني، رغبة من الفرنسيين في إيجاد شخصية شيعية جديدة بديلة للحماديين، لكي تعمل على استقطاب الوحدات القرابية حولها إلى جانب الحيادرة. كما أن أحمد الحسيني نفسه، كان قد رسخ زعامته في كسروان، بعد تعيينه في بعض مواقع المجالس الإدارية حتى عام ١٩١٥ أي قبل دخول الفرنسيين[3].

وفضلاً عن ذلك، فإن مساندة الفرنسيين له تعززت بفعل خلو المنطقة من زعامة شيعية بديلة للحمادية .لذلك فضلوا مساندته بعد أن ترشح تامر حمادة الذي كان عضواً في المؤتمر السوري

(١) ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١ - ١٩٩٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٢، ص ١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦.

وهو من المؤيدين للملك فيصل،حيث أدت هذه المساندة إلى سقوط تامر ونجاح أحمد الحسيني[1].

وبذلك يكون الحيادرة قد استمروا بموقع السلطة للأسباب التي سبق ذكرها، وبسبب عدم وجود موقع قرابي منافس بشكل فاعل، حيث لم يكن الحماديون قد حضّروا أنفسهم بعد لمشاركة الحيادرة، أو لمنافستهم في هذا الشأن.

١-٣ بروز الحماديين (انتخابات المجلس التمثيلي الثاني ١٩٢٥):

بعد انتهاء مدّة المجلس التمثيلي الأول في ١٣ تموز ١٩٢٥، جرت الانتخابات بنفس القانون الانتخابي السابق، لانتخاب ثلاثين عضواً[2].

واستناداً إلى ذلك، فضّل الفرنسيون ترشيح صبحي حيدر من جب سعيد باشا بدلاً من إبراهيم حيدر الذي كان قد عُين في وزارة الزراعة، وأسفرت الانتخابات عن دخول صبري حمادة إلى جانب صبحي حيدر إلى البرلمان.

أما الأسباب التي دفعت الفرنسيين إلى تأييد صبحي حيدر، فتعود إلى رغبتهم في توسيع مشاركة الحيادرة، كتمهيد لضبط المعارضة بالأطر القانونية، بعدما بدأت تلوح في الأفق بوادر الثورة على يد توفيق هولو- وهو من نفس الجب الذي ينتمي له صبحي حيدر- حيث يمكن للأخير،أن يلعب دوراً في استيعاب المعارضة التي برزت في صفوف الحيادرة الرافضين للفرنسيين. أما الأسباب التي دفعت الفرنسيين لاختيار موقع حمادي جديد، فتعود إلى عدم قدرة أحمد الحسيني على استقطاب الوحدات القرابية لكونه من منطقة كسروان. كما أن الفرنسيين كانوا قد عمدوا بعد فشل الثورة السورية إلى ضبط العشائر الحمادية، باعتماد وسائل الترغيب كدفع المرتبات المغرية للمواطنين عن طريق التطوع في الجيش، وكذلك اجتذبوا الدنادشة بتكليفهم وأنصارهم بحماية سكة الحديد الممتدة من اللبوة حتى القصر، أي في أماكن تواجد العشائر المعارضة للسلطة الانتدابية.

إن هذا الاستيعاب بدأت ملامحه ترتسم بعد أن عُقد اجتماع بين المندوب السامي وزعيمهم حسن طعان دندش، نتج عنه قبول الفرنسيين بدفع مبالغ من المال، مقابل انضباط العشائر وعدم

(١) ملحق جريدة النهار،انتخابات المفوض السامي، ميلاد ١٩٧١ ورأس سنة ١٩٧٢.

(٢) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١- ١٩٩٢، مرجع السابق، ص ٣٩.

إثارة القلاقل بوجه الدولة المنتدبة(١)، الأمر الذي جعل الظروف مهيأة لإعادة الحماديين الى مواقع السلطة.

وكذلك عمد الجنرال فاندنبورغ إلى إعادة مد الجسور مع الحماديين عبر الاستجابة لطلب الزعيم الحمادي محمد سعيد، بعدما سأله عن ترشيحه لصبري حمادة، فترشح على لائحة واحدة مع صبحي حيدر - بعد تكبير عمره ثلاث سنوات - وفازت لائحته في تموز ١٩٢٥(٢).

وعلى هذا الأساس انطلق صبري حمادة في حياته السياسية والنيابية، مرتكزاً على تحالفٍ واسع من العائلات والعشائر، حيث شكّل مجلس التنسيق مع عدد من زعماء العائلات والعشائر. واستطاع بعد انتخابه ترتيب لقاءات بين الفرنسيين وزين مرعي جعفر لإقناعه بالتخلي عن الثورة(٣). وبذلك شكّل صبري حمادة عامل توحيد في العمل السياسي في إطار العائلات والعشائر التي ظلت تدعمه في كل المراحل الانتدابية، فحافظ على موقعه في البرلمان إلى جانب الحيادرة في انتخابات المجلس التمثيلي الثالث، واستمر هذا الدعم طيلة حياته السياسية.

ومما يمكن أن نخلص إليه في هذا المجال، هو أن الحماديين عادوا إلى السلطة مع الحيادرة وحافظوا معاً وطوال الفترة الانتدابية، على مواقع النفوذ في تحالف مشترك.

فمع صعود صبري حمادة، وقدرته تشكيل زعامة استقطبت حولها العشائر وبعض العائلات الأخرى، وجد فيه الحيادرة خير حليف فتحالفا في كل المراحل الانتخابية اللاحقة واستمرت هاتان العائلتان في مواقع البرلمان، أي حتى عهود الاستقلال، الأمر الذي جعل الساحة البقاعية تخلو من أي زعامة شيعية منافسة(٤).

٢. الانتخابات النيابية في عهد الاستقلال:

إن ما يمكن ملاحظته في عهد الاستقلال، هو تكريس الواقع السياسي الطائفي في التوزع في السلطات والبرلمان. وبذلك تكون هذه المرحلة امتداداً لمرحلة المتصرفية التي أسست للطائفية عبر التوزيع الطائفي في المراكز الإدارية في الجبل والأقضية، ولمرحلة الانتداب التي استمر فيها مبدأ التوزيع لمقاعد البرلمان على الطوائف. ففي هذه المرحلة ظهرت تركيبة جديدة للدولة اللبنانية، تميزت بما اصطلح على تسميته بالوفاق الوطني بين الموارنة والسنّة في إطار ميثاق

(١) راجع مهيب حمادة، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، مرجع سابق، ص ٢٥٢ ومايليها.

(٢) ملحق جريدة النهار، ميلاد ١٩٧١ ورأس سنة ١٩٧٢، مرجع سابق.

(٣) تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، المرجع السابق ، ص ٢٥١.

(٤) راجع ملحق النهار، ميلاد ١٩٧١ ورأس السنة ١٩٧٢، مرجع سابق .

١٩٤٣. وقبل مرحلة الاستقلال، وجدنا أن طبيعة انبناء السلطة في كل المرحلة الانتدابية، فرضت شكلاً للتركيبة السياسية اللبنانية يغلب عليها الطابع التقليدي، بمعنى أن في تلك المرحلة لم تبرز مواقع عائلية جديدة غير الحيادرة والحماديين. كذلك لم تكن الأحزاب لعدم تجذرها وانتشارها، قد دخلت بمواجهة فعلية مع العائلة والعشيرة لإقصائها عن مواقعها. ولكن هل ستشهد مرحلة الاستقلال تغييراً في الأوضاع السابقة، خصوصاً أن العمل الحزبي، سيشهد بدوره تطوراً بفعل التحرر من ضغوط السلطات الانتدابية والانفتاح على المشاركة في العمل السياسي. علماً بأن الطائفية أصبحت مع الاستقلال، تشكل إطاراً للطوائف يتيح لها إعادة إنتاج سلطتها، بوصفها شكلاً للتوازن الجديد داخل السلطة المركزية في لبنان.

فالطائفية أصبحت منذ عهد الاستقلال سمة للدولة اللبنانية، وأساساً عاماً للاستقرار والتوازن، تداخل خلالها مواقع السلطة بموقع الطائفة فيها، مما أتاح ظهور قاعدة جديدة للعلاقات الطوائفية والعائلية لإعادة إنتاج السلطة من خلال تبوّء المراكز في السلطة المركزية، وبموقع البرلمان الذي أفسح المجال أمام التحالفات العائلية والحزبية (١).

وعلى قاعدة هذا الفهم لتطور السلطة في لبنان في مرحلة الاستقلال- والتي قامت على قاعدة التوازن بين الطوائف المكوّنة للنظام السياسي- و مع صيرورة الطائفة المحور الذي تنطلق من خلاله عملية الصراع على مواقع السلطة، والمتكشف بصورة أوضح في التنافس العائلي لاحتلال مقعد التمثيل الجغرافي الطائفي، فإن السلطة العائلية في العهود الاستقلالية، سوف تُبرز أشكالاً تحالفية جديدة، قوامها المواقع العائلية التي تسعى إلى المحافظة على سلطتها البرلمانية، ومواقع أخرى من الوحدات القرابية التي ستجد نفسها مهيأة أمام إمكانية إثبات قدرتها على الدخول في ميدان المنافسة والمشاركة، سواء ارتكزت في ذلك على تحالفات عائلية وعشائرية صرفة، أو من خلال الانفتاح على التحالفات الحزبية الساعية بدورها إلى المشاركة في البرلمان.

٢-١ التحالف بين الحيادرة والحماديين (انتخابات ١٩٤٣):

وفي ٣١ تموز ١٩٤٣، أصدر الجنرال «جان هللو» سفير فرنسا و المندوب العام المفوض، قراراً وزّع بموجبه المقاعد النيابية - وعددها ٥٥ مقعداً - على الطوائف والمحافظات. وحصلت محافظة البقاع على مقعدين شيعيين مقابل مقعد لكل من السُنّة والدروز، والطوائف المسيحية الثلاث،

(١) محمد دكروب، السلطة والقرابة والطائفة، عند موارنة لبنان، مرجع سابق، ص ٧٤.

الموارنة والكاثوليك والأرثوذكس[١].

شاركت الوحدات القرابية في هذه الانتخابات، في ظل التحالف الحيدري الحمادي الذي ظل متماسكاً منذ فترة الانتداب، وفي ظل مناخ من التأييد لهذا التحالف بين الوحدات القرابية بما يشبه الإجماع الذي تعزز بفعل المطالبة بالاستقلال، كمطلب شارك فيه الحيادرة إلى جانب صبري حمادة بفعالية.

لقد جرت هذه الانتخابات في مناخ من الصراع الحاد على المستوى الوطني العام، تجلى بتباين المواقف بين التأييد للانتداب، والمطالبة بالاستقلال. وخاض الحيادرة معركتهم الانتخابية، بإعادة تركيب اللائحة على أساس التحالف السابق مع الزعيم الحمادي، أحد أبرز الأعضاء المؤسسين للكتلة الدستورية المطالبة بالاستقلال بمواجهة اللائحة المؤيدة للاتجاه الأقلوي، والتي تمثلت بمرشحين منافسين من الحيادرة والحماديين، هما جودت حيدر وفضل الله حمادة. وقد سعيا إلى منافسة صبري حمادة وإبراهيم حيدر بعد تحالفهما مع أحد رموز الزعامة الكاثوليكية المتمثلة الفرد سكاف المتحالف مع الحيادرة والحماديين ومرشحي الطوائف من المسيحيين والسُنَّة والدروز، الذين شكلوا ثقلاً عددياً خارج منطقة بعلبك- الهرمل.

جرت العملية الانتخابية في جو من التنافس بين هاتين اللائحتين، وفي ظل عدم وجود أي مرشح حزبي حيث أحجمت الأحزاب عن المشاركة لكونها لا زالت في مرحلة إعادة التأسيس، مما فرض عليها التريث في خوض معركة مبكرة مع الزعامة العائلية، التي نجحت في إعادة إنتاج نفوذها طيلة فترة الانتداب، الأمر الذي طبع العملية التنافسية بطابعها العائلي والعشائري.

وفي ظل هذا الانقسام، انتهت العملية الانتخابية بفوز لائحة صبري حمادة وإبراهيم حيدر. وبذلك يكون الحيادرة والحماديون قد حافظوا على توحدهم السياسي حول الموقع الأقوى داخل العائلة والعشيرة- وهو ما عبر عن نفسه باستمرار تأييدهم للزعامة التقليدية- الأمر الذي حال دون ظهور أي موقع داخلي جديد يطمح للوصول إلى سدة المجلس النيابي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد خلت هذه المرحلة من وجود أي مرشح شيعي خارج التنافس في اللائحتين، الأمر الذي أكّد عدم قدرة الوحدات القرابية على منافسة الزعامة التي استمرت طيلة

---

(١) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١ – ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٧٤.

عهد الانتداب، ففضلت هذه الوحدات إعلان تأييدها الكامل للائحة صبري حمادة وإبراهيم حيدر.

وبهذا تكون المرحلة الانتخابية عشية الاستقلال، قد أعادت تكريس زعامة الحيادرة والحماديين، حيث خلت الساحة من أية وجوه عائلية أو حزبية جديدة.

٢-٢ تكريس التحالف بين الحيادرة والحماديين (انتخابات ١٩٤٧):

جرت العملية الانتخابية بنفس القانون الانتخابي السابق، الأمر الذي ترك انطباعاً لدى معظم الوحدات القرابية، بقدرة التحالف القائم بين إبراهيم حيدر وصبري حمادة على تحقيق هدف تكريس الاستقلال.

وعلى هذا الأساس، خاض الحيادرة الانتخابات، على قاعدة التحالف السابق مع الزعيم الحمادي. فيما برز داخل العائلة الحمادية موقع حمادي جديد، تمثل بمهدي حمادة الذي حاول منافسة زعامة صبري حمادة التقليدية، دون أن يحظى بتأييد العائلة أو العشائر. فالعائلة الحمادية ومعها العشائر، كانت تجد في الزعامة الحمادية القدرة على تمثيلها بشكلٍ متعاقب في المجلس النيابي، وعلى تشكيل الموقع الذي يمكنها من لعب دوره في حمايتها، بعدما باتت تشعر عقب الاستقلال بحاجة الدولة إلى تثبيت سلطتها في منطقة العشائر. ولهذه الأسباب، لم يجد الموقع الحمادي الجديد الذي برز داخل الحماديين، سنداً أساسياً لدى العشائر.ولم يجد هذا السند في موقع آخر داخل عائلة الحيادرة التي أجمعت هذه المرة على إعادة ترشيح إبراهيم حيدر، بعدما فضّل جودت حيدر الانسحاب والإمتناع عن منافسته لضمان فوز مرشح العائلة.

ولما لم يجد مهدي حمادة أي مرشح شيعي للتحالف معه، خاض المعركة الانتخابية بلائحة غير مكتملة، تمثلت إلى جانبه بثلاثة أعضاء من غير الشيعة، وهو ما ترك المعركة تجري في ظل مناخ من عدم التكافؤ.

أما صبري حمادة، فخاضها إلى جانب إبراهيم حيدر بلائحة كاملة اجتمعت على قاعدة التحالف السابق، فتمت لها الغلبة بكاملها.

وإذا كان تأييد العشائر بارزاً لدى الزعامة الحمادية، فإن عملية التأييد لإبراهيم حيدر من قبل الوحدات القرابية في مدينة بعلبك والقرى المحيطة بها كانت بما يشبه الإجماع وذلك بفعل مواقفه السابقة المؤيدة للاستقلال، مما جعله يستحوذ على معظم الأصوات باستثناء أصوات

السنة والكاثوليك، بعدما كانت لائحته قد تحالفت مع مرشحين منهما خارج مدينة بعلبك.

وعلى أساس ذلك، بقيت عائلتا حيدر وحمادة تشكلان محوراً استقطابياً واسعاً، فخلت هذه الدورة من بروز أي موقع آخر يشكل دوراً استقطابياً في هذا المجال.

أما الترشيحات الحزبية، فبالرغم من أن مرحلة الاستقلال جاءت لتؤكد سلامة مواقفها ودورها المناهض للانتداب، لكنها لم تحظ بتشجيع الوحدات القرابية، الأمر الذي تركها خارج المعركة الانتخابية، واستثني من ذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي فضّل خوضها بمرشح أرثوذكسي بشكل منفرد، فيما فضل ترشيح أحد قيادييه في منطقة بعلبك - الهرمل مصطفى عبد الساتر[1] عن محافظة الجبل، إدراكاً منه لعدم القدرة على خوضها بمرشح شيعي في بعلبك- الهرمل.

٢-٣ بروز موقع حمادي جديد (انتخابات ١٩٥١):

بعدما جرت الانتخابات على أساس المحافظة في المراحل السابقة، نشر رئيس الجمهورية بشارة الخوري مرسوماً جديداً، قسّم فيه المحافظة إلى دوائر انتخابية بلغ عدد المقاعد فيها ١٥ مقعداً، حيث أصبح فيها ثلاثة مقاعد للشيعة في بعلبك . الهرمل[2]، مما أفسح المجال أمام إمكانية بروز موقع عائلي جديد في البرلمان.

واستناداً إلى القانون الجديد جرت الانتخابات في ظل وضع سياسي عام في البلاد في غاية التأزم، تجلى باشتداد المعارضة السياسية والشعبية للشيخ بشارة الخوري الذي كان قد جدد ولايته[3]. ومما لا شك فيه، أن الوضع الجديد كان يلقي بانعكاساته على منطقة بعلبك - الهرمل، حيث تجسد ذلك بانقسام عائلي لمرشحين مثلوا الاتجاه الدستوري الموالي للشيخ بشارة الخوري، وآخرين يوالون الاتجاه الكتلوي المدعوم من المعارضة. وفي ظل هذه الأجواء التي شكلت الدعامة الأساسية لإعادة التحالف التقليدي بين الحيادرة والحماديين، برزت للمرة الأولى مواقع مواجهة للحيادرة في مدينة بعلبك، فكانت المرة الأولى التي تجسد فيها الانقسام العائلي في هذه المدينة وأصبح على الشكل التالي:

- آل حيدر خاضوا المعركة بالعودة إلى التحالف السابق مع صبري حمادة، الذي كان قد فضل

(١) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٥٢.
(٢) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦٠ - ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٩٣.
(٣) محمد دكروب، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان، مرجع سابق، ص ١٦٤.

ترشيح موقع حمادي آخر في لائحته ضماناً للفوز، بعدما بات الحيادرة يعانون من انقسام داخلي تجلى في صعوبة الإجماع داخل العائلة على ترشيح إبراهيم حيدر، وكذلك ببروز موقع عائلي مواجه في المدينة، كانت معظم عائلاتها تظهر الولاء الانتخابي له هو محمد عباس ياغي.

- آل ياغي، خاضوا المعركة إلى جانب مرشح شيعي عائلي من خارج المدينة هو حسين الحاج ديب، بعدما ظهر العجز في ضم مرشح عشائري لموالاة العشائر لصبري حمادة خصوصاً، وبعدما بدت العشيرة بحاجة الى موقع نيابي يتمتع بالقدرة على الدفاع عن العشيرة لدى السلطة غداة صداماتها مع الجيش عام١٩٨٤ .

وفي ظل هذا الانقسام العائلي، لم تبرز أية ترشيحات حزبية باستثناء محمد عباس ياغي، الذي ينتمي إلى الحزب التقدمي الاشتراكي. فالحزب السوري القومي الاجتماعي كان خارجاً من معركته مع الحكم مثخناً بالجراح، بعد إعدام زعيمه أنطوان سعادة. فلم يقدم على ترشيح أيٍّ من أعضائه بشكل رسمي في اللائحة المؤيدة لتحالف إبراهيم حيدر وصبري حمادة كلائحة موالية للسلطة، ولكنه أيد اللائحة المواجهة بسبب وجود شفيق مرتضى وهو عضو قومي لفترة قصيرة، ولمحمد عباس ياغي الذي كان حزبه في الجبل قد تحالف مع كميل شمعون، فكانت عملية التأييد هذه، مناسبة لإظهار وجود الحزب، ولإثبات أنه لم يغب عن الساحة[1].

وعلى هذا الأساس جرت الانتخابات، فأسفرت عن فوز لائحة صبري حمادة كاملة. وجاء الفوز لكي يعطي دلالة على القدرة الاستقطابية التي جسَّدها صبري حمادة مع وجود مرشح آخر من عائلته على لائحته. لقد كان من الممكن أن يثير هذا الترشيح استياء العشائر لعدم إفساح المجال أمامها للمشاركة إلى جانبه، بعدما أظهرت له التأييد في المراحل السابقة، باستثناء عشيرة دندش التي عمدت في دورات سابقة إلى خوض المعركة الانتخابية بمرشح من داخلها، ولكنها هذه المرة أحجمت عن المشاركة بعد أن أصبحت علاقتها مضطربة مع السلطة غداة معركتها مع الجيش، الأمر الذي تركها خارج المعركة الانتخابية، فخلت الساحة أمام الزعيم الحمادي.

أما في اللائحة المواجهة، فلم تكن عضوية محمد عباس ياغي في الحزب التقدمي الاشتراكي تقف وراء تأييد لائحته الخاسرة، بل لعبت عوامل القرابة دوراً بارزاً في هذا التأييد، حيث أيدت

(١) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

عائلات طه، الجمال وطفيلي لائحته، لارتباطه بعلاقة المصاهرة معها. فيما حظي شفيق مرتضى بتأييد العائلات التي ترتبط معه بعلاقة نسب، لكونه ينتمي إلى «السيّاد»، ومن بين هذه العائلات، عائلة عثمان، موسوي، وشكر. أما دوافع التأييد الأخرى، فبينها رغبة بعض الوحدات القرابية في المدينة، في إيصال مواقع عائلية جديدة للبرلمان، بعد أن كان الحيادرة قد استأثروا بمقاعد فيه طيلة المراحل الانتخابية السابقة.

٤-٢ انفكاك التحالف بين الحيادرة والحماديين (انتخابات ١٩٥٣):

جرت هذه الانتخابات في ظل وجود الرئيس كميل شمعون في سدة رئاسة الجمهورية. فبعد انتهاء الأزمة السياسية لصالح المعارضة، وإجبار الرئيس بشارة الخوري على تقديم استقالته، عمد كميل شمعون مع بداية تسلُّمه الرئاسة إلى إصدار مرسوم بإعادة تنظيم الدوائر الانتخابية. تم بموجب المرسوم الجديد إلغاء المحافظة كدائرة انتخابية واحدة وتقسيمها إلى عدَّة دوائر، فأصبحت محافظة البقاع مقسمة إلى أربعة دوائر شكلت فيها بعلبك دائرة، والهرمل دائرة أخرى، ولكل منهما مرشح شيعي واحد(١).

إن التقسيم بحسب الدوائر الصغرى- بشكل مغاير لما درجت عليه الانتخابات السابقة على مستوى المحافظة والقضاء- سوف يعزز عامل الانقسام بين العائلات المتواجهة بشكل حاد، لأن التصويت هذه المرَّة، سيكون لمرشح واحد في دائرة مصغَّرة تخلو من التحالفات التي كانت تلعب دوراً في عملية التأييد الأوسع.

واستناداً إلى التقسيم الجديد، جرت الانتخابات، فخاضها الحماديون بإجماعهم حول صبري حمادة الذي برز ضده موقع عائلي تمثل بنايف المصري.

أما الحيادرة، فبالرغم من استمرار توحُّد العائلة حول الموقع الأقوى فيها والمتمثل بإبراهيم حيدر، رأى سليم حيدر ضرورة خوض هذه المعركة لما تشكله دوائرها المصغرة من فرصة للفوز. فبعد ما غدا التحالف بين إبراهيم حيدر وصبري حمادة متعذراً بسبب التقسيم الإداري الجديد، وبعدما وجد الفرصة سانحة للاستحواذ على تأييد الوحدات القرابية المناوئة لإبراهيم حيدر، أقدم سليم حيدر على ترشيح نفسه. وعلى هذا الأساس، تمثلت دائرة بعلبك بمرشحين من

(١) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١ - ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ١٠٥.

الحيادرة كتعبير عن حدة الانقسام داخل العائلة، التي تنازعت تأييد الوحدات القرابية بشكل حاد مع غلبة لسليم حيدر مكنته من الفوز، وهو ما حصل كذلك مع الزعيم الحمادي. أما لماذا اقتصر خوض المعركة الانتخابية في دائرة بعلبك على مرشحي الحيادرة دون الوحدات القرابية الأخرى؟ فيعود إلى إحجام هذه الوحدات عن المشاركة، لأنها كانت في صدد التحضير للانتخابات البلدية. فمحمد عباس ياغي الذي كان قد عجز عن منافسة الحيادرة على الموقع النيابي، فضل هذه المرَّة خوضها في موقع رئاسة المجلس البلدي، ضد ترشيح الحيادرة لفريد حيدر، وبالتحالف مع العائلات على أساس العداء لمرشح الحيادرة التقليدي. لقد شكل غياب محمد عباس ياغي مجالاً للتنافس بين الحيادرة، أظهرت فيه الوحدات القرابية تأييدها لسليم حيدر، وجارتها في ذلك الأحزاب الساعية إلى إقصاء الزعامة التقليدية المتمثلة بإبراهيم حيدر، ولكن دون الوصول إلى حد ترشيح موقع حزبي بمقابله. فالحزب السوري القومي الاجتماعي، كان قد استعاد أنفاسه وأعاد تنظيم صفوفه، فعادت حركته إلى الانتشار الواسع مع بداية عهد كميل شمعون. لكنها لم تكن كافية لخوض معركة بمرشح منه في الهرمل أو في بعلبك، فاكتفى بتأييد الدكتور سليم حيدر وأيد في الهرمل نايف أمهز ضد صبري حمادة الذي كان خصماً تقليدياً للقوميين. لقد لعب الحزب دوراً مهماً في إنجاح سليم حيدر في بعلبك بعد أن حافظ هذا الأخير لسنوات عديدة على صداقته مع الحزب، ولعب من خلال هذه العلاقة دوراً في إنجاح بعض المشاريع العامة في المنطقة، كمشروع مستشفى بعلبك الحكومي ومشاريع الطرقات ومياه الشَّفة.

وبرزت مظاهر التأييد بإقامة الحزب - في أوج المعركة الانتخابية - مهرجاناً للدكتور سليم حيدر في منزل قبلان كيروز وهو أحد القوميين السوريين، فوقف سليم حيدر خطيباً واعداً بتحقيق منجزات عمرانية في المنطقة، وأنه سيكون المعبّر الحقيقي عن متطلبات الشعب «البعلبكي»(١). أما الحزب الذي قرر خوض الانتخابات فعلياً فكان الحزب الشيوعي، الذي رأى في ترشيحه لعضو قيادته في المنطقة عبده مرتضى عن دائرة بعلبك، ما يمكنه من حصد التأييد له جراء امتداده وتوسعه في المدينة. وقد بدا واضحاً أن الإقدام على هذا الترشيح في دائرة بعلبك دون الهرمل، يعني أن الحزب حتى هذه المرحلة، لم يكن قادراً على تحدي الزعامة الحمادية في

(١) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٥٦.

منطقة العشائر، ففضل خوضها في بعلبك.

وعلى هذا الأساس، وفي ظل الانقسام العائلي الحاد الذي حدثت فيه هذه الانتخابات، برزت الحالة الحزبية المتمثلة بشكل فاعل هذه المرة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي، من خلال نشاطهما الانتخابي في دائرة بعلبك دون الهرمل، وتميّز بفعاليته عن الدورات السابقة. لكن لم يؤدِّ ذلك إلى فوز عبده مرتضى الحسيني بعدما أفصحت نتائج الانتخابات، عن تنازع الوحدات القرابية الولاء للموقفين المتواجهين داخل الحيادرة.

٥-٢ عودة التحالف وانقسام الحيادرة (انتخابات ١٩٥٧):

إن أهم ما ميّز هذه الانتخابات، هو تدخل السلطة المركزية التنفيذية فيها بشكلٍ مباشر وواضح. تجسّد ذلك من خلال إقدام الرئيس كميل شمعون على ضرب كل زعامات الإقطاع السياسي العائلي في كل المناطق اللبنانية، في محاولة منه الإتيان بمجلس نيابي موالٍ بحيث يتمكن من التجديد للرئاسة مرّة أخرى[١].

وعلى هذا الأساس، كان لا بد من إجراء تعديلات جديدة للقانون الانتخابي، يتماشى مع ما يطمح إليه، فكان القانون الذي نشره قبل موعد الانتخابات، والذي كان قد استعاد معظم أحكامه من قانون ١٩٥٠ مع بعض التعديلات، أبرزها زيادة عدد النواب من ٤٤ الى ٦٦، وتقسيم لبنان إلى ٢٧ دائرة يتراوح عدد المقاعد في كل دائرة بين مقعد و٦ مقاعد[٢]. وعلى أساسه أصبحت محافظة البقاع تضم ٣ دوائر وعدد مقاعدها ١٠، بينها ٣ للشيعة، نالت دائرة بعلبك . الهرمل المرشحين الشيعة الثلاثة[٣] مقابل مرشح كاثوليكي واحد. ومع التعديلات الجديدة، تكون هذه الانتخابات، قد شكلّت فرصة لعودة التحالف التقليدي بين إبراهيم حيدر، وصبري حمادة، إضافة الى التحالف مع موقع شيعي جديد. فإبراهيم حيدر الذي كان قد فشل في منافسة سليم حيدر في الانتخابات الماضية، عقد العزم هذه المرة على إعادة التحالف مع صبري حمادة بعدما فصل قانون الدورة السابقة دائرة بعلبك عن الهرمل، وأدى إلى فشله مقابل العائلات البعلبكية التي أيدت منافسه سليم حيدر. أما التحالف مع موقع شيعي جديد، فكان مع مرشح من العائلات المنتمية إلى المدينة شفيق مرتضى. فيما سليم حيدر قد عقد العزم على العودة إلى ميدان المعركة

(١) محمد دكروب، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان، مرجع سابق، ص ١٥٠.
(٢) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦٠ - ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ١١٥.
(٣) المرجع نفسه، ص ١١٦.

بمقابل إبراهيم حيدر فانضم إلى لائحة الموالاة للسلطة المركزية مع مرشح الحزب السوري القومي الاجتماعي مصطفى عبد الساتر، ومرشح عشائري تمثل بنايف أمهز.

والجديد في هذه الترشيحات، أن الحزب السوري القومي الاجتماعي قرّر ترشيح أحد أعضائه في هذه الدورة، على اللائحة الموالية للرئيس كميل شمعون، ففضّل أولاً ترشيح فيصل ناصر الدين لتأليب عشيرته ومعظم العشائر حوله، وتهيئته للعب دور هام في المستقل، لكن فيصل عجز عن انتزاع هذا التأييد من العشائر، وأن يجمعها على تبني ترشيحه والالتفاف حوله، الأمر الذي أدى إلى خوض مصطفى عبد الساتر المعركة إلى جانب سليم حيدر مع مرشح من العشائر هو نايف أمهز[١]. كذلك شارك حزب البعث بفعالية في هذه الانتخابات، فأيد مرشح التيار العروبي رياض طه الذي كان يحظى بتأييد التيار الناصري، ولكن تدخلات الرئيس شمعون لإسقاط خصومه فرضت على رياض طه الانسحاب لصالح صبري حمادة ولائحته المعارضة للرئيس شمعون ضماناً للفوز[٢]. وعلى هذا الأساس، جرت الانتخابات، فانتهت بفوز لائحة التحالف بين صبري حمادة وإبراهيم حيدر. لقد أسفرت هذه المرحلة الانتخابية عن تأكيد قدرة هذا التحالف في منع مرشح الحزب السوري القومي ومعه المواقع العائلية الأخرى، من الوصول إلى سدَّة البرلمان، خصوصاً بعدما برز التحالف واضحاً بين العشائر وصبري حمادة الذي تمكن من إعادة محورتها حوله، بسبب عدائها للرئيس شمعون. فضلاً عن ذلك، فقد استحوذت لائحة صبري حمادة على تأييد الأحزاب التي وقفت في الصف المعارض لسياسة الرئيس شمعون، على غرار الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي، في حين كان الحزب السوري القومي قد عانى من متاعب منعته من تشكيل رافعة أساسية للائحة الموالاة .

ففي عام ١٩٥٥ كان قد نشب صراع سياسي عنيف بين الحزب وبين العسكريين المسيطرين في دمشق، المتحالفين مع الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي. وعلى أثر مصرع عدنان المالكي على يد أحد أفراد الحزب، شنّت الدولة السورية حملة تصفية ضدّه، امتدّت آثارها الى لبنان وخصوصاً منطقة بعلبك _الهرمل المتاخمة للحدود السورية، وقد ترك ذلك انعكاسات

(١) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٥٨.
(٢) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٢٦.

سلبية على مجريات العملية التحالفية للحزب في هذه الدورة الانتخابية[١].

٦-٢ بروز عشيرة دندش (الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠):

جرت هذه الانتخابات في ظل مجيء فؤاد شهاب إلى الحكم بعد أحداث ١٩٥٨، فعملت السلطة الجديدة على تكريس سلطتها بإعادة تنظيم قانون الانتخاب، وفرض زعامات موالية لها في أجهزة الدولة التنفيذية، وفي الندوة النيابية بما يتيح لها البقاء والاستمرارية.

ففي نيسان ١٩٦٠، نشر رئيس الجمهورية فؤاد شهاب (١٩٥٨- ١٩٦٤) قانوناً جديداً للانتخاب، بعد إقراره من طرف المجلس النيابي التاسع، رفع بموجبه عدد الأعضاء إلى ٩٩ نائباً. ووزعت المحافظات إلى دوائر، حيث نال البقاع ثلاث دوائر: دائرة زحلة، دائرة البقاع الغربي وراشيا، ودائرة بعلبك - الهرمل، وعدد مقاعدها ٧: ٤ شيعة - ١ سنة - ١ ماروني - ١ كاثوليكي[٢].

ومما لا شك فيه، أن التعديل الجديد لقانون الانتخاب، والذي قضى بزيادة عدد النواب، قد سمح بزيادة التمثيل العائلي بعد إضافة مقعد لكل من الشيعة في دائرة بعلبك- الهرمل، وبذلك أفسح المجال أمام بروز مواقع عائلية جديدة في حلبة التنافس للوصول إلى المقعد الجديد[٣].

وعلى أساس هذا الواقع، فإن مواقع الصراع السياسي العائلي باتت بارزة على الشكل التالي:

- صبري حمادة خاض الانتخابات على قاعدة الخلاف مع الرئيس فؤاد شهاب، بسبب علاقات كل من الطرفين بالعشائر والعائلات. فبعد الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٣، بدأ اللواء شهاب بمد جسور العلاقة باتجاه المنطقة لتفعيل المعارضة ضد الرئيس صبري حمادة، وقد تبلورت هذه العلاقة بإعلان منطقة بعلبك- الهرمل منطقة عسكرية، وبإنشاء مستشارية للعشائر لدى المكتب الثاني، كلف بها بطرس عبد الساتر كضابط ارتباط بين شهاب والعشائر[٤].

بعد انتخاب شهاب رئيساً للجمهورية، استمرت محاولاته لتشكيل زعامات جديدة تنافس الرئيس حمادة، فأثمر ذلك تشكيل لائحة بدعم مباشر من المكتب الثاني عام ١٩٦٠، ضمت مصطفى طعان دندش، رياض طه، نايف أمهز، ومحمد دعاس زعيتر، في حين خرج النائب

---

(١) المرجع نفسه،ص ١١٦ .

(٢) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦٠ - ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٦ -١٢٨.

(٤) ملحق النهار، ميلاد ١٩٧١ ورأس السنة ١٩٧٢، مرجع سابق.

السابق فضل الله دندش عن هذه المعارضة وانضم إلى لائحة صبري حمادة.

- الحيادرة خاضوا المعركة بإجماعهم حول جودت حيدر، بالتحالف مع معظم عائلات المدينة بشكلٍ أساسي وعشيرة زعيتر، بعد تعذر تحالفهم مع صبري حمادة الذي فضّل التحالف مع شفيق مرتضى، لكونه يحظى بتأييد «السياد» وبعض العائلات الأخرى.

- آل ياغي خاضوا المواجهة ضد الحيادرة بالتحالف مع الزعيم الحمادي، بدعم وتأييد من الجمهورية العربية المتحدة).

- الحزب السوري القومي الاجتماعي حاول خوضها من خلال ترشيحه لمصطفى عبد الساتر ونعمة حمادة كمرشحين حزبيين، لكنه عدل عن ذلك بعدما شعر بعدم جدوى هذا الترشيح، لأن الظروف بعد عام ١٩٥٨، أدت إلى تشريد عدد كبير من أعضائه عن مناطقهم. كما أن الظروف بدت غير مؤاتية في ظل الحكم الشهابي الذي تكرّست سياسة العداء بينه وبين الحزب، فاقتصر الأمر على محاولة خوضه الانتخابات بلا مرشحين والعمل على إفشال بعض مرشحي الشهابية[١].

- على ضوء هذا الانقسام العائلي المفتقد إلى الترشيح الحزبي، جرت العملية الانتخابية فأسفرت لأول مرة عن إقصاء الحيادرة عن مقعد الندوة البرلمانية، حيث نجح من اللائحة الأولى كل من صبري حمادة وشفيق مرتضى وفضل الله دندش.

وفي تعليل أسباب فشل كل من جودت حيدر ومحمد عباس ياغي من اللائحتين المتواجهتين، نجد أن ذلك يعود إلى طبيعة الانقسام العائلي، وتوزع الأصوات الناخبة. فبينما كان جودت حيدر يواجه إحجام مختلف العشائر والعائلات الإسلامية المؤيدة للزعيم الحمادي ولائحته، كان محمد عباس ياغي يواجه الأمر نفسه على الرغم من خوضه المعركة الانتخابية على لائحة صبري حمادة، حيث عانى أولاً من تفضيل أبناء العشائر لنايف المصري من اللائحة الثانية، لذياع صيت والده وعدم التزام بعض العائلات بكامل اللائحة.

وبالنهاية، غاب الحيادرة للمرة الأولى عن موقع السلطة في البرلمان، في حين تمكن آل مرتضى من الوصول إلى هذا الموقع بالتحالف مع الحماديين.

---

(١) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مرجع سابق ص ١٦٥.

٢-٧ بروز آل ياغي (الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤):

مع العهد الشهابي، حاولت السلطة الجديدة تشديد قبضتها على البلاد، فعززت دور المكتب الثاني، وأشرفت على انتخابات الدورة السابقة، في محاولة منها لتكريس سلطتها الناشئة مع العهد الجديد، فسعى المكتب الثاني إلى خوض الانتخابات تحت شعار التجديد للرئيس شهاب[١].

لقد جرى ذلك من خلال التدخل المباشر في تركيب اللوائح وفرض أعضائها، إيذاناً بمجيء مجلس نيابي تكون أكثريته موالية للسلطة المركزية، لأن المجلس المنبثق عنها سوف يقوم بانتخاب الرئيس الجديد.

إزاء هذا الواقع السياسي العام، شهدت المواقع العائلية المتواجهة تغييرات في مواقفها التحالفية.

لقد شكَّل صبري حمادة لائحة ضمَّت إلى جانبه، فضل الله دندش ورياض طه، في مواجهة لائحة ثانية ترأسها فضل الله دندش، ولائحة ثالثة مدعومة من الرئيس شهاب، فتواجهت اللوائح الثلاث على قاعدة هذه الاستقطابات التحالفية[٢]. أما آل حيدر، فقد خاضوا هذه الانتخابات بمرشحين بعد غياب مرشحهم إبراهيم حيدر. إلا أنهم لم يتمكنوا خلالها من تحقيق الفوز بسبب الانقسام العائلي، وانعدام عملية التماسك الداخلي نتيجة لتقدم العائلة بأكثر من مرشح. هذا بينما تمكن آل ياغي بتماسكهم حول مرشحهم محمد عباس[٣] الذي كان ينتمي إلى الحزب التقدمي الاشتراكي، من التحالف هذه المرّة مع فضل الله دندش مرشح الشهابية لضمان الفوز.

أما الترشيحات الحزبية، فقد خاضها البعثيون عبر ترشيح محمد حرب الحاج حسن، في حين لم يقدم الحزب السوري القومي الاجتماعي أي مرشح، لأن قواه الحزبية كانت ما زالت مبعثرة بعد تداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة على حكم الرئيس شهاب عام ١٩٦١. كما أن معظم مسؤوليه المركزيين والمحليين كانوا في السجن، والبعض مازال خارج المنطقة، فكان من غير المجدي أن يفكر بخوض المعركة بأي مرشح حزبي أو غير حزبي[٤].

جرت الانتخابات فأسفرت عن فوز اللائحة الموالية للرئيس شهاب حيث ضمنت الفوز بتأييد

(١) ملحق النهار، ميلاد ١٩٧١ ورأس السنة ١٩٧٢، مرجع سابق.
(٢) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١ . ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ١٤٨.
(٣) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٦٥.
(٤) المرجع السابق، ص ١٦٥.

العشائر لأعضاء اللائحة الموالية، واستطاع آل ياغي لأول مرّة الوصول إلى ندوة البرلمان بعد المحاولات المتكررة في المراحل السابقة. وقد جاء هذا النجاح بفعل دعم الرئيس شهاب لائحة فضل الله دندش، التي فازت بكاملها، ولم يخرقها سوى صبري حمادة.

وهكذا غابت عائلتا مرتضى وحيدر، حيث نجحت الشهابية في إقصائهما عن موقع البرلمان، عبر إيجاد زعامة محلية جديدة إلى جانب زعامة صبري حمادة، تمثلت بعشيرة دندش لكن دون أن تستطيع إقصاءه بشكل نهائي.

٢-٨ بروز عشيرة زعيتر (الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨):

اعتمد العهد الشهابي - لترسيخ سياسته - على حزبي الكتائب والتقدمي الاشتراكي موازناً بينهما. لكن المواجهة ما لبثت أن قامت بين جبهتين،«الحلف الثلاثي» الذي ضم الأحزاب المسيحية الرئيسية الثلاثة (الكتلة الوطنية، الكتائب، الوطنيين الأحرار)، و«الجبهة الوطنية الديمقراطية»(التي ضمت مؤيدي الشهابية)، وقام «تكتل الوسط» الذي ضم زعماءً ونواباً من مختلف المناطق والطوائف.

فكما خاض المكتب الثاني الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤ تحت شعار التجديد، فقد خاضها عام ١٩٦٨ تحت شعار العودة. و أدى ذلك إلى حالة من التأزم على المستوى السياسي العام، تجلت بقيام الأحلاف السياسية التي دخلت الانتخابات النيابية، رافعة شعار المعارضة ومحاربة الشهابية. خاضت بعلبك ـ الهرمل الانتخابات من خلال العائلات التقليدية نفسها[١]، فخلت المعركة من أي ترشيحات حزبية. فالحزب السوري القومي لم يتقدم بأي مرشح، بل انصبت جهوده الحزبية على إسقاط مرشحي الشهابية، وعلى لعب دور رئيسي لإنجاح مرشحين يقفون إلى جانب استصدار عفو عام، يحرر السجناء القوميين الاجتماعيين من السجن[٢].

أما آل حيدر، فقرروا هذه المرة الإجماع على مرشح واحد، هو سليم حيدر المؤيد من المعارضة وفي مواجهة مع صبري حمادة، فضم إلى لائحته محمد عباس زعيتر، ودندش دندش لإيجاد شرخ عشائري، بحيث يؤدي إلى عدم إجماع التأييد لصبري حمادة وفضل دندش المدعوم من الشهابية[٣]. وأما عائلة ياغي فخاضتها بمرشحها محمد عباس، الذي كان قد انسحب من

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٦.
(٣) ملحق النهار، ميلاد ١٩٧١ ورأس سنة ١٩٧٢، مرجع سابق.

الحزب التقدمي الاشتراكي، بمواجهة اللائحتين على لائحة رياض طه، بعد أن كان صبري حمادة فضّل التحالف مع شفيق مرتضى على التحالف مع محمد عباس. ولذلك فإن ما ميّز هذه الانتخابات، هو حدة الانقسام العائلي وعدم وجود مركز استقطاب واحد. فالعائلات في المدينة كعائلة طه، ياغي، طفيلي، عثمان، جمال، ناصر، أيدت بما يشبه الإجماع اللائحة التي ينتمي إليهما محمد عباس ياغي، مع تغير واضح في موقف عائلة عثمان التي أيدت هذه اللائحة بحكم خلافها هذه المرّة مع شفيق مرتضى، فدعمت حسين الحسيني المتحالف مع صبري حمادة بدلاً عنه. وفيما أيدت عائلة عواضة بمجملها سليم حيدر، أعطت العائلات المسيحية مجمل أصواتها للائحته بسبب تحالفه مع حبيب مطران وهو من عائلات المدينة. أما العائلات السُّنيّة كعائلة بيان، رفاعي، حليحل، وذُكرة، فقد أيّدت بمعظمها حسن الرفاعي، وهو أحد الوجوه البارزة في المدينة، بعدما اختار مواجهة الحيادرة بالتحالف مع صبري حمادة.

وعلى ضوء هذا الانقسام في التحالفات العائلية، جاءت النتائج لتؤكد فوز لائحة صبري حمادة المدعوم هذه المرة من الشهابية، بعدما اخترقها سليم حيدر ومحمد دعاس زعيتر[1]. وبذلك لم يتمكن آل ياغي من الحفاظ على موقعهم في الندوة البرلمانية لعام ١٩٦٤، وكذلك غاب عنها آل مرتضى، بعد أن خسروا تأييد«السيّاد» بسبب تحوّل هؤلاء نحو تأييد حسين الحسيني.

٢-٩ بروز عائلة الحسيني (الانتخابات النيابية عام ١٩٧٢):

حدثت هذه الانتخابات، بعد مجيء الرئيس سليمان فرنجية وأفول نجم الشهابية، فكانت مناسبة لإعادة ترتيب التحالفات العائلية من جديد. غير أن هذه الدورة، تميزت كذلك بحدة الانقسام العائلي على الصعيد الداخلي لكل منها، وعلى صعيد المواقع العائلية المتواجهة، حيث برزت عائلات جديدة لم تكن قد عمدت فيما مضى إلى خوضها على هذا المنوال.

فعائلة حيدر خاضتها بخمسة مرشحين توزعوا على اللوائح المتنافسة وعائلة ياغي انقسمت على زعيمها محمد عباس، فرشحت صبحي ياغي بمواجهته على لائحة الزعيم الحمادي. أما على صعيد العشائر، فلم تخل لائحة من هذه اللوائح المتنافسة من مرشح منها.

وإزاء هذا التعدد في توزيع اللوائح المتنافسة، فإن الملفت في هذه الدورة، هو نجاح لائحة

(١) ملحق النهار، ميلاد ١٩٧١ ورأس سنة ١٩٧٢، مرجع سابق.

الزعيم الحمادي باستثناء المرشح الشيعي نظير جعفر. كما ضمنت عائلة ياغي الفوز، مسترجعة سلطتها إلى جانب موقع عائلي جديد تمثل بـ حسين الحسيني. ولكن لماذا تم تشكيل اللائحة التي ترأسها صبري حمادة على هذا المنوال؟

في معرض الإجابة، نستطيع القول: إن طبيعة الانقسامات العائلية هي التي فرضت هذا الواقع. فالزعيم الحمادي أراد ذلك لكي يضمن الفوز، حيث بات من الصعب عليه التحالف مع الحيادرة لعدم إجماعهم على مرشح واحد، مما دفعه إلى التحالف مع حسين الحسيني لسبب تأييده من عائلات «السيّاد»، كعثمان وناصر والحسيني، وبعض العائلات الصغيرة.

وأما عائلة ياغي، فبسبب الخلاف بين محمد عباس وصبري حمادي، أقنع هذا الأخير صبحي ياغي ابن عم محمد عباس بالانضمام للائحته، فتحالف معه على قاعدة استقطاب العائلة والعائلات المتحالفة تقليدياً معهما بمواجهة الحيادرة.

وبذلك ضمنت اللائحة التي شكلها صبري حمادة الفوز، ولم يفشل سوى المرشح نظير جعفر بعدما حلّ مكانه عبد المولى أمهز، الذي حظي بتأييد الرئيس سليمان فرنجية. أما على صعيد الحركات الحزبية، فلم تظهر ترشيحات لافتة بينها. فالحزب السوري القومي الاجتماعي لم يرشّح أحد من قبله، رغم أن الأجواء قد تغيرت عام ١٩٧٢ بزوال ضغط الشهابية على القوميين الاجتماعيين، الذين خرجوا من السجن على أثر عفو عام، وأعادوا نشاطهم العلني.

فقيادة الحزب لم توافق على طلب ترشيح مصطفى عبد الساتر لنفسه، لأنه أصبح خارج صفوف الحزب منذ خروجه من السجن عام ١٩٦٢. وعلى ما يروي مصطفى عبد الساتر نفسه، فإن الحزب فقد إحدى الفرص المهمة لكون الساحة كانت مهيأة أكثر مما مضى، لخوض معركة كان يمكن أن تكون أفضل من سابقاتها، وهكذا تعذّر تشكيل لائحة معارضة بمواجهة لائحة صبري حمادة التقليدية.

ومع خلو الساحة من المرشحين الحزبيين، عمد مصطفى عبد الساتر إلى ترشيح نفسه من موقعه العائلي- بتشجيع مستتر من صبري حمادة بقصد بعثرة القوى - لتجري معركة بين ثمانية لوائح، معظمها مفككة منذ تشكيلها، بالإضافة إلى عدد من المرشحين المنفردين[1].

(١) أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٦٨.

ومع فوز لائحة صبري حمادة، تكون عائلة الحسيني، قد برزت كموقع جديد إلى جانب عائلة ياغي التي استردت موقعها، بعدما استمرت فيه حتى عام ١٩٩٢ بفعل التجديد المستمر لولاية المجلس بسبب الحرب الأهلية.

٣. الانتخابات النيابية بعد الطائف:

بعد سنوات عدة من نشوب الحرب اللبنانية، جاءت المتغيرات السياسية والاجتماعية التي عصفت بلبنان والمنطقة، لتشكل عوامل أساسية في توقيع اتفاق الطائف عام ١٩٨٩.

وابتداءً من عام ١٩٩٠، دخل عدد لا بأس به من الإجراءات لهذا الاتفاق حيز التنفيذ. فبعد إزاحة الجنرال عون في تشرين الأول من السنة نفسها، وخلال مرحلة أولى امتدت ما بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢، احتلت الأهداف الأمنية الأولوية في السياسة الحكومية، فجرى توحيد قوى الجيش وأُعيد تنظيمها مجدداً بصورة تحدُّ أو تكاد تلغي آثار الانقسامات الداخلية والتوزيع الجغرافي، الذي سبق أن انتظمت على أساسه خلال الحرب.

وبموازاة هذا الجهد المبذول في المجال الأمني، كان الإطار العام للإصلاح السياسي والإداري قد بدأ يتشكل تدريجياً. فقد جرى التصويت في مجلس النواب على قانون انتخابي جديد يعتمد المحافظة الإدارية كوحدة انتخابية، حيث دخل هذا القانون حيز التنفيذ في مرحلته الانتخابية الأولى عام ١٩٩٢(١).

وما يعنينا في هذا المجال، هو أن موقع البرلمان، سوف يصبح من جديد ميداناً للتنافس الفعلي بين القوى السياسية الموجودة على الساحة، وحقلاً لاختبار متغيرات الأوضاع بعد سنوات الحرب.

لقد شهدت منطقة بعلبك الهرمل بعد الأحداث، تحولات جذرية في تركيبة البنى القرابية والحزبية، تمثلت بانهيار التركيبة الداخلية العائلية والعشائرية لصالح العمل الحزبي أولاً، ثم انحسار الاستقطاب الحزبي لصالح الطائفة كشكل من التنظيم الجديد الذي برز بعيد الحرب الأهلية ثانياً.

فبعدما كانت المراحل الانتخابية السابقة، قد بيّنت، أن الولاء السياسي كان مرتبطاً بالزعامة القرابية التي غالباً ما عُرفت بالإقطاع السياسي العائلي والعشائري، أخذ هذا الولاء ينحلُّ

---

(١) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص٣١٢.

تدريجياً بفعل وقف العمل بقانون الانتخاب أثناء الحرب الأهلية، وبفعل دخول الطائفة في ميدان الاستقطاب لكي تشكل الغلبة بين هذه الولاءات.

بيد أن تحقق الغلبة في التوازن لصالح الطائفة، لم يكن ليعني أن أولويات التحول هذه- والتي أبرزت حضور الطائفة- أضحت هي الشكل الوحيد للوحدات القرابية التي فقدت وحدة انتظامها نتيجة عجزها عن إعادة إنتاج زعامتها المتمحورة حول العائلة والعشيرة. فثمة حالات من الولاء الجديد تمثل في بعض جوانبه بانشداد الأفراد إلى عصبية الجب كشكل بديل من الولاء للعائلة أو العشيرة. وبقيت حالات من الولاء للعمل الحزبي ذي المضمون الأيديولوجي مع فارق أساسي، تمثّل في غلبة الولاء لحزب الله كأحد الأشكال الرئيسية التي أفرزتها تلك التحولات.

وفي ظل هذه الولاءات، ومع زوال قوى عائلية شكّلت حتى قبيل مرحلة ١٩٧٢ زعامة برلمانية فعلية كعائلتي حيدر وحمادة،- بسبب وفاة الزعيم الحمادي عام ١٩٧٦، وفشل الحيادرة في تحقيق الفوز في الدورة التي سبقت الأحداث الأهلية- ظهرت زعامة جديدة تمثلت برئيس المجلس النيابي السابق حسين الحسيني، الذي استطاع بفعل وجوده في البرلمان منذ عام ١٩٧٢ وحتى تنفيذ اتفاق الطائف، تشكيل مرجعية تجسدت من خلال موقعه النيابي، الذي أفضى فيما بعد إلى تبوئه رئاسة المجلس منذ عام ١٩٨٤.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه التوزعات في تبايناتها، سوف نجد أن التحولات التي طرأت على المستوى السياسي، ستطلق دينامية جديدة من العمليات التحالفية، أبعدتها عما درجت عليه في السابق، حيث سيشكل كل من حركة أمل وحزب الله، محوراً أساسياً في التحالفات التي ستحكم العلاقة بينهما وبين أفراد الوحدات القرابية في ولاءاتها العائلية الخاصة من جهة، وولاءاتها الحزبية من جهة أخرى.

٣-١ دخول حزب الله ميدان التنافس (انتخابات ١٩٩٢):

بعد غياب استمر حوالي عشرين عاماً، عادت الحياة النيابية إلى سابق عهدها، مفسحة المجال أمام عودة التنافس على المقاعد النيابية بعدما كانت قد شهدت بعض التعديلات، التي قضت بزيادة عدد من المقاعد الشيعية، حيث أصبحت ستة مقاعد في دائرة بعلبك- الهرمل، حيث نشر رئيس الجمهورية إلياس الهراوي قانوناً أُقر في البرلمان، قضى باستثناء الجبل والبقاع إجراء الانتخابات فيها على أساس المحافظة، وجرى تقسيم البقاع إلى دوائر، فأصبحت بعلبك-

الهرمل دائرة واحدة.

ولنسجل بادئ ذي بدء، أن القانون الانتخابي الجديد لعام ١٩٩٢، كان هدفاً لانتقادات مريرة، تركزت في المقام الأول على عدد النواب. فقد حدد اتفاق الطائف العدد بـ ١٠٨ (مقابل ٩٩ سابقاً)، ولكنه عاد وارتفع إلى ١٢٨ عام ١٩٩٢ فأثار توزيع المقاعد الجديدة تبايناً بين الجهات الطائفية المختلفة. فزيادة عدد النواب، والتوزيع الجغرافي للمقاعد الجديدة كان حسب هذه الأوساط، استجابة لاعتبارات سياسية أكثر منه لضرورات التمثيل الديمقراطي والمناطقي.

إضافة لذلك، طرح إحلال المحافظة مكان القضاء كدائرة انتخابية، مشكلات جدية. لأن هذا المبدأ جرى خرقه في محافظتي الجبل والبقاع حيث جرى التقسيم وفق عدد أكبر من الدوائر الصغيرة[1]. كذلك دمجت محافظتا الجنوب والنبطية في دائرة واحدة.

وبالإضافة إلى معارضة آليات تطبيق بنود الاتفاق على مستوى الدوائر، فقد سبق هذه الانتخابات أيضاً، مناخ تميز بوجود معارضة في الصف المسيحي، قادها العماد ميشال عون من منفاه في باريس، وشاطره في توجهه الرئيس السابق أمين الجميل وعميد الكتلة الوطنية ريمون إده. وفي الداخل انضم البطريرك صفير إلى صفوف المعارضة التي قادتها «القوات اللبنانية» وحزب الوطنيين الأحرار[2]، الأمر الذي أعطى المعارضة سمة مسيحية بارزة تركزت في معارضة الوجود السوري، والاحتجاج على بعض بنود اتفاق الطائف، الذي وجدت فيه تجريداً لموقع رئاسة الجمهورية من الكثير من صلاحياته، لصالح موقعي رئاسة الحكومة والمجلس النيابي.

ومع تصاعد حدة المعارضة المسيحية، كان زعماء الطوائف الإسلامية في لبنان يرفعون أصواتهم للتحذير من عدم إجراء الانتخابات، إذا ما اعترضت عليها طائفة من الطوائف. وأما الحكومة، فكانت قد أعلنت عن إجرائها تنفيذاً لبنود الطائف التي عبَّر عنها البيان الوزاري، ونالت عليها الحكومة الثقة آنذاك.

إن أول ما يمكن أن نشير إليه في هذه المرحلة، هو تميزها عن المراحل السابقة بفعل التغييرات التي طرأت على الساحة منذ الأحداث، وقرار حزب الله المشاركة فيها، الأمر الذي وضعه أمام اختبار قدرته الحقيقية على تأكيد حضوره وسط التشكيلات الحزبية وحركة أمل من جهة،

(١) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١ - ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ٣١٥.

والعائلة والعشيرة الساعية للعودة إلى تثبيت حضورها من جهة أخرى، خصوصاً أن حزب الله، كان قد نجح باستقطاب العديد من أبناء العائلات والعشائر منذ مرحلة التأسيس.

وإزاء هذه الأجواء يطرح التساؤل، كيف بدت الصورة العائلية والحزبية عشية هذه الانتخابات؟.

لقد بدت هذه الصورة في هذه الانتخابات أشد وضوحاً من دورة ١٩٧٢، لتميزها بكثرة الترشيحات العائلية والعشائرية، حيث فاق عدد المرشحين المنفردين الأربعين مرشحاً، فضلاً عن خمس لوائح انتظمت وفق تحالف عائلي وعشائري بارز[1].

فآل حمادة، قرروا خوضها بعد غياب زعيمهم صبري حمادة الذي توفي عام ١٩٧٦، فأقدم نجله ماجد على خوضها بتحالف ترأسه مع آل حيدر وياغي ومرشحين آخرين في لائحة واحدة، وسط انقسام في العائلة الحمادية، بعد قرار سهيل حمادة- الخصم المنافس لزعامة ماجد- خوض المعركة على رأس تحالف آخر في لائحة مستقلة.

وآل حيدر، قرروا خوضها في مناخ من الانقسام في صفوف العائلة. فإلى جانب التحالف مع ماجد حمادة، قرر نجل النائب السابق سليم حيدر خوضها ومنافسة عاكف حيدر المتحالف مع الحماديين، وعلى رأس لائحة ضمت مرشح العشائر النائب السابق فضل الله دندش.

وفي ظل هذا الانقسام بين الحماديين والحيادرة، قرر الرئيس حسين الحسيني خوضها على رأس تحالف آخر، بعد فشل الائتلاف مع حزب الله، في لائحة ضمت إلى جانبه نجل النائب السابق نايف المصري، وعشيرة جعفر، وشمص، وعائلة رعد، التي تمثل العائلة الأكبر في مدينة بعلبك، بعدما أجمعت على خوض الانتخابات بمرشح منها فأظهرت له تأييدها بمقابل مرشح آخر فضّل خوضها منفرداً.

وإلى جانب تلك التحالفات، ثمة تحالفات عائلية وعشائرية أخرى سعت إلى خوض المعركة الانتخابية بالاستناد إلى الوزن العددي لعائلاتها، الذي يمنحها القدرة على الحضور في ميدان التنافس، وهو ما حدث بالفعل أثناء ترؤس محمد علي عواضة- من مدينة بعلبك- لائحة ضمته إلى جانب مرشحين من العشائر المنقسمة على نفسها كعشيرة زعيتر، علوه، دندش، وعائلة

(١) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١ - ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٢١٦.

الموسوي. وجاراه في ذلك حسين سعيد عثمان في تحالف مماثل بالاستناد إلى الترتيب العددي لعائلته في بعلبك، وهي من العائلات الكبرى الموجودة في المدينة.

وفي ظل هذه الانقسامات، أسفرت المعركة الانتخابية عن فوز اللائحة التي تقدم بها حزب الله، في حين احتفظ رئيس المجلس النيابي- آنذاك- حسين الحسيني بموقعه، الى جانب يحيي شمص الذي ضمه إلى جانبه في اللائحة(1).

لقد بينت هذه المعركة الانتخابية، أن الزعامة العائلية أصبحت عاجزة عن الاحتفاظ بقدرتها على خوض المعارك الانتخابية، إذ لم يستطع حسين الحسيني ومعه التكتل العشائري والعائلي المعروف بقدرته الاستقطابية والتمثيلية، الوقوف بمواجه حزب الله الذي بدأ ينمو وسط أفراد العائلات والعشائر، فأصبح يشكّل حلقة الارتكاز في العملية الانتخابية، حيث كان بإمكانه الحصول على كافة المقاعد فيما لو دخلها بلائحة كاملة.

إن عجز التكتلات العائلية والعشائرية عن المواجهة، تمثل بتشتت اللوائح المتنافسة بمقابل حزب الله الذي قرر خوضها بمرشحي العائلات التي لم تكن قد خاضت في الدورات السابقة المعارك الانتخابية، في حين أن محمد ياغي الذي برز على لائحة الحزب - والذي ينتمي إلى عائلة تمكنت من الوصول إلى موقع البرلمان مرتين - لم يكن يحظى بتأييد عائلته لعدم وجود أعضاء حزبيين منها، وبسبب خوض دريد ياغي وغالب ياغي شقيق النائب السابق محمد عباس ياغي الانتخابات على لائحتين متنافستين، وهما يحظيان بتأييد العائلة.

واستناداً إلى نتائج المعركة التي أسفرت عن فوز حزب الله، فإن كثرة اللوائح المتنافسة، لم تكن لتدخل وحدها في تفرق وتشتت الأصوات الناخبة وعدم تجمعها بمقابل الأصوات التي اتجهت إلى تأييد لائحة الحزب. فحزب الله الذي مضى على نشأته عشرسنوات، كان قد استقطب العديد من أفراد الوحدات القرابية نحوه، متوسلاً عمليات الإعداد والتدريب والتبليغ الديني وإقامة المؤسسات الرعائية، التي أدت إلى سد حالات الفراغ على الصعيد الاجتماعي والتنموي جرّاء غياب الدولة وإهمالها. كل ذلك كان يجري بالتزامن مع عجز رئيس مجلس النواب حسين الحسيني عن تقديم خدمات ترضي طموح أبناء المنطقة، بل اكتفى بالارتكاز على الرصيد المعنوي

(١) ماجد ماجد، الانتخابات النيابية بين ١٨٦١ ـ ١٩٩٢ مرجع سابق، ص ٢١٦.

الذي حصل عليه بكونه رئيساً للمجلس النيابي، وكأحد الأركان الرئيسيين في الإعداد والتهيئة لدستور الطائف عام ١٩٨٩.

بيد أن هذه الأسباب لم تكن وحدها لتؤدي إلى غلبة حزب الله، فثمة أسباب أخرى تساندت معها، وهي خوض الحزب الصراع مع العدو الإسرائيلي الذي أكسبه التأييد الشعبي، حيث وجد فيه أبناء المنطقة عاملاً يؤدي إلى تحرير الأرض، ورفع المعاناة عن أفراد الطائفة في الجنوب، بعدما كانت المنطقة الجنوبية، قد فقدت المساندة والدعم من أي جهة داخلية أو خارجية حين اجتياح لبنان عام ١٩٨٢.

٣-٢ التحالف بين حزب الله وزعامة الحسيني (انتخابات ١٩٩٦):

لقد كشفت العملية الانتخابية لعام ١٩٩٢، عن تغير المشهد السياسي الداخلي عما كان عليه في المراحل الانتخابية السابقة. فبعد أن كانت عملية الفوز ترتكز على التحالفات العائلية، أصبح حزب الله يشكل القاعدة الأساسية لأي عملية تحالفية جديدة، وتستند العملية إلى المشاركة في اللائحة التي سيخوض على أساسها التنافس هذه المرَّة.

لقد أسفرت الدورة السابقة عن عجز الحيادرة وآل حمادة نهائياً عن معاودة الوصول إلى المجلس النيابي. وكذلك لم يتحقق الفوز لأي موقع عائلي جديد، باستثناء احتفاظ حسين الحسيني بموقعه في البرلمان، إلى جانب مرشح عشائري، الأمر الذي أدى إلى محاولة الحسيني في الدورة الحالية العودة إلى موقعه السابق، بالإضافة إلى ترشيحات جديدة ستخوضها الوحدات القرابية الساعية إلى الاستفادة من التجربة السابقة، عندما ترك حزب الله مقعدين شاغرين على لائحته.

لقد سبق هذه الدورة حركة دائبة من التحضير لخوض المعركة، تجلّت بسعي المرشحين الجدد الى مد الجسور مع حزب الله، ظهرت في الزيارات المتكررة لمراكز الحزب في بعلبك من جهة، ولمنزل الرئيس السابق حسين الحسيني من جهة أخرى. غير أن هذه التحضيرات كانت مسكونة بهاجس معرفة طبيعة المعركة الجديدة التي ستكون محكومة إلى قانون الانتخاب الجديد، وإلى إمكانية خوضها بلائحة واحدة تجمع الرئيس حسين الحسيني مع مرشحي حزب الله، وهو ما فرض واقعاً من الترقب لانجلاء ما ستسفر عنه طبيعة التطورات.إن معرفة الطبيعة التحالفية الجديدة لدى حزب الله يمكن رصدها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التنامي المطَّرد لدور الحزب

على الصعيد الداخلي الناشىء من طبيعة تطورات الأحداث المحيطة بلبنان، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع الصراع مع إسرائيل[1].

فحزب الله خاض قبل هذه الانتخابات حربين مع إسرائيل، الأولى في تموز ١٩٩٣ عرفت باسم «تصفية الحساب»، والثانية «عناقيد الغضب» في نيسان ١٩٩٦، وكان لهاتين المعركتين دلالاتهما الكاشفة. فمن المعروف، أن المعركة الأولى انتهت بفشل ذريع سجله رابين باعترافه «بالهزيمة»، وفي الثانية أثبتت المقاومة الإسلامية تجربة فريدة في الصمود والتصدي لطاقة الاحتلال النارية. وليس من شك أن خروج الحزب منتصراً في المعركتين سيكون له أثره الكبير على حضوره الشعبي والسياسي، لا سيما لجهة تثبيت موقعه في المعادلة الداخلية، وهذا ما أفضى إلى تزخيم شعبي حصد الحزب خلاله تأييداً لافتاً على المستوى اللبناني، تجاوز لأول مرّة التعاطف الطائفي الضيق معه إلى الإطار الوطني الأوسع.

بيد أن هذا التنامي المضطرد للحزب، وحضوره على المستوى الشعبي عشية التحضير للانتخابات، كان يجد اتجاهاً معاكساً، تجلى بالموقف الرسمي للرؤساء الثلاثة - الساعي إلى تقاسم ثمار «عناقيد الغضب»، من خلال إبعاد الدور العسكري عن الدور الحزبي من الواجهة. فعملوا على توسيع معنى المقاومة كشركاء فيها من أجل الحد من تجيير الالتفاف الواسع حول حزب الله في الاستحقاق السياسي القادم[2].

وانطلاقاً مما تقدم ذكره، فإن هذه المتغيرات ستدفع حزب الله إلى الواجهة في رسم العملية التحالفية، ولكنها ستتأثر بالمشهد السياسي العام الذي يحكم علاقة الحزب بالرؤساء الثلاثة، خصوصاً أن التحول نحو المحافظة كدائرة انتخابية واحدة، من شأنه أن يجعل الباب مفتوحاً أمام حركة أمل لخوض الانتخابات بترشيحات من صفوفها، بعدما بدت الإمكانية متاحة أمامها لكسر احتكار التمثيل الشيعي في دائرة بعلبك- الهرمل المحكوم هذه المرّة للأصوات المحصَّلة على مستوى المحافظة، ولتلعب دوراً فاعلاً في تخفيف الغلبة الشيعية في صناديق الاقتراع. وعلى هذا الأساس، بدأ كل من حزب الله والرئيس الحسيني وحركة أمل منذ صدور قانون الانتخاب، التحضيرات لخوض العملية الانتخابية بعدما كشفت المؤشرات أن الحزب سيخوضها بنفسه من

(١) علي حسن خليل ومصطفى الحاج علي، القوى السياسية في جنوب لبنان: دراسة إحصائية و سياسية لوقائع ونتائج انتخابات ١٩٩٦، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بيروت١٩٩٨، ص ٢٨.

(٢) رفيق خوري، حدود الإلغاء، جريدة الأنوار، بيروت، ١٩٩٦/٩/٨.

خلال تركيب لائحة برئاسة أحد مرشحيه، والتي من الممكن أن تشمل الرئيس الحسيني بين أعضائها، بسبب موقفه المعارض للرئيس الحريري. أما استبعاد حركة أمل، فكان ينطلق من موقف الحركة التي قررت خوض المعركة في الجنوب، تحت شعار الإبقاء على مستوى تمثيل حزب الله نفسه، وهو ما لم يكن ليحظى برضى الحزب الذي وجد أن هذا التمثيل لا يعكس حقيقة الرصيد الشعبي الذي يتمتع به في الجنوب[1]. وتوج ذلك بفشل مساعي اللقاءات بينهما في البقاع تحت رعاية القيادة السورية، لاسيما اللقاءان اللذان حصلا بين أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، ورئيس حركة أمل نبيه بري، بعدما بدت المواقف متقابلة. فالرئيس بري طرح عرضاً على حزب الله باختيار مرشحين لخمسة مقاعد، مقابل ثلاثة مقاعد تختارهم حركة أمل إضافة إلى وزير الحركة محمود أبو حمدان، وهو ما وجده حزب الله مجحفاً لا يمكن القبول به[2].

بيد أن هذه التوترات الناشئة من طبيعة استقطاب القوى الموجودة في تحصيل نسبة التمثيل في تحديد أحجامها، حالت دون الوصول إلى الائتلاف فيما بينها. لكنها سرعان ما توحدت في لائحة ضمت الى جانب الرئيس الحسيني ثلاثة مرشحين شيعة وواحداً سنيا، وآخر مارونياً لحزب الله، إضافة إلى مرشح لحركة أمل هو محمود أبو حمدان الذي أعادت ترشيحه، وغازي زعيتر الذي حظي بتأييد نبيه بري فانتهت اللائحة بالفوز بشكل كامل إضافة إلى مرشحين آخرين من اللائحة نفسها بينهم مرشح حزب البعث عاصم قانصوه[3].

لقد كشفت هذه الانتخابات، أن حزب الله ما زال يتمتع بثقله الشعبي وبعلاقته المتماسكة مع جمهوره، الذي بدا غاضباً لعدم حصول الحزب على أربعة مرشحين شيعة على غرار الدورة السابقة، خصوصاً بعدما بلغ خطاب التحدّي من الحكومة مداه، فدفع حزب الله إلى محاولة تظهير حجم قدرته خارج الإطار العسكري، من خلال الاستعداد لخوض غمار تجربة الاختيار الشعبي بوسيلة الانتخابات، تاركاً لهذه الوسيلة تحديد وزنه الشعبي.

لم يحدث ما كان يطمح إليه حزب الله من محاولة زيادة ترشيحاته وتحالفاته. بل أدى إلى خسارة مقعد شيعي والتحالف مع حركة أمل والرئيس الحسيني، مدفوعاً إليه بسبب الضغوط التي مورست عليه لتليين موقفه، حيث أخذت الدولة تعلن عن نيتها لإرسال عشرة آلاف جندي

(١) علي حسن خليل ومصطفى الحاج علي، القوى السياسية في الجنوب، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٦.

(٣) جريدة النهار، الانتخابات النيابية، ١٩٩٦/٨/١٢ .

لضبط الوضع الأمني في الجنوب، إدراكاً منها لدقة الوضع الأمني بالنسبة لحزب الله وحساباته في المقاومة والسلم الأهلي.

وإزاء تلك الأوضاع، استجاب حزب الله لتلك الضغوط، إذ سرعان ما أُعلن عن توافق مبدئي بين دمشق وحزب الله، انتهى إلى ضرورة حصول الائتلاف الذي شمل الجنوب والبقاع معاً، فحصل حزب الله على ثلاثة مقاعد شيعية في بعلبك ـ الهرمل، مع حق تسمية مرشحين حليفين واحد سني وآخر ماروني[1].

لقد أدى الائتلاف الجديد، إلى احتفاظ حسين الحسيني ومرشح حركة أمل بموقعهما ودخول موقعين جديدين البرلمان، هما عاصم قانصوه الذي كان لترؤسه لحزب البعث دور في دخوله اللائحة، علماً أن حزبه لا يتمتع بتأييد لافت يدفع حزب الله إلى التحالف معه فيما لو لم يكن التحالف محكوماً بسقف الاتفاق مع القيادة السورية.

وأما غازي زعيتر الذي انضم إلى اللائحة، فقد يكون من موقعه العشائري أكثر قدرة على الحصول على تأييد أبناء العشيرة، - وهي الأكثر عدداً بين العشائر- ولكن ليس إلى الحد الذي يفرض نفسه على طبيعة التحالفات فيما لو أراد حزب الله خوضها بمعزل عن التحديدات المرتهنة للاتفاقات المسبقة على تحديد أحجام القوى، بما لا يخل بتجربة السلم الأهلي، وبتوازنات الساحة الداخلية، وتعقيداتها الإقليمية والدولية.

(١) علي حسين خليل ومصطفى الحاج علي، القوى السياسية في الجنوب، مرجع سابق، ص ٨٦.

خلاصة:

يظهر لنا من خلال ما تم رصده في ميدان التنافس القرابي والحزبي حول مقاعد البرلمان، أن صلات القرابة العائلية والعشائرية، طبعت التجربة البرلمانية منذ عهد الانتداب وحتى نهاية عهد الاستقلال، ثم لتفسح المجال أمام الطائفة بعد تطبيق دستور الطائف، إلى واجهة الاستقطاب الانتخابي.

فصلات القرابة، والولاءات للعائلة والعشيرة، ثم للطائفة، تميزت بغلبتها وبأسبقية حضورها على ما عداها من روابط تقوم على أساس الولاءات الحزبية. وقد حال حضورها في المراحل الانتخابية، دون استطاعة الحركات الحزبية تأكيد ذاتها في ميدان التنافس حول موقع البرلمان.

وإذا ما أردنا رسم صورة إجمالية لتبوء مواقع البرلمان يتبين لنا ما يلي:

مرحلة الانتداب:

تميزت تلك المرحلة بوجود موقعين عائليين تمثلا بالحيادرة والحماديين، سبق صعودهما إلى تلك المواقع، نشأة الحركات الحزبية. وقد استمرتا في هذا الحضور بعد الثلاثينيات أي بعد بروز الحركات الحزبية.

وإذا كانت الحركات الحزبية قد أحجمت عن المشاركة بفعل حداثة نشأتها، ومحاولة ترسيخ وجودها، فضلاً عن الضغوط التي واجهتها من السلطات الانتدابية، فقد عمد الحيادرة والحماديون إلى إرساء لحمتهما الداخلية، بعدما أصبح الوصول إلى مواقع السلطة يستوجب تماسكاً داخلياً، وقدرة استقطابية تتماشى مع الواقع الجديد، ومع مقتضيات السياسة الاستيعابية للانتداب.

مرحلة الاستقلال:

خلال المرحلة التي امتدت بين عامي ١٩٤٣ ـ ١٩٧٢، تصدّر الحيادرة والحماديون مواقع البرلمان مع بروز مواقع قرابية أخرى، مما يعني أن المراحل الانتخابية أبرزت احتكار العائلة والعشيرة لمواقع التمثيل النيابي، وأبقت المنافذ مقفلة أمام المحاولات الحزبية لاختراق تحالفاتها أو إقصائها عن مواقعها.

ورغم فوز محمد عباس ياغي المنتمي إلى الحزب التقدمي الاشتراكي بمقعد نيابي في إحدى الدورات الانتخابية، غير أن فوزه لم يكن بسبب انتمائه الحزبي، وإنما يعود إلى أسباب عائلية،

وتحالفية فرضتها طبيعة المرحلة الانتخابية، إذ لم يستطع الفوز إلا لمرة واحدة رغم ترشحه في أكثر من دورة انتخابية.

وعلى هذا الأساس، ومن خلال واقع التنافس الذي بدا في مراحل الاستقلال، يتبين لنا أن العائلة والعشيرة لم تكن لتتخلى عن ممثليها في البرلمان، ولا تقبل أن يشاركها في اختيار من يمثلها أحد غيرها.

وقد بات على من يتقدم ليمثلها في مواقع التنافس، البقاء على ولائه للعشيرة أو العائلة ليستطيع المحافظة على وحدتها وكيانها.

لقد حافظت العائلة والعشيرة على تأكيد حضورها الانتخابي، مستندة إلى التوزيع الطائفي، فأصبحت لها شخصيتها الذاتية. ورغم أن القانون الانتخابي يلحظ توزيع المقاعد على أساس الطوائف وليس العائلات والعشائر، فإن المنطق الواقعي للتمثيل والتضامن في المجتمع اللبناني، أبرز حضور الولاءات القرابية. فكانت أشد وضوحاً مع غلبة هذا الواقع، ومع عدم تحول الطائفة إلى مؤسسة ناجزة تسعى إلى تأكيد حضورها في توازنات السلطة.

مرحلة الطائف:

تميّزت هذه المرحلة، بصعود الطائفة إلى ميدان المواجهة، والتنافس الانتخابي وضمور دور القرابة، وغيابها بشكل نسبي عن الساحة. فحزب الله أكد قدرته على محورة الوحدات القرابية حوله، بعدما نجح في الحصول على تأييدها خلال دورتي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وحركة أمل دخلت كشريك أساسي في تسمية بعض المرشحين حتى من غير المنتمين إلى صفوفها، فيما عمدت العائلة والعشيرة إلى محاولة إعادة إنتاج لحمتها الداخلية، منعاً لذوبانها نهائياً أمام حضور الطائفة. ولكن رغم ذلك، بدا حضورها خافتاً نسبياً بالمقارنة مع المراحل التي سبقت دستور الطائف.

الفصــل الثــالث

الظروف الاجتماعية والاقتصادية

وعلاقات السلطة والنفوذ

تمهيد:

خلال تحليلنا لأشكال العمل السياسي في الفصلين السابقين، وجدنا أن العلاقات القرابية التي ارتكزت على أساس العائلة والعشيرة، تميزت بحضورها طوال المرحلة الممتدة حتى قبيل الحرب الأهلية. في حين أن أشكال العمل الحزبي لم تفلح في إقصائها عن مسرح العمل السياسي، حتى في المرحلة التي أعقبت دخول العائلة والعشيرة في أزمتها البنيوية في مرحلة الحرب الأهلية، الأمر الذي أفسح المجال للطائفة في تشكيل الإطار الجديد للانتظام القرابي على حساب الأشكال القرابية السابقة دون أن تلغيها بشكل نهائي، فيما الإطارات الحزبية بقيت تعاني من العجز عن تأكيد حضورها الفعلي في كافة المراحل التاريخية منذ نشأتها، وحتى ما بعد اتفاق الطائف.

وإذا كانت قاعدة انبناء السلطة في لبنان، قد شكلت إحدى المرتكزات في بروز وتأكيد حضور هذه الأشكال وفقاً لجدلية الانتظام بينها وبين المعطى السياسي، وأسهمت في فهم تلك الطبيعة التفاعلية بينهما، نجد أن الاستزادة في التعمّق والتحليل، تستوجب الوقوف على طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي سادت في كافة المراحل باعتبارها تشكل شروطاً لا تقل شأناً عن المعطى السياسي. فبعض الأنتربولوجيين الاقتصاديين زاوج بين المعطى القرابي والمعطى الاقتصادي، خلافاً لما جاءت به الأنتربولوجيا السياسية، فعلى سبيل المثال وفي محاولة تفسير استمرار الأشكال القرابية، يجد موريس غودلييه أن علاقات الإنتاج يمكن أن تأخذ شكل العلاقات القرابية فضلاً عن علاقات الاستتباع السياسي والديني[1].

غير أننا لن نجهد في إثبات أسبقية الاقتصادي على القرابي باعتباره العامل المؤسس، بقدر ما نود الاستفادة منه كعامل مساعد، باعتبار أنه بدا لنا خلال التحليل الانقسامات الأفقية التي تقوم على أسس طبقية لا تبرز فاعليتها داخل المتكون القرابي أو داخل الطائفة نفسها.

ومن هنا، فإن تجنُّبنا لاستخدام المفاهيم التي تعبر عن التأثر بالمواقف الأيديولوجية على غرار نمط الإنتاج، والبنية الاجتماعية _ الاقتصادية، أو التشكيلة الاجتماعية _ الاقتصادية، لا ينطلق من موقع الموقف المسبق أو الدعوة لإدارة الظهر لهذه المفاهيم، وإنما تجنُّباً للخوض في المسائل الخلافية حول عدد الأنماط وتسمياتها، والتحول في معرض إثباتها، عن الغاية الأساسية

---

(1) Godelier, LAnthropologie Economique, Mouton, paris 1974, p. 297

في استكشاف الانعكاسات التي ستتركها تلك الأوضاع على الواقع القرابي. وفي الوقت الذي نجد أن معظم الدراسات المكرّسة لتحليل وتوصيف البنى الاجتماعية _ الاقتصادية للبلدان النامية تعاني من غياب التصنيف الواحد، أو الأسس العامة لتنميط التكوينات الاجتماعية _ الاقتصادية القائمة في البلدان المذكورة، نشير في هذا الإطار، إلى الاتفاق بين المختصين على أن التركيب الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان، هو عبارة عن تشكيلة متعددة لأنماط اقتصادية مختلفة(١).

ولذلك فإن استخدامنا لمفهوم الشروط أو الظروف الاجتماعية _ الاقتصادية السائدة، يعفينا من الخضوع المسبق لإجراء نوع من تبرير الاستخدامات لهذه المفاهيم.

وفي سبيل رصدنا لهذه الظروف والأوضاع، نرى من المفيد القيام بمحاولة رسم صورة مكمّلة عن الخلفية التاريخية الاجتماعية للمنطقة على ضوء المراحل التي تمّ اعتمادها في الفصلين السابقين، بهدف تشخيص التطور الاقتصادي، وإلقاء بعض الأضواء الكاشفة على كيفية ارتسام حالة التطور، مقارنة مع ما كان يشهده لبنان على المستوى العام، لنصل إلى رصد انعكاساتها على أوضاع القرابة وأشكال العمل الحزبي في التعاطي مع كل مرحلة من هذه المراحل.

١. المرحلة العثمانية:

١-١ أشكال الإنتاج:

شهدت العهود الأخيرة من هذه المرحلة بدايات الاختراق الأجنبي للبنان، وصعود العائلة والعشيرة إلى مواقع السلطة.

ففي مطلع القرن التاسع عشر، بلغ الاقتصاد الرأسمالي لجبل لبنان والمناطق المجاورة أوجه. كما شهد في الوقت نفسه بداية تأثير نمو العلاقات التجارية النقدية، وسباق تخصيص ملكية الأرض، والتميز الاجتماعي داخل طبقة الفلاحين، والمجتمعات القروية، ونمو المراكز الحرفية، وتخصيص المناطق والبلدات في نشاطات زراعية متكاملة، والتسويق والتبادل المتزايد للإنتاج الزراعي، وبالأخص للحرير وزيت الزيتون والتبغ والبقول(٢).

---

(١) خلف محمد الجراد، التغير الاجتماعي وطبيعة البنية الاجتماعية الاقتصادية الانتقالية: المجتمع العربي نموذجاً، مجلة الفكر العربي، العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤، ص ٢٧.

(٢) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جور أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢، ص ٦٥.

أفضت هذه التطورات، إلى توطيد العلاقات التجارية بين مختلف مناطق سوريا ولبنان وفلسطين من جهة، والمناطق الزراعية التي تمدها بالمواد الأولية والسلع الغذائية وتتلقى منها السلع المصنّعة من جهة ثانية.

إن آثار تطور هذا الشكل الأولي للسوق الداخلية والإقليمية، من خلال تقسيم العمل والتخصص، ونمو الإنتاج السلعي الصغير، سوف يظهر عبر نمو فئتين من البلدات في بداية القرن التاسع عشر. فكانت بلدات في مناطق كالنبطية وزحلة ودير القمر قد دانت بنموها للمناطق التي تشرف عليها، ولموقعها كنقطة اتصال بين مناطق متكاملة، وكمحطات على خطوط سير طويلة بين الساحل وجبل لبنان والداخل السوري. وهناك بلدات أصغر حجماً تخصصت في مهن ومنتجات معينة لسوق واسعة نسبياً كصناعة السكاكين في جزين، والدباغة في مشغرة، وصناعة الحرف والخزف في راشيا.

وفي البقاع، كانت زحلة قد أصبحت ملتقى خطوط تجارية ومركز تخزين لزروع البقاع، وسوقاً مهماً للبدو العرب والأكراد، الذين يبادلون فيها ماشيتهم مقابل منتجات الصناعة الحرفية اللبنانية(١).

وتدريجياً تكونت نواة برجوازية تجارية مرتكزة على السوق الداخلية والإقليمية، حيث تحول أفرادها إلى أصحاب مشاغل حرفية، وآخرون إلى تجار في بيروت وطرابلس، فأمّنوا تصدير هذه المنتجات من حرير وزيت زيتون وصابون إلى مصر وتركيا، وصرّفوا في الداخل المنتجات الغالية المشتراة من التجار الأوروبيين. ومن خلال هذه الوسائل، بلغت هذه البرجوازية التجارية الداخلية نموها في منتصف القرن التاسع عشر، وحققت تراكماً جوهرياً عمدت إلى تحويله إلى رأسمال صناعي ومالي.

فمع انتشار الانتاج السلعي، راجت في جبل لبنان زراعة التوت حيث كانت أكثر أراضي المتصرفية المزروعة بعد عام ١٨٦١، منصوبة بأشجار التوت، فشكلت أكثر من ٦٢٪ من صادرات المتصرفية(٢).

وأما في منطقة بعلبك الهرمل، فقد حافظت الأوضاع الاقتصادية على خطها التقليدي فبقي

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦٧.

(2) Boutros Labaki, Introduction á l,Histoire Economique du Liban,Publications de L,Université Libanaise, Beyrouth 1984, p. 435.

النموذج المسيطر يعتمد على الزراعة والرعي، وبقي هذا الشكل هو نفسه حتى منتصف القرن التاسع عشر. فلم يشهد على أساسه الاقتصاد الجردي أو السهلي أي تغيير، إذ بقيت هذه المنطقة تشكّل مجتمعاً زراعياً رعوياً تسود فيها الزراعة التقليدية(١)، بهدف تأمين الاستهلاك الذاتي للقاطنين فيها نتيجة المردود الضعيف للإنتاج، وبقي القطيع يشكل مورداً أساسياً ويقوم بإدامة عيشها الكفاف عن طريق تأمين حاجاتها البيتية اللازمة(٢).

أما التوسع الحاصل فكان في تجارة الفحم، جاء بعدما برزت الحاجة إليه نتيجة إحلال العلاقات الرأسمالية التي قامت على أساس النقود بدل المقايضة التي شكلت سابقاً عماد نظام التبادل.

وتجدر الإشارة إلى أن تجارة الفحم، اختصت بها العشائر الجردية في الهرمل دون غيرها من الوحدات القرابية السهلية التي سكنت بجوار سلسلة الجبال الشرقية في بعلبك، وجوار السلسلة الغربية من القرى كبدنايل ومحيطها.

وتعود أسباب ذلك، إلى أن الجرود الهرملية كانت تمتلك مساحات شاسعة من أشجار اللزّاب والشربين والسنديان، فلم تتعرض للاقتطاع من قبل العثمانيين بسبب ضم الهرمل إلى متصرفية الجبل بل تمتعت بالحماية الأجنبية، فيما تعرضت الأشجار الموجودة في المرتفعات الشرقية والغربية الجنوبية للقطع. ولذلك، لم تكن هذه المرتفعات المطلة على السهل جرداء، بل كانت تكسوها الأحراج الكثيفة والملتفّة، بحيث كان يصعب اجتيازها بسبب كثافة أشجار الملول واللزاب، والبطم، والإجاص البري، التي سادت فوق الجبل الشرقي، وعلى السفوح الممتدة فوق بدنايل(٣). لقد قضى عليها العثمانيون بطلبهم للحطب كوقود للقطارات الحديدية، فأعملوا فيها الفأس في أثناء الحرب العالمية الأولى، نتيجة الحصار الذي فرض على حدود دولتهم وولاياتها بعدما فقد الوقود من مادة الفحم الحجري، فسخروا الأهالي في قطع الخشب وتقطيعه في أقرب محطة للقطارات قرب الأحراج، وسميت هذه العملية بـ «سفر برلك» أو السخرة الجماعية. وعلى أساسها كان يتم تجميع الحطب بعد الاقتطاع في حوش السنيد قرب بلدة طليا غرب مدينة بعلبك(٤)، لتقديمه كوقود للقطارات الحديدية آنذاك.

---

(١) عبد الله حنا، أشكال الزراعة السائدة في سوريا ولبنان: الحركات الفلاحية في لبنان وسوريا بين ١٨٢٠ - ١٩٢٠، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، ص ١٢٠.

(٢) فؤاد خليل، التشكل العشائري في الهرمل، مجلة الاجتهاد، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٣)عبد الله سعيد، أشكال الملكية الزراعية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع بين ١٨٦٠ ، ١٩١٤ ، مكتبة بيسان، بيروت ١٩٩٥ ، ص ١٤٤.

(٤)المرجع نفسه، ص ١٤٥.

ولذلك فإن خلو هذه المناطق من الأشجار، منعها من تعاطي تجارة الفحم على غرار المساحات الجردية الهرملية، فبقيت عائلاتها تعتمد في معيشتها على الزراعة بأشكالها التقليدية.

غير أن التأثيرات التي تركتها تجارة الفحم في الجرد الهرملي بقيت محدودة، حيث انحصرت فقط في توسيع نطاق التبادل النقدي، دون أن تنفذ إلى داخل التركيبة السائدة. فلم يتغير نظام الملكية القائمة على أساس القرابة، ولم تتبدل وظيفة القطيع الاجتماعية والاقتصادية(١).

وعلى هذا الأساس، فلم تؤدِّ الرسملة إلى انفراط عقد العلاقات القرابية السائدة، بل ظلت كما كانت عليه في الفترة التي سبقتها، تتميز بوجود ملكية كبيرة، وملكية صغيرة مهددة وهامشية، واستغلال شبه إقطاعي لمكاريين محرومين من كثير من الحقوق الشخصية والسياسية.

١-٢ نظام الأراضي:

إلى جانب أشكال الإنتاج، شكلت السيطرة على الأراضي وطرق استثمارها صلب التحولات العميقة للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فالأرض، كانت المحور الذي نشأت حوله علاقات السلطة بمفهوميها الاجتماعي والسياسي. وعلى أساسها تكوّنت التشكيلات الاجتماعية للفئات والعناصر السكانية من حيث تراتبها داخل الهرم الاجتماعي(٢).

فمنذ بداية حكمهم، نجد أن السلاطين العثمانيين، قلما غيروا في البدء في بنى ومؤسسات الأراضي الواسعة التي احتلوها. فأبقت الإمبراطورية على علاقات الإنتاج والمراتب الاجتماعية والسلطات المحلية والمؤسسات الدينية، في الوضع الذي كانت تعتمد عليه في نهاية القرون الوسطى. ولقد اكتفت الدولة الجديدة بتبديل الرؤوس وبإقرار شرعية البنى الاجتماعية-السياسية القائمة، مستخدمة إياها كوسائل لاقتطاع وسحب الريوع على شكل ضريبة وإخراج قسم كبير من الفائض المنتج على يد الفلاحين والحرفيين(٣).

ولم يكن في بداية تلك الفترة أي تملُّك للأرض، فهي تعود للدولة. والدولة هي المالكة كلياً

---

(١) فؤاد خليل، التشكل العشائري في الهرمل، مجلة الاجتهاد، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) محمد مراد، النخبة والسلطة في المشرق العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩٦، ص ١٩.

(٣)سليم نصر، وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مرجع سابق، ص ٢١.

لأراضي الميري، وحق السيادة عليها يعود للسلطان عبر تفويض إلهي يقوم عليه ما يعرف باسم «بيت المال»[(١)]. وبنتيجة الحاجات المالية المتزايدة، غيَّرت الدولة العثمانية سياستها الزراعية بعد أن عمدت إلى تحديث الإدارة والجهاز القضائي، فأصدرت سلسلة من القوانين والتدابير الإدارية (في سنة ١٨٥٧ _ ١٨٨٠ _ ١٩١٣م) هدفت من خلالها إلى تخصيص ملكية الأرض، وتحديد الملكيات بواسطة عمليات المسح، وإعطاء الصكوك، وإلى وضع أساس جديد للضريبة، وإقرار رهن الأراضي وحجزها والتنازل عنها وتملكها. وثبتت مبدئياً الأملاك المشاعية[(٢)]، وقسمت الأراضي حسب الوضع القائم آنذاك، فجاء هذا التثبيت بعد أن كان السلطان يقوم في بعض الأحيان، بضمِّها إلى الأراضي الأميرية، الأمر الذي يخوله منحها إلى الأمراء وشيوخ الإقطاع، بعد أن تكون عبارة عن ملكية مشتركة لأهالي القرية بكاملها، وتدخل في عدادها المراعي والبيادر والساحات العامة والغابات الحرجية.

وإلى جانب تثبيت الملكية المشاعية، ظهرت ملكية جديدة تحت اسم ملكية التصرف يكتسبها صاحبها بمرور الزمن[(٣)]، أو من خلال استصلاحه للأراضي الموات، وهي تابعة بالأصل للأراضي الأميرية يكتسب صاحبها حق التصرف بها إذا استصلحها، بعد أن تكون متروكة.

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبحت أراضي الدولة العثمانية في كل مناطق المشرق العربي أرض تصرُّف[(٤)]، ونظمت ملكية التصرف بإطار قانوني. وبسبب حرية التصرف، صارت الملكية العائلية المشتركة الشكل الغالب للنشاط الزراعي، وأصبحت كل عائلة مالكة تشكل نوعاً من الوحدة الإنتاجية في ملكية التصرف.

أما الملكية الخاصة، فظهرت بنتاج القوانين العثمانية الصادرة عام ١٨٥٨ من خلال استصدار نظام السندات، الذي أتاح تحويل ملكية التصرف إلى ملكية خاصة.

بيد أن تطورات نظام الأراضي في القرن التاسع عشر، ترافقت مع وجود النظام الإقطاعي العثماني الذي شكلت فيه المقاطعة وحدة التنظيم الإداري. وكان في هذه المقاطعات أمراء هم

---

(١) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي بين ١٨٦٠ ١٩٢٠، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢)زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية: الجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٣، ص ١٣٠.

(٣) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، ط ٨، بيروت ١٩٨٥، ص ١٣.

(٤)وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي بين١٨٦٠ و١٩٢٠ ، مرجع سابق، ص ٢٤.

حكامها وولاتها، وكانت مهمتهم إلى جانب جباية الضرائب، تقديم الفرسان للقتال عندما يطلب منهم العثمانيون ذلك[(١)]. وإلى جانب الأمراء، برزت عصبيات عائلية قوية شكلت الواسطة بين العائلات الفلاحية والسلطة المركزية للدولة العثمانية، ضمن إطار نظام التراتب الاجتماعي الذي كان يقسِّم البنى القرابية إلى طبقات وعشائر تختلف طريقة التعامل معها من قبل السلطة باختلاف مراتبها. ويأتي على رأس هذا التراتب الأمراء، ثم المشايخ، والأسر المقاطعجية، وبعدها يأتي الفلاحون، وعرف هذا النظام في سائر المقاطعات العثمانية وبينها لبنان[(٢)].

وبنتيجة ذلك، برز في المشرق العربي عدد من الأسر القوية في العديد من المناطق، على قاعدة قدرتها على القيام بدور الوسيط في جمع ضريبة العشر بين الهيئة الحاكمة من جهة، والرعايا من جهة ثانية.

أما في لبنان، فقد ظلت هذه العصبيات التي كانت تقوم بدور الوسيط، تحتفظ بوظيفتها الممتدة بين عامي ١٨٦٤و١٩١٤ محافظة على سلطتها في مناطقها[(٣)]. وكان من مظاهر الحكم الإقطاعي هذا، أن تصرَّفت هذه العصبيات في مقاطعاتها بطريقة الآمرة الناهية، فكان الملتزمون يقومون بجباية الضرائب ويرسلون منها إلى الحاكم ما فرضه هو عليهم أو ما تعهدوا به، والباقي يصرف في نفقاتهم الخاصة[(٤)]. والإقطاعيون يؤذن لهم أن يحكموا بالسجن والضرب، لأنهم إلى جانب الجباية كانوا موكلين الأمن ضمن مقاطعاتهم.

أما لناحية ملكياتهم، فكانوا إلى جانب اقتطاع الأراضي المشاع، قد استفادوا من صدور نظام الإصلاحات العثمانية للأراضي، عبر تسجيلها باسم عائلاتهم كأملاك خاصة تعود لعائلاتهم مجتمعة. واشتروا إلى جانب ذلك أراضي الفلاحين[(٥)]، واحتالوا على قانون الأراضي العثمانية، بعدما تمكنوا من رشوة موظفي إدارتي «الطابو»، و«الدفتر خانه» بتسجيل الأراضي على أسمائهم كأملاك خاصة، أو كتصرف قانوني[(٦)].

---

(١)ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٥، ص ٢٠.

(2)A/I Ismail, Histoire du Liban du xv11 siècle à nos jours, Paris 1955, p. 22.

(3) Touma, Paysons et Institutions Féodales chez les Druzer et les Maronites du Liban du xvIIe à 1914 , Publications de L,Université Libanaise, Beyrouth 1971 p. 338.

(٤)عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا بين ١٨٦٤ و ١٩١٤، دار المعارف، مصر ١٩٦٩، ص ٩٨.

(٥)وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد، والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٦)عبد الله سعيد، أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ، مرجع سابق، ص ١٨٣.

وهكذا نجد أن نظام الأراضي وما رافقه من تطورات، استلزم وجود عصبيات عائلية لسحب الخراج، مارست سلطتها على هذا النحو، وبقيت تستند فيها إلى عصبياتها القوية وعلاقاتها المتينة مع السلطات المركزية، وإلى مرتكزاتها الاقتصادية الاجتماعية حيث أتاحت لها هذه المرتكزات، معاودة صعودها الاجتماعي والسياسي ضمن النظام الجديد.

كما أن الامتداد والتوسع في الأراضي والاستثمار، استلزم التماسك والتضامن العائليين في مواجهة أعباء السلطة الخراجية القائمة على سحب الفائض الريفي، على شكل ضرائب من الفلاحين. فقد اعتبر الفلاحون هذه المهام شأناً أسرياً، تجندوا لها من كبيرهم إلى صغيرهم، وأصبحت الأسرة بمجملها تمثل وحدة العمل في الأراضي الزراعية. وبذلك، تكون السلطة العثمانية عبر مستوياتها المختلفة، أدركت أهمية العائلة الموسعة كوحدة إنتاجية جماعية يمكنها توفير الفائض الريفي، الذي كان يجري سحبه على شكل استنزاف خراجي، من قبل قوى عائلية مارست مهام السلطة، عبر صيغة نظام الالتزام والجباية الضرائبية .

١-٣ القرابة وعلاقات النفوذ:

أ - ممارسة السلطة:

إن التغيرات التي طرأت على أوضاع الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر في مجمل المناطق الخاضعة لها، تركت بلا شك تأثيراتها على منطقة بعلبك _ الهرمل. طالت هذه التأثيرات جوانب عديدة، قوامها ممارسة السلطة، وتداخل ملكية الأراضي والقرابة العائلية. ومن هنا يجدر التوقف عند طبيعة التطورات الاقتصادية _ الاجتماعية وما إذا كانت تفارقت عنها أو تكيفت معها.

وفي إطار رصد دور الوحدات القرابية في ممارستها لسلطتها المحلية، نجد أن الحيادرة والحماديين قد شكلا السلطة المحلية في عهد الإمارة، ومارسا دورهما بالتمحور حول زعيم لكل منهما كان مخولاً الإشراف على جمع الضرائب، كما كان مخولاً بفض المنازعات بين الفلاحين، ومارس كل منهما هذه السلطة التي تمثلت بجمع الضرائب، حيث كانت تمارس على الفلاحين أشكالاً من التعسف والقمع والاضطهاد في الجباية من المحصول، ومن الأغنام وأحمال الحطب، التي غالباً ما كانت تتعدى ضريبة العشر، لتصل إلى نصف المحصول، بالإضافة إلى اقتطاع أعداد كبيرة من القطعان من الرعاة في الجرود.

وظل هذا السلوك هو السائد حتى مرحلة المتصرفية حيث تحول نظام السلطة المحلية من موقع الالتزام، إلى موقع الوظيفة الإدارية،الذي جاء مع عهد التنظيمات، فتغير موقع السلطة المحلية من موقع ملتزمي الضرائب، ومسؤولية جبايتها إلى موقع الموظفين الإداريين، المنوط بهم تطبيق أنظمة السلطة، ومن بينها تسجيل الأرض، وحصر الاستثمارات الزراعية الفردية منها[(١)].

وكان نتيجة ذلك، أن تحولت العائلة من موقعها السابق، إلى مواقع النفوذ الإداري والإقطاع السياسي، حيث استند النظام الجديد إلى الطوائف في التمثيل، بعد أن استعان المتصرفون بأفراد الأسر السلطوية للإدارة الجديدة. وأصبح السلوك السياسي للوحدات القرابية التي احتلت المواقع الإدارية يتحدد عبر مد شبكة التحالف فيما بينها، وتقسيم مراكز النفوذ، وترسيخ تبعية الفلاحين لها.

وعلى هذا الأساس، لعب الحيادرة في بعلبك دوراً أساسياً فشغلوا مواقع إدارية هامة في مجلس القضاء، والمجلس البلدي، إلى جانب بعض العائلات الأخرى.

وتولت المشيخة الحمادية وأفرادها إدارة مديرية الهرمل التي كانت خارج قضاء بعلبك لتبعيتها قضاء البترون، فاستفادت من نتائج التمثيل الطائفي، حيث أعفيت من الخدمة العسكرية الإلزامية، واستغلت موقعها في تجديد علاقات الولاء والتبعية إلى سلطة المشيخة، بتمحورها حول الباشا، الذي راح ينظم ويراقب عمليات جباية الضرائب من الفلاحين في المديرية، فيقتطع الجزء الأكبر منها، ويشرف على توزيع الباقي. وقد كان على الحماديين تنظيم القدرة العسكرية لأفرادهم في سبيل تنفيذ سياسة المشيخة في فرض الخوّات، وجمعها وتقديمها إلى الباشا[(٢)]. وعلى هذا الأساس، غدا النظام الضريبي في مديرية الهرمل، نظاماً حمادياً بامتياز. بمعنى أنه عمل على تجديد الانتساب إلى الولاء الحمادي، لكون هذا الولاء، شكل القناة الرئيسية التي اعتمدها ذاك النظام في توزيع الدخل، وهذا يعني أن القرابة تتجدد بتجدد عملية الإنتاج.

---

(١) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٨٢.

(٢) فؤاد خليل، التشكل العشائري في الهرمل، مجلة الاجتهاد، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

ب - التملك والاستغلال:

بالرغم من صدور قانون الملكية، الذي كان من المفترض أن يحدث تحولاً لصالح الوحدات القرابية العاملة في الأراضي، فقد كرّس استقلال مواقع السلطة المحلية في التوزيع للأراضي الزراعية. فمع تتبع انتقال الملكيات الزراعية، يمكن التأكيد، أنه منذ صدور هذا القانون وحتى نهاية عهد الأمبراطورية العثمانية، بقيت الملكيات الكبيرة محصورة بمواقع السلطة المحليّة في الجرود والسهل.

وبذلك تكون مواقع السلطة المحليّة قد حافظت إلى جانب استمرار سلطتها، على الاحتفاظ بمئات الهكتارات من الأراضي، إضافة إلى عشرات القرى. وفي إطار البحث عن كيفية استغلالها للوحدات القرابية، يمكن القول: إنه وبالرغم من صدور قانون الأراضي عام ١٨٥٨ ، كانت هذه الوحدات كما في بقية المناطق اللبنانية، تحجم عن تسجيل هذه الأراضي في الدوائر المختصة للحصول على سندات الطابو، خوفاً من تسجيل أسماء أبنائها في دوائر النفوس كي لا يساق هؤلاء للتجنيد الإجباري، وخوفاً من فرض أعباء باهظة عليهم.

أما البعض الآخر منهم من الذين سجلوا ملكياتهم في دوائر الطابو، فقد لجؤوا بنتيجة الضرائب الباهضة إلى الاستدانة من المالكين، حيث كان أحدهم حين يعطي الفلاح بعض الأموال على سبيل القروض، بعدما كان المالك يدفعه إلى كتابة سند على نفسه، فيه بأنه استلف مبلغاً من المال من الدائن وسيدفعه عند الاستحقاق مع الفائدة، وإلا تحمّل كل تبعات الأضرار مع توقيع شهود على ذلك[1].

وفي حالة التخلف عن الدفع للأسباب التي تعود إلى ارتفاع الضرائب، وإلى ذهاب بعض المحاصيل نتيجة الأحوال المناخية السيئة، فكانت تعمد المحكمة إلى إبقاء الحجز على هذه الاراضي، وإلى عرض العقار بالمزاد العلني خلال فترة زمنية محددة قد تتعدى الشهر وبالنهاية تكون هذه الأراضي من نصيب أحد المالكين الكبار.

لم يكن السبيل متاحاً أمام فلاح آخر لشرائها لأنه في العادة، لم يكن الفلاحون ليترددوا إلى دوائر الطابو، ولا هم يعرفون القراءة والكتابة لقراءة إعلانات البيع بالمزاد.

---

(١) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مرجع سابق، ص ٤٤.

كما أن استمرار نظام التجنيد الإجباري، كان يدفع هؤلاء الفلاحين إلى بيع أراضيهم مقابل الحصول على بعض «المجيديات» العثمانية لدفع الفكة لتخليص أبنائهم من هذا التجنيد، مما كان يؤدي إلى ذهاب أراضيهم إلى المتنفذين الكبار، وحرمانهم من حقوق التصرف فيها. فلقد عاش الفلاحون حالة ضياع وتردد بين الخدمة العسكرية والاهتمام بزراعة الأرض، فإن هم تركوها وفرّوا خارج أراضي الولاية، صودرت أراضيهم وعادت إلى دوائر الطابو والمالية، فيستولي عليها الملاكون الكبار. وإن هم زرعوها، وجب عليهم دفع البدل العسكري المرتفع والاستدانة لتسديد هذا البدل. وكان أصحاب النفوذ، هم الذين يقومون في أكثر الأحيان بدفع البدل العسكري عن الفلاحين وأصحاب التصرف بالأراضي الأميرية والمملوكة، مقابل تخلّي هؤلاء عن حقوق تصرفهم وملكيتهم مع بقائهم في الأرض كمرابعين، ومزارعين، عند الشخص الذي خلّصهم من الخدمة العسكرية. مما يعني انتقال الأرض إلى المالك الجديد القادر على تسديد بدل «فكاك» الفلاحين سلفة، أو ديناً، أو شراء لحق التصرف بها في دوائر «الطابو» العثمانية.

وفي إطار ذلك، يمكن الاستنتاج، بأن الملكية الكبيرة اقتصرت على أشخاص معدودين، مقابل ملكيات هشة وصغيرة ومستقلة عن المالكين الكبار.

فالحيادرة باتوا يمتلكون مساحات واسعة من الأراضي، فأسعد حيدر ويوسف بك حيدر كانا يمتلكان عشرات الهكتارات من الأراضي في بعلبك، وفي اللبوة، وحوش الرافقة، وبدنايل. كما أن أولاد خليل آغا حيدر امتلكوا نواحي قرية اللبوة ومزارعها في قرية النبي عثمان.

وامتلك أولاد الباشا سعيد سليمان حيدر عام ١٩١٠، حق التصرف بحوالي ٣٠ قطعة أرض أميرية في قرية حوش الرافقة (قضاء بعلبك) بلغت مساحتها مجتمعة حوالي ٣٠٥ دونمات، كما اشترى إبراهيم أسعد حيدر حق التصرف في دوائر الطابو العثمانية في قضاء بعلبك، بحوالي ١٨ قطعة أرض أميرية في قرية اللبوة قدرت مساحتها بـ: ٢٧٥ دونماً[1].

وأما سياد آل مرتضى، رغم عدم إشغالهم لمواقع السلطة، فقد حافظوا وتوسعوا في ملكياتهم، حتى أصبحت قرية دورس بكاملها تحت ملكيتهم، بالإضافة إلى عشرات الهكتارات في تمنين، وسرعين ورياق، وعلي النهري.

---

(١) عبد الله سعيد، أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، مرجع سابق، ص ١٧٧.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نصل إلى الاستنتاج، بأن ثمة مواقع قرابية حافظت على سيطرتها ومارست سلطتها المحلية على نحو ما تمّ ذكره، مستفيدة من تطورات الأوضاع السائدة، بينما كانت معظم الوحدات القرابية الأخرى قد رزحت تحت وطأة الضغط اليومي لتسديد الضرائب وحماية أملاكها من النهب المستمر، فبقيت تعيش تحت وطأة أشكال المرابعة والمناصفة في الزراعة، مع بقاء علاقات الاستغلال على وضعها السابق.

٢- المرحلة الانتدابية وتطورات الأوضاع السائدة:

مع الانتقال من المرحلة العثمانية إلى مرحلة السيطرة الانتدابية، كان من المفترض أن تشهد المنطقة تطورات تطال التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، لأسباب تعود إلى التفاوت في مراحل التطور التي كان قد قطعها الغرب مقارنة مع ما كان سائداً في المرحلة العثمانية. غير أن المرحلة الانتدابية لم تأت لتلغي الأوضاع السائدة، وإنما عمدت إلى خلخلة البنى القديمة دون أن تُلغيها جذرياً. فالبنى الإنتاجية ظلت تعيش حالة من الإنتاج العائلي والعشائري ثم شبه الرأسمالي، وظلت الروابط القرابية الاجتماعية تستند إلى العائلة والعشيرة كوحدة إنتاجية[١].

٢-١ أشكال الإنتاج:

مع الانتداب، سوف يكتمل تحول البنى الزراعية في إطار اندماج جبل لبنان بالسوق الرأسمالية العالمية، وبالأخص الشبكات التجارية والمالية للرأسمالية الفرنسية، حيث شهدت تلك الحقبة انتشار أنواع الزراعة الموجهة أكثر فأكثر نحو السوق الإقليمية والدولية، كزراعة التوت، وتربية دودة القز، وزيت الزيتون، ومعامل الصابون، والتبغ وزراعة الثمار لأسواق المدن وخاصة بيروت[٢] .

وفيما يتعلق بتنشيط زراعة التوت، ازدادت أهمية الفلاح في الجبل مما عزّز وضع الفلاحين والعمال الزراعيين هناك.

فزراعة التوت، كانت قد شهدت تمركزاً في جبل لبنان منذ الدخول الرأسمالي إذ بلغ عدد الأشجار المغروسة حوالي ٢٨،٠٠٠،٠٠٠ شجرة مقابل ٦٠٠،٠٠٠ شجرة في بعلبك.

(١) محمد مراد، النخبة والسلطة في المشرق العربي، مرجع سابق، ص ١٤.
(٢) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مرجع سابق، ص ٤١.

وكان يوازي هذا التمركز في الزراعة، تمركز آخر في أماكن تربية دودة القز ومصانع حلّ الشرانق[١].

وبفضل هذا التنشيط في إنتاج الحرير، انتشر العمال الزراعيون الأجراء في الجبل أكثر من باقي المناطق. وكان ظهور هؤلاء المياومين الزراعيين، ولأول مرّة في لبنان، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة لتحرر الفلاحين من سيطرة المقاطعجية والكنيسة المارونية. وساهم الأجر النقدي والمنتوجات الزراعية المرتفعة الأسعار، في تحسين وضع الفلاح الفقير في الجبل. فبقدر ما كانت المزروعات التجارية مصدراً لغنى المتاجرين بها، بقدر ما كان التجار أكثر عدداً وأكثر تنافساً على امتلاك المحصول، فيصبح المزارع والأجير والفلاح أكثر انفلاتاً من الضغوطات السابقة، ويتحسن بالتالي مستوى معيشته، ويتاح له شيء من البحبوحة في المسكن والمأكل والملبس، وفي ادخار جزء من دخله يشتري بها أرضاً صغيرة يمتلكها، أو يضيفها إلى ملكية صغيرة سابقة[٢].

ولا بد من الإشارة أيضاً، إلى أن تشجيع المفوضية الفرنسية العليا للاصطياف، أمدَّ جوار بيروت بمداخيل ثابتة ووفيرة، مما دفع أعداداً كبيرة من الفلاحين والأجراء للعمل بهذا القطاع الصيفي، فبدأوا بتسويق منتوجاتهم الزراعية دونما حاجة إلى سماسرة المدينة وجنوا أرباحاً لا بأس بها من اختلاطهم بالمصطافين، الأجانب والمحليين، الذين اتسموا بطابع الغنى الفاحش. وقد استطاع هؤلاء الريفيون تأمين الأرباح بفضل تأجير قسم من مساكنهم، وبيع محاصيلهم دونما سمسرة، وتقديم الخدمات للمصطافين، والعمل اليومي بأجور نقدية، الأمر الذي جعل من جبل لبنان منطقة مميزة عن سائر الأرياف[٣].

وكما في الجبل، شكلت صناعة الحرير مورداً أساسياً لبعض القاطنين في جرود الهرمل وفي بعلبك، منذ دخولها في فترة الانتداب بين العشرينات والثلاثينات. ولكن وإن استخدم الانتاج بهدف التجارة، حيث كانت المواسم تصدّر إلى جبال لبنان، ولكنها لم تكن تؤدي إلى خلق رأسمال لدى المزارعين، بسبب صرف عائداتها في الإنفاق على الحاجات الأساسية. فالمستهلك كان يستدين من أصحاب الدكاكين والمتاجر ريثما ينتهي موسم الحرير الذي يكون عادة في أوائل حزيران من كل عام. فإذا كانت للموسم حصيلة تناسب حجم الدين، كان يتم تسديده بكامله،

(١) وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد، والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٢) د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤ - ١٩٢٦، مرجع سابق، ص ٢١٦.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

وإلا دُوِّر المبلغ للموسم الذي يليه. فلو استدان مستهلك ما من الجوار حذاء، فيتعهد له الحذّاء بإصلاحه لمدّة سنة وحتى انتهاء الموسم، وكان الطبيب إذا عالج مريضاً يشارطه مسبقاً على الشفاء بتسديد المبلغ عند انتهاء الموسم[1].

أما تجارة الفحم التي استمر إنتاجها بهدف تلبية الاحتياجات الذاتية للعصبيات الجردية في مرحلة المتصرفية، فقد شهدت تنامياً في المرحلة الانتدابية مع مدن الساحل السوري، حيث أصبح للفحم، أهمية رئيسية في البقاع الشمالي والمدن السورية طيلة فترة الثلاثينات والأربعينات. وبنتيجة ذلك، انتشرت المتاجر بشكل واسع في الجرود وتحديداً في وادي حلبا، ووادي العس، والمعسرة، ووادي النيرة عند عشيرة الدنادشة، ووادي الكرم عند عشائر ناصر الدين، وجعفر، وعلو وغيرهم. ونتجت عن حالة التوسع هذه تفاوتات اجتماعية تمثلت بوجود طبقة من المنتجين الكبار، وهم قلة، من أصحاب الأراضي والأحراج الذين حصلوا عليها بموجب الملكيات وبوضع اليد، وطبقة الشغيلة التي تعمل في إنتاج الفحم، والجمّالة والمنتجون الصغار من أصحاب الملكيات الصغيرة، وفئة ضئيلة تعمل على نقل الفحم وبيعه إلى تجار محليين في القرى والبلدات المجاورة[2].

٢-٢ نظام الأراضي الزراعية

نظراً لأن القرابة ارتبطت بملكية الأرض وبالأشكال الانتاجية، كان من المفترض أن تشهد هذه الأشكال، انعكاسات التطورات التي ستطرأ على الأوضاع السائدة، لأن نظام الملكية وأشكال الإنتاج كانتا أحد الأبعاد التي ارتكزت عليها السلطة القرابية من جهة، ولكونها شكلّت في العهد العثماني عاملاً أساسياً في وجود نظام قرابة يؤمن تماسكاً عائلياً من جهة أخرى. فالوحدات القرابية، وجدت في هذا التماسك عاملاً أساسياً في تأمين مصادر معيشتها ولدفع الضرائب، فغدت هذه الوحدات تعكس وحدة العمل الجماعي في الأرض بسبب حاجتها إلى التضامن والتماسك لمواجهة مفاعيل السلطة، المستمدة من طبيعة نظام الملكية، وطبيعة علاقات الإنتاج القائمة.

ومع سيطرة عهد الانتداب، فإن أول ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال، أن منطقة بعلبك ـ

(١) د. حبيب محفوظ، تاريخ الهرمل، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٩.

الهرمل بقيت بعيدة كل البعد عن التحولات التي أصابت الجبل، وأدت إلى بروز نمط جديد من العلاقات الاقتصادية، حيث كانت السمة العامة للوضع الاقتصادي في المناطق الموحدة في إطار الدولة اللبنانية متميزة بوضوح. في الجبل ملكية صغيرة تتفتت باستمرار، وفي الأطراف ملكية واسعة وكبيرة تحت سيطرة أبناء العصبيات القرابية الذين كانوا يمتلكون قرى بأكملها[1]، والذين استفادوا من التحول العقاري في ظل الانتداب عام ١٩٢٦، حيث باعت الدولة المنتدبة حق ملكية (الرقبة) للمتصرفين بالأرض الأميرية. كما استفادوا من القرار الصادر عن المفوض السامي بونسو عام ١٩٣٠، ليسجلوا بأسمائهم الأراضي الخصبة[2]. أما الملكيات الجردية، فلم تتغير عما كانت عليه في العهد العثماني. كما لم تتغير أشكال المزارعة حيث بقيت المناطق الجردية بأيدي العصبيات، لأن المراعي الجردية كان قد تم تسجيلها بأسمائهم كملكيات خاصة، أو ملكيات تصرّف بموجب قانون الأراضي العثماني الذي شرّع السيطرة على هذه المراعي، بموجب إحدى مواده التي تنص على أن المراعي التي يحصد حشيشها قديماً ويؤخذ عشر محصولها، تكون مثل الأراضي الزراعية، ويمكن التصرف بها بموجب الطابو وينتفع متصرفها، ويقدر أن يمنع غيره من الانتفاع بها، مما أدى إلى انتزاع صفة المراعي عنها وإسقاط مشاعيتها[3].

لم تنتج الإدارة الانتدابية، لا بل لم ترغب في خلق الملكية الصغيرة في الريف، فاستمر نظام الإقطاع هناك، الشكل البارز لسيطرة الملكية العقارية الكبيرة على الأرض. وبقيت ٧٨٪ من ملكيات سهل البقاع حتى عام ١٩٢٥، ذات طابع مشترك بين أفراد عائلة واحدة، دون أن تتجزأ تلك الملكيات الكبيرة[4].

ففي الهرمل وحدها بلغت مساحة الأملاك الخاصة ٣٤٩٣٣٩٠٦ متر مربع وزعت على ٣٦٢٣٠ أسرة بمعدل ٩٦٠٠ متر مربع للأسرة الواحدة[5].

فبالاستناد إلى قوانين الملكية هذه، تكون السلطات الانتدابية قد وفّرت غطاءً شرعياً وقانونياً

(١) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) عبد الله حنا، الحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) عبد الله سعيد، أشكال الملكية الزراعية وأنواع الأرض في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤-١٩٢٦، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٥) مصطفى طه، تاريخ الهرمل، مرجع سابق، ص ١٥٨ .

لأصحاب الملكيات الكبيرة، الأمر الذي رسّخ تلك الملكيات، وأعطاها قوة الاستمرار والثبات طيلة الفترة الانتدابية، والفترة التي تلتها من المراحل الأولى للاستقلال.

٢-٣ القرابة وعلاقات النفوذ:

توزعت حول المندوب السامي دوائر المفوضية العليا، بينها مكاتب المستشارين في المالية والقضاء والقانون، ومكاتب التفتيش العام للجمارك والبريد وغيرها. وشكل هؤلاء المستشارون نواة السلطة التنفيذية الحقيقية لإدارة لبنان الكبير، وقد عُين مستشارون عسكريون في الغالب إلى جانب كل محافظ أو مدير أو قائمقام، وكانت لهم صلاحيات التنفيذ في شتى المجالات[١].

أما خارج المفوضية العليا فبرزت فئتان من الموظفين: الأولى، هي فئة المندوبين، وهي جهاز الانتداب الذي يمثل المفوضية العليا، ويرتبط بها مباشرة. وكان موظفو هذه الفئة يعينون من قبل المفوض السامي الذي يحدد لهم صلاحياتهم ووظائفهم ومسؤولياتهم.

أما الفئة الثانية، فهي تشمل المستشارين في إدارة الانتداب، وهي تضم موظفين فرنسيين معينين كمستشارين فنيين، أو إداريين أو موظفين مراقبين إلى جانب الموظفين المحليين، لا بل على رؤوسهم. وكان موظفو هذه الفئة يتبعون من الناحية القانونية إدارة الدويلات المحلية، وكانت تلك الدويلات، تقوم بأعباء رواتبهم وتعويضاتهم الباهظة، دون أن يكون لها الحق في اختيارهم الذي تقوم به المفوضية.

وكان اختصاص المندوبين عاماً، يساعدهم في عملهم ضباط أو موظفون، وعدد من الفنيين الفرنسيين المعينين لدى الإدارات المحلية لمختلف المصالح العامة، والذي كان من الضروري أن تعرض عليهم كافة القرارات التي يتخذها هؤلاء، والتي لا يمكن أن تصبح قابلة للتنفيذ، إلا بعد تأشيرهم عليها بالموافقة[٢].

وعلى هذا الأساس يمكن القول: إنه باسم الانتداب، قام الفرنسيون بتوزيع ضباطهم وموظفيهم ومستشاريهم على جميع مناصب الدولة بصلاحيات مطلقة، فيما بقيت صلاحيات بعض الإداريين اللبنانيين مجرد صلاحيات استشارية بسيطة[٣]، فسيطر هؤلاء العسكريون الفرنسيون والإداريون على لبنان الكبير طيلة الفترة الانتدابية التي سبقت إعلان الجمهورية في لبنان.

(١) تاريخ لبنان الاجتماعي، المرجع السابق، ص٦٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٧.
(٣) المرجع نفسه، ص ٧١.

وليس من شك، أن إحدى نتائج هذه القوانين، تمثلت بانتفاء المسوغات لدى العصبيات العائلية التي استحوذت على السلطة والأرض في آن معا، في المراحل السابقة للإصطدام بالسلطات الانتدابية، انطلاقاً من زعزعة ركائزها الاجتماعية الاقتصادية. مما يعني أن عملية الرفض للإنتداب التي برزت في عهوده الأولى وحتى منتصف العشرينات، كانت تنطلق من موقع ترسيخ الشروط الموضوعية الجديدة لإعادة تثبيت نفوذها على المستوى السياسي، وهو ما وجدته في مواقع البرلمان التي تبوأها الحيادرة والحماديون معاً، دون بروز أي مواقع عائلية أخرى.

فالأرض، وإن لم تعد تشكل حقلاً لممارسة السلطة، إلا أن الملكية العقارية بقيت تشكل الركائز الاقتصادية _ الاجتماعية للزعامة السياسية العائلية، فتحولت من جديد إلى محور استقطاب بارز في الحياة السياسية، استدعى الحفاظ على مصالحها، الانخراط بإطار الدولة الناشئة في ظل الانتداب بعد دستور ١٩٢٦، وعدم إيلاء أي اهتمام للحركات الحزبية التي نشأت آنذاك على قاعدة رفض الانتداب الأجنبي، فلم يبرز أي من زعمائها أو أعضائها، بين النخبة أو القاعدة الحزبية طوال الفترة الانتدابية.

وإذا كانت قوانين تثبيت الملكيات الكبيرة قد أفضت إلى هذه النتيجة، فإن هذه القوانين نفسها،أدت إلى استمرار الوحدة العائلية كركيزة للنظام القرابي في الملكيات بسبب الإبقاء على الملكية الجماعية. فمشاكل الميراث لم تظهر في ذلك الوقت، ولم تهدد سلامة العائلة ووحدتها، حيث لا تعطى الملكية للأفراد بعد موت ربّ العائلة بل تبقى محصورة في نطاقها، إذ يكون للوليد الجديد حق المشاركة في الملكية الجماعية لعائلته، كأبيه وإخوته وأقربائه[١].

ويعني ذلك، أن العائلات أو الوحدات القرابية من أصحاب الملكيات الصغيرة، بقيت تشكل وحدة اجتماعية وإنتاجية في آنٍ معاً، ووجدت وحدتها في مفاعيل الشروط الناظمة لتطورها البنيوي.

وغالباً ما كان الأفراد من عائلات الفلاحين، يدينون بالولاء والطاعة للأكبر سناً من رب الأسرة. فالمالك الأساسي للأرض، هو الجد أو الأب الذي يشرف على كافة مراحل أعمال الزراعة، ليصل إشرافه إلى الجانب الاجتماعي لأفراد عائلته، كاختيار الزوجة، وبناء المنزل

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٠.

الزوجي، وتنشئة الأطفال، وتأمين الاكتفاء الذاتي لأفرادها[1]. لقد أدت الملكيات الصغيرة إلى تصليب بنية العائلة ومحاولة الحفاظ عليها، وأفضت إلى شعور أصحاب الملكيات الخاصة والصغيرة بالتحرر من عسف السلطة الإقطاعية، إذ غدا لكلٍّ منها أراضيها الخاصة التي تعمل فيها لحسابها وليس لغيرها. غير أن ذلك لم يؤدِّ إلى فك عرى الارتباط بمواقع السلطة العائلية التي أعادت إنتاج نفسها بمواقع البرلمان. فهي وإن عانت الكثير من الظلم والعسف الذي لحق بها، إلا أنها بقيت تشعر بأن لها سقفاً نفسياً واجتماعياً يربطها بها. فالرغبة بالمحافظة على الوضع السائد، والطموح لدى بعضها باتجاه توظيف بعض الأفراد منها في سلك الجيش والدرك والوظائف الصغيرة، كان يدفعها إلى تعزيز العلاقة معها، خصوصاً بعدما عمدت الزعامة العائلية إلى التعاطي معها بمزيد من الودّ والتقرب إليها، بعدما فقدت سلطتها المباشرة القاضية بسحب الضرائب والأعشار لصالح جهاز متخصص في الدولة، وبعدما بدت تحتاج إلى أصوات الناخبين في المجالس التمثيلية.

فبدلاً من أن يتحول ذلك إلى توفير الفرصة لضرب نفوذ الزعامة العائلية السابقة، فقد كان الأمر على العكس من ذلك، حيث شكّل الأداة لتوسيع نفوذ هذه الزعامة وتعزيزه.

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول: إن الفترة الانتدابية لم تكن لتشهد من خلال التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية، بروز مشروع سياسي مناهض لزعامة العائلة والعشيرة، وهو ما أدى إلى إعاقة الحركات الحزبية الناشئة آنذاك، عن مدّ شبكة الاستقطاب إلى الوحدات العائلية التي كانت في عداد الفلاحين والمزارعين.

٣. مرحلة الاستقلال:

٣-١ العهود الأولى:

بعد توضيح إمكانيات الاختراق الرأسمالي للبنان والآثار الناجمة عنه، يمكن الاعتبار أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، واكتساب لبنان لاستقلاله السياسي الكامل، جعل رأسماليته المنشودة ترتبط على وجه الخصوص، بموقعه داخل السوق الرأسمالية العالمية.

فابتداء من ذلك التاريخ، شهد لبنان اختلافات واضحة في البنية القطاعية في الاقتصاد،

(١) د. زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، مرجع سابق، ص ١٢٩.

تمثلت بالتطور السريع للقطاع المالي التجاري، بعدما أصبح لبنان مرتبطاً تماماً بالدوائر التجارية والمالية التي تصل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة، والشرقين العربيين الأدنى والأوسط. كما اكتسبت الصناعة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠، المكانة والبنية اللتين لا تزالان تميزانها حتى اليوم.

ففيما يتعلق بالقطاع المالي ـ التجاري المعروف بقطاع الخدمات، كانت الحصّة تزداد تدريجياً من إجمالي الناتج الداخلي اللبناني، لتصل إلى ٦٢ عام ١٩٦٠، بما يشكل بلا ريب أعلى النسب المئوية في العالم[1].

وفيما كان القطاع الصناعي قد حافظ على وتيرته دون إحداث تغيير جوهري على حصته من الناتج القومي، الذي بلغ حوالي ١٤ في تلك الفترة، ورغم أن ذلك نتج عن طبيعة اندماج الاقتصاد اللبناني في السوق الرأسمالية العالمية، والدور المسيطر للقطاع المالي التجاري، بسبب الإغراء الدائم الذي تمارسه النشاطات التجارية ذات معدل الربح العالي والمجازفة الأقل[2]، كانت الزراعة تمثل القطاع الأكثر تراجعاً على هذا الصعيد.

فلقد تمثلت الحقبة الممتدة بين الاستقلال وعام ١٩٥٩، بغياب الدولة على صعيد البنى الزراعية. ترافق هذا الغياب مع الصعوبات المرتبطة بضرورة تأمين الأسواق لمحاصيل القطاع الزراعي الحديث، وبضيق آفاق تدخلها في مجال تنمية الزراعة، وهي الحصة الملحوظة لها في الموازنة العامة للدولة. فقراءة الموازنات المتعاقبة للدولة على امتداد الخمسينات، تؤكد أنها ترصد أساساً وحصراً بهدف تأمين عجلة الإدارة، وضمان تجهيزها الأساسي المادي والبشري، الذي كان يرتبط غالباً بمقتضيات توسع القطاعات المهيمنة في الاقتصاد اللبناني (سياحة- تجارة ـ نقل). فموازنة الزراعة، لم تحصل على أكثر من ٤،٥ ٪ من موازنة ١٩٥١، و ٧،٢٪ عام ١٩٥٤، و٢،٢٪ عام ١٩٥٩، وذلك في بلد يعيش نصف سكانه مباشرة وغير مباشرة من الزراعة[3].

وبنتيجة ذلك، تراجعت حصة هذا القطاع من ٢٠٪ من الناتج القومي إلى ١٢٪ منه حتى مطلع عهد الستينات. وترافق هذا الأمر مع تغيّرات بنيوية أخرى، نتجت عن تأثير اندماج الاقتصاد

(١) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٠.

(٣) أحمد بعلبكي، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال إلى الحرب الأهلية، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٥، ص ١١٧.

اللبناني في السوق العالمية، والمنافسة الضخمة من قبل المنتجات الزراعية المستوردة من البلدان الرأسمالية المهيمنة، والتي تعتبر تكاليف إنتاجها أقل ارتفاعاً بكثير من التكاليف المحلية، مما أدى إلى تراجع للعديد من الزراعات[1].

غير أن الازدهار الذي رافق بعض القطاعات الإنتاجية للبنان منذ الاستقلال وحتى الستينات، لم يترك تأثيراته على منطقة بعلبك- الهرمل التي لم تكن تحظى إذ ذاك بقطاعات خدماتية منتجة، فلا وجود للمصارف فيها، والسياحة باستثناء مدينة بعلبك، تكاد تكون معدمة. كما أن التجارة بقيت متخلفة عن مثيلاتها، لارتباطها بحركة التصنيع التي بقيت تقتصر على الصناعات الصغيرة المعدّة للاستهلاك، كالصناعات الخشبية، والحديد العربي، وجلود الأغنام، وحياكة الصوف، والألبسة اليدوية، في حين أن تجارة الفحم كانت قد توقفت بعد الانفصال الجمركي بين سوريا ولبنان عام ١٩٥١ التي نشطت بعدها عمليات تهريبه إلى المناطق السورية عبر الجرود. وما لبث أن توقفت نهائياً مع مطلع الستينات، مما فرض على العاملين فيها التحول نحو قطاعات أخرى بهدف تعويض ما كانت تؤمنه هذه الصناعة، خصوصاً عند أصحاب الملكيات الصغيرة، فوجدتها في الانفتاح على تربية الماعز، وزراعة الحشيشة، وتربية النحل، التي سرعان ما اندثرت بسبب الافتقار إلى الخبرة الناتجة عن عدم وجود الإرشادات، والأدوية لمكافحة الأمراض، وانعدام المراعي المناسبة لها في المناطق الجردية[2]. وأما في المناطق السهلية، فحيث لا توجد مثل هذه الأنشطة، بقيت زراعات الحبوب والخضار والفواكه هي السائدة دون أن تشهد تطوراً، بسبب النقص في التمويل، وتقلُّص المساحات المروية، وتفتت الملكية الناتج عن عمليات التوريث، واستخدام الأدوات التقليدية في حراثة الأرض والري، كالمحراث الخشبي، والمسحاة المستخدمة في توزيع المساكب، والمنجل اليدوي في الحصاد، ونقلها عبر عربات البغال إلى المنازل بهدف التخزين. وهي لم تكن لدى العائلات الصغيرة لتفيض عن حاجاتها الغذائية، أو تتخطى توفير المؤنة لفصل الشتاء. وبنتيجة تردي أوضاع الزراعة، اندفع العديد من القاطنين في المناطق الجردية، وفي أحياء الهرمل، وبعض القرى في السلسلتين الشرقية والغربية من السهل، إلى النزوح باتجاه ضواحي بيروت، على شكل جماعات أسرية، حتى أصبحت بعض القرى

(١) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) د. حبيب محفوظ، تاريخ الهرمل، مرجع سابق، ص ٤٧.

كالكنيسة وريحا، شبه مهجورة بعد أن تركها العديد من أبنائها.

في حين أن أصحاب الملكيات الكبيرة من الحيادرة والحماديين الذين حافظوا عليها في عهدي المتصرفية والانتداب، توفرت لهم بعض الرساميل الإضافية من المحاصيل الناتجة عن المحاصصة مع الفلاحين العاملين في أراضي العائلتين، وتبعهما في ذلك أصحاب ملكيات جديدة من عائلات عدّة، كمحمد سعيد اللقيس، وفرج اللقيس، وصبحي أسعد. وأكثر ملكيات هؤلاء في سهول مدينة بعلبك، وإيعات وعدّوس، حوش تل صيفه ومجدلون ودورس. وكذلك حسين علي زعيتر في كفردان، وأديب علام، وعلي ياسين، وأفراد من عائلتي عراجي وسمعان في قرية تمنين[1].

٣-٢ مرحلة الشهابية:

في مطلع الستينات، توجهت السياسة الشهابية نحو المناطق بالعديد من مشاريع تطوير شبكات الطرق والري، واستهدفت الجهود المبذولة من قبل شهاب، توزيعاً أفضل وأكثر عدالة للبنى التحتية، في سياق نهج سياسي عام، يصب في هدف رئيسي هو السيطرة على التفاوتات الاجتماعية الحادة التي كانت قد تفاقمت خلال العهود السابقة. وقد تجسدت هذه السياسة، بالدراسات الاقتصادية _ الاجتماعية الواسعة المدى التي قامت بها بعثة إيرفد خلال السنوات الأولى لعهد شهاب، والتي سمحت للمرة الأولى في التاريخ الحديث للبلاد، باكتشاف خطورة المشكلة الاجتماعية في لبنان. واستناداً إلى هذه القاعدة الإحصائية، حاول شهاب صياغة سياسة تخطيط تستهدف إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وإيجاد عناصر تماسك اجتماعي ووطني لتجاوز الانقسامات الطائفية، وعلاقات التبعية والولاءات الموروثة، التي استغلتها طويلاً العائلات، والوجاهة السياسية التقليدية التي كانت تسيطر على البلد[2].

لقد تجلت هذه الإصلاحات على المستوى الزراعي، باستصلاح الأراضي والأبحاث والري. وتجلت على المستوى الاجتماعي، بخلق «مصلحة الإنعاش الاجتماعي» و إعادة تنظيم وزارة التصميم بما يتلاءم مع منطق متطلبات التخطيط. غير أنه رغم التوجهات الإنمائية هذه، فقد بقيت المنطقة تفتقر إلى سياسة إنمائية فعلية تقوم على استصلاح الأراضي.

(١) مقابلة مع الأستاذ عباس عباس، مصدر سابق.

(٢) أحمد بعلبكي، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف، مرجع سابق، ص ١٢١.

وعلى سبيل المثال، نجد أن الأراضي الزراعية المروية، لم تصل زيادتها سوى بضعة هكتارات بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٨. ففي عام ١٩٦٠ كانت مساحة الأراضي المروية تبلغ ١٣٥٨ هكتاراً فأصبحت عام ١٩٦٨، ١٣٧٢ هكتاراً[١].

٣-٣ القرابة وعلاقات النفوذ:

مع غياب دور الدولة في تحقيق تنمية فعلية، يمكننا الوقوف على دور مواقع النفوذ، وهو دور تميز بلا شك، بالعجز عن المطالبة بتنفيذ الخطط الإنمائية.

فصبري حمادة الذي قاد التحالفات العشائرية _ العائلية في عدة دورات، لم يستطع تشكيل كتلة برلمانية مستقلة داخل البرلمان. ذلك أن الكتل النيابية في البرلمان ومنذ فجر الاستقلال، كانت عبارة عن كتل دارت حول الشخصيات السياسية ذات النفوذ الناتج عن السلطة الموروثة، النابعة من تركيبة لبنان المجتمعية، ومن موقع هذه الشخصيات في هرمية سلطة الدولة.

ورغم أن موقع رئاسة المجلس النيابي قد أتاح لرئيسه صبري حمادة- وفي دورات متعددة - أن يكون أحد أركان هذه التكتلات، إلا أنه وجد نفسه محكوماً بتوازنات الصراع السياسي في الداخل، بين تيار يتزعمه بشارة الخوري وآخر يتزعمه إميل إده.

وليس من شك، أن هذا الانقسام، سيضع النواب في تكتل الرئيس حمادة موضع الامتحان التمثيلي أمام ناخبيهم، بعدما أفصح عن غياب المطالب التنموية، وضياعها في مهب الانقسامات السائدة، والتي لم تكن على الإطلاق لتصب في إطار تطوير المنطقة التي بقيت خارجة عن الرسملة الحقيقية.

وبطبيعة الحال، أدت هذه التركيبة إلى تشابك المصالح الاقتصادية والتمثيل السياسي على المستوى العام، برزت تجلياتها من خلال الدور المميز الذي لعبته هذه البرجوازية في تأمين مصالحها، عن طريق الصلة المباشرة بالسلطة التنفيذية، وخاصة من خلال صلتها برئيس الجمهورية، الذي يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة النطاق، ومن خلال الصلة مع زعامات المناطق من كبار ملاك الأراضي الزراعية. هؤلاء الذين سمحوا بانتصار الحزب الدستوري على منافسه في الكتلة الوطنية ورئيسها إميل إده وأبرزهم: آل عبود في عكار، آل أرسلان في الجبل،

---

(١) المجموعة الإحصائية، مديرية الإحصاء المركزي، عن سنتي ١٩٦٣، ١٩٦٨.

آل الأسعد وعسيران في الجنوب وآل حماده في بعلبك- الهرمل. ولم يكن هؤلاء يدافعون تلقائياً عن مصالح البرجوازية في البرلمان والوزارة والادارة فحسب، بل إنهم كانوا مدفوعين إلى ذلك بالريع السياسي الذي كانوا يتقاضونه لقاء ذاك الدور، وليس أقله تمويل رجال الأعمال لمعاركهم الانتخابية[١].

وعلى هذا الأساس، غابت المطالب التنموية على حساب الانقسامات السائدة. وبدل أن يؤدي غياب المطالب هذه إلى توفير الإمكانية لانفكاك عرى الارتباط بين الوحدات القرابية وممثليها في المجالس النيابية، بدا الأمر عكس ذلك، حيث كان يزداد هذا الارتباط، بفعل طبيعة التمثيل السياسي. فمن خلال فحص هذا الواقع، يزودنا المجتمع الطائفي _ العائلي، المتعايش مع علاقات رأسمالية تجارية وخدماتية، بأدوات هامة. ففي مجال العلاقات السياسية، ينتج المجتمع التقليدي قيم الرابطة الشخصية والكرم والشجاعة والبطولة، بينما تنتج العلاقات الرأسمالية فكرتي الخدمة والوساطة. وداخل هذا النظام، يتم تبادل الخدمات بين الزعيم وأتباعه عبر الوسيط الذي يعبر عنه بالمفتاح الانتخابي[٢].

فقيم الشجاعة والبطولة والخدمة، كانت تجد أحد تجسداتها عبر الارتباط بين الزعيم الحمادي والعشائر خصوصاً في مراحل الاصطدام مع السلطة.

فخلال منتصف الأربعينات، عندما لجأت الدولة إلى محاولة فرض هيبتها في منطقة العشائر، كان هناك الكثير من المطلوبين من أبناء هذه المنطقة - بسبب الصدامات مع الجيش عام ١٩٤٨، وبفعل عمليات الثأر التي كانت لا تزال هي السائدة آنذاك - محكومين وفارين من وجه العدالة بموجب مذكرات إلقاء القبض والتوقيف. وكان المطلوبون منْ فئات مختلفة، منهم من كان محكوماً بأحكام قضائية مبرمة، وأخرى قابلة لطرق المراجعة، وآخرون مطلوبون بموجب مذكرات أصبح بعضها غير ذي موضوع إما لمرور الزمن على القضايا الصادرة بموجبها، أو لانتفاء الغرض منها. واقتضى الأمر وضع عدد من العسكريين في منازل المطلوبين وعمليات دهم مباغتة. وكان على الأهالي تأمين المأكل والمشرب لهم والعلف لخيلهم، وغالباً ما كان يؤدي ذلك إلى إثارة حميتهم إزاء غرباء يحلُّون في منازلهم في غياب رب الأسرة، وكونه يخالف أبسط تقاليد

---

(١) فواز طرابلسي، التكوُّن الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب، مجلة أبعاد، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٢) رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢١٩.

العشيرة، والغيرة على العيال. إن هذه الإجراءات التي ميزت مرحلة ما بعد الاستقلال، اقتضت إحلال التضامن بين أفراد العائلة والعشيرة خلف الزعامة الحمادية كضمانة لشعورها بالأمن والحماية. فالزعيم الحمادي، حليف قوي يتمتع بالنفوذ داخل السلطة ولدوام احتفاظه بهذا الموقع في أكثر من دورة انتخابية. لقد كان يعمد زعماء العشائر والعائلات الذين طال هذا التدبير أقرباءهم، الى زيارته في منزله لطلب تخليتهم. وسرعان ما كان يستجيب للأمر بفعل إبقاء أواصر هذا التحالف، فكثرت مراجعاته للسلطة التنفيذية، حتى أنه وصل في بعض الأحيان إلى التهديد بالاستقالة من منصبه بحال عدم إلغاء التدابير التعسفية وترويع النساء والأطفال، فكان له ما أراد إذ تراجعت السلطة عن هذه التدابير[1].

بيد أن هذه الرابطة التي حكمت علاقة الزعامة الحمادية بالعشائر والعائلات الأخرى، لم تكن لتقتصر على توفير الحماية لها، وإنما اتصلت أيضاً ومعها سائر المواقع العائلية التي تبوأت المقعد النيابي، ببعض الخدمات للمتحالفين معها. وغالباً ما كانت تدور هذه الخدمات حول التوظيف في بعض المرافق العامة للدولة، كالجيش والدرك، وشرطة البلدية، وبعض الدوائر العامة في المنطقة. فالطريق إلى التوظيف حتى ولو كان الموظف حاجباً في البلدية أو بواباً في إحدى المدارس الرسمية، كان يمر عبر التوسط بين زعيم العشيرة، أو الوجيه في العائلة مع النائب، والأولوية في هذا المجال كانت لأفراد الوحدة القرابية التي ينتمي إليها النائب، ثم للوحدات القرابية التي ارتبطت معه بالتحالف قبل وصوله إلى سدة البرلمان.

ولم يقتصر هذا الأمر، على الوحدات القرابية الموجودة في سائر القرى والأرياف، وإنما تعداها إلى الأسر التي نزحت إلى ضواحي بيروت. فالابتعاد عن القرية لم ينه دورها في الارتباط بنوابها؛ ولم يكن هذا الانتقال ليعبر عن الانسلاخ الكلي عن المجتمع الريفي. فبقاء الضواحي تعيش تحت وطأة الحرمان، وشعور النازحين الذين باتوا يعيشون في أحياء مغلقة على نفسها، ومشابهة لتوزعاتها في القرية، كان يؤدي إلى عدم الاندماج مع المجتمع البيروتي. وبنتيجة الإحساس بالدونية لدى الساكنين في تجمعات وغرف تعلوها سقوف من الصفيح، بمقابل المباني الضخمة لسكان العاصمة، أدى كل ذلك إلى ازدياد الارتباط بزعاماتها. فسرعان ما كانت تنتقل الأسر إلى قراها في الباصات خلال المواسم الانتخابية لتنتخب ممثليها كتعبير عن الإحساس

(١) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

بالهوية الضائعة، وبمقابل بدلات نقدية، أو مقابل خدمات ينتظرون تلقيها بعد الانتخابات.

وعلى هذا الأساس، بقيت المطالب التنموية الغائبة عن المنطقة، مرهونه بالعلاقة القائمة بين النائب وناخبيه، وهي نابعة كما أوردنا، من طبيعة التمثيل السياسي البرلماني، ومن الأوضاع الاجتماعية التي باتت تعيشها الوحدات القرابية.

لم تتوقف هذه العلاقة بين النائب وناخبيه عند هذا الحد، بل شكلت حاجزاً أمام وصول مرشحي الحركات الحزبية إلى البرلمان، الأمر الذي أعفى هذه الحركات من اختبار قدرتها في العمل على تحقيق مطالب تنموية تتخطى العلاقات القائمة، فيما لو وصل مرشحوها إلى سدة البرلمان.

٤. الحرب الأهليــة:

٤-١ مقدمات الحرب

إذا كان قد سجل للمرحلة الشهابية بعض الخدمات في مجال الإدارة والبنى التحتية، فإن المرحلة التي تلتها شهدت انقطاعاً عن المرحلة السابقة. فالنخبة الجديدة التي قبضت على زمام السلطة، لم تر ضرورة في وضع الخطة الخمسية ١٩٦٤و١٩٦٨ موضع التنفيذ. فالخطة كانت تستهدف إقامة البنيان التحتي المادي والمؤسسي الضروري لاستمرار تعزز ليبرالية الاقتصاد، وشكّل التخلي عنها حدثاً عميق الدلالات على المستوى الحرفي للبرجوازية التجارية، وعن قدرتها الحاسمة في حماية مصالحها، وعدم رسوخ تحذيرات وتوجيهات بعثة إيرفد[1].

فالفقر والبطالة في المدن وضواحيها، وتدهور الشروط الصحية، وظروف السكن، وانخفاض مستوى التقديمات الاجتماعية، وامتداد أحزمة البؤس، والغيتوات حول العاصمة، أصبحت ظاهرات شبه عادية، وقد طالت الأزمة تدريجياً أعداداً متزايدة من الطبقة الوسطى، فنهضت حركات مطلبية جديدة، شملت فئات واسعة من الطبقات الشعبية.

وبنتيجة ذلك، بدأت معالم هذه التراجعات تظهر تدريجياً منذ نهاية الستينات، وحتى قبيل اندلاع الحرب الأهلية. فتفاقم حالة التضخم الذي كان يبلغ معدله السنوي ٢ خلال الستينات، بات معدله ١٨ عام ١٩٧٤، مهدداً القدرة الشرائية للأجراء الذين كانوا يمثلون وقتها ثلاثة

(١) أحمد بعلبكي، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف، مرجع سابق، ص ١٢٥.

أخماس اليد العاملة في لبنان[١].

وقد أدى تفاقم هذه الحالة وانعكاساتها، إلى عشرات الاضطرابات خلال النصف الأول من السبعينات في مختلف المناطق، ومختلف القطاعات الاقتصادية. فبين تشرين الثاني ١٩٧٢ وآذار ١٩٧٤، أحصي ٧٠٠،٠٠٠ يوم عمل مفقود بسبب هذه الاضطرابات. وخلال شهر ونصف فقط عام ١٩٧٤، أحصي ما مجموعه ٣٣ إضراباً، في حين أن الإضراب العام الذي لم يعلن سوى مرّة واحدة بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٧٠، فإنه أعلن ثلاث مرات بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥[٢].

أما على الصعيد الزراعي، فلقد كشفت السنوات الأولى للشهابية، عن نجاحها ببعض الإصلاحات الإدارية والحد من هيمنة الإقطاع السياسي، وسجلت تطوراً نسبياً في بعض المشاريع التنموية المتعلقة بالبنى التحتية، ولكنها في مجال الزراعة بقيت عاجزة عن إحداث تنمية فعلية شاملة. فقد بينت دراسة التدخلات الحاصلة في ظل الشهابية، أنها لم تنتظم في سياسة تتجاوب مع ديناميات الزراعة بقطاعيها (التقليدي والحديث) من جهة، ولا مع أزماتهما من جهة أخرى. فعلى الصعيد القانوني، استمر العمل بالقانون البائد والمعتمد في تنظيم الميراث في مجال الملكية العقارية بما يعيق تحسن البنى الزراعية في الحيازات ومتطلبات تطوير المردودية والإنتاجية في الحيازات الصغيرة والمتوسطة. وأما على صعيد التسويق، فإن غياب الشروط الحديثة للتسويق (نقل _ أسواق خضار _ تجهيزات ضرورية لحفظ وتصنيع المحاصيل.. إلخ)، أدى إلى تفاقم أوضاع صغار ومتوسطي الحائزين. وفوق ذلك كله، فإن التدخلات المتعلقة بتحسين إنتاجية المزارعين، من أبحاث زراعية، وتسليف، وإرشاد دوري، واستصلاح الأرض وغيرها، فكانت متواضعة ومتخلفة لدرجة لا تسمح لها بتلبية متطلبات صمود ونمو هذه الفئات من الحيازات[٣].

فلا غرابة، أنه في الهرمل وحدها، بقي حوالي ٩٣٪ من أراضيها حتى عام عشية الحرب الأهلية غير مستثمر بفعل غياب مشاريع استصلاح الأراضي، فمن أصل ٦٣١٨٣ هكتاراً لم يوجد سوى ٤٧٩٨ هكتاراً من الأراضي المزروعة[٤].

وساهم غياب تنفيذ مشاريع الري في تفاقم المشكلة. فرغم الدراسات التي أنجزت لتنفيذ مشروع القاع – الهرمل، الذي يقوم على نهر العاصي، والذي كان مقدراً له ري مساحة تزيد عن

(١) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٣.

(٣) أحمد بعلبكي، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٤) د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤، ١٩٢٦، مرجع سابق، ص ٢١٧.

٦ آلاف هكتار بواسطة الجاذبية والضخ، وإنتاج ٥٠ مليون كيلوات ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية، فقد بقي تنفيذه ينتظر عقد اتفاق مع السلطات السورية حيث يمر النهر في أراضيها، فضلاً عن تأمين نفقات المشروع التي قدرت بـ ٣٧،٥ مليون دولار[١].

وكان من الممكن زيادة المردود الزراعي عدّة أضعاف، فيما لو توفرت إمكانية الاستفادة من السدود السطحية على مجموعة من الينابيع الواقعة على طرفي بعلبك الشرقي والغربي، كاليمونة ومجموعة الأنهر الصغيرة في وادي نحلة، ونبع الشاغور، والفوارة، والرعيان، ونبع اللجوج[٢].

٤-٢ عشية الحرب:

توالت الأحداث عشية الحرب الأهلية، على خلفية هذه الأزمة الاجتماعية. فعناصر الأزمة كانت قد تجذرت في أعماق البنى الاقتصادية، قبل وقت طويل من اندلاع القتال، ثم جاءت الحرب، لتدفع الأزمة إلى حدها الأقصى. فخلال الحرب وما رافقها من انقسام على المستوى الوطني، والانفصال بين المناطق وتراجع دور الدولة، سجلت خسائر كبيرة في رأس المال وفي المداخيل، وقدرت الأضرار المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥و١٩٨٢ بحوالي ٢٢٥ مليار ليرة لبنانية، من بينها ١٨٧ ملياراً تعود إلى النقص في الربح، نتيجة هبوط النشاط الاقتصادي، و٧٤ ملياراً تعود إلى خسائر الاحتياط المالي المحلي. وفي منتصف الثمانينات، لم تعد تشكل واردات الدولة سوى ١٥٪ إلى ٢٠٪ من النفقات العامة. وبموازاة هذا التراجع بمداخيل الدولة، أدى تفككها إلى تفاقم الاختلالات الاجتماعية، سواء عبر السياسة الضريبية والمالية أو عبر الانفاق العام مما أدى إلى لجوئها إلى سياسة «التضخم القسري» الذي طال ذوي الدخل المحدود، وخاصة الأجراء. وأدى تفاقم الاختلالات الاجتماعية، إلى تهميش الشرائح الاجتماعية الوسطى والمعدمة. وقد دفعت هذه النتائج نفسها، إلى تراجع دول الدولة عن إنتاجها للخدمات العامة، وإلى غياب أي جهد لها باتجاه صيانة مشاريع البنية التحتية، وإلغاء كل برامج التطوير[٣].

رغم العبء الاقتصادي لحرب طويلة دامت ستة عشر عاماً، أظهر اللبنانيون قدرة مذهلة على التكيُّف مع شروط حياة أكثر صعوبة. ففي الأرياف وخصوصاً القرى البقاعية، عبئت اليد العاملة العائلية كلها للعمل سواء داخل الحيازة العائلية أو خارجها؛ وقد شارك الشيوخ والأطفال

(١) الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف، المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٢) القضية الزراعية في ضوء الماركسية، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، (د.ت)، ص ٢٢٠.

(٣) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

في العمل خاصة كمساعدين عائليين، حتى أظهرت دراسة أجرتها (DAFI) في البقاع عام ١٩٩١، أن حوالي ٢٣٪ من أفراد العائلة تزيد أعمارهم عن ٧٠ عاماً يعملون بصورة منتظمة في الحيازة العائلية(١).

وإذا كان ذلك قد عبّر عن القدرة على امتصاص مفاعيل الأزمة الاقتصادية، فإنه بلا شك، عبّر من جهة أخرى، عن اللحمة التي سادت بين أفراد العائلات، ولكنها هذه المرّة كانت داخل الأسرة نفسها أو الجب، وليس على مستوى العائلة كلها.

فمفاعيل الأزمة كانت قد طالت على المستوى السياسي، وقف العمل في البرلمان، مما أدى بدوره إلى تراجع دور الزعامة واللحمة داخل كافة الوحدات القرابية، فدفعها ذلك إلى التمحور حول الأسرة، أو الجب، والالتفاف حولهما، على قاعدة استثمار هذه اللحمة في رفع المعاناة ودرء الخطر الناجم عن الانهيار في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

٤-٣ القرابة وعلاقات الحزب والطائفة:

أ - العمل الحزبي:

كشفت المعطيات التي تلت المرحلة الشهابية حتى قبيل الحرب الأهلية، عن حالة التخلف في القطاع الزراعي، وأظهرت تبايناً باهتمام الدولة على المستوى الوطني لجهة تنمية بعض المناطق، وإهمال بعضها الآخر. وبنتيجة ذلك تعززت المعيقات المضادة للتغيير على مستوى العائلة والعشيرة، حيث حافظت على لحمتها وأظهرت الولاء لزعاماتها الداخلية وللمواقع البرلمانية التي تمثلها. وأدى غياب الدولة عن مناطقها إلى تنامي الشعور بالعداء تجاهها، حيث بقي كامناً حتى لحظة انفجار الحرب في جنبات المجتمع اللبناني.

فمع غياب زعاماتها عن مسرح الأحداث، شكلت الحركات الحزبية موئلاً للأفراد الناقمين على الأوضاع السائدة، حتى لم يكد يخلو حزب واحد، أن يشهد إقبالاً يومياً من الراغبين في التدريب وحمل السلاح. غير أن إشهار السلاح بوجه الدولة لم يكن محكوماً بخلفيات غياب التنمية وحسب، وإنما شكلّت هذه الأحزاب أحد مصادر العيش للعديد من الشباب العاطلين عن العمل، فأقبلوا عليها للحصول على الرواتب التي كانت تدفع لهم، خصوصاً من المنظمات الفلسطينية، فأضحى هؤلاء المنخرطون فيها مستهلكين للرواتب وللخدمات، كبديل عن حالة

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٧.

الفقر الذي حل بهم بنتيجة غياب المشاريع التنموية للدولة.

وكما في المنظمات الفلسطينية، فإن الأموال أثبتت حضورها في عملية الاستقطاب لدى الحركات الحزبية. فحزب البعث العراقي على سبيل المثال أنفق بسخاء على أتباعه، ولاقى تأييداً في منطقة بعلبك، حتى أنه وقف نداً لحركة أمل في مطلع الأحداث.

فدلالة على أهمية المال في الإقبال على الحركات الحزبية مع مطلع الحرب الأهلية، يذكر الدكتور حسن نصر الله، أنه شارك في وساطة لتحويل عناصر من حزب البعث إلى حركة أمل، على أثر صدامات حدثت بين الفريقين، فكان الجواب:«إن الفرد منا يتقاضى شهرياً خمسمائة ليرة، نقبل بالتحول إلى حركة أمل بنصف هذا المبلغ لأننا نريد أن نعيش»(١).

وهكذا نجد أن هذه الانتماءات، لم تكن محكومة بالمبادىء والاعتقادات، وإنما هي من أجل الخروج من الأوضاع المتردية التي طالت عموم أبناء المنطقة.

ب - الصدر والتعبئة الاجتماعية:

بينما أدت الأزمة إلى ازدهار الاستقطاب لدى الحركات الحزبية، بدأت الطائفة وعلى الخلفية نفسها، تشق طريقها إلى سائر أفرادها.

فمع تفاقم الأوضاع الاجتماعية _ الاقتصادية، وتزايد الانقسامات في جنبات المجتمع اللبناني، شكل تحرك الإمام الصدر عبر بث الخطب المنددة بالإهمال والتهميش للشيعة، بداية لصعود حركة استقطابية داخل الطائفة. وهي ستشق طريقها وسط الانقسامات والتجاذبات التي شهدتها الطائفة بين توزّع الولاءات على زعاماتها العائلية، وعلى الأطر الحزبية التي لاقت الكثير من المساندة من أفرادها الساعين إلى تطوير أوضاعهم الاجتماعية. وإذ عمد الإمام الصدر إلى توزيع نشاطه بين المناطق، فقد شكل كل من المهرجانين اللذين أقيما في بلدة بدنايل في شباط ١٩٧٤، ومدينة بعلبك بعد ثلاثة شهور من العام نفسه، خطوة تصعيدية باتجاه تحقيق المطالب ورفع الحرمان، وبداية للتعبئة الاجتماعية لأفراد الطائفة وتوجيه أنظارهم باتجاهها.

وبالفعل، فإن هذه التعبئة لاقت نجاحاً في الانتقال نحو تسييس أفراد الطائفة، عبر تنمية الوعي الجماعي بالعمل على تعزيز دورهم، باتجاه التغيير الذي لا بد لتحققه، من الاندماج في إطار الحركة الناشئة تحت اسم حركة المحرومين _ أمل(١).

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية، مرجع سابق، ص ٣٣.

لقد لاقت هذه الدعوات نجاحاً واسعاً، بكونها راحت تطرح تحديات جديدة. فبدت أكثر مقبولية من قبل الأفراد الذين وجدوا أنفسهم يرزحون تحت ظل زعامة الحيادرة وآل حمادة، خصوصاً بعد تنامي الإحساس بالتحرر من سيطرتهما، وبروز جيل جديد من القادة أكثر تحسساً بمطالب قاعدتهم الشعبية الجديدة.

غير أن هذا التنامي، لم يكن قد اقتصر على الأفراد الذين فضلوا النأي عن الانخراط في الأطر الحزبية، التي وعدتهم بتحقيق مطالب إنمائية، وإنما تعداه إلى محاولة العديد منهم ممن توزعوا عليها، فعمدوا إلى الانسلال منها، والالتحاق برياح التغيير التي راحت تهب على الطائفة المتجاهلة.

فالتهميش الإنمائي وصعود قيادة مطلبية، أمران لا يمكن إنكارهما، في إحداث هذا التحول، ولا يمكن فصلهما، عن المطالبة بالإصلاح السياسي الطائفي، وهي مطالب دفعت الطائفة إلى واجهة العمل السياسي، بالتزامن مع التفتت المجتمعي والاضطرابات الأهلية المرافقة له. وقد أدى تفاقمها في السنوات التي أعقبت اندلاعها، إلى إظهار مدى توسع حجم الشرائح المتسيسة، التي راحت تعمل خلف طوائفها دون أن تشكل الطائفة الشيعية خصوصية في هذا المجال، وإنما تعداها إلى مختلف الطوائف.

وعلى هذا الأساس، فرغم أن العمل المطلبي الذي رافق بروز حركة أمل، قد تزامن مع وجود الحركات الحزبية، إلا أن الغلبة التي تميزت بها لجهة استقطاب الكثيرين من أفراد الوحدات القرابية، يفصح عن أن هؤلاء غدوا قبيل الحرب وبعدها، مصرّين على تحقيق مطالبهم الإنمائية وتحسين ظروفهم، وهي مطالب يسهل تحقيقها، إذا ما تم الالتفاف خلف الطائفة التي راحت تعمل على التعبئة الاجتماعية والسياسية في آن معاً.

٥. مرحلة تطبيق الطائف:

٥-١ الإنماء المتوازن:

انقضت سنوات عدة منذ نهاية الحرب اللبنانية، فكانت كافية لوضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ، لاسيما الشق الاقتصادي منه والمتعلق بسياسة الإنماء المتوازن بين المناطق.

فقد ورد في أحد بنود الاتفاق، بندٌ يتعلق بالإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً

(١) أ. ر. نورثون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص ٩١.

واقتصادياً، وعلى أن الانماء ركن أساسي من أركان وحدة الدولة[١].

وفي سبيل تحقيق ذلك، شرعت الحكومة بوضع برامج، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع المؤسسات الدولية، حيث عهد مجلس الإنماء والإعمار عام ١٩٩١، إلى «شركة باكتل الدولية»، إجراء دراسات التخطيط لإعادة إعمار لبنان وبنائه. وسميت مجموعة هذه الدراسات «خطة النهوض الاقتصادية للبنان»، وقد تقرر لها أن تمر بمراحل ثلاث: المرحلة الأولى،«إعادة التأهيل» وتستغرق ثلاث سنوات، والمرحلة الثانية،«إعادة البناء» وتستغرق خمس سنوات، يجري خلالها توسيع الطرقات ببناء منشآت جديدة، ومعالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها الحرب، فيما المرحلة الثالثة، هي مرحلة «التطوير والإنماء»، التي يكون لبنان خلالها قد استعاد قدرته على متابعة التقدم، دون مساعدة خارجية استثنائية[٢].

وما يعنينا في هذه الخطة، هو مرحلتها الأولى التي ستبدأ التنفيذ بعد إقرار خطة النهوض من قبل الحكومة عام ١٩٩٢، مما يعني أنها ستمتد حتى عام ١٩٩٤.

لقد حملت عناوين المرحلة الأولى من الخطة، برنامجاً للأولويات، حددت فيه ١٢٦ مشروعاً بكلفة ٣٠٠٠ مليون دولار توزعت على قطاعات متعددة، نال فيها قطاع النقل حصة الأسد من التمويل اللازم للبرنامج، ثم يليه قطاع الأسلاك والكهرباء والصناعة، فيما بقيت حصة الزراعة حوالي ٣،٥ %من التمويل[٣].

ومما لا شك فيه، أن هذا التفاوت في إعطاء الأهمية للمشاريع، والذي شغلت فيه الزراعة حصة متدنية، حال دون إجراء تنمية حقيقية متوازية بين المناطق تحت غطاء الكثير من المبررات. فوثيقة المرحلة الأولى من الخطة، اعتبرت المناطق القريبة من مواقع القتال عانت من الأضرار المباشرة أكثر من تلك التي نعمت بهدوء نسبي، وبشكل أكثر تحديداً مناطق بيروت والجبل. ولذلك فإن القسم الأكبر من المشاريع تركز فيها، لتنفيذ حوالي ٣٤ مشروعاً حصتها من التمول حوالي ٢٦٪، فيما سيكون هناك ثلاثة مشاريع في محافظة البقاع،حصتها من التمويل ٠.٣٪[١]. ومع هذه الحصة المتدنية التي نالها القطاع الزراعي، أثارت المرحلة الأولى مجموعة من

(١) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت ١٩٩٣، ص ٢٥٠.

(٢) د. نجيب عيسى وآخرون، وقائع مؤتمر إنماء لبنان: سلسلة دراسات الحياة اللبنانية. ٣، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ٣٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٦٦.

التساؤلات، حول الأسس التي اعتمدتها الخطة في توزيعها القطاعي والجغرافي، وربطها بالتمويل الخارجي الذي سيخضعها لتأثيراته، وإرجاء خطة التأهيل لمعالجة مشاكل اجتماعية على غرار البطالة والإعاقة، وانخفاض مستويات التأهيل والتعليم، على المستوى الوطني العام.

٥-٢ تفاقم الأوضاع المعيشية:

مع تبني الحكومة لخطة النهوض الاقتصادي وما رافقها من معوقات على الصعيدين النظري والعملي، كان الواقع الزراعي يميل نحو ازدياد حالة التردي.

فلقد واجهت زراعة الحبوب والفاكهة مشاكل كثيرة، خصوصاً تلك المتعلقة بتوزيع الإنتاج الزراعي، حيث ارتفعت نسبة الحبوب والبقول والبطاطا والبصل من ٢،٨٪ من الانتاج الزراعي عام ١٩٨١ إلى ١٧٪ عام ١٩٩١. وشهدت منطقة بعلبك_ الهرمل ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الزراعات، ولكنها عانت من أزمة تصريف الإنتاج بسبب المضاربات الناتجة عن اعتماد السوق اللبنانية على السوق الخارجية، إذ كان يتضح أن كلفة إنتاج البطاطا والبصل هي أقل في سوريا مما هي عليه في لبنان، فيتحول تسويق البطاطا اللبنانية في كل موسم إلى رابع المستحيلات، نظراً إلى الصعوبة التي تلاقيها السلطات العامة في إيجاد أسواق لها. ويزيد الأمر صعوبة في خرق البلدان المجاورة، مثل الأردن، للرزنامة الزراعية التي كانت ترفض في بعض الأحيان استيراد البطاطا اللبنانية، فضلاً عن أن البطاطا والقمح ولو تم بيعه لا يحقق مردودية. فزراعة القمح عرفت عام ١٩٩٢ خسارات قدرّت بـ ٤٥٠,٠٠٠ ليرة في الهكتار، فيما أفضت زراعة البطاطا إلى ربح زهيد ناهز ٨٤٠,٠٠٠ ليرة في الهكتار[٢].

أما زراعة البطيخ والبندورة والمشمش، فلم تكن أفضل حالاً. ويشير أحد المزارعين وهو مزارع أمضى سنوات عديدة في حقل الزراعة، إلى أنه امتلك مشروعاً صغيراً مغروساً بالمشمش والكرز (٢٠٠)، وبعد جهد وتعب لأكثر من عشر سنوات، باشر هذا المشروع في الانتاج فأعطى ما يقارب٣٠ طناً في العام ١٩٩٣. إلا أن ثمن هذا الإنتاج لم يكن ليسد نفقات حفر البئر وصيانة المحركات والأدوية والحراثة، فكلفة الدونم ٣٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية في حين سعر الإنتاج بلغ ٣٧,٠٠٠ ليرة لبنانية، مما يعني أن الكلفة مساوية للإنتاج. ويُرجع الأسباب إلى إهمال الدولة،

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٨.

(٢) نقولا شماس، مستقبل لبنان الاجتماعي الاقتصادي أمام التساؤلات، تعريب دار الترجمة، نادي جامعة هارفارد لإدارة الأعمال، لبنان ١٩٩٦، ص ٣٣٩.

وعدم وجود معامل لتصنيع وتجفيف المنتوج الفائض، الذي لا يجد التسويق الصحيح.

وبنتاج المؤثرات الكارثية، أدى التحول نحو زراعة زهرة القنب والخشخاش، إلى خلق اقتصاد زراعي يعتمد على هذين المحصولين.

فزراعة المخدرات كانت قد بلغت ذروتها في مستهل التسعينات، إذ قدرت إيراداتها بما يقارب ثلاثة مليارات دولار. وعلى الرغم من الحصة الضئيلة العائدة منها إلى المزارعين (٤،٣) أي ما يعادل ١٠٠ مليون دولار، فقد كانت استفادتهم منها أكثر من إفادتهم من الزراعات التقليدية[١].

غير أن هذا التوسع، سرعان ما بدأ بالانحسار منذ عام ١٩٩١، بسبب العمل المشترك الذي قام به الجيشان السوري واللبناني، لاستئصال الزراعات غير المشروعة، كتلبية لرغبة وكالة مكافحة المخدرات الأميركية، مما أدى إلى ترك السواد الأعظم من سبعة وعشرين ألف أسرة بلا موارد تذكر. في حين استمرت بعض هذه الأسر بزراعتها لأكثر من ٤ سنوات تلتها رغم قرار المنع، حتى أصبحت في مستوى متدنٍ جداً في بداية عام ١٩٩٤.

فأعمال التخلص من هذه الزراعة، استمرت بوتيرة متصاعدة، حتى قدرت المساحة التي تم التخلص فيها من هذه الزراعة في ١٩٩٣، وحسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، بحوالي ٩٠٦ هكتارات في ٣٢ قرية في قضاءي بعلبك ـ الهرمل، بعدما كانت المساحة المزروعة تقدر بحوالي ٣٠,٠٠٠ هكتار. ولم يطل عام ١٩٩٤ حتى تم القضاء نهائياً على هذه الزراعة[٢].

وتعويضاً عن الخلل الناتج عن إقصاء الزراعات الممنوعة، أصدرت الحكومة اللبنانية اتفاقية مع البنك الدولي من أجل تمويل ري مشروع اليمونة، الذي سيعمل على إرواء ٤٠٠٠ هكتار، وصادقت على «مشروع إيفاد للثروة الحيوانية»، الذي خص المنطقة بـ ١٤ مليون دولار.

وقد كان من المفترض لسلسلة هذه التوصيات والإجراءات المنوي اعتمادها، أن تأخذ طريقها إلى تحقيق أهدافها. ولكن الواقع كشف بعد سنوات من توقيعها، أن العملية الإنمائية ما زالت بعيدة المنال، بسبب تلكؤ المجتمع الدولي عن تنفيذ هذه الاتفاقيات واستمرار سياسة الإهمال المتبعة من قبل الحكومة.

وفي هذا السياق، تمكن الإشارة إلى أن المجتمع الدولي لم يتجاوب بالطريقة المطلوبة مع

(١) نقولا شماس، مستقبل لبنان الاجتماعي الاقتصادي أمام التساؤلات، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

(٢) جريدة النهار، ١٩٩٧/٧/٤.

نداءات الحكومة اللبنانية خلال المرحلة التمهيدية عام ١٩٩٤، إذ كانت مساهمته ضئيلة جداً، بحيث لم يقدم سوى ٤ مليون دولار مقابل احتياجات قدرت في البداية بـ ٦٠ مليون دولار[١].

على هذا الأساس، فإن هذا التعثر الكارثي في العملية الإنمائية، أدى إلى تفاقم مظاهر البؤس والفقر لدى المزارعين. فالمبالغ المرصودة للتنمية، بقيت غير كافية، والمداخيل انهارت بشكلٍ مخيف نتيجة تراجع القطاع الزراعي، مما يعني أن الخطط الإنمائية بقيت بعيدة المنال.

٥-٣ علاقات الطائفة:

أفصحت السنوات التي أعقبت تنفيذ الشق الاقتصادي-الاجتماعي من دستور الطائف، عن أن التنمية تحتاج إلى المزيد من الوقت، لكي تصبح محققة. كما تحتاج إلى المزيد من المطالبات لحث الحكومة على تنفيذ ما تبنته من سياسات في هذا المجال.

ولأن المفاعيل السياسية للطائف، أفصحت عن تحول الطائفة نحو الاندماج في التوازنات الجديدة - مع اختلاف درجة هذا الاندماج - فإن الوحدات القرابية سرعان ما وجدت نفسها متجهة في تحقيق احتياجاتها الإنمائية إلى جناحي الطائفة، حيث شكل أحدها جناح المشاركة، بينما نأى الثاني بنفسه نحو الاعتراض على سياسات الحكومة[٢].

أ - جناح المشاركة:

مثلت حركة أمل هذا الجناح، من خلال إشغال رئيسها لموقع رئاسة المجلس النيابي، ومن خلال المشاركة بوزراء منها في الحكومات التي تعاقبت منذ بداية تطبيق نصوص الطائف.

لقد أتاحت هذه المشاركة لحركة أمل، التحول نحو تعزيز علاقتها بالوحدات القرابية. فزعيمها نبيه بري أصبح أحد أعضاء الترويكا التي ضمَّته إلى جانب رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء، باعتبارهم ممثلين لطوائفهم. وقد حلّ هؤلاء محل المؤسسات الشرعية كلما برز إشكال أو خلاف حول الحصص والامتيازات الطائفية[٣].

فإلى جانب إخضاع التعيينات الإدارية على مستوى الوظائف كافة، وخصوصاً العليا منها، للتوازنات داخل الترويكا، فقد شكلت عملية الإصلاح الإداري الذي باشرته إحدى الحكومات الحريرية بإقالة عدّة مئات من الموظفين، دوراً مساعداً على تعزيز قدرة كل من أعضاء الترويكا

(١) جريدة الديار، ١٩٩٥/٥/٩.
(٢) كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٣١.

في حماية جماعته من الموظفين من التعرض للإقالة.

وعلى هذا الأساس، باشرت الحركة باستثمار عوائد الشراكة، بتعزيز دورها بين أفراد الوحدات القرابية، حيث كان الرهان على الخدمات والوظائف التي لم تطاول المنتسبين للحركة وحسب، وإنما شملت من هم خارجها ممن فضلوا النأي بأنفسهم عن الانخراط فيها.

فالطريق إلى الوظيفة ممن رغبوا في الانخراط في سلك الجيش، أو الدرك، أو جهاز أمن الدولة، فضلاً عن الوظائف الإدارية التي هي بالأصل تعبّر عن طموح المتعلمين، أصبحت تمر من خلال الطائفة، وقد سلكت الحركة في هذا السبيل، طريق الانفتاح المباشر عبر كادرها التنظيمي، الذي بدا أكثر حضوراً في حقل العلاقات الداخلية بين الوحدات القرابية. تمثل هذا الانفتاح على الأفراد وعلى وجهاء عائلاتهم، بعدما غدا بعض من هؤلاء مقصداً للتوسط مع الكادر التنظيمي، أو مع زعامة الطائفة في المجلس النيابي للحصول على الخدمة في وظيفة منشودة، أو للحماية من الصرف في إحدى المجالات الإدارية[١].

فبالاضافة إلى العديد من الوظائف التي شغلها بعض الأفراد في دوائر الكهرباء والمياه، ودائرة البريد، والوكالة الوطنية للإعلام، والتي يعود الفضل في إشغالها إلى نشاط الكادر الحركي، فمثة وظائف أخرى تعود إلى موظفين آخرين ممن شغلوها في المرحلة التي سبقت رئاسة نبيه بري لمجلس النواب، وقد بات على هؤلاء تحصين مواقعهم هذه، من خلال تمتين أواصر العلاقة مع الموقع الجديد للطائفة، خصوصاً بعدما تبنت الحكومة سياسة الإصلاحات الإدارية.

ب - جناح الاعتراض:

بينما شكلت الخدمات مدخلاً للحركة في نسج علاقاتها الاستقطابية مع الوحدات القرابية، عمد حزب الله إلى مدّ خطوط هذه العلاقة من موقع الاعتراض على السياسة الإنمائية للدولة، فحقق نجاحاً لافتاً تجلى بتأييد الوحدات القرابية لمرشحيه في دورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦، مما يعني أن الخدمات وحدها وإن حققت حضوراً بارزاً للحركة، إلا أنها بلا شك، لم تؤد إلى إطلاق حملة تؤذن بتغيير شامل لمجمل الأوضاع الاجتماعية المتردية. فحين حصرت الحركة أداءها في فوائد الخدمات، كانت تشهد تراجعاً في مشاركتها بالمقاومة. واستتبع هذا التراجع نتائج على علاقات الحركة الداخلية والإقليمية، فرضت عليها الانشغال بهموم موقعها في المعادلة السياسية

(٢) مقابلة مع أكرم طليس، مصدر سابق.

الداخلية، ولكن دون أن ينعكس ذلك على أداء الحركة، بل ليزيد من مأزقها. فهي لم تتمكن من الانضمام إلى تيار الاعتراض على سياسات الدولة ونتائجها المتفاقمة على أكثر من صعيد على غرار حزب الله[1].

وبهذا المعنى، عانت الحركة من هامشية الدور والتأثير في مجالات متنوعة ومتعددة، فباتت أمام الدفاع عن حجم تمثيلها أمام حزب الله، الذي أخذ عنها صدارة العمل المقاوم، جاعلاً منه وسيلته إلى المجتمع الأهلي، وهو مشروع لم يتوقف عند حدود المطالبة بحقوق الطائفة الشيعية، بل تجاوزها إلى المطالبة بإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية، كان أهمها تنمية متوازنة ومتوازية، وقانون انتخابي متجاوز للتمثيل المناطقي والطوائفي[2].

فبرغم إعطائه الأولوية للعمل المقاوم، انصرف حزب الله إلى السياسة اليومية المعاشة التي تقوم على رؤى تفصيلية، وسياقات إنمائية، بما أفضى إلى إرساء معادلة خصبة حوّلت التناقض العملي بين ضرورات الأيديولوجيا وضرورات الواقع، إلى تكامل وظيفي. فغدت الأيديولوجيا كنسق تعبوي تغييري، وغدا الاشتباك بالوقائع اليومية المتغيرة والانشغال بمنطقها، مدخلاً لواقعية سياسية ترتكز على بعد ديني قوامه الولاء للولي الفقيه والتكليف الشرعي، وبعد عملي يرتكز على خدمة الناس وصون قضاياهم، وهي قضايا تتطلب حضوراً من كادره النيابي، ومحاوره القيادية العلمائية بين الوحدات القرابية[3].

وعلى هذا الأساس، دأب نواب حزب الله، على تبني المطالب الحياتية والإنمائية، والتي عكستها برامجه الانتخابية وخطاب نوابه، مستفيداً من وجوده داخل المجلس النيابي لتحقيق ما أمكن من مشاريع تنموية.

وفي معرض تقييمه لتجربته النيابية، يرى حزب الله، أن هذه التجربة عززت موقعه إلى درجة كبيرة، إذ أضاف لوناً جديداً في الأداء السياسي والنيابي، إن لجهة الحضور الدائم في الهيئة العامة للمجلس النيابي، أو في لجانه المتخصصة، ثم متابعة ودراسة ومواكبة عمليه التشريع، وبالتالي القيام بالتأثير على مضامين القوانين ذات الانعكاسات السياسية أو الاجتماعية، أو لجهة الإطلالة على الرأي العام، من خلال المنبر، والجهر بما يحمله من فكر وتصور سياسي وعقائدي،

(١) د. علي الشامي، حركة أمل ومفارقات التأسيس، جريدة السفير، ٢٠٠٢/٩/٦.
(٢) وجيه كوثراني، حركة أمل، شيعية آسرة، وخطاب طموح، جريدة السفير، ١٩٩٨/١٠/٣.
(٣) علي فياض، حزب الله ودوره في تجديد السياسة، جريدة السفير، ١٩٩٩/١٠/١٨.

وتبني القضايا المطلبية للفئات التي يحملها حزب الله[1].

فإذا أردنا المقارنة بين الفترة التي دخل فيها ممثلو المقاومة في المجلس النيابي والفترة التي سبقتها، والممتدة إلى مراحل الاستقلال، فإننا نجد فرقاً واسعاً في حجم التقديمات الإنمائية والخدماتية التي أعطيت لمنطقة بعلبك- الهرمل. ورغم أنها لم تصل إلى مرحلة التوازن بينها وبين مناطق أخرى، ولكن ثمة جملة من المشاريع التي ترى فيها كتلة الوفاء للمقاومة أنها استطاعت استقدامها إلى المنطقة. فعلى صعيد الكهرباء، فإن هناك قرى لم تكن قد وصلتها بعد. فهناك مناطق كانت تمديداتها تعود إلى ثلاثين سنة، ولم تعد تتحمل شبكاتها ضغط الاشتراكات الجديدة، وبفضل المتابعة كانت تدرس الموازنات، ومن خلال التواصل مع الوزراء والوزارات المختصة، استطاعت هذه الكتلة أن تصل إلى مرحلة أصبحت فيها الكهرباء في كل بيت، ومدّها القرى الأخرى بشبكة أفضل مما كانت عليه في الماضي. وأما على صعيد الطرقات، فقد عمد حزب الله عبر كتلته إلى ربط قرى الجبل الغربي مع قرى الجبل الشرقي، بشبكة طرقات داخلية. وقد أنجز البعض منها والبعض الآخر بقي قيد الإنجاز[2].

وبالرغم من أن المشاريع الإنمائية المتعددة التي شرع بمطالبة الحكومة بضرورة تنفيذها، والتي لم يتحقق منها إلا القليل، استطاع حزب الله عبر كتلته اجتذاب البعض منها، وهي على أي حال ستشكل مقبولية لافتة لدى الوحدات القرابية، وستترك أثرها على دوام السعي لتحقيق الانماء المتوازن الذي أعطاه الأولوية بعد تحصين المقاومة، ومنع استفرادها وعزلها.

٥-٤ المؤسسات الرديفة:

إزاء ضعف حضور الدولة على المستوى الإنمائي والخدماتي، نزعت الحركات الحزبية وجناحا الطائفة، إلى الاضطلاع بالحاجات التي تركها تقويض الدولة وغيابها عن تأمين حاجات المواطنين، فأقامت المؤسسات والجمعيات التي تعنى بتقديم حاجات متنوعة، وهي على أي حال ستشكل قاعدة لإرساء ومد جسور العلاقة مع الوحدات القرابية الساعية إلى البحث عن البدائل التي تخفف معاناتها، ومن بين هذه المؤسسات:

(١) حزب الله، الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٨.

أ. المؤسسات الحزبية:

رغم إدراك الحركات الحزبية لأهمية دور هذه المؤسسات، فقد انطوى حضورها في هذا المستوى على شيء من المحدودية. ولكن رغم محدوديتها هذه تمت في إقامة مؤسسات رديفة تنوعت فيما بينها.

فالأحزاب التي تميزت بحضورها المبكّر، على غرار الحزب السوري القومي الاجتماعي، والشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، أخفقت في إقامة أية مؤسسة خدماتية.

وقد بررت إخفاقها في هذا الأمر بعدم قدرتها على توفير الأموال اللازمة، وبالضغوط التي عاشتها نتيجة ملاحقة الدولة لأفرادها.

من جهة أخرى، نجحت بعض الحركات الحزبية في إقامة مؤسسات خدماتية، في بداية السبعينات. وهي المرحلة التي تلت نشوءها، وتزامنت مع اشتداد الحاجة إزاء تفاقم الأوضاع الاقتصادية وترديها.

فالاتحاد الاشتراكي العربي، أقام مستوصفاً صحياً في عرسال، وافتتح اتحاد قوى الشعب العامل ثلاثة فروع لهيئة الإسعاف الشعبي في بعلبك، وعرسال، والفاكهة[1]، فيما عمدت منظمة العمل الشيوعي عام ١٩٨٠، إلى إنشاء مؤسسة عامل لتقديم خدماتها الاجتماعية، عبر فروعها في دار التوليد، ومركز الروضات، ومركز التأهيل المهني في مدينة بعلبك[2].

أما الحزب التقدمي الاشتراكي، فقد أقام ثلاثة مستوصفات صحية عام ١٩٨٨ في قرى عرسال، حربتا، والفاكهة[3].

وليس من شك، أن هذه المراكز استطاعت تخفيف بعض المعاناة عن العديد من الأفراد الذين استفادوا من خدماتها، على المستوى الصحي، والتربوي، والتعليمي. لكن هذه الخدمات، اقتصرت بمعظمها على أماكن وجودها. فعلى سبيل المثال، كان يتعذر على الأهالي القاطنين في القرى البعيدة عنها خصوصاً في جرود الهرمل، الاستفادة من مركز التوليد التابع لمؤسسة عامل، بسبب عدم توفر وسائل نقل خاصة. وتعذرت الاستفادة من مراكز التأهيل المهني، ومحو الأمية الموجودة في مدينة بعلبك، لما يتطلبه الأمر من المراوحة اليومية بين الذهاب والإياب إليها، فضلاً

---

(١) د.حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٤٤.

عن عدم وجود مساكن لأقرباء لهم بجوارها، يمكن أن يؤمنوا لهم إقامة محددة إلى حين الاستفادة من الخدمة المنشودة.

ب. مؤسسات حركة أمل:

بعد أن حسم الإمام الصدر موقفه من إهمال الدولة، عبر الدعوات المتكررة لإنماء المناطق المحرومة ورفع الغبن عنها، أدرك أهمية إقامة مؤسسات اجتماعية رديفة للمساهمة في تخفيف العبء عن كاهل الفئات المحرومة، فبدأ يؤسس لعمل إنمائي على كافة الصعد التربوية والاجتماعية والصحية.

غير أن إقامة مثل هذه المؤسسات، كانت تستوجب بنظره توجيه الطاقات باتجاه الخدمة الإنسانية، لأن المهام التي تنتظر هذه المؤسسات، تحتاج إلى المتبرعين بخدماتهم بأكبر قدر من المساهمة بعنصر المال. كما أن إدارة المال، وتنظيم الحسابات والميزانيات، وإعالة الفقراء كانت تتطلب أكثر ما يمكن أن يُتصور[1].

وبالفعل، فقد أدت هذه الدعوات إلى إقامة العديد من المؤسسات الصحية والتربوية والمهنية، ولكنها تركزت أولاً في الجنوب بسبب تعزيز الصمود بوجه التهديد الإسرائيلي بعد اجتياح عام ١٩٧٨. فيما تم بعد إخفائه، إنشاء مؤسستين في مدينة بعلبك، هما مركز المعوقين في حي الشراونه، ومركز الخدمات الصحية في وسط المدينة.

وإذ وفرّ مركز المعوّقين الإمكانية لاحتضان الأيتام والمعوّقين للكثير من أبناء المنطقة، بقي مركز الخدمات الصحية - برغم تقديمه المساعدات في الأدوية والطبابة - يفتقر إلى الامتداد إلى خارج القرى المحيطة بالمدينة.

ج. مؤسسات حزب الله:

سعياً لسد الفراغ الناجم عن غياب التقديمات الخدماتية للدولة، عمد حزب الله إلى إقامة عدد من المؤسسات التي شملت حقولاً عدّة، وساهمت بتقديم خدمات متنوعة, ومن هذه المؤسسات ما يلي:

١ - جمعية جهاد البناء:

هي مؤسسة خدماتية إنمائية إسلامية تأسست عام ١٩٨٨ في لبنان، وهدفت إلى القيام بمجموعة من الأعمال هي التالية:

---

(١) الإمام موسى الصدر، الرجل، الموقف، القضية، مكتبة صادر، بيروت ١٩٩٣، ص١٤٦.

- القيام بالمشاريع العمرانية والإنمائية المختلفة لرفع المستوى الاجتماعي، ولإنشاء وترميم المدارس، والمساجد، والحسينيات، فضلاً عن ترميم الأضرار الناتجة عن القصف الصهيوني.
- العمل على حفر وتجهيز آبار المياه، وبناء الخزانات، وتمديد وتأهيل شبكات وأقنية مياه الشفة، والري والمجاري.
- مساعدة المزارعين على استصلاح وزراعة أراضيهم، والاهتمام بنشر الوعي الزراعي عبر التوجيه والإرشاد بكافة أشكاله.
- تمديد شبكات الكهرباء، وإنشاء محطات لتأمين التيار للقرى النائية. ولأجل القيام بهذه المهمات وتنفيذها، اعتمدت المؤسسة على لجان متخصصة مكونة من مختلف الاختصاصات الأكاديمية، والهندسية، والفنية، والمهنية، والإدارية، وقامت بتنفيذ العديد من المشاريع التي دخلت في نطاق أهدافها[1].

فعلى الصعيد الزراعي، كان عليها ومن خلال لجنتها الزراعية، تقديم الخدمة لصغار المزارعين، وتقديم الارشاد المجاني، وإقامة دورات تدريبية على تربية النحل، والعناية بالمواشي.

وقد أقامت في هذه المجال، عدّة مشاريع للتعاون الزراعي وتلبية حاجات المزارعين، والتخفيف عن كاهلهم. ففي عام ١٩٨٨ أقامت تعاونية البقاع الشمالي في بلدة النبي عثمان، التي تؤمن خدمات لخمسماية مزارع من العاملين في التفاحيات واللوزيات والخضار والحبوب، توزعوا على عشر قرى. وأقامت تعاونية الهرمل عام ١٩٩٢، وهي تؤمن خدمات لعدد كبير من مزارعي اللوزيات والخضار، في الهرمل ومحيطها. وشرعت هذه اللجنة بإنشاء مجموعة قنوات للري في قرى الصوانية، البزالية، السعيدة ويونين، بين عامي ١٩٨٨-١٩٩١. وأقامت العديد من الندوات الزراعية والدورات، فيما يتعلق بآفات الحبوب والكرمة والأشجار والعناية بالمواشي، فضلاً عن تعليم تربية النحل.

وقامت دائرة الكهرباء فيها، بصيانة المنشآت الكهربائية الموجودة، واستحدثت ما هو ضروري منها، وتواصلت مع مصلحة الكهرباء المعنية، لحثها على القيام بمهامها. وقد أنجزت هذه الدائرة في السنوات الأولى لإنشائها عام ١٩٨٨ العديد من المشاريع، إذ عمدت إلى تركيب وتجهيز محطات كهربائية بلغت حوالي اثني عشر محطة تتراوح قدرتها بين ١٦٠-٢٥٠ كيلو فولت، شملت

(١) يد العطاء، منشور صادر عن مؤسسة جهاد البناء، عام ١٩٩٦.

في مدينة بعلبك: أحياء آل مدلج، العباسية، المرامل، المسلخ، الشروانة، وحي مغر الطحين، والباقي توزع على القرى المجاورة لبعلبك والهرمل. وجددت شبكات التوتر في حي العباسية، وقرية الطيبة المجاورة بطول ١٠٠٠ متر. وكان من مهام الدائرة المائية تقديم المساعدات إلى السكان في مجال تأمين مياه الشفه، ومدّ وتأهيل الشبكات، وبناء الشبكات المائية، وقامت بإنجاز وبناء خزانات مائية في قرى شمسطار، النبي شيت، قرحة، ومدينة بعلبك.

وإثر الكارثة الطبيعية التي ألمَّت بمنطقة بعلبك ـ الهرمل عام ١٩٨٧ حيث أتت عليها السيول الجارفة، وبعد مضي ستة أشهر من المطالبات بتحرك الدولة، جندت المؤسسة إمكاناتها، فبنت عدة منازل في البزالية، وعبّدت طريق قرية مقراق بطول ٧٠ متراً بالإسمنت بعد أن جرفتها السيول. وعمدت إلى بناء جدار دعم بطول ٤٠ متراً وارتفاع ٥،١ متر، على طريق بلدة حربتا الذي أدى انهياره إلى انقطاع البلدة عن خط الطريق الرئيس، وأعادت ترميم وتنظيف الآبار والجدران في قرى مقراق، وشعث، ورسم الحدث، بعدما طمرتها الأتربة[1].

٢ ـ لجنة الإمداد الخيرية:

تأسست جمعية الإمداد الخيرية الإسلامية، بموجب علم وخبر عام ١٩٨٧، باسم لجنة إمداد الإمام الخميني. هدفت إلى الأخذ بيد الأيتام والمحتاجين والمساكين، والتخفيف من مصاعب الحياة، ورفع الحرمان عنهم، فعمدت إلى إعالة كل أسرة، لا معيل لها ولا كفيل، وإلى تقديم المساعدات الطارئة في الحروب والنكبات، والعمل على مبدأ التكافل بين أبناء المجتمع، من خلال جمع التبرعات والصدقات وتوزيعها على مستحقيها. مركزها الرئيس في بيروت ولها عدة فروع، بينها فرعا بعلبك والهرمل[2].

بدأت عملها بالرعاية الاجتماعية للعوائل المحتاجة على غرار تقديم مبالغ شهرية وتقديمات صحية، وغذائية، وتربوية عينية. ورعت الأيتام داخل أسرهم فقدمت رعاية شهرية في بعلبك ـ الهرمل لحوالي ١٢٠٠ عائلة، توزعت على ١٣٢ قرية وبلدة منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٩٦. وقدمت الرعاية الصحية لحوالي ٧٠ عائلة، فيما وزعت المساعدات التربوية لحوالي ١٢٠٠ تلميذ في المراحل الابتدائية، وحتى المرحلة الثانوية، شملت تأمين الأقساط المدرسية، أو أجزاء منها،

(١) المصدر السابق.

(٢) جمعية الإمداد الخيرية الإسلامية، منشور صادر عن المؤسسة، عام ١٩٩٦.

وخصوصاً للأيتام، بالإضافة إلى الكتب الدراسية والقرطاسية. وقدمت بعض المساعدات العينية الموسمية على شكل حصص تموينية لبعض الأسر، وأخرى شملت المساعدات الكسائية من الملابس الضرورية في الأعياد، فضلاً عن المساعدات المنزلية، كالأغطية، والفرش، وأجهزة التدفئة، وأدوات المطبخ، ومساعدات الزواج لأبناء عائلات الأيتام خصوصاً الفتيات. وبلغ عدد الأيتام المشمولين برعايتها ٦٦٠ طفلاً في مجمل قرى وبلدات القضاء بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٦. أما مصادرها المالية، فكانت تُجمع من خلال مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن خلال مساهمات المتبرعين، عن طريق الصدقات التي هي من أهم مواردها، حيث اعتمدت أسلوب الصناديق الخاصة التي يتم توزيعها داخل المنازل، والمكاتب، والمحال التجارية، والمدارس، وبلغ عددها حوالي ١٣٠٠ صندوق، قام بتوزيعها مركزا بعلبك والهرمل، ويشرف عليها جهاز بشري تابع للمؤسسة[١].

٣- الهيئة الصحية الإسلامية:

هي مؤسسة صحية خيرية إنسانية لا تتوخى الربح، أبصرت النور عام ١٩٨٤. بدأت عملها عبر مجموعة من أصحاب الخبرات الصحية، فقامت بأعباء الإسعاف والدفاع المدني، وأنشأت المستوصفات والمراكز الطبية والمستشفيات التي نشرتها في المناطق الفقيرة والمحرومة وفي الأرياف، حيث كانت الحاجة ملحة إلى ذلك. تعاونت منذ حصولها على الترخيص من وزارة الداخلية عام ١٩٨٨، مع الهيئات والجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية، ومع وزارة الصحة اللبنانية. ووضعت أهدافاً عدة بينها: رفع المستوى الصحي والاجتماعي للفقراء، ودعم مسيرة المقاومة عبر تقديم الإسعاف لجرحى المقاومة، والمساهمة مع المؤسسات الصحية الرسمية والأهلية بترشيد العمل الصحي، وإعداد البرامج المشتركة في الرعاية الصحية الأولية والتحصين الشامل، ومكافحة الأمراض والأوبئة، وتفعيل سياسة الاستشفاء واستهلاك الدواء[٢].

وانطلاقاً من هذه الأهداف، وضعت سلسلة من البرامج والمشاريع، كان نصيب مدينة بعلبك منها، إنشاء مركز صحي يعدّ من أهم المراكز الطبية في البقاع، يتضمن عيادة صحية عامة، عيادات اختصاص مختلفة، مركزاً للتحاليل المخبرية، قسم تصوير صوتي، قسماً للتلقيح

(١) المصدر السابق.

(٢) الهيئة الصحية الإسلامية، منشور صادر عن المؤسسة، عام ١٩٩٦.

والإرشاد والتثقيف الصحي، وصيدلية. وقد استقبل هذا المركز عام ١٩٩٦، حوالي أربعة عشر ألفاً من المرضى، بعدما أنشئت عيادات الأسنان، في بلدة النبي شيت وفي بعلبك، والهرمل. وشرعت في إعداد برامج التلقيح الشامل، فدخلت إلى القرى بحملات التلقيح المجاني، وقامت عاماً بعد عام، بإجراء كشف صحي على المدارس الرسمية، وأقامت العديد من دورات الإسعافات الأولية[١].

وكان للهيئة دور هام في التخفيف من معاناة الناس، في القرى النائية أثناء العاصفة الثلجية عام ١٩٩٢، بعدما استنفرت أفراد جهاز الدفاع المدني فيها، فباشروا بفتح الطرقات، وإنقاذ السيارات التي فاجأتها العاصفة، إضافة إلى نقل الجرحى إلى المستشفيات، وتأمين المواد التموينية للمحاصرين في قراهم[٢].

(١) المصدر نفسه.

(٢) جريدة العهد، ١٩٩٦/٦/٢٨.

خلاصة:

النتيجة الأساسية التي نستطيع استخلاصها من خلال دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، توضح أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لعبت دوراً مسانداً في استمرار علاقات القرابة في الميدان السياسي حتى عشية الحرب الأهلية، ثم أدت هذه الأوضاع نفسها إلى المساعدة في بروز وتعزيز دور الطائفة. فمن خلال المراحل المختلفة لتطورات هذه الأوضاع تبرز أمامنا الصورة التالية:

- خلال مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما كانت ممارسة السلطة وانبناؤها تتمان ضمن تراتبية النظام القائم على سحب الريع الضرائبي، فإن بعلبك- الهرمل كانت ضمن الإطار العام الذي سمح بوجود مواقع سلطة محلية توزعت بين الحماديين والحيادرة. وقد سمح لهما دورهما بممارسة أشكال من التعسف على حساب الوحدات القرابية، فاتجها معاً إلى المحافظة على تماسكهما القرابي لدوام تلك المكاسب.

أما بقية الوحدات القرابية، فمع استمرار أشكال الإنتاج التي بقيت متخلفة عما عداها من المناطق اللبنانية، فقد أدت هذه الأشكال الإنتاجية إلى استمرار ارتباطها بالعمل بالأرض في ملكياتها المتناهية في الصغر، ولدى أصحاب الملكيات الكبيرة، مما دفعها إلى دوام الحفاظ على أوضاعها السائدة لعجزها عن تشكيل لحمتها القرابية لمناوأة مواقع السلطة القائمة.

- مع الانتقال إلى المرحلة الانتدابية، نجد أن تلك المرحلة لم تأتِ لتغير الأوضاع السائدة. فرغم دخول لبنان بالسوق الرأسمالية العالمية، إلا إن تخلُّف منطقة بعلبك. الهرمل عن مثيلاتها في بعض المناطق كالجبل وبيروت، أديا إلى استمرار الأوضاع القائمة فلم تتغير تلك المرحلة عما سبقها.

فالملكيات الكبيرة لدى مواقع السلطة المحلية، حافظت على أوضاعها السابقة وشهدت توسعاً نسبياً.

والأرض، وإن لم تعد تشكل حقلاً لممارسة السلطة، فإنها بلا شك أدت ومن خلال تدعيم الركائز الاقتصادية ـ الاجتماعية لمواقع السلطة، إلى الحفاظ على مصالحها بالاستفادة من الأوضاع القائمة، والحفاظ على علاقاتها مع السلطات الانتدابية. وهذا ما دفعها إلى عدم رعاية أي اهتمام للحركات الحزبية التي شهدت تطوراً عن المرحلة التي سبقتها.

أما لدى الوحدات القرابية التي لم تشكل مواقع السلطة والنفوذ، فبدلاً من أن يؤدي استمرار تردي أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية إلى مناوأة أصحاب الملكيات الكبيرة من خلال الانفتاح على الحركات الحزبية، استمرت في المحافظة على بنيانها الداخلي ضمن الأسرة الواحدة من أصحاب الحيازات الصغيرة لوجود قوانين الملكية الجماعية للأرض. كذلك استمر أفراد العائلات من العاملين لدى أصحاب الملكيات الكبيرة في إظهار الولاء والطاعة لأصحابها، بعدما أصبحت هذه الأخيرة تتقرب منها بالود لحاجتها إليها في تعزيز استمرار مواقعها من خلال البرلمان.

في مرحلة الاستقلال، وجدنا أن لبنان شهد وحتى نهاية الخمسينات، ازدهاراً شمل مختلف قطاعاته الإنتاجية، بينما بقيت هذه القطاعات تعاني من الهزال والضعف في المنطقة المدروسة، فضلاً عن استمرار تخلّف القطاع الزراعي.

ورغم أن المرحلة الشهابية سعت إلى تقليص الفروقات الاجتماعية بين المناطق عبر بعض الإصلاحات على المستوى الزراعي، غير أن افتقاد هذه التوجهات إلى سياسة إنمائية فعلية، أبقى الأراضي الزراعية كما كانت عليه في المراحل السابقة. فغياب دور الدولة وعجزها عن تحقيق تنمية فعلية، دفع الوحدات القرابية نحو تمتين الارتباط بموقع زعامة القرابة على قاعدة فكرتي الخدمة والوساطة، التي تكرست بفعل طبيعة المجتمع اللبناني، المتعايش مع العلاقات الرأسمالية والخدماتية المنتجة من خلال مواقع النفوذ والسلطة.

- في مرحلة الحرب الأهلية، شهدنا تفكك اللحمة القرابية، حيث تحولت الوحدات القرابية نحو العمل الحزبي ثم الطائفة. فقد شكل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تزامنت مع الحرب، إلى شعور الوحدات القرابية خصوصاً النازحة من ضواحي بيروت، بفقدان موارد رزقها، فدفعها ذلك نحو الحركات الحزبية بهدف الاستفادة من التقديمات والرواتب التي راحت تؤمنها الأحزاب للمنضوين في صفوفها.

غير أن نجاح الحركات الحزبية في تشكيل الإطارات البديلة للعديد من أفراد الوحدات القرابية لم يؤذن له الاستمرار، إذ حين بدأت الطائفة وعلى وقع الحرب الأهلية، تشق طريقها نحو التعبئة الاجتماعية التي قادها الإمام الصدر، والتي راحت تؤطر أفرادها تحت اسم «حركة المحرومين».

- أما مرحلة ما بعد الطائف فقد تميزت بترسيخ وجود جناحي الطائفة مع غلبة لحزب الله.

فجناح الطائفة المتمثل بحركة أمل، استفاد من المشاركة في السلطة التنفيذية وفي البرلمان لتشكيل مرجعية خدماتية في التوظيف والمطالبة بتحسين شؤون المنطقة، في ظل فشل خطة النهوض الاقتصادي في الوصول إلى حال الإنماء المتوازن.

أما جناح حزب الله، فلاتخاذه موقف الاعتراض على تعثُّر خطوات الحكومة في الإنماء، نجح في استقطاب الأفراد الناقمين على تلك الأوضاع المتردية، فضلاً عن أنه ساهم بمؤسساته الخدماتية المتنوعة، في التعويض نسبياً عن غياب دور الدولة، في حين لم تكد مؤسسات أمل والمؤسسات الحزبية الخدماتية تتمكن من تأمين تلك الخدمات سوى في نطاق محدود.

الباب الثالث

الوحدات القرابية بين الخطاب الحزبي وخطاب الطائفة

الفصـــل الأول

الخطاب السياسي الحزبي

وتفاعلاته مع الواقع القرابي

تمهيد:

أسعفتنا الفصول السابقة من الباب الثاني على توضيح طبيعة العلاقات بين الوحدات القرابية من جهة، وبين كل من الحزب والطائفة من جهة أخرى.

ففي ضوء رصدنا لآلية العمل السياسي خلال مواكبتنا لعملية انبناء السلطة والنفوذ، تبين لنا استقلالية الدور السياسي لعلاقات القرابة بإزاء دور الحركات الحزبية.لقد تجلّى هذا تحديداً من خلال مبادرة العائلة والعشيرة إلى تحديد مواقفها في قبولها ورفضها لما هو سائد من تحولات في أشكال انبناء سلطة الدولة ورسم علاقاتها معها، استناداً إلى موقعها القرابي. وهو الأمر نفسه الذي ظهر خلال التنافس على مقاعد البرلمان في المراحل الانتخابية التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية ليتحول بعدها نحو الطائفة.

لقد اقتصرنا في دراستنا لهذه العلاقة بين الوحدات القرابية والحزب على المجال السياسي، كمجال للمنافسة والاستقطاب وللحصول على مواقع النفوذ والبرلمان، وعلى تأكيد الحضور في المسرح السياسي الذي رافق المنعطفات السياسية التي مرّ بها لبنان. لذا لم نكن قد أحطنا بشكل شمولي وكلي بطبيعة هذه العلاقة أو نفذنا إلى عمقها. فلم نصل إلى جوهر الأسباب الكامنة وراء غلبة دور القرابة بإزاء الدور الذي لعبته الحركات الحزبية. فكان لا بد لنا من المزيد في التعمق بكنه هذه العلاقة التناقضية.

لقد وجدنا أن التوجه إلى دراسة الخطاب السياسي المتصل بهذه العلاقة يؤدي إلى إغناء عملية التحليل، لذا فإن الوقوف على طبيعة هذا الخطاب ومضمونه وعلى الوظيفة التي يؤديها، يقتضي بطبيعة الحال، المزيد من الوضوح في تحديد دوره وطبيعة توظيفه في توليد اللحمة والاستقطاب، ومدى نجاحه أو فشله في تبديل الانتماءات والولاءات التي تقوم على أساس قرابة الدم.

١. وظيفة الخطاب الحزبي:

لابد لنا من تحديد مفهوم الخطاب السياسي واستعمالاته، دفعاً للالتباسات التي يمكن أن تحصل بسبب الاستعمالات المتعددة لهذا المفهوم.

يعتبر الخطاب السياسي من الناحية العمومية، أنه منظومة فكرية تحوي الكثير من المفاهيم والدلالات النظرية التي تعين الفرد على خبرة أحد جوانب الواقع الاجتماعي، وتسعى إلى تقديم مجموعة من التصورات حول هذا الواقع، أو إشكالاته المتباينة التي تم إنتاجها في إحدى الفترات التاريخية[١].

إن تناولنا لمفهوم الخطاب لا يعني أننا سوف ننطلق من هذا المفهوم الذي أوردنا. ذلك أن مفهوم الخطاب باعتباره مصطلحاً شاملاً، يحتوي على مجموعة من العناصر التي تعين على فهم مجموعة الأشكال والإدراكات النظرية، قد لا نجده متطابقاً مع ما نسعى إليه في فهم طبيعة التناقضات القائمة بين الحزب والطائفة والوحدات القرابية.

وظيفة الخطاب السياسي:

إن معالجتنا لموضوع الخطاب من زاوية الهوية والانتماء، يجعلنا نقف على الفروقات الأساسية بين دوائر الانتماء وتعددها بتعدد الهوية. في الوقت نفسه قد نجد أنفسنا أمام هذه الدوائر كذوات متعددة ومنفصلة عن بعضها البعض. فجماعة الحزب غير جماعة الطائفة، وكلاهما مغاير لجماعة العشيرة والعائلة. وقد يكون الفرد منتمياً في الوقت نفسه إلى عدة دوائر، فإلى جانب انتمائه للعائلة هو ابن طائفة معينة، وقد يكون منتمياً إلى حزب باختياره. ما يعني أن ثمة تداخلاً في حالة الانتماء سينشأ من جراء ذلك. فالانتماء بما هو جبري أو اختياري يقع على طرفي نقيض.

ولكن ما لا نستطيع إغفاله، هو أن هذا التناقض في الانتماء لا يحل المعضلة. فعلينا التمييز بدقة بين مفهوم الخطاب ووظيفته، أي أن نفرق بين انتماء الإنسان إلى عشيرة وبين أن يكون عشائرياً في تفكيره ومواقفه. وكذلك الأمر بالنسبة للحزب والطائفة. فالمرء قد يكون ابن طائفة معينة ولكنه ليس طائفياً في مشاعره ومواقفه.

ولذلك فإن مقاربة الخطاب من موقع الدور، يؤدي إلى توفير الإمكانية لتحليل العلاقات

---

(١) محمد عبد العليم، ملاحظات حول الخطاب السياسي، مجلة المنار، العدد السابع، السنة الأولى، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٨.

المعقدة والمتداخلة بين هذه الدوائر.

ليس من شك، أن مقاربة الخطاب من منطلق الوظيفة والدور، يمكن أن يقربنا من آراء بعض علماء الاجتماع والأنتربولوجيا. فعلى سبيل المثال نجد أن رادكليف براون حرص على التمييز بين مفهومي الوظيفة والغرض، إذ اعتبر أن الناس لا يشعرون في العادة بالدور الذي يلعبه أي نظام من نظمهم الاجتماعية في المحافظة على استمرار المجتمع،أي أنهم لا يدركون دائماً الوظيفة الاجتماعية لهذا النظام، لكنهم يدركون أنه يحقق غرضاً معيناً غالباً ما يختلف عن الوظيفة. ويطلق براون على ذلك اسم الغرض الظاهر أو البادىء، للتمييز بينه وبين الغرض الحقيقي الذي يؤلف على أية حال «العلة الأخيرة» لقيام الظاهرة[١]، وهي النصاب السلطوي العام.

فنحن على هذه الحال، أمام جماعات منظمة، تسعى إلى تشكيل إطار لممارسة دورها السياسي في المجتمع. ولا بد من أن يرافق هذا السعي خلق مناخات من الانتماءات والولاءات المتنوعة، التي تختلف عن الانتماءات القائمة على قرابة الدم وقرابة الدين أو المذهب.

٢. مضمون الخطاب السياسي:

يعتبر الحزب أداة لتشكيل هوية ذاتية لمجموعة من الأفراد لما يطرحه من أفكار ورؤى. وبطبيعة الحال، فقد هدفت النشأة الحزبية المعاصرة إلى حيازة السلطة أو المشاركة فيها تمهيداً لتطبيق أفكارها ومبادئها.

وهذه الأفكار والتصورات التطبيقية في مجالات السلطة، يمكن أن نعبر عنها بالإيديولوجيا. فالإيديولوجيا تستخدم للدلالة على المسلّمات الفكرية التي ينطلق منها الفرد ليحدد هويته الاجتماعية، والتي على أساسها يصار إلى الفصل بين المجموعة التي ينتمي إليها والمجموعات الأخرى. وتعبر عن الإطار الفكري العام الذي يحدد تصور الذات وتصور الآخرين[٢]. وهذه الإيديولوجيا تمثل إحدى المرتكزات التي تقوم عليها الحركات الحزبية كرابطة تجمع أفرادها في إطار جماعي، بحيث يتماثلون فيما بينهم، ويعملون معاً لتحقيق الأهداف التي رسمتها لهم منذ البداية، ومزودين بها كهوية وهم منصهرون في بوتقة واحدة تشعرهم بقوة الانتماء للمجموعة، وهي تشبه العصبية في العشيرة التي تقوم بوظيفة حفظ التماسك بين أفرادها. إلا أنها تختلف

---

(١) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي،الدار القومية، القاهرة، (د. ت)،ج١، ص٩٦.

(٢) فؤاد اسحق الخوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل: التنظيم الديني للطوائف والأقليات في العالم العربي، مركز الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨، ص ١٢٣.

عنها من خلال الفوارق العائدة إلى كون العصبية ذات منشأ طبيعي، فيما الإيديولوجيا طارئة استحدثت من قبل روادها، لكي تجعل من الفرد واعياً بذاته، معتزاً بانتمائه للجماعة، ومهيئاً لتقبُّل قيمها واختياراتها وأهدافها، ولكي تصبح محوراً نضالياً تسمح للأفراد بتجاوز العصبيات القبلية والطائفية والمذهبية، وتوحدهم من خلال الانشداد إلى مشروع موحّد.

وعلى هذا الأساس، فإن سعينا إلى دراسة الخطاب المتعلق بالإيديولوجيا، يجعلنا لا ندرس الإيديولوجيا نفسها بهدف الكشف عما فيها من الآراء والمبادئ والأفكار، بقدر ما نهدف إلى الإحاطة بطبيعة الدلالات المستوحاة من الخطاب الإيديولوجي، مما يجعلنا نقف على كيفية تصليب الذات الجماعية للأفراد، واكتسابهم التمايز الناتج عن حمل مبادئها وأهدافها.

لكننا قبل الشروع في ذلك، وتجنباً للوقوع في بعض الالتباسات الناشئة عن استعمالنا لهذا المصطلح (أي الإيديولوجيا)، نرى لزاماً توضيح المقصود منه، نظراً لوجود مشكلة أساسية بين الباحثين ناتجة عن سعة مدلوله وتنوع استعمالاته. وقد حصل نوع من التضارب المستمر بين تصورين متباينين للإيديولوجيا، أولهما تصور موسّع يجعل الإيديولوجيا تشمل كل النتاجات الثقافية والرمزية في المجتمع، وهو ما يمكن أن يُعد المعنى الموسع للإيديولوجيا. وأما التصور الثاني، فهو يقصر مصطلح الإيديولوجيا على الظواهر السياسية، والعمليات والمؤسسات السياسية، أي على الأفكار والتصورات المتعلقة بالحكم والسلطة وتوجيه المجتمع[1].

وما نقصده نحن بالإيديولوجيا ليس معناها الموسّع، وإنما المعنى الثاني الذي يمكن أن يدخل في إطار استعمالات علم الاجتماع السياسي.

وبذلك تكون الأحزاب هي واحدة من المؤسسات التي تحمل هذه التمثلات والأفكار المتعلقة بالسلطة وبالعمل السياسي، ويمكن أن نصنفها ضمن المؤسسات التي تحمل كل منها إيديولوجيا خاصة بها.

وعلى هذا الأساس، تصبح الدعوات الوطنية والقومية والاشتراكية إيدلوجيات تشكل الإطار المرجعي لأفرادها، و تهدف إلى إكساب هوية مشتركة ومميزة عن الآخرين، فتتوجه إليهم كخطاب داخلي هدفه التأطير المشترك وإيجاد اللحمة قبل أن تكون موجهة للخارج.

(١) محمد سبيلا، الإيديولوجيا. نحو نظرة تكاملية، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٢ ، ص ١٤.

٢-١ الأحزاب القومية:

عرفت منطقة بعلبك- الهرمل من بين هذه الأحزاب الحزب السوري القومي الاجتماعي منذ ثلاثينات القرن العشرين والذي راح يتنامى في المرحلة الاستقلالية وسبق أن شارك في أحداث ١٩٥٨ ليضمر في الرحلة الشهابية ثم ليعود إلى الواجهة خلال الحرب الأهلية وقد شارك الحزب في دورات انتخابية عدّة ولكن دون أن يقيّد له الفوز في أي منها .

ويصح الأمر نفسه على حزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه السوري والعراقي وإن لم يكن حضوره بنفس الزخم الذي شهده سلفه .

أما الأحزاب الناصرية فقد بقيت المنطقة تفتقد إلى وجودها حتى السبعينات، ومع ذلك لم تشهد هذه التنظيمات تنامياً استقطابياً على غرار الحزب السوري القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي.

شكل الانتماء القومي لهذه الأحزاب إطاراً متناقضاً مع مبدأ العصبية في العشيرة والعائلة. فالرابطة القومية كما طرحها حزب البعث، كهوية تقوم على أساس اللغة، تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة، وتكافح سائر العصبيات القائمة على مبدأ عصبية العشيرة أو الطائفة. فقد أكد دستور البعث على أن المذهبية والطائفية معوقتان للرابطة القومية وللتوحد القومي، وورد ذلك أيضاً في بياناته التي توالت قبل وصوله إلى السلطة، والتي أكد فيها كذلك بأن الحزب، هو حرب على الطائفية والعشائرية والقطرية[1]. كما أن مفهوم القومية السورية التي طرحها الحزب السوري القومي الاجتماعي، أعلنت بوضوح عن كونها الرابطة التي تتمايز عن روابط الدم واللغة.

فالقومية السورية تستمد إيديولوجيتها من البيئة الجغرافية التي نشأت فيها الأمة السورية، وهي تتميز عن هوية الأمة العربية، بمجتمعها وبتركيبها الاثني ونفسيتها وثقافتها، لأنها مزيج من الشعوب التي أصبح وجودها وامتزاجها حقيقة علمية وتاريخية، فهي وحدة نفسية اجتماعية في منطقة جغرافية لها حدودها وتدعى الهلال الخصيب.

وعلى هذا الأساس فهي تتناقض مع كافة الروابط العائلية والعصبيات العشائرية وتسعى إلى

(١) حزب البعث الاشتراكي، دراسات فكرية حول تطور فكرة الحزب والوحدة العربية، إصدار مكتب العقيدة والثقافة، (د.ت)، ص ١٦٢.

ضرورة استبدالها. فزعيم الحزب أنطون سعادة يؤكد بأن حزبه جاء إلى الأمة بالمؤسسات القومية لتحل محل المؤسسات الدينية والعشائرية والعائلية. فهي مؤسسات لا تصلح لمطالب الحياة القومية، والحرب بينه وبين خصومه هي حرب بين الاجتماع القومي والاجتماع الديني والعشائري، وبين مؤسسات الحياة القومية من اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومؤسسات التقاليد من دينية وعشائرية وإقطاعية(1).

أما الأحزاب الناصرية فقد أخذت بمنهج عبد الناصرالتاريخي للاشتراكية العلمية والذي أضاف إليه في الجانب القومي الدين، فرأى أن القومية ضرورة تاريخية لبناء وحدة الأمة واندماج جميع فئاتها في إطار الوطن الواحد واللغة الواحدة، والتاريخ المشترك(2).

٢-٢ الحزب الشيوعي الماركسي:

كان أول الاحزاب التي دخلت إلى منطقة بعلبك منذ مرحلة الانتداب، وقد عرف تنامياً في مرحلة الاستقلال وشارك في التحالفات والترشيحات الانتخابية دون أن يحظى بالفوز.

اختلف نصه الإيديولوجي عن الأحزاب القومية، لكونه يتجاوز مفهوم الرابطة القومية إلى إطار أوسع يُطلق عليه مفهوم الأممية. وتحت إطاره تأتي محتويات الخطاب لتتمحور حول الأفكار التحررية والتقدمية والديمقراطية، ومعاداة الاستعمار ومحاربة البرجوازية والرجعية الموالية له، وتجسيد إرادة الفلاحين والعمال الكادحين والمثقفين الثوريين(3). فاللغة المطلبية التي تجمع بين هذه المطالب، تشكِّل الأساس للهوية وللذات، وهي تختلف عن لغة العديد من الأحزاب القومية، بتجاوزها المفهوم القومي الذي يجد مرجعيته خارج العالم العربي وخارج النطاق الجغرافي للأمة السورية أو العربية، إلى المفهوم الأممي الذي يتعداها.

٢-٣ الاشتراكية اللبنانية:

نقصد بها الأفكار الاشتراكية التي اعتمدها الحزب التقدمي الاشتراكي. وهي تختلف عن الاشتراكية القومية والاشتراكية الماركسية، لكونها اشتراكية لا تُحصر بالعمال وحدهم، إنما تشمل كافة المجالات والمستويات. وبرز ذلك من خلال دعوتها إلى التحرير الفعلي للإنسان من كل

(١) أنطون سعادة، المحاضرات العشر، ط٦، (د.ت)، ص ٧٥.

(٢) غازي خوندي، الناصرية واستراتيجيتها، دار الفلسفة، بيروت ١٩٨٧ ،ص٢١ .

(٣) فايز سارة، الوحدة العربية ومفهومها في وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأقطار العربية، مجلة الطريق، مصدر سابق، ٦٣.

القيود والعوائق التي تحول دون انفتاحه. فدعوتها لا تقف عند حدود إزالة الطبقية الاجتماعية، بل تتعداها إلى التخطيط للتقدم العلمي والتقني، وتنظيم الاقتصاد والنمو السكاني للمجتمع(1).

أما مصدر هذا الاختلاف، فيعود إلى تأكيد ارتباط الحزب بلبنان ارتباطاً وثيقاً بكل جذوره وكيانه. ولكونه أدرك الظروف والأوضاع اللبنانية والعربية، وفهم طبيعة العصبيات والضعف فيها، راح يعمل على نشر مبادئه الاشتراكية التقدمية، معتبراً أنه حزب العمال والفلاحين والمثقفين ويعمل من أجل مطالبهم(2).

٣. تطبيقات الخطاب السياسي:

تأسس الخطاب الحزبي - كما أسلفنا- من حيث مضمونه الايديولوجي على مجموعة من التصورات المسبقة للجماعة وللمجتمع، وهي تصورات ينبغي العمل على تثبيتها لدى الأفراد. إلا أن إرساءها يستوجب وضع آليات لتحقيقها، حيث تجلت هذه الآليات باستحداث الإطارات الحزبية. فبدونها يبقى الخطاب مجموعة من التصورات النظرية السردية والإنشائية المفسرة لمشكلات المجتمع. والإطارات الحزبية هي التي سيقع عليها مهام تطبيق الخطاب بحسب أفرادها الذين ستتحدد مهامهم من خلال مستوياتها المختلفة في البناء الحزبي.

فمقابل الزعيم الذي يقف على رأس هذا البناء، ثمة مستويات تنظيمية متدرجة تتوالى نزولاً في الخط الذي يلي زعامة الحزب إلى القاعدة الحزبية. ولكلٍّ من هذه المستويات أدوار مختلفة تضطلع بها، ويقع على عاتقها نشر إيديولوجيا الحزب، وإخراجها إلى حيّز التطبيق، وهي في أدوارها ستستند أيضاً على مجموعة من الوسائل لنشر هذا الخطاب.

وعلى هذا الأساس، يصبح البناء الحزبي لدى القوميين السوريين، صورة مصغرة عن الأمة، وأعضاء التنظيم مهمتهم صون النهضة القومية الاجتماعية من خلال عملهم المنظم لكي تمتد روح الحزب في جسد الأمة(3). ويجسد الإطار الحزبي للبعث، الوحدة القومية. فهو القادر على تعبئة الجماهير وحشد طاقاتها كلها، وزجّها في النضال من أجل أهدافها. وهو الفصيلة الثورية التي بدونها لا يتم بناء هذه الوحدة(4). ومن خلال البناء الحزبي والأعضاء الحزبيين، يتم

(١) ميثاق الحزب، منشور صادر في بيروت عام ١٩٨٦، ص ٤٢.

(٢) الحزب التقدمي الاشتراكي، مجلس العقيدة، منشور صادر عام ١٩٧٨ . ١٩٧٩، ص ٤٤.

(٣) أنطون سعادة، الدليل على العقيدة السورية القومية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، دراسات تحليلية حول تطور فكرة الحزب، مصدر سابق، ص ١٦٢.

النضال لتطبيق المثل الحزبية العليا لدى الحزب التقدمي الاشتراكي عبر الاتصال بالجمهور، لبناء مجتمع تقوم على أساسه الديمقراطية الصحيحة، وبناء مجتمع تسود فيه الطمأنينة والعدل والرخاء[١].

ولا يخرج عن هذا الإطار الحزب الشيوعي اللبناني، لأن الحزب نفسه، هو الفصيلة الطليعية الواعية والأكثر تنظيماً للسير نحو ديكتاتورية البروليتاريا وبناء المجتمع الاشتراكي[٢].

وعلى أساس تبياننا لأهمية الإطارات الحزبية في تطبيق الخطاب الحزبي، يمكننا مقاربة الوسائل التي اعتمدتها للوقوف على كيفية تفاعلاتها مع الواقع القرابي بكل ما يضجُّ به من خصوصيات.

٤. وسائل نشر الخطاب:

تتجلى هذه الوسائل التي اعتمدتها الحركات الحزبية من خلال ما يلي:

٤-١ دور الزعامة الحزبية:

أ. مفهوم الزعامة:

بعدما وجدنا أن الزعامة تقف على رأس البناء التنظيمي للمؤسسة الحزبية، ثمة أدوار تضطلع بها هذه الزعامة في نشر الإيديولوجيا.

ونقصد بالزعامة الحزبية، تلك التي امتلكت حالة استثنائية أكسبتها صفة القيادة الكارزمية أو القيادة الملهمة.

فالزعيم القائد يتميز بقدرته على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم في سبيل بلوغ أهداف الزعامة، والشرط الأساسي أن يكون هناك قبول وتعاون وثقة من أعضاء الجماعة، لاتباع عمله والسير على مثاله لتحقيق غايته. فيكون أحد الطرفين قائداً والآخر منقاداً[٣]. ولا يتأتى الانقياد إلا عن الاقتناع بالغاية العملية أو النظرية التي يسعى إليها القائد، وهذا الاقتناع من الناحية النظرية يعني الاقتناع بالنص الإيديولوجي، كذلك الاقتناع بالزعيم أو بالقائد نفسه[٤].

---

(١) ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي، مصدر سابق.

(٢) شوكت سليم شتي، التربية الحزبية السياسية، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول ١٩٩٥، ص ١٢٨.

(٣) روبرتو ميتشل، الأحزاب السياسية، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيشر مخلوف، دار أبعاد (د.ت)، ص ٥٥.

(٤) د. محمد زيعور، السلطة والقيادة، رشاد برس للطباعة، بيروت - ١٩٩٠، ص ٤١.

وفي هذا السبيل يمكننا السعي إلى مقاربة دور الزعيم/ القائد في الحركات الحزبية، انطلاقاً من وصفه لنفسه او انطلاقاً من رؤية جماعته له. وذلك من أجل الوقوف على مدى الدور الذي يشكله خطاب الزعامة في الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة.

١. الزعامة لدى الحزب السوري:

لعل أكثر ما يمكن وصف الزعامة به كإحدى أهم المرتكزات البنيوية لدى الخطاب الحزبي، ما نجده في زعامة مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي. فقد أكد أنطون سعادة على أهمية هذا الدور للزعيم في صون عقيدة الحزب والحفاظ على هويته. فهو المعلم، وهو المخطط والباني، الذي لا تستقيم المبادىء بدونه. ففي عام ١٩٤٧، ألقى خطاباً في نادي الجمعية السورية في «بيونس أيرس» في الأرجنتين، ردَّ فيه أي شك يمكن أن يكوِّنه المرء في طبيعة زعامته، حيث شبه نفسه ورسالته برسالة المسيح والنبي محمد، كما وصف نفسه بالمعلم والهادي لأمته من خلال تعاليمه، وقائداً للقوات الجديدة الزاحفة بهذه التعاليم والمثل العليا[١].

ويتضح من خلال هذه العبارات، مدى التلازم بين النص الإيديولوجي، وبين الزعامة في تحقيق الوحدة الداخلية والتلاحم الداخلي لدى المحازبين دون أن تنفك عراهما.

وفي مطابقة هذا القول، يمكن إيجاد الجواب في أقوال عقائديي الحزب الذين اعتبروا أن الموت أزال سعادة من بينهم جسدياً وليس روحياً، فهو باقٍ كعقل وحقيقة وروح، ويستمر بوجوده في الحزب باقياً إلى الأبد. فحتى بعد موته يبقى هو الزعيم الذي تُفتتح باسمه جلسات الحزب، وباسمه تلقى تحية الحزب وتلقى القصائد، ويتم تداول مواقفه النادرة والشجاعة.

٢. الزعامة لدى الحزب التقدمي الاشتراكي:

بموازاة الزعامة التي حددها الحزب السوري القومي الاجتماعي، عمد مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي إلى تحديد رؤيته لزعامة حزبه، ودورها في العمل السياسي والجماهيري، فجاءت متقاربة إلى حدٍّ ما مع زعامة أنطون سعادة، وإن لم تكن وصلت إلى الجاذبية نفسها.

فالشخصية القائدة لدى كمال جنبلاط، هي الفكرة التي يواجه بها الحزب الفوضوية الرأسمالية القائمة، حيث تضيع المسؤولية ويفقد العمل جدواه، وتضعف إمكانيات الشخصية في

---

(١) لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي، ترجمة جوزف شويري، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣، ص ١٨٦.

جمعيات تشاور برلماني وأبحاث لا نهاية لها. وهي صورة طبق الأصل عن البرلمانات السياسية القائمة التي يكتنفها الكثير من الثرثرة ومن ضياع الوقت، في حين أن لا قيادة صحيحة إلا إذا تمتعت بمزايا القوة المعنوية والشخصية. ويرى جنبلاط أن التاريخ بأسره هو صنع الشخصية القائدة المسؤولة الكبيرة(١).

أما عن شروط هذه الزعامة، فيرى أن لا قيادة صحيحة إلا إذا تمتعت بمزايا القوة المعنوية والشخصية، والتجرد عن الهوى الذي يفرض بدوره على القائد التجرد عن الطموح الفردي، ويسعى لتنفيذ الأمانة وللقيام بالواجب. فالقائد هو الذي يصنع الشعب ويطوره وفق سنن الإبداع، والشعب بدوره يكوّن القائد وينفحه بولائه، ويشحنه باستمرار طاقاته التعاونية(٢).

٣. الزعامة لدى الأحزاب الناصرية:

إن التنظيمات الناصرية كما أشرنا، ليست واحدة، بل تنوعت بتنوّع مؤسسيها وتنوّع الفهم للمبادئ التي جاءت بها ثورة جمال عبد الناصر.

ورغم تنوّع هذه التنظيمات، فما يجمع بينها هو التسليم بزعامة عبد الناصر، كقيادة ثابتة تتمتع بمزايا رمزية، جعلت منه قائداً أعلى تُستلهم أفكاره ومبادئه حتى بعد مماته، مما يعني أن هذه الزعامة شكلت إحدى المرتكزات البنيوية في الخطاب لدى التنظيمات الناصرية على تنوعاتها(٣).

فرؤساء التنظيمات الناصرية هم أنفسهم يدينون بالولاء لهذه الزعامة، فيما زعامتهم هي زعامة تقترب من كونها زعامة رئاسية وإدارية دون أن تصل إلى مرحلة الزعامة القيادية، ودون أن يتمتع الرئيس برمزية خاصة، أو بمزايا سحرية تجعل أفراد التنظيم يدينون بالولاء له إلى درجة التماهي المطلق معه، على غرار عبد الناصر أو زعامة سعادة لدى القوميين السوريين.

فرئيس تنظيم اتحاد قوى الشعب العامل كمال شاتيلا، يصف قيادة عبد الناصر بالقيادة الواحدة القادرة على استيعاب القاعدة العريضة للجماهير، رغم الوجود المتعدد للأحزاب والزعامات. ويجد أن الولاء لهذا الزعيم ولثورته، يتحدد بمدى قرب أي حركة سياسية أو أي

(١) الحزب التقدمي الاشتراكي، مواطن حر وشعب سعيد، نشرة حزبية صادرة عن مفوضية التربية والمعارف عام ١٩٥٩.
(٢) تقدمية الحزب، نشرة صادرة عن الحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٨١.
(٣) هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٠، ص ٦٨.

حزب أو بُعدها عن الثورة الناصرية(١). واتجه التنظيم في تأكيد قيادة عبد الناصر بالاعتماد على ما كان يردده عبد الناصر نفسه في الكثير من خطبه، فزعامته وفقاً للحزب تتمتع بالفرادة والتميّز دون أن تميل إلى اليمين أو إلى اليسار(٢).

ولم يخرج حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي ترأسه عبد الرحيم مراد عن هذه القاعدة، وتبعه الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الناصري) الذي تزعمه منير الصياد. وكذلك فعل الناصريون المستقلون، حيث عبّروا عن الولاء التام لزعامة عبد الناصر، والإيمان به وبأفكاره الإنقاذية، التي بقيت تُستلهم في المناسبات، وفي الاحتفالات، وأثناء المنعطفات والمراحل التي كانت تقطعها الحرب الأهلية في لبنان(٣).

٤. الزعامة لدى حزب البعث العربي الاشتراكي:

لقد حدد مؤسس حزب البعث ميشال عفلق موقع الزعامة ودورها، من خلال عدّة صفات ومزايا تجلى بها الزعيم. فالزعيم من الجمهور هو كالأم من بنيها، فكما تسمع الأم وهي في أعماق نومها فلذة كبدها بجوارها، فكذلك الزعيم يتعاطف مع الجمهور في الاستجابة لأمانيه، فضلاً عن دوره في العمل على ارتقائه من خلال الهداية والتبشير اللذين يقوم بهما(٤).

ولأن زكي الأرسوزي كان بمثابة الأب الروحي لحزب البعث، فالبعثيون يكنّون له تقديراً خاصا، ويخصُّونه بلقب المعلم. وبرغم انحساره عن موقع القيادة العملية، فقد ظل في نفوس العديد منهم أسطورة ونموذجاً(٥).

ولكن ما يقال في نظرة البعث إلى الزعامة: إنها تحولت مع انحسار دور عفلق عن مواطن القيادة، إلى زعامة منتخبة تمثلت بقيادته القومية ولجنته التنفيذية مجتمعة، (٦). فالقيادة القومية في الحزب، تُنتخب انتخاباً مباشراً من مختلف المستويات التنظيمية(٧). وهي تتحمل مسؤولية السلطة التنفيذية وتقود الحركة في جميع الأقطار، فتقبل أو ترفض الاندماج مع تكتلات

(١) علي طه، الأحزاب العلمانية، (د. ط) ١٩٨٥، ص ٦٩.
(٢) نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص ٢٩.
(٣) مقابلة مع سامي-ط، عضو، أجريت في صيف ٢٠٠٤.
(٤) زكي الأسوزي، مشاكل القومية وموقف الأحزاب منها، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٥٦، ص ١٢٥.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٦) سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٨.
(٧) النظام الداخلي، القيادة القومية، أقره المؤتمر الثالث عام ١٩٥٩.

سياسية أخرى، أو التعاون مع حزب آخر، أو الاشتراك في الحكم، أو الدخول في الانتخابات النيابية. وهي تحدد استراتيجية الحزب وتكتيكه، وترسم خططه وبرنامجه السياسي، وتقرر المواقف إزاء المشاريع والقضايا التي لها صفة قومية أو دولية. ولذلك فإن دورها ينطلق من الوعي العميق بالقضية القومية، قضية وحدة الأمة العربية وحريتها، وبقضية الاشتراكية، قضية إسقاط علاقات الاستغلال وبناءِ مجتمع العدالة والوفرة[١].

وبكلمة مختصرة: القيادة القومية هي نظرياً وعملياً الحزب كله.

ب. الزعامة الحزبية وزعامة القرابة:

١. تعارض المفهومين:

بعد تحديدنا للزعامة الحزبية لجهة الوظائف والأدوار، سوف ندرك أن ثمة تباينات تجعل هذه الزعامة تقف بمقابل زعامة العشيرة والعائلة. لأن تطورات الأحداث في المراحل التي سبقت الحرب الأهلية، أفصحت عن أهمية الدور الذي لعبته الزعامة القائمة على مبدأ القرابة في تأكيد ذاتها، والحفاظ على موقعها داخل وحداتها القرابية من جهة، وعلى مسرح الأحداث وواقع التنافس حول مواقع السلطة والنفوذ من جهة أخرى.

وقد وجدنا أن هذه الزعامة، شكلت إحدى المرتكزات البنيوية للعائلة والعشيرة مع وجود الفارق في أهمية هذا الدور الذي يظهر جلياً في العشيرة أكثر من العائلة. ولقد أشرنا إلى أن هذه الزعامة مرت بمراحل تطورية تدرجت في وجودها لدى الحماديين والحيادرة .فقد حافظ الحماديون على موقع الزعامة داخل العشيرة في جب عبد الملك، منذ المتصرفية وحتى وفاة صبري حمادة عام ١٩٧٥، و لدى تفكك العصبية الموسعة للحماديين، نشأت زعامة مستقلة للعشيرة بعدما حملت مشروعاً توحيدياً للعشائر الحمادية مع حسن طعان دندش، ثم ما لبثت الزعامة بعد أن أصبحت لدى كل واحدة من العشائر، أن دخلت حقل التنافس السياسي خلال الانتخابات فنجح بعضها في الوصول إلى سدة البرلمان. أما لدى العائلات، فالأمر هو نفسه حيث لعبت الزعامة لدى الحيادرة دورها في محافظة العائلة على موقعها في السلطة حتى منتصف

(١) حزب البعث، دراسات تحليلية في حزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص ١١٥.

الستينات، ولم تفقد موقعها إلا بعد عجز ها عن الإجماع على زعامة واحدة، وبعدما تحولت العائلات الأخرى إلى وحدات سياسية تتمحور حول وجهائها، ولتدخل حقل المنافسة على مواقع النفوذ والسلطة انطلاقاً من وحدتها القرابية المستقلة، وقد شكلت عائلة ياغي التي استطاعت الوصول الى البرلمان ابتداءً من منتصف الستينات أحد أبرز هذه العائلات.

وتأسيساً على ذلك، فالزعامة تشكّل مرتكزاً بنيوياً داخل العائلة والعشيرة، لما لها من دور في تعزيز هذا التماسك والنهوض بهما نحو دور سياسي.

وللاستزادة في توضيح دورها على المستوى السياسي يمكننا الإطلالة على اللغة اليومية التي تفصح عن هذا الدور لما تختزنه من معانٍ ودلالات.

ففي البداية، كانت تتم مخاطبة الزعيم، ليس من موقعه داخل وحدته القرابية، وإنما يخاطَب من خلال الموقع الذي يمثله على المستوى السياسي، حيث كان ينادى بالباشا أو الشيخ أو البك أو الآغا، استناداً إلى تدرج المواقع في مرحلة سيطرة الحيادرة والحماديين في المرحلة السابقة على الانتداب[١].

وإذا كانت التسميات تقع في إطار واقعي وطبيعي على غرار أي وظيفة يمكن أن يشغلها أي فرد، إلا أن هذه التسميات في المراحل اللاحقة تبقى قائمة حتى ولو فَقَدَ فيها الزعيم موقعه، إذ يبقى محتفظاً بهذا اللقب رغم فقْده إياه.

وعلى سبيل المثال، شكلت المرحلة الواقعة بين خروج العثمانيين ودخول الانتداب الفرنسي، انهيار الموقع السياسي الذي كان يشغله الباشا. إلا أننا نشهد من جهة أخرى إصراراً على مناداته بهذا اللقب، حيث يصر أبناء وحدته القرابية على مناداته به لما يمثله من دلالات سياسية. فهو لا زال يحتفظ بزعامته داخل عائلته أو عشيرته، ليس كزعيم عادي وإنما كزعيم سبق أن تمتع بصلاحيات إدارية وتنفيذية واسعة، لذلك فقد احتفظ الباشا الحمادي بهذا اللقب مع بقائه زعيماً للعشيرة إلى حين وفاته. وأحياناً كان يلقب بالشيخ، كدلالة على محاولة إعادة إنتاج الدور الذي لعبه الحماديون في الفترات التاريخية السابقة على النزوح إلى جرود الهرمل، وهي الفترة التي حكم فيها الحماديون بعض المناطق في بلاد جبيل وكسروان، حيث لعبوا دوراً كبيراً على

(١) د. نبيل سليمان، مقابلة أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية «الفرع الأول»، أجريت في شتاء ٢٠٠٢.

صعيد السلطة والنفوذ، وبقي هذا الخطاب مندرجاً لدى الزعامات المتعاقبة للحماديين في فترات الاستقلال، وهو ما يمكن أن نجده لدى الحيادرة أيضاً.

فالحيادرة، دأبوا على مخاطبة زعيمهم بالباشا حتى بعد تجريده من صلاحياته إلى حين وفاته. وبعدما انتقلت زعامة العائلة إلى غيره من خلال الموقع النيابي، راحت العائلة تخاطب زعيمها بالبيك، علماً أنه لم يعد يوجد تسميات رسمية لهذا الموقع السلطوي بعد زوال الحكم العثماني(١).

ولا شك أن هذا السلوك لدى الحيادرة ينطوي على دلالات ضمنية، أقلّها عدم الاعتراف الكلي ودفعة واحدة، بزوال الصلاحيات الكبيرة التي كان يتمتع بها الزعيم والتحول نحو صلاحيات أدنى منها قليلاً كالنائب مثالاً لا حصراً، لأن هذا الأخير لا يتمتع سوى بصلاحيات ناتجة عن الموقع النيابي الذي يشغله، والتي هي بلا شك لا ترقى إلى الصلاحيات التنفيذية التي كان يتمتع بها الباشا أو البيك قبل ذلك (٢).

وإذا كان هذا الخطاب هو شأن العصبيات التي استحوذت في البداية على مواقع السلطة، فإن ما يُلفت الانتباه، هو الخطاب المتعلق بهذه الزعامة في المرحلة التي غدت فيها العشائر والعائلات تشكل وحداتها الذاتية بوصفها وحدات سياسية.

فالعشائر التي استقلت عن العصبية الحمادية، اختارت حين تأسيس عصبياتها الخاصة، أن تنادي زعاماتها بالشيخ. فزعيم العشيرة هو شيخها رُغْمَ ما ينطوي عليه هذا المصطلح من دلالات مغايرة لموقع النفوذ، إذ يمكن أن يختلط مع الدلالات الدينية، فالشيخ لدى المسلمين هو لقب عالم الدين المبلّغ للتعاليم الدينية، وليس زعيماً للطائفة أو للعشيرة(٣).

وبالتأكيد إن ما يقصده أبناء العشيرة بمناداة زعيم عشيرتهم بالشيخ ليس المعنى الديني، بدليل أنه ليس مبلغاً للتعاليم الدينية بل قد لا يعرف منها إلا النزر القليل، لكن المقصود هو الدور السلطوي الذي كان يمثله هذا اللقب.

أما ما يبرر استعمالاته على النحو الذي ذكرنا، فهو محاولة الارتقاء بزعامة العشيرة إلى

(١) مقابلة مع د. نبيل سليمان، مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) مقابلة مع الشيخ هشام، ي، أجريت في شتاء ٢٠٠٣م.

الدور المفقود لهذا الموقع، بما هو موقع سياسي، والتماهي معه بإسقاط الحاضر على التاريخ، لما يمثل موقع الزعامة من نفوذ وصلاحيات كبيرة. وإذا كان هذا شأن الحيادرة والحماديين ثم العشائر التي استقلت عن الزعامة الحمادية، فإن ذلك هو شأن العائلات الأخرى بعدما غدت وحدات سياسية في مرحلة الانتداب.

فالعائلة رغم تشكيلها لوحدتها السياسية، إلا أن خطاب الزعامة يأتي متلائماً مع دور هذه الزعامة كدور وجاهة، أو مع الدور الذي تسعى إليه العائلة في محاولة الاستحواذ على مواقع النفوذ في البرلمان.

فخلال تتبعنا لتشكل الزعامة فيها، نجد أن مصطلح الباشا أو البيك أو الشيخ، يكاد يكون مفتقداً بين أفرادها، وأن زعاماتها لا تسنده لنفسها. وبحال وصلت إلى سدة البرلمان فغالباً ما ينادى الزعيم بالأستاذ، وهي محاولة خجولة للتماهي مع زعامة العشيرة كأقصى ما يمكن أن تطمح إليه زعاماتها. وقد يكون قد تمت استعارته لما يشكّله من أهمية في ظل محدودية التعليم بين أبناء العائلات، ليتم إسقاطه على الموقع السياسي الذي يمثله زعيم العائلة في الموقع النيابي(١).

أما زعيمها الذي لم يحتل موقعاً من مواقع النفوذ، فإن مناداته بكنيته نابعة من الواقع الذي مرت به العائلة، حيث لم تشكل موقعاً سياسياً تاريخياً سبق أن فقدته لكي تحاول معاودة إنتاجه على القاعدة نفسها، بل كل ما في الأمر أنها شكلت زعامتها على قاعدة سعيها للانسجام مع الواقع الجديد، فغدا خطاب الزعامة فيها مغايراً لما هو عند غيرها، لكنه يشكل أحد مرتكزاتها البنيوية.

٢ . تناقض الدور:

إزاء التعارض بين مفهومي الزعامة الحزبية والزعامة القائمة على مبدأ القرابة، ثمة تناقض آخر بينهما لجهة الوظيفة والدور.

أما أسباب ذلك فتعود إلى مجموعة من العوامل، منها طبيعة دور زعامة العشيرة والعائلة، وسلطتها على أفرادها المستمدة من الوحدة القرابية نفسها. فهي حال انخراطها ضمن الإطارات

(١) المصدر السابق.

الحزبية، لن تكون على رأس الهرم الحزبي بسبب طبيعة الأحزاب المرتكزة إلى زعامات تاريخية كارزمية ورئاسية، تليها زعامات فرعية تستمد زعامتها من طبيعة النظام الداخلي الحزبي. مما يعني أن الزعامة القائمة على مبدأ القرابة بحال اندراجها داخل البنية التنظيمية للحزب، ستكون عرضة للتنازل وللدخول في متاهات الارتهان للتعيين أو للانتخاب في المواقع الحزبية، التي تكون عادة للأعضاء الحزبيين الذين تتحكم فيهم قناعاتهم الإيديولوجية ولديهم لياقات حزبية تم اكتسابها خلال مرحلة طويلة من العمل الحزبي.

أما لجهة الدور، فيتجلى تقلّصه من خلال الإمرة التي ستؤول إلى القيادات الحزبية التي تتمتع بصلاحية إصدار القرارات ورسم التوجهات، أو أنها ستكون تحت إمرة زعامة فرعية ترتبط بالزعامة الأم. وليس لها حينذاك، سوى إظهار الولاء والطاعة بعدما كانت هي من يصنع القرار داخل العشيرة والعائلة.

فبعد أن تكون من خلال محافظتها على زعامتها القرابية مؤهلة للدخول في معترك الحياة السياسية، سواء بترشيحها لنفسها الذي قد يمكنها من الصعود إلى الندوة البرلمانية، أو يؤهلها للدخول في تحالفات قرابية لمساندة أحد مرشحي الوحدات القرابية الأخرى، ستجد نفسها مفتقدة لهذا الدور لما يشكله من أهمية في استمرار زعامتها وتوسيعها. ففي حال الوصول إلى الندوة النيابية، يعني أنها ستحجز للعائلة أو العشيرة موقعاً متقدماً في معترك التنافس السياسي، وستكتسب زعامتها أهمية بارزه لما يوفره الموقع النيابي من فرصة الخدمة والتنفيع وتلبية مستلزمات الزعامة. وهي في أدنى الحالات إن لم تصل إلى الندوة النيابية، سترتبط بعلاقات تحالفية مع زعامات قرابية تبوأت الموقع النيابي، قوامها الاستفادة والخدمة والموقع المتميز بين الوحدات القرابية، في حين أن الموقع النيابي من خلال العمل الحزبي لن يلبي طموح الزعامة، إذ إن الخدمة ستحكمها قواعد حزبية مغايرة تعتمد فيها على أولوية الاحتياجات الحزبية والحزبيين.

وعلى أساس هذه العوامل، فإن الزعامة القرابية نأت بنفسها عن الانخراط في أي من الإطارات الحزبية، ورسمت لنفسها حدوداً في العلاقة معها.

وإذا كان زعيم عائلة ياغي محمد عباس قد شكّل فرادة في انتمائه للحزب التقدمي الاشتراكي وشغل موقع مسؤوليته في بعلبك، فإن استقالته فيما بعد والتي بررها بالروح التسلطية

لرئيس الحزب، وبالسعي إلى محو الشخصية لكل حزبي، تشير إلى الدور الذي رسمته زعامة القرابة لنفسها، فلم تستطع التخلي عنه لزعامة تعلو عليها أو تلغي خصوصياتها(١).

٣. مباشرة الدور:

إذا كان خطاب الزعامة قد شكل أحد المرتكزات الأساسية للعشيرة والعائلة منذ انهيار السلطة العثمانية، فلأنه يعود إلى طبيعة ارتباطه بالمشروع الذي حملته هذه الزعامة، وهو إعادة إنتاج نفسها على الصعيد السياسي، ما استوجب أيضاً تأثيرها على أفرادها لجهة الحفاظ على لحمتها الداخلية كأحد الشروط لنجاح هذا الدور.

ورغم أن بدايات الانتداب الفرنسي قد شهدت وجود حركات مناوئة له، تمثلت بنشاط محدود للحزب السوري القومي الاجتماعي وللحزب الشيوعي اللبناني،غير أن الزعامة داخل الحيادرة فضلت التعاون مع الأمير فيصل وجارتها في ذلك زعامة العشيرة الساعية للانفكاك عن إطار العصبية الحمادية الموسعة. فالعلاقة مع الأمير فيصل والثورة العربية - رغم أن فيصل لم يكن زعيماً حزبياً - لم تكن تتناقض مع المشروع السياسي للعشيرة والعائلة، بل قامت على مبدأ الاعتراف المتبادل الذي تجلى في اعتراف فيصل نفسه بهذه الزعامة، لاعتماده على مبدأ المبايعة للحصول على التأييد، وهو مبدأ يرتكز على أصول وأعراف قبلية، فضلاً عن أن الملك فيصل نفسه، متحدّر من أصول قبلية معروفة.

بعد ذلك، تميزت زعامة العائلة والعشيرة بوجودها المباشر بين أفرادها، سواء في المراحل التي دار فيها الصراع على تحديد الدولة المنشودة، أو خلال مراحل التنافس على مقاعد المجلس النيابي، فيما الزعامة الحزبية لم يتسن لها الحضور المباشر بين الأفراد إلا بشكل محدود جداً.

لقد أدركت الزعامة الحزبية فيما بعد، فعالية الاتصال المباشر مع زعماء العشائر وأفرادها، فسعت إلى القيام به بنفسها. إلا أنه رغم إدراكها لأهمية هذا الدور، فلم تسجل في المنطقة سوى زيارة قام بها زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي لزعماء العشائر أثناء التحضير للانقلاب عام ١٩٤٩(٢). بيد أنه رغم اتفاق سعادة مع العشائر على مساندته في ثورته، سرعان ما تخلت عنه مع انطلاق ثورته، وهو ما يعزوه القوميون إلى قدرة الزعامة الحمادية على إثنائهم

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٣٦ .

(٢) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٣٨.

عنها لما تتمتع به هذه الزعامة من نفوذ لدى زعماء العشائر.

وأثناء افتتاح فرع للحزب التقدمي الاشتراكي في الهرمل عام ١٩٥٦، سجلت زيارة واحدة لزعيم الحزب كمال جنبلاط.

ومما يروى عن هذا الاجتماع الذي تُوِّج بحضور مؤسس الحزب، أن دعيبس الجوهري وعلي سليم طه، عتبا على القائمقام جان عزيز لعدم حضوره ليرى بأم العين الكتل البشرية المتراصة، فما كان منه إلا أن رد عليهما متهكماً «سمعنا طقطقة وجبات الأسنان» كناية عن حضور المسنين(١).

ورغم أن المسنين يتمتعون عادةً بمقبولية الرأي داخل وحداتهم القرابية، إلا أن عدم حضور الفئات الشابة يشير إلى إحجام هؤلاء المسنين عن إقناع أبنائهم بالحضور، لأن طبيعة الموقف تستوجب سماع كلام الزعيم القادم إلى المنطقة وتسجيل حضورها لما يعنيه هذا الحضور من إثبات للوجود، دون أن يعني ذلك الاقتناع بما يقول، وإلا فكيف يمكن تفسير نجاح لائحة صبري حمادة بإجماع العشائر في الدورة الانتخابية لعام ١٩٥٧ وإحجام الحزب التقدمي الاشتراكي عن المشاركة فيها بمرشح عن العشائر.

٤. علاقة إعجاب:

برزت هذه العلاقة من خلال نظرة زعامة القرابة لعبد الناصر، إلا أنها لم ترق إلى حد مجاوزة الإعجاب بشخصه، ربما لأنها تأثرت بما كان سائداً في العالم العربي. فهذه الزعامة، وإن انطلقت من مصر في بداية الخمسينات، إلا أن فعلها في الضمائر والوقائع كان يقع بالنسبة للعالم الخارجي، حيث عرفت سنداً شعبياً، وأثارت حماس الجماهير من طرف إلى آخر في العالم العربي، فكانت زعامته محل تقديس بفضل تأثيره الشخصي وبفضل إرادته المتواصلة في المقاومة للمشروع الصهيوني.

لقد عبرت حالة الإعجاب هذه، عن مدى الارتباط الوجداني للعشائر والعائلات بمشروع مناهضة الاحتلال الصهيوني لفلسطين الذي قاده عبد الناصر، إذ سرعان ما أضحى بنظرها بطلاً قومياً تتداول مواقفه في اللقاءات العامة، وتضع صوره في منازلها. إذ قلما خلا منزل من

(١) د. حبيب محفوظ، تاريخ الهرمل، مرجع سابق، ص ١٦٨.

صورة له ارتفعت على جدران غرف الضيافة لديه.

غير أن هذا الإعجاب، لم يكن يتعارض مع زعامتها باعتبار أن الناصرية أدرجت الهدف الوحدوي في ميثاقها كطموح لا تنفصم عراه عن مصر، ولأنه لم تكن حتى ذلك الحين قد تأسست الأحزاب الناصرية، ولم يكن للأفكار الوحدوية من تأثير في مجريات التنافس على المقاعد النيابية، بل عبرت عن نفسها من خلال تيارات سياسية تخوض معترك الحياة السياسية من منطلق التوجهات العروبية. ولذلك ما أن تأسست الأحزاب الناصرية، حتى أفل نجم هذه الزعامة لدى الوحدات القرابية، ثم ماتت مع موت عبد الناصر في بداية السبعينات.

٤-٢ دور النخبة الحزبية:

أ. مفهوم النخبة الحزبية:

كما يقف الزعيم على رأس البناء الحزبي، فثمة نخب حزبية تتدرج في المواقع وتضطلع بأدوار في نشر الخطاب السياسي للحزب. وقبل تحديدنا لهذه الأدوار، نقف على تحديد مفهوم النخبة تمهيداً لكيفية تشكلها وللوقوف على طبيعة أدوارها، إيذاناً بمعرفة مدى العلاقة التي ستحكمها مع العائلة والعشيرة. فالنخبة تعني في بداية الأمر، المجموعة الحزبية التي انخرطت فعلياً في التنظيم الحزبي،بعدما توفرت لديها شروط الانضمام إليه. وقد اختلفت العضوية في الأحزاب السياسية (مفهوماً، شروطاً، درجة) باختلاف البنية التنظيمية للحزب، ونوعية علاقاته الداخلية، وطبيعة إطاره الفكري. ورغم هذا الاختلاف، فإن العضوية تمثل أحد أركان البناء الحزبي ومقوماته الأساسية.

تنطبق هذه الترسيمة على الأحزاب التي تدخل في نطاق دراستنا، فهي بلا شك أحزاب يمكن تصنيفها ضمن دائرة الأحزاب النخبوية. وهي تتميز عن الأحزاب الجماهيرية المفتوحة للجميع أو التي يتبعها جمهور الشعب، كما هو شأن معظم الأحزاب في البلدان الغربية(١).

وكي لا يبقى هذا المفهوم ملتبساً(أي مفهوم النخبة الحزبية)، يمكن القول: إنه مصطلح فرنسي من أصل لاتيني يشتمل معناه الحرفي على عدة مفاهيم ومنها الأقلية المنتقاة. استعمل هذا المفهوم في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات مزايا معينة، ثم أصبح يطلق فيما

(١) الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ٣١٠.

بعد على النبلاء والعسكريين وفئات أخرى مميزة[1]. وفي القرن العشرين تبدلت الصورة النخبوية حين حلت الثقافة الجماهيرية الشعبية العامة محل الخصوصية التقنية، فغدا مفهوم النخبة مفردة مرشحة للتعميم حيث أصبح في كل مجتمع مجموع نخبوي عام، ومجموع نخبوي فرعي يتماهي مع الشريحة النخبوية المؤثرة أو القادرة على التأثير في النظام الاجتماعي[2]. ويعني ذلك أولاً، أن هناك تمييزاً بين النخبة في المجتمع وما بين الجماعات الأخرى التي لا تتميز بالصفات نفسها. وثانياً، أن هناك تصنيفاً لشرائح أخرى داخل النخبة نفسها.

ومن مجمل هذه الاستعمالات، نجد قاسماً مشتركاً يؤكد بأن ثمة فارقاً للتمييز بين ما يسمّى مجموع النخبة وغير النخبة، سواء كان هذا المجموع يطال الجوانب الاقتصادية، أو العسكرية، أو الثقافية والتربوية.

ولأن هذا المفهوم شاع استخدامه في تصنيف الأحزاب، فلا بد إذن من استطلاع الرؤى الحزبية. فما ورد عبر رصدنا لمفهوم الخطاب المتعلق بالانتماء وبالهوية اتسع مجاله ليطال شرائح اجتماعية واسعة تستند إلى المنطلقات القومية والطبقية. فثمة عامل أساس ينبغي التنبه إليه، هو أن تلك الشرائح على تعدد محدداتها الاجتماعية، تحتاج حين تأطيرها داخل البنية الحزبية إلى شروط إضافية تجعلها مقبولة فيها وتحدد أدوارها، وحينذاك، يصح أن نطلق عليها صفة النخبة أو النخبوية الحزبية.

وليس من شك، أن عملية التأطير وما يرافقها من محددات تشكل المرحلة التالية للحزب، بعد بلورة أهدافه وغاياته من الناحية النظرية، ينطلق إلى الناحية العملية بضم الأفراد والمحازبين إلى عضويته.

وبطبيعة الحال، فإن عملية التأطير، ومن خلال الإطلالة على كيفياتها وتنوعاتها التي سوف تتبدى لنا في أدبياتها، يمكن أن تشكل لنا مدخلاً لرصد تأثيراتها على الوحدات القرابية في تبيان معالم النجاح أو الإخفاق والفشل.

١. تكوين النخبة لدى الحزب السوري القومي الاجتماعي:

ركزت عقيدة الحزب السوري القومي الاجتماعي على أنه يحق لكل الأفراد ضمن الوطن

(١) خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) المرجع نفسه.

السوري الانتماء للحزب، لكن هذا الانتماء استلزم شروطاً لكي يصبح الفرد منتمياً للحزب. فنظام الحزب هو في الواقع ينطلق من العقيدة، ومعيار العقيدة هو الاعتقاد بالمذهب السوري القومي لكل فرد بين عمر ١٦ سنة ودون أن يتجاوز الأربعين[1]. ولكن هذا الاعتقاد يعتبر وحده غير كافٍ لتحديد العضوية، وإنما يستلزم الإيمان بزعيم الحزب، والاستعداد لتنفيذ الواجبات. فالنظام الحزبي كما وصفه زعيم الحزب أنطون سعادة، يستلزم إذعان العضو وإظهار الولاء ضمن التسلسل المركزي في إدارات الحزب، ويستوجب الطاعة وعدم الاعتراض. وعندما يصبح الفرد عضواً في الحزب، لا يعود يفكر في حقوقه بل بواجباته نحو المجتمع، الذي يفرض عليه العمل من أجل بناء الوحدة القومية السورية. وبهذه الشروط، فإن عقيدة الحزب القومي ركزت في العضوية على انتخاب الأعضاء الذين تتوفر فيهم هذه الشروط، إذ برأي مؤسسه، لا يريد الحزب أن ينهض فوق مجموعة من أكوام الرجال العاديين[2].

٢. تكوين النخبة لدى الحزب الشيوعي اللبناني:

يرى الحزب الشيوعي أن وجود البروليتاريا لا يكفي لخلق «مسألة اجتماعية». ومن أجل أن لا يبقى صراع الطبقات في حالة من الغموض الداكن والانكفاء الدائم، فهو بحاجة لأساس من الوعي والإدراك، وهذا الشرط لا بد منه لذلك الصراع[3].

أما تجسُّد هذا الوعي فيكمن في التنظيم نفسه، فالتنظيم يكسب الإنسان قوة فائقة، والطليعة برأي لينين في حال تنظيمها تزداد قوة بعشرات الأضعاف. وهكذا يغدو التنظيم بالنسبة للحزب الشيوعي ضرورة سياسية لكونه مدخلاً لوحدة الحزب، والانضباط الحزبي هو من الشروط الضرورية المتوجب توفرها في الحزب لقيادة الطبقة العاملة، وبناء المجتمع الاشتراكي[4].

٣. تكوين النخبة لدى الحزب التقدمي الاشتراكي:

يرى الحزب التقدمي الاشتراكي أن دور النخبة في المجتمع هو كالخميرة في عجين الخبز، فإذا لم تتوفر الخميرة أو كانت ناقصة أو اعتراها بعض الفساد والتلف، فكيف يمكن أن نصنع

(١) أنطوان سعادة، الدليل إلى العقيدة السورية القومية الاجتماعية، دار الركن (د.ت)، ص ٨.

(٢) لبيب زويا، الحزب السوري القومي الاجتماعي، ترجمة جوزيف شويري، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣، ص ٢١١.

(٣) روبرتو ميتشال، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٤) شوكت سليم شتي، التربية الحزبية السياسية، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

أرغفة الخبز. ووفقاً لمؤسسه كمال جنبلاط، يبقى الحديث عن الجماهير تضليلاً واضحاً بدون هذه النخبة. فهي كالفكر أو كالعقل بالنسبة لأعمال ونشاطات الإنسان. وإذا كان لكل شيء نظام، فإن نظام المجتمع هو اكتمال وسلامة النخبة[١]. ولكي يصبح الفرد منتمياً إلى الحزب، يجب الاقتناع بالمبادىء والتحلي بالمناقبية التي يقوم بها الحزب، إلى جانب محض رؤسائه الثقة واحترام دستور الحزب وأنظمته، والتقيد بها، وإظهار الولاء الكامل له[٢].

٤. تكوين النخبة لدى حزب البعث العربي الاشتراكي:

يُميز حزب البعث العربي الاشتراكي بين الانتماء الطبيعي لإيديولوجيا الحزب وبين الوعي بالانتماء.

فالانتماء الطبيعي وحده لا يكفي ليتحقق الانتماء الحزبي، إذ لا بد من وعي هذا الانتماء الطبيعي إلى طبقة أو فئة من المجتمع.

فتنظيم الأفراد في الحزب، تكمن أهميته بأنه يقضي على العلاقات العفوية بين هؤلاء الأفراد وبين الحزب، ويحولهم إلى أفراد عاملين في إطار المؤسسات الحزبية. أي أنه يحول جماهير واسعة إلى كتلة واحدة منظَّمة تعمل متضامنة تحت قيادات متسلسلة من القاعدة إلى القمة وبالعكس. إلا أن هذا الانتماء المنظَّم يشمل بشكل أولي الانتماء الفكري والأيديولوجي للحزب، أي القناعة بمبادئه ومنطلقاته النظرية، وممارساته الفكرية. والانتماء النضالي يعني العمل في صفوف الحزب، وتحمل المسؤوليات مهما كانت جسيمة من أجل نجاح سياسته ومخططاته، ويعبَّر عنه بالممارسة النضالية[٣].

فالانتماء الفكري وحده لا يكفي، إذ قد تتوافر - بنظر البعث - خارج الحزب انتماءات فكرية لمبادئه، ولكنها تظل غير فعالة ما لم تقترن بالممارسة النضالية، أي بالعمل الثوري المنظم الدؤوب والمستمر.

وبقدر ما تكون العلاقة بين الفكر والممارسة في الحزب حية متصلة، يتكامل العمل الحزبي، وتعلو مرتبة الحزبيين في حزبهم، بمقدار ما يجسدون هذه العلاقة الحية بين الممارسة الفكرية وبين الممارسة النضالية في أعلى أشكالها وأرفع مستوياتها[٤].

---

(١) الحزب التقدمي الاشتراكي، تقدمية الحزب، مصدر سابق.

(٢) ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي، مصدر سابق.

(٣) البعث العربي الاشتراكي، دراسات تنظيمية، مكتب العقيدة والثقافة (د. ت)، ص ٢١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٢.

ب. نضالات النخبة:

يقع على عاتق النخبة الحزبية أدوار ريادية وطليعية هامة . فبدونها لا يستطيع الحزب نشر أفكاره ومبادئه والاضطلاع بمهمة تنمية الوعي السياسي في المجتمع، وحشد طاقات الأفراد فضلاًعن الدور في استقطاب المحازبين الجدد.

ولذلك فإن ثمة أدواراً تعبوية ملقاة على عاتق هذه النخبة، تبرز تجلياتها في ميداننا البحثي كما يلي:

١. دعوات الانتماء:

تبين لنا في الباب الأول، أن هذه الأحزاب ضمت العديد بين أفرادها ممن تبوؤوا مواقع حزبية، وعملوا على نشر مبادئها من خلال المدرِّسين الذين اعتنقوا عقيدتها ومن خلال أعضائها الآخرين. وتجلّت عملية نشر هذا الخطاب من خلال الدعوات للانخراط في صفوف هذه الأحزاب. ولكن دعوات الانتماء هذه، سرعان ما وجدت نفسها أمام حالات انتماء من نوع آخر، تجلّت بالانتماءات القائمة على أساس القرابة، وهي إحدى أبرز المقومات التي حالت دون الاستجابة الواسعة للانخراط داخل البنى الحزبية.

فالهوية والانتماء في القرابة الدموية، تبرز من خلال انتساب الفرد إلى جد مشترك سواء كان وهمياً أو حقيقياً، فهو الذي يشكل أحد المرتكزات البنيوية التي تتكون منها وحدة القرابة وتستند عليها.

وليست عملية الانتساب ومعرفة الجد المشترك، وحدها التي تشكل هذه المعرفة وهذا الانتماء، إنما يحاط به الكثير من المزايا والصفات التي تضفي العديد من الخصال الحميدة التي ينفرد بها هذا الجد عن غيره. فحين ينسب الفرد نفسه أمام الآخرين يترافق مع عملية الانتساب هذه، الكثير من الفخر والاعتزاز بالتاريخ المضيء للأصول والجذور المتجسدة بالأجداد وبتاريخ العشيرة أو العائلة. فليس هناك أصول دنيا لأي وحدة قرابية سواء كانت عشيرة أو عائلة، وإنما تقترن دوماً بمظاهر السمو والرفعة المتجسدة بالانتماء إلى أحد القبائل العربية، بكل ما تعنيه القبيلة من معاني الشرف والرفعة التي تعطي أفرادها الإحساس بالتسامي والعلو أمام الوحدات القرابية الأخرى.

وليس من شك، أن الخطاب المتعلق بالهوية الممتد عبر التاريخ، والمتصف بكل المواصفات

الإيجابية، لا يعبر عن حالة الانتماء المجرد من المعاني والدلالات، بل يبدو أعمق من ذلك بكثير. فمعرفة الجد سواء كان حقيقياً أو وهمياً، يؤدي إلى تزويد أفراد العصبية بمثال أو نموذج يُميزها عن غيرها، ويجعلها حاضرة بين الجماعات القرابية، إذ تتجسد كافة القيم في أشخاص هم أجدادها الذين يعطونها كيانها وقيمها التي لا تنفصل عن الذات الفردية والجماعية لابن العائلة أو العشيرة.

فمعرفة تاريخ العائلة أو العشيرة والارتباط بالجذور الأساسية لنشأتها وتحدُّرها، يشكل نوعاً من الإحساس بالهوية والانتماء. فنحن والحال كذلك، أمام حالة متنوعة من الارتباطات بهذه الجذور، فليس ثمة قرابة دموية واحدة. ولذلك فإن المصطلحات القرابية بوصفها لغة منطوقة، تعبر عن أنظمة القرابة البيولوجية بكونها تعني الانتماء إلى نسب معين، وتتناول كيفية الارتباط بين الأفراد بوصفهم أقرباء.

وكما تشير المصطلحات القرابية لدى العشائر الحمادية، فإن ابن العشيرة يعتبر أنه يرتبط مع غيره من أبناء العشائر الأخرى، بروابط النسب المشترك مع الجد البعيد«حمادة المؤسس». ثم يتدرج هذا النسب من خلال استخدام مصطلح ابن العم الذي يعبر عن كون هؤلاء الأفراد تحكمهم روابط القرابة الدموية المباشرة، بوصفهم تحدروا من أبناء الجد الأساسي.

ولكن هذا المصطلح يميل إلى التكثيف كلما اقترب من خط النسب المباشر الذي يوزع هذه القرابة بين العامودين الشمصي والزعيتري الذين انضوت تحتهما مجموعة العشائر، وهو يصبح أكثر حضوراً عندما يصل إلى الجد القريب، وهو الجد الذي اكتسبت من خلاله العشيرة اسمها.

فالعشائر كلها حمادية لناحية النسب. ولكن حين التمييز بين عشيرة وأخرى، نجد أن معيار الانتماء يصبح أكثر حضوراً مع القرابة الدموية المباشرة للجد القريب، كعشيرة ناصر الدين أو دندش أو غيرها من العشائر، فهي سميت بذلك نسبة إلى الجد المتحدّر من العمودين الشمصي والزعيتري. وعلى هذا الأساس، يصبح الانتماء للعشيرة شاملاً للأفراد المتحدرين من الجد القريب. فمن تربطهم علاقة نسب مباشرة فهم ينسبون أنفسهم إليها من خلال عبارات القرابة التي تعبر عن هذا الانتماء. فعندما ينسب ابن العشيرة نفسه يشير دوماً إلى هذا الجد، وينادي أقرباءه من غير الإخوة بأبناء العم.

وخلافاً للعشيرة، فإن منطوق الكلام لدى أفراد العائلة يكاد يقتصر على الجد القريب أي

المؤسس الذي سميت باسمه العائلة، فالانتماء يكون منذ الولادة مقفلاً عند حدود الجد، وعندما ينسب الفرد نفسه أمام العائلات الأخرى يشير إلى أنه من آل فلان أو من عائلة فلان، فليس ثمة نسب مفتوح على غرار العشائر الحمادية. وبالرغم من أن هناك عائلات عدّة ترتبط بروابط قرابة بعيدة كعائلة ياغي، عوطة، علاء الدين، حيث تعود في جذورها إلى عائلة طفيلي، لا يخاطب أبناء هذه العائلات بعضهم من خلال مصطلحات قرابية، وكذلك الأمر لدى عائلات حسن، إسماعيل، طالب، وعباس، فكلها مشتقة من جد واحد على غرار العائلات السابقة.

وما ينطبق على هذه العائلات، ينطبق كذلك على العائلات التي تعود بنسبها إلى الرسول محمد ومنها عائلة الحسيني، ناصر، عثمان، مرتضى، وموسوي. فبالرغم من أن هناك روابط قربى، إلا أن الانتماء يبقى مقتصراً على من يولد داخل كل عائلة على حدة. فالفرد على سبيل المثال يخاطب الآخر باسم السيد ككناية عن هذا النسب الذي يعود إليه، ولكنه يغدو أقرب إلى الاعتراف من هذا الآخر بسمو هذا النسب دون أن يشير إلى أنه قريب له، حيث لا يستخدم مصطلحات قرابية على غرار ما هو سائد لدى العشائر[1].

وعلى هذا الأساس، فإن الشعور بالهوية وبالانتماء الذي نجد مداه يتسع لدى العشيرة ويضمر داخل العائلة، يشكلان مدخلاً لفهم إشكالية العلاقة المتناقضة بينها وبين الانتماء القرابي والانتماء على أساس الإيديولوجيا.

فعدم التفلت من عصبية القربى، شكل إحدى المعوقات أمام الانخراط في البنية الحزبية القائمة على أساس الإيديولوجيا، سواء كان على مستوى الزعامة، أم على مستوى أفراد العشيرة أو العائلة، وذلك لما تشكله عملية الانتقال من معوقات؛ من بينها خضوع الفرد الراغب في الانتماء إلى مرحلة الاختبار والقبول، و قوامها استيعاب المبادىء والتحلي بها والعمل على نشرها. فالزعيم لا يمكن له الخضوع لهذه المراحل، فضلاً عن أن ابن العشيرة هو نفسه يأنف من اعتناقها، لأن ذلك يعني خضوعه لزعامات حزبية فرعية على مستوى القرية أو المنطقة، وقد لا تكون هذه الزعامة تنتمي إلى عشيرته أو يمكن أن تنتمي إلى عائلة أخرى.

٢. الدعوات النضالية:

إذا كان الشعور بتناقض الإحساس بالهوية قد أدى إلى فشل النخبة الحزبية في كسب المزيد

---

(١) مقابلة مع السيد محسن م، أجريت في صيف ٢٠٠٢.

من المحازبين، فإن هذه النخبة لم تتوان عن القيام بدورها، ولو عن طريق تأمين حالة من الالتفاف والتأييد حول مشروعها القاضي بتقويض ركائز السلطة التي استندت على بنية طائفية، شكلّت النقيض للمتخيل الذهني للإيديولوجيا الحزبية.

وقد قامت هذه النخب في سبيل تحقيق ذلك، بمجموعة من الأدوار النضالية تمثلّت بالدعوات للالتفاف حولها ـ ولو من غير موقع الانتماء للبنية التنظيمية ـ عبر توزيع المنشورات المتضمّنة للخطب الحماسية الداعية إلى الانخراط في الصراع، وعبر توزيع السلاح، أو الاتصال المباشر مع زعماء العائلات والعشائر، وهو ما أشرنا إليه في الفصل الأول من الباب الثاني، حيث تبدى لنا انخراط بعض الأفراد في عملية الصراع الدائر، ولكنه سرعان ما أفصح عن غلبة الولاءات القرابية عبر العودة إلى أحضان العائلة والعشيرة.

ولتبيان الأسباب التي كانت تؤدي إلى هذا الإحجام، نجد أن طبيعة الإحساس بتناقض الانتماء لا تكفي لكي تفقد الدعوات النضالية للنخبة الحزبية مضامينها أو تجردها من تأثيراتها. فالإحساس بالانتماء وحده، غير كافٍ في تبيان الحالة التعارضية، وإنما يجب أن يعقبه إظهار الولاء لهذا الانتماء، ولا يكون هذا الولاء إلا من خلال السلوكات القرابية التي يجسدها الأفراد في الميدان السياسي(١). ففي الميدان السياسي، يشعر الفرد بأهمية دوره في الحفاظ على العائلة أو العشيرة، حتى ولو انسجمت رؤيتها مع الرؤى الحزبية في إطار الصراع الدائر على هوية السلطة، فكيف إذا تعارض الأمر معها؟

فبالرغم من استجابة العديد من الأفراد إلى الانتماءات الحزبية، فإننا نجد الكثير من عمليات التنقل بين تنظيم حزبي وآخر، كتعبير عن الافتقاد إلى الشعور بالولاء الجاد والالتزام الحزبي الفعلي، وكتعبير عن الاستناد على الإيديولوجيا كجسر للعبور إلى ميدان السلطة فيسهل التخلي عنها حين انسداد باب الرهان عليها.

ففي النصف الأول من القرن العشرين، راجت ظاهرة «القفزانية» الحزبية عندما كانت الأحزاب ما تزال في طور التأليف . فقد انتقل محمد عباس ياغي وشفيق مرتضى من الأحزاب ذات الصبغة القومية (عصبة العمل القومي) إلى حزب النجادة (إسلامي) ثم الحزب التقدمي

(١) إدموند ليتش، كلود ليفي شتراوس،«البنيوية ومشروعها الانتربولوجي»، ترجمة ثائر غريب، (د. ط) ١٩٨٥، ص ١٣٣.

الاشتراكي، وبعدها أصبحا خارج العمل الحزبي(١).

ولما تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، إنتمت إليه الفئة التي كانت تنشد العدالة الاجتماعية أو ترغب في العودة إلى سوريا، استجابة لشعارات الحزب التي تنادي بذلك، فانضم إليه بعض أفراد العشائر لأنهم عدّوه حزب الرجولة. لقد استطاع هذا الحزب أن يكون حزب الأسر على غرار عائلة عبد الساتر في قرية إيعات، وعائلة نزهة في قرية النبي عثمان، في حين أن العديد من أفراد العشائر الذين أظهروا تأييدهم للحزب سرعان ما انقلبوا ضده.

فبمجاوزة عائلة نزهة التي حافظت على ولائها للحزب سعياً وراء التخلص من النفوذ العشائري على أراضيها، وعائلة عبد الساتر التي كانت تفتقد إلى زعامة جامعة، فإن الحزب اصطدم ببنية العشيرة المتماسكة فأخفق في محافظته على استمالة أفرادها إليه، بعدما انصرفوا عنه في المنعطفات الصعبة، أي أثناء خوضه الصراع مع السلطة أو خوضه المعارك الانتخابية.

وكما في العشيرة فإن الأمر نفسه حدث لدى العائلات. وكما يقول أحد قياديي الحزب القومي مصطفى عبد الساتر:«إن البرجوازية المختلطة أحياناً بالعائلية ـ والعشائرية في المنطقة، كانت ومازالت لها مطامعها الشخصية وفي مقدمتها المقعد النيابي، المعتبر في نظرها مركز زعامة ووجاهة، ووسيلة إلى الثراء والانتفاع والتنفيع. لقد كسب الحزب البعض منهم ولكنهم لم يصمدوا جميعاً، ومن صمد كان بمعظمه من الفئات المستضعفة داخل العائلة ذاتها، وبخاصة الذين انضموا إلى الحركة وهم طلاباً، وقد لعب بعضهم دوراً فاعلاً. أما الآخرون، فقد انصرفوا عنه «لأعذار شتى»، عند تصادم مصالح الحزب مع مصالح عائلاتهم حيث كانت لهم طموحاتهم الفردية التي قدموها على المصلحة الحزبية(٢). وعلى أساس ذلك، خاض الحزب حرباً طويلة ومريرة ضد من يصفهم بالإقطاع السياسي المقترن ببعض الملكية العقارية وبالكثير من النفوذ الحكومي، والمرتكز على تحالفات عشائرية قوية». ويضيف عبد الساتر:«لم يكن الذنب ذنبنا في عدم إقدام الفلاحين على الانخراط في صفوف الحزب بشكل جماهيري، الذنب كان وما زال في عدم استجابة الفلاحين المتدينين بالغريزة، المستسلمين للقدر، إلى الدعوات التغييرية وما تحمله من صعوبات ومخاطر. إن استعدادهم العفوي هو الاستجابة إلى الدعوات المذهبية ولو على

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٤٤.

نطاق معين وإلى النعرات العائلية»[1].

وفي تأكيده على النزعة العشائرية والعائلية، يرى المسؤول الطلابي لفرع في حزب البعث الإشتراكي (الجناح السوري) بسام رعد، أنه وجد صعوبة بالغة في استمالة أفراد عائلته للحزب رغم تسلمه موقعاً متقدماً في البنية التنظيمية على صعيد المنطقة، والأمر نفسه يسري على بقية العائلات. فلئن نجح الحزب في المرحلة التي رافقت الحرب الأهلية في توسيع انتشاره لدى بعض العائلات والعشائر، إلا أنه لم يستطع تذويب النزعة العائلية والعشائرية لدى العديد من أفرادها. فكثير من المنتمين إلى صفوفه، كانوا يحجمون عن إبقاء انتسابهم بمجرد تبديل الموقع التنظيمي لأحد كوادر الحزب ممن يرتبطون معه برابط القرابة، مما أدى إلى معاناة الحزب في توسعه وانتشاره داخل العائلات والعشائر.

٣. المهرجانات الانتخابية:

إذا كانت النخبة الحزبية قد واجهت صعوبات كبيرة في عملية استقطاب أفراد الوحدات القرابية وتذويبها في إطار البنية الحزبية؛ نتيجة للتعارضات القائمة بين شروط الانتساب إلى الحزب وبين الانتماء الطبيعي القائم على أساس قرابة الدم، إلا أن ذلك لم يحل دون مُضي النخبة الحزبية في عملها من أجل المشاركة في السلطة، عن طريق التقدم بمرشحين منها إلى الندوة البرلمانية، والذي يقتضي تأمين الالتفاف من حول مرشحيها للندوة النيابية.

ولأجل توفير شروط نجاح مرشحيها، لجأت النخبة الحزبية إلى استقطاب الأفراد باعتماد وسائل عدّة، من بينها إقامة المهرجانات الخطابية يسبقها دعوات عامة موجهة من خلال المنشورات أو الأعضاء المحازبين. فخلالها تبث الخطب الحماسية الداعية إلى تحديد أسباب قصور الأداء السياسي وعدم تحقيق عدالة تنموية، واستمرار الضعف والجهل والتخلف، برده إلى عدم تطبيق الأيديولوجية الحزبية. وغالباً ما تكون هذه الانتقادات موجهة إلى الحكم الطائفي وإلى الاقطاع السياسي العائلي، وواعدة بحال وصول مرشحيها إلى الندوة النيابية، بالعمل على تحقيق العدالة المنشودة، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي للأفراد بمعزل عن انتماءاتهم القرابية.

لقد أدت هذه المهرجانات إلى اجتذاب أعدادٍ من الحضور، ولكن حضورها المكثف، كاد

(١) المرجع نفسه، ص ١٤٥.

يقتصر على مكان إقامة المهرجان ومحيطه القريب بسبب الافتقاد لوسائل النقل، فقد كان من غير الممكن للعائلات والعشائر التي يقع سكنها في القرى الجبلية النائية والجرود الهرملية المفتقدة إلى الطرقات المعبدة أو تلك التي تبعدها المسافة عن مكان المهرجان، الحضور إليه ولو بدافع الفضول في معرفة ما سيؤول إليه المهرجان من مواقف. في حين أن الإمكانات المالية الحزبية في تأمين وسائل النقل، لم تكن على قدر كافٍ يمكنها من تأمين هذا الانتقال، إلا لعدد من الحزبيين وقلة من الآخرين.

ويضاف إلى ذلك، الخوف من رقابة أجهزة الدولة التي عمدت إلى نشر أفرادها لتكون حاضرة فيما يطلق من مواقف مناهضة ومنددة بها، ولمعرفة المحازبين والمؤيدين لهذه الأحزاب التي عانت من الحظر، خصوصاً الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي منذ الانتداب وحتى قيام الحزب السوري القومي بمحاولته الانقلابية الفاشلة عام ١٩٤٩ والأخرى في الستينات[1].

وفي هذا السياق، أقام الحزب الشيوعي، مهرجاناً حزبياً في قرية مجدلون القريبة من مدينة بعلبك لمرشح الحزب مصطفى مراد عام ١٩٤٧، غير أنه لم يفلح في جذب المزيد من التأييد له. وبما أن قرية مجدلون تبتعد كثيراً عن مناطق العشائر فقد وقع الاختيار عليها لسبب استقطاب أفراد العائلات بعد أن كانت العشائر قد أحجمت عن الانتساب إليه، وعدم معاونتها له في صراعه مع السلطة.

فبالرغم من أن الدعاية الحزبية والخطاب قد ركزا على حقوق العمال ومطالب الفقراء ضد استغلال الإقطاع العشائري، لكن هذه الدعاية لم تكن لتلقى الصدى المطلوب، حتى لدى أفراد العائلات الذين غالباً ما كانوا يطمئنون إلى نجاح مرشح عائلي بدلاً من مرشح الحزب بتأثير من وجهائهم، ولأنهم يعتبرونه الأقرب إليهم في تحقيق المآرب الخاصة.

أما الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي شارك في عدة دورات انتخابية تبعاً لنموه وتزايد عدد أفراده في المنطقة، فوجد فيها فرصة لنشر دعوته وأفكاره ولنشر قوته ولكسب صداقة بعض المرشحين ومؤيديهم. ففي عام ١٩٥٣، وسعياً منه إلى إنجاح الدكتور سليم حيدر بمواجهة مرشح العائلة التقليدي إبراهيم حيدر، أقام الحزب مهرجاناً للدكتور حيدر- علماً أنه لم يكن قومياً -

(١) د.حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ٤٦.

فوقف فيه خطيباً وواعداً بتحقيق مشاريع عمرانية عامة في المنطقة[1].

وبنتيجة هذه المهرجانات كان الناس وفق ما يذهب إليه مصطفى عبد الساتر، يسمعون لأول مرّة وبلسان واحد ما كان يردده سعادة، عن أن أرقى درجة في التمثيل السياسي في لبنان، أن يقوم النائب بالعمل للمنطقة التي هو منها أو لنفع أشخاص من منطقته أو لمن لهم صلات شخصية بهم، لكنه عندما يفوز نائب من الحزب في أية حكومة، سوف لا يكون همه أن يحقق بعض الأمور الشخصية المناطقية، بل تكون مهمته القيام بمجهود كبير من أجل المصالح القومية التي تتوقف عليها سلامة الأمة ومصيرها وارتقاء حياتها. ويسمعون مرشحاً يقول لهم: إنه يخوض المعركة لا ليتزعم عليهم ولا ليعدهم بالنعيم أو بالمنافع الخصوصية، ولا ليشتري تأييدهم بالمال، بل ليجلب لهم المزيد من المتاعب.

أما الحزب التقدمي الاشتراكي، فخلافاً لما درجت عليه الترشيحات الحزبية، فلم يكن محتاجاً إلى إقامة أي مهرجان بسبب متانة التحالف بين مرشحه الوحيد محمد عباس ياغي ولائحة العشائر بزعامة صبري حمادة، ولأن زعيمه كمال جنبلاط كأن لا يعتبر أن الحاجة باتت ضرورية لإيصال مرشح إلى الندوة النيابية حتى ولو عن طريق التحالف مع المواقع التقليدية، لأن ضمان الفوز قد يوفر الفرصة لتقديم الخدمات الشخصية والتي تؤدي بدورها إلى توفير الظروف الملائمة لاستقطاب الأفراد.

لقد أدى النجاح في مدّ هذا التحالف، إلى إعفاء الحزب من إقامة مهرجانه الانتخابي، ومن المخاطرة في التواصل مع العشائر بطريقة محسوبة في نتائجها، فيما لو كان مرشحه قد عزم على خوضها في مواجهة اللائحة التقليدية بزعامة التكتل العائلي- العشائري.

وفضلاً عن ذلك، فقد عمد محمد عباس إلى التواصل من موقعه العائلي مع أبناء العائلات في بعلبك، باعتباره مرشحاً يمثل عائلته كما يمثل حزبه في آنٍ معاً، فضمن الفوز بالاستناد إلى فهمه ومسايرته الواقع الموجود.

وأما حزب البعث الاشتراكي، فرغم أن منطلقاته النظرية تؤكد على أن اللعبة البرلمانية بمفهومها البرجوازي الليبرالي لا يمكن أن تكون أداة تحوّل اجتماعي جديد، وأنها واجهة تخفي

(١) مصطفى عبد الساتر، أيام وقضية، مرجع سابق، ص ١٥٩.

نفوذ الإقطاع و«البرجوازية الكبيرة»، اعتبر من جهة أخرى، أن العمل البرلماني يشكل إحدى وسائل النضال الثوري بغية توثيق الصلات، وتعميقها مع الجماهير، وفضح سياسة الطبقات الرجعية[1].

وانطلاقاً من هذه الرؤية، كان من المفترض أن يشارك الحزب بمرشحين حزبيين في الدورات النيابية، إلا أن إرادته في استكمال توسيعه وانتشاره فرضت عليه التريث حتى دورة ١٩٦٤. فلم تكن الظروف حتى ذلك الحين، قد تهيأت لتحدي التحالف العائلي العشائري.

أما أسباب عدم الفوز بالمقعد النيابي، فيرجعها مسؤولو الحزب إلى ضعف ماكينته الانتخابية، التي تجلت بعدم القدرة على إقامة المهرجانات الشعبية. فاقتصر الأمر على العلاقات الشخصية التي كانت تربط كوادره ببعض النخب المثقفة، والتي سرعان ما كانت تعاود إظهار الولاء لعائلاتها وعشائرها عندما يحين موعد الانتخابات، وهو ما دفع الحزب إلى الإحجام عن المشاركة في كافة الدورات الانتخابية اللاحقة.

وبإزاء قصور المهرجانات الحزبية، فقد سعت العائلات والعشائر إلى التواصل فيما بينها بمزيد من الفعالية والحضور، وتجلى ذلك من خلال الحماس الذي كان يبرز خلال فترة الترشيح، وحتى انتهاء الانتخابات. فهو يبدأ من خلال الجولات والزيارات التي تأخذ طابع التحالفات بينها، حيث يقوم مرشحها بزياراته مصطحباً أبرز الوجوه والرموز في وحدته القرابية، وغالباً ما يكون أحد هؤلاء زعيماً للجب، كإظهار للإجماع الذي يعطي عشيرته أو عائلته احتراماً لدى الآخرين. وأما عندما لم يكن هناك مرشح لعشيرة أو لعائلة ما، فيكون هذه الحضور من خلال الانخراط في التحالفات القرابية المستندة إلى التعهد المسبق بإعطاء الأصوات لأحد المرشحين. ولا يتم ذلك إلا بعد اجتماع العشيرة أو العائلة والتداول بهذا الشأن. وعندما يحصل القرار فلا مردَّ من العودة عنه؛ لأن الإخلال به يمكن أن يسيء إلى مصداقية التحالفات، ويؤدي بالتالي إلى الانتقاص من قدرتها على إثبات لحمتها الداخلية. ويبلغ هذا الولاء ذروته حين يكون هناك مرشح من العشائر، إذ تتنادى كافة وحداتها إلى التصويت له، كتعبير عن القيام بواجبها أمام من ترتبط معه بروابط النسب الدموي. وأما حين يكون هناك أكثر من مرشح من العشائر

(١) دراسات فكرية في حزب البعث، مصدر سابق، ص ٨٨.

وفي لوائح متنافسة، فيبرز دور التحالف بعدما تفشل الجهود في ضم المرشحين في لائحة واحدة. وغالباً ما يتداخل مع عملية التحالف، الارتباط بعامل المصاهرة، وهو ما يمكن أن يسري على العائلة أيضاً والتي ترتبط بعلاقات مصاهرة مع عائلات أخرى. وبحال عدم وجود هذا العامل، يأخذ الولاء طريقه من خلال الارتباط بالوعود المسبقة، والتي هي عبارة عن ميثاق شرف تقوم به العائلة تجاه أحد المرشحين الآخرين، الأمر الذي أفقد المهرجانات الحزبية الكثير من فعالية أهدافها.

٤-٣ وسائل الاتصال الحزبية:

رأينا فيما سبق، أن البنية التنظيمية للحزب كأداة لتطبيق الخطاب، سلكت في سبيل نشر خطابها وسائل متعددة، اعتمدت فيها على الكادر الحزبي بمراحل ومواقف مختلفة. إلا أن قدرة الأحزاب الإقناعية بأهدافها المعلنة، تحتاج إلى وسائل أخرى تعمل من خلالها على تأكيد معاييرها ومبادئها، عبر كلام تجعله ذا قيمة، بعد أن يصبح مقبولاً لدى الجماعات المختلفة التي تتبلّغه، فيخلق لديها الاستعداد لوضعه موضع التنفيذ[1].

وعلى هذا الأساس، شكلّت الصحافة أداة رئيسية للحركات الحزبية في نشر أفكارها وتبرير مواقفها، واكتساب الأنصار، فبات لكل حزب نشرة صحفية أو مجلة.

فقد عرفت منطقة بعلبك- الهرمل هذه الصحف، مع الحزب الشيوعي الذي أصدر جريدة النداء، بعدما كانت قد تأسست في ثلاثينات القرن، ثم تلتها جريدة الأنباء للحزب التقدمي الاشتراكي في الفترة نفسها. وبعدها أصدر الحزب السوري القومي الاجتماعي مجلتي البناء وصباح الخير، فيما أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه جريدة الراية (الجناح السوري)، وجريدة المحرر (الجناح العراقي)، والتي سرعان ما توقفت بعد تدمير مقرها في مطلع الثمانينات، عقب صراع الحزب مع حركة أمل. وشهدت مرحلة الأحداث الأهلية، صدور جريدة المصير التي أصدرها الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٦، وجريدة الموقف لاتحاد قوى الشعب العامل[2].

أولت هذه الأحزاب وسائل النشر المكتوبة أهمية بالغة لإيصالها إلى جمهورها في المنطقة. إلا

(1) Pierre Ansart, Idéologies politiques, paris, P.U.F, 1974, p 40.

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ٦١.

أن عملية انتشارها، كانت تتأثر بمجموعة من العوامل التي شكلّت معوقات توسعها، بينها عدم القدرة على إيصالها إلى القرى الجردية النائية، وإلى القرى التي تفتقد إلى وجود مراكز حزبية، فضلاً عن توجُّس المواطنين من ملاحقة السلطات نتيجة للحالة الصراعية التي سادت بينها وبين هذه الأحزاب في الفترة التي امتدت إلى قبيل الحرب الأهلية، إلا أنه يبقى الأهم فوق ذلك كله، أن الخطاب المكتوب في تفاعلاته مع الواقع القرابي، بقي محكوماً بعلاقة تناقضية، لكونه خطاباً يتحرك باتجاه الداخل القرابي من منطلقاته الشمولية، فيما يعيش هذا الداخل تحت وطأة ثقافته السائدة التي لا تزال تنتج قيم العصبية القائمة على مبدأ القرابة، والتي كانت تتغذى على الدوام من سعيها للحضور في الواقع السياسي.

وإزاء هذه المحدودية ومعوقات الانتشار، عمدت بعض الحركات الحزبية إلى تطوير عمليات الإصدار للصحف والمجلات لجذب اهتمام المواطنين، خصوصاً إبان الحرب الأهلية التي تزامنت مع بروز المشاكل الاقتصادية.

ففي العام ١٩٧٤، صدرت ملحقات أعداد من مجلة البناء باسم بعلبك، تناولت شؤون بعلبك الاجتماعية والسياسية. وصدرت ملحقات من (النداء بعلبك) عام ١٩٧٦، وفي العام نفسه، أصدر حزب البعث (العراقي) في بعلبك«صوت الجماهير»[1].

لقد هدف هذا الصدور الاستثنائي، إلى شرح مواقف هذه الأحزاب من الأحداث عامة ومن دخول القوات السورية إلى لبنان، فساعد هذا الصدور الاستثنائي- الذي ترافق مع انهيار اللحمة القرابية غداة الحرب الأهلية - على جذب القرّاء الذين أقبلوا على شرائها من الموزعين ومن المكتبات، وشهدت مكتبة الأحمر في بعلبك إقبالاً على الصحف الحزبية الرئيسية، وعلى ملحقاتها من قبل سكان المدينة والوافدين إليها من القرى بشكل يومي [2].

ولا ريب أن هذا التوسع في الإقبال على قراءة الصحف الحزبية، كان ينعكس إيجابياً على ترويج الأحزاب لآرائها ومواقفها، إلا أنه لم يُكتب لهذا التوسع الاستمرار. فما أن حلّت فترة الثمانينات، حتى أحجمت بعض الصحف عن الصدور، فيما عانى بعضها الآخر من الضمور. فملحقات جريدة البناء الخاصة ببعلبك، توقفت لتقتصر على المجلة الرئيسية بقسميها. ولم تعد

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ٦٢.

(١) مقابلة مع الحاج أبي علي الأحمر، صاحب المكتبة، أجريت في شتاء ٢٠٠٣.

جريدة النداء، ومعها جريدة المصير موجودتين، فيما اقتصر توزيع صحيفة الراية الخاصة بحزب البعث (السوري) اقتصر توزيعها على الأعضاء المحازبين.

وعلى هذا الأساس، نجد أن الصحافة الحزبية شكلّت إحدى الوسائل المساعدة في نشر الخطاب، ولكنها مع نجاحها المحدود الذي سجلّته في فترة الأحداث، إلا أن المراحل التي سبقتها وتلتها، أفصحت عن عدم قدرتها على الوصول إلى غاياتها القصوى، وهو ما تنشده الأحزاب في العادة.

خلاصة :

تبين من خلال تناولنا للخطاب السياسي للحركات الحزبية ولوسائل نشر هذا الخطاب ما يلي :

- عبّر مضمون الخطاب الحزبي عن محاولة لتشكيل هوية خاصة تنطلق من مبدأ الأيديولوجيا، وتسعى نحو صهر الأفراد في بوتقة واحدة يجمعهم انتماء إرادي وتشدهم غايات وتطلعات مشتركة. ولذلك بدا مضمون الخطاب الحزبي متعارضاً مع ما هو سائد لدى الأطر القرابية .
- شكّل البناء التنظيمي ومكوناته، الإطار الذي تم من خلاله تطبيق الخطاب فاضطلعت الزعامة والكادر الحزبي بأدوار مختلفة نتج عنها ما يلي :
- أولت الحركات الحزبية لزعامتها دوراً ريادياً بارزاً. فإلى جانب اضطلاعها بتحديد المبادىء والاهداف، ثمة دور آخر تمثل بنشر الوعي وحراسة الأفكار وصونها وجذب أفراد الأمة إليها، لتتماهى معها. وهي بذلك بدت متناقضة في دورها مع دور الزعامة في دائرة القرابة والتي يصعب عليها التماهي إلا مع نفسها، وليس مع زعامة تقوم على أساس رفض الاعتراف بها، وقد ساهم ساهم ذلك في عدم الانشداد إليها.
- لم تستطع زعامة الحزب مناوأة زعامة القرابة في شدّ الأفراد إليها لكون زعامة القرابة حاضرة دوماً بين الأفراد في وحدتها القرابية، فيما لا يتّسنى الأمر نفسه للزعامة الحزبية.
- قام الكادر الحزبي بأدوار متنوعة دونها صعوبات مختلفة، فدعوات الانتماء اصطدمت بالبنية الذهنية لدى أفراد الوحدات القرابية، حيث ثمة وعي راسخ ومتوارث، قوامه إحاطة النسب بهالة من السمو والرفعة اللتين تدعوان الفرد على الداوم للتفاخر والاستغناء به عما يحوجه الى استبداله بانتماء آخر، لا يشعر معه بعلاقة نسب مشترك. اما الدعوات النضالية الاخرى، فإلى جانب افتقارها إلى التكثيف والتنوع، فقد كان لارتباطها بمحطات سياسية وانتخابية، ما جعلها ترتطم بأهم المرتكزات الوجودية للعائلة والعشيرة وعماد لحمتها الداخلية، أي تلك المقترنة بسعيها لكسب المعارك الانتخابية، والاستحواذ على مواقع البرلمان.

الفصـــل الثـــاني

خطاب حركة أمل

تمهيد:

مع نجاح الطائفة في التحول نحو الإطار التنظيمي، لا بد من دراسة الخطاب الخاص بهذه الطائفة استكمالاً لعملية المقارنة بين خطاب الحزب بوصفه دورة أيديولوجيا، وبين خطاب الطائفة، وهو الخطاب الخاص الهادف إلى تكوين هوية ذاتية مستقلة للطائفة بهدف المحافظة على اللحمة بين أفرادها، وتثميرها في الميدان السياسي.

وبالاستناد إلى الحقل السياسي، يمكن عقد مزاوجة بين خطاب الطائفة، وخطابها السياسي الذي هو محور اهتمامنا. فخطاب الطائفة، يعني كيفية إنتاجه في ميدان دورته الفقهية القائمة على عملية التبليغ والممارسة للشعائر الدينية والطقوس العبادية في ميادين الزواج، والوفاة، وتأدية الفروض اليومية انطلاقاً من الخصوصية الفقهية للطائفة.

أما الحقل السياسي، فيعني كيفية تمفصل هذا الخطاب مع الواقع، بما يتمتع به هذا الواقع من خصوصية، تتعدى الطائفة، بكونها تشكل إحدى المذاهب الإسلامية المتنوعة في فهم كيفية ممارسة الشعائر الدينية، إلى منشأ هذه الخصوصية العائدة بدورها إلى كون الطائفة تشكلت على قاعدة ما كان مطروحاً على صعيد السلطة، وممارسة الحكم منذ وفاة النبي محمد.

فلقد كان شكل الحكم في الإسلام متفقاً عليه أثناء حياة النبي لجهة الحاكمية التي شغلها هو بنفسه. وبعد وفاته طُرحت الإشكالية بين السنّة والشيعة حول طبيعة النظام السياسي الإسلامي: الإمامة أم الخلافة. فطائفة الشيعة، اعتبرت أن القيادة السياسية وإمرة المسلمين، مستمدة من الإمامة الدينية والروحية القائمة بالوصية المنصوص عنها والمتناقلة في ذرية النبي.

أما غالبية أهل السنّة، فذهبت إلى القول: بدولة الخلافة التي تقيمها الأمة بواسطة الشورى. فالخليفة هو الحاكم باسمها يطبّق الأحكام الشرعية والحدود المتفقة مع مصلحة الإسلام ومصلحة الأمة[1].

وانطلاقاً من مفهوم الشيعة في الحكم، يُشترط في الحاكم أن يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية، وأن يكون معصوماً عن الخطأ والزلل. وقد أدى ذلك إلى إحجام الشيعة عن إعطاء الصفة الشرعية للحكومات التي قامت باسم الخلافة، باعتبارها من حق الأئمة الاثني عشر. وبعد غيبة آخر الأئمة الإمام المهدي المنتظر والمؤمل عودته حتى يقيم دولة الإمامة، طرحت الرؤى

(١) برهان غليون، نقد السياسة، الدولة والدين، ط٢، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص ١١٠.

لدى الشيعة حول التعاطي مع مسألة الحكم والسلطة.

لقد تمثلت إحدى هذه الرؤى بعدم جواز قيام دولة إسلامية أثناء غياب الإمام لأن من يملأها هو مغتصب لحقه في الحكم، وأفضى ذلك إلى نشوء ميتولوجيا شيعية تستند إلى ثقافة جديدة، قوامها قعود المؤمنين وانتظار عودة الامام الثاني عشر لإقامة دولته. لكن هذه النظرية لم تلاق استحساناً من بعض الفقهاء الذين اقتربوا من مفهوم بديل يقوم على مبدأ ولاية الأمة على نفسها في عصر الغيبة، فجاءت هذه الصيغة الاجتهادية في الفقه الشيعي لتحل إشكالية التعاطي مع الحكم والسلطة في ظل غيبة الإمام المعصوم(١).

وقد مثلت رؤية الشيخ محمد مهدي شمس الدين إحدى هذه الرؤى التي انطلقت من القول: بأن دولة المعصوم بعد غيبة الإمام الثاني عشر انتهت، وأصبح المعيار ليس كون الحاكم معصوماً وإنما كونه أميناً على تمثيل الوظيفة الأساسية للدولة أولا أي هو التعبير عن المشروع الإسلامي، والمترجم لتطلعات الأمة(٢). وقد كان الفقيه الشيعي محمد حسن النائيني الذي انفرد بالمرجعية الشيعية عام ١٩٢٠، سباقاً في تقديم مثل هذه الرؤية وعلى أساسها قاد الحركة الدستورية الإيرانية التي سميت «المشروطة» والتي هدفت إلى تقييد السلطة المطلقة للحاكم الزمني.

ولقد وظف النائيني هذه الآلية في الحكم، كي يشرعن حق ولاية الأمة على نفسها في عصر الغيبة كشأن سياسي وليس كشأن شرعي(٣).

وبهذا المعنى فلا تعود الأمة ترزح خارج الدولة، كما أنها ليست مدعوة لتشكيل حكومة إلهية دينية، بل حكومة مدنية عادلة تقوم على رقابة الأمة.

وبمقابل نظرية ولاية الأمة على نفسها، شكلت نظرية ولاية الفقيه التي صاغها الإمام الخميني، في صورتها الأخيرة، اللبنة الأساسية في العودة إلى طرح موضوع إقامة دولة الإمامة. وهي الدولة التي يقيمها الفقيه العادل، الذي يجمع في إصدار الفتاوى بين السياسي والديني. فإذا كانت مواقف النائيني جاءت لتؤدي إلى تكييف الأمة مع الواقع، إلا أن حكومة الفقيه التي طرحها الإمام الخميني، أدت إلى إحداث تحول آخر للطائفة عن طريق إخراجها إلى المجال الإيديولوجي

---

(١) محمد جمال باروت، يثرب الجديدة: الحركات الإسلامية الراهنة، دار رياض الريس، بيروت ١٩٩٤، ص ٦٥.

(١) محمد مهدي شمس الدين، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، سلسلة إصدارات المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، بيروت ١٩٩٤ ،ص٢٧.

(١) محمد حسن النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملّة، الغدير، العددان ١٢-١٣، المجلد الثاني، القسم الثاني، آذار ١٩٩١، ص ١١٠.

السياسي، انطلاقاً من الفقيه نفسه كنائب عن الإمام المعصوم، وكبديل عملي لإخراج الموقف التاريخي للشيعة القائم على نفي شرعية أي دولة لا تقوم على مبدأ الإمامة، إلى الحيز الفعلي الذي أخذ مجاله إلى التطبيق مع تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

استناداً لهذه الرؤية حول الخطاب السياسي للطائفة بشكل عام، يمكن الإطلالة على تجليات هذا الخطاب لدى الطائفة في لبنان، وكيفية انعكاساته التطبيقية على ميدان دراستنا.

١. حركة أمل وخطاب الطائفة:

قبل بروز حركة أمل كتنظيم سياسي سعت من خلاله إلى توحيد أفراد الطائفة في بوتقة واحدة، وتحت زعامة دينية دمجت بين العمل الديني والعمل السياسي، لم يكن للطائفة الشيعية خطاب خاص في لبنان. فرغم أن تبوُّء مواقع النفوذ والسلطة التي استندت غداة نشأة الدستور عام ١٩٢٦، وترسيخه بميثاق عام ١٩٤٣،إلى توزيع السلطة بين الطوائف، فإن حصة الطائفة الشيعية في مقاعد المجلس النيابي، ثم موقع رئاسة المجلس فيما بعد، لم يؤديا إلى تبلور خطاب خاص بالطائفة الشيعية. فممثلو الطائفة كانوا من العائلات التي تعاقبت على هذه المناصب انطلاقاً من مواقعها العائلية، ومن منطلق التحالف والنزاع فيما بينها للاستحواذ عليها. ومع بروز أولى بوادر تأطير الطائفة مع الإمام الصدر عبر تأسيسه المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى كمرجعية لأبناء الطائفة في إدارة شؤونهم الدينية والاجتماعية، برزت ملامح الخطاب الخاص بالطائفة. ومع إعلان قيام تنظيم حركة أمل وما عكسه ميثاقها من مبادئ راحت ترسم الصيغة النهائية لمطالب الطائفة وغاياتها في العمل السياسي، كان الخطاب قد أخذ طريقه نحو الاكتمال التدريجي.

جاء هذا الخطاب بعدما رأى الإمام الصدر أن المجلس الشيعي بمطالبه المرفوعة، أخفق في تحقيق الأهداف الإنمائية نتيجة عدم استجابة الدولة لمطالبه(١). وإزاء هذا الإخفاق، سعى الصدر إلى إنشاء إطار تنظيمي خاص بالطائفة تحت اسم حركة المحرومين، ثم حركة أمل. وتبنى خطاباً تزامن مع بروز العوامل المتفجرة في لبنان، فساوى ما بين العنف المطلق والرفق المطلق، مستلهماً دوره الجديد الذي يقوم على إحقاق الحق، من خلال الاقتداء بالرسول والأئمة(٢).

---

(١) عادل رضا، مع الاعتذار للإمام الصدر، دار الحوراء، بيروت (د.ت)، ص ٢٥.

(٢) ميثاق حركة أمل، منشور صادر عن مكتب العقيدة والثقافة (د.ت).

فبالاستناد إلى ما ورد في الميثاق، قد لا نعثر على ما يمكن وصفه بالخطاب الداعي إلى إقامة دولة الإمامة على غرار المرتكزات الفكرية للشيعة، وإنما سعي إلى ضرورة مزج الديني مع السياسي. غير أن هذا التمازج انطلق من التجارب التاريخية لحركة الأنبياء والرسل والإمام الحسين[1].

وإذا كان استلهام تجربة الإمام الحسين للعمل في الواقع السياسي يعبر عن خصوصية الطائفة في منطلقاتها لرسم ملامح الخطاب، فإن عدم اشتمال الميثاق على نفي شرعية الدولة التي لا تقوم على مبدأ الإمامة، لا يدحض هذه الخصوصية أو ينفيها، وإنما يسعى إلى استثمار جوانبها المتعلقة بالعمل على محاربة الظلم وإقامة العدل بمعزل عن شكل الحكم.

فما ورد في المواد الأخرى من مبادىء الميثاق من محاربة الزعامة الإقطاعية، وضرورة العمل من أجل إلغاء الطائفية السياسية، ومحاربة الاحتكار، والدعوة إلى تبني مبدأ العدالة في الإنماء، والحفاظ على حرية الفرد، وتفعيل قيمة الشهادة والاستشهاد لرد العدوان الصهيوني، يشكل فهماً جديداً لكيفية تنظيم الطائفة، وتحديد غاياتها على ضوء الواقع اللبناني بطوائفه المتنوعة. فتنوع الطوائف يستوجب الدعوة للانفتاح والتعايش فيما بينها، كنوافذ حضارية تسعى إلى تقديم تجربتها على ضوء قيمها الروحية والإيمانية. والطائفة الشيعية، هي إحدى هذه الطوائف التي تعبر عن خصوصيتها في هذا التفاعل، بالانطلاق من التمسك بالسيادة الوطنية والحفاظ عليها[2].

وعليه، فكل ما تريده الطائفة وفق هذا الخطاب، هو إلغاء العزلة والفاقة والغبن الذي لحق بها على مدى أحقاب تاريخية مريرة، وتحصيل مستوى من الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية، موازٍ لمثيلاتها من الطوائف، بحيث تصبح أكثر احتراماً كطائفة، ويصبح لبنان أكثر عدلاً في توزيع إمكاناته بين الطوائف. وكل ذلك يأتي في سياق تحصين بنيتها الداخلية وتحقيق المشاركة الفاعلة في المواطنية.

فبالاستناد إلى ما تقدمنا به، فإن خلو الخطاب من الدعوة إلى دولة الإمامة، والاستعاضة عن ذلك برؤية جديدة لقيام دولة العدالة، أديا إلى ظهورالخطاب من خلال تطوير الاستخدام

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

السياسي لعاشوراء، واستبدال الخطاب التقليدي بخطاب جديد يقرأ شعاراتها ودلالاتها ويرتقي بها إلى الواقع السياسي، مستنداً بذلك إلى الوجدان الشيعي والذاكرة الجماعية للشيعة، وتثميرها لحجز مكان للطائفة وتحسين مستوى تمثيلها السياسي على نحو خاص، وعاملاً على تجاوز الجوانب الذاتية المقفلة بفتحها على نوافذ أخرى تقع خارج هذه الذات، كي تطال كل ما يضجُّ به الواقع الشيعي من مشكلات.

ومن جهة أخرى، فإن ما تضمنه الخطاب جاء ليتواءم مع طبيعة الساحة اللبنانية. فكان من الطبيعي أن لا يكون مقتصراً على أبناء الطائفة، وإنما يتسع ليشمل الأفراد الآخرين من الذين لا يدينون بالانتماء الديني لها.

فحين أعلن الميثاق أن حركة أمل هي حركة اللبناني نحو الأفضل[1]، وهي حركة لكافة المحرومين على السواء، والعاملين على رفع الطغيان والظلم، فإنه استعمل صياغة لغوية تقول للآخر غير المنتمي إلى الطائفة نفسها، بأن له مكاناً واعتباراً متميزين في الفسحة الرحبة للمشروع الذي أطلقه زعيم الطائفة. فهو يمتد إلى الآخرين، شرط الإيمان بما ورد فيه من مبادئ تتيح لمن يتصفون بنزوع تمردي على مشاريع طوائفهم ومذاهبهم الانخراط في المشروع الجديد. فالخطاب الناشئ مع بروز حركة أمل، شأنه شأن الخطاب الأهلي الذي ساد خلال الحرب الأهلية، والذي جاءت شموليته لتعكس طبائع المزاج التكويني للبنية الاجتماعية الانقسامية للطوائف، بما تمليه من تحالفات وتفارقات[2].

٢. تطبيق الخطاب:

لقد أكّد خطاب حركة أمل كما ورد في الميثاق، أن منطلقاته وإن كانت تستند إلى خصوصية الطائفية لأن الحرمان يتعلق بالطائفة الشيعية، ولكنه يتسع لكافة المحرومين في لبنان على اختلاف انتماءاتهم الطائفية. ولذلك فإن تطبيقه يحتاج إلى وجود تنظيم يحمل على عاتقه مهمة إخراج مبادئ الخطاب إلى الواقع العملي.

ومن جهة أخرى، فإن مستلزمات إنشاء التنظيم، يستوجب إرساء مجموعة من الشروط التي تحدد كيفية الانخراط فيه والانتساب إليه. وهو ما يطرح التساؤل عما إذا كان التنظيم مفتوحاً

(١) المصدر السابق.

(٢) محمد حسين دكروب، أنتربولوجيا الحداثة العربية، مرجع سابق، ص ٥٨.

على مصراعيه أمام الأفراد الراغبين في الانضمام إليه؟ أم أن هذه الشروط لا تلبث أن تفصح عن خصوصية نابعة من كون الفرد يفترض أن ينتمي بالأساس إلى الطائفة الشيعية؟.

ولمزيد من الإيضاح، فإن حركة أمل تعتبر نفسها حركة لا حزبا، وترى أن الحركة تختلف عن الحزب. فللحزب فكره الخاص كالحزب الشيوعي، أو الحزب التقدمي الاشتراكي، أو الحزب السوري القومي الاجتماعي، وغيره من الأحزاب. والحزب، إذ يعتبر مؤسسة سياسية، يضع لنفسه أطراً تنظيمية، تجعل منه كياناً منفصلاً عن الكيان الاجتماعي العام، ويحيط نفسه بسور تنظيمي يجعل عملية الانتساب إليه، تخضع لضوابط قاسية وشروط معقدة مما يحول بينه وبين الجماهير[١].

أما حركة أمل، فهي تنظيم سياسي وليست مؤسسة حزبية مع كونها ذات إيديولوجية واضحة الخطوط والمعالم، مؤمنة بالله، ولها إطارها التنظيمي المرتبط بالجمهور. وهي بمنطلقها الإيماني لا تؤمن بالضوابط التي تفصل بين الناس والجمهور، ولذلك تعتبر كل إنسان عضواً فيها بطريقة ما، وذلك يرجع إلى الوحدة بينها وبين الجمهور[٢].

وعلى رغم ذلك، لا نجد فارقاً كبيراً بين حركة أمل كتنظيم سياسي وبين الحزب. فثمة تنظيم للحركة، وثمة جمهور، وللحزب أتباع منتمون وتيار جماهيري، وكلاهما يقتضي وجود نخبة منتمية مقابل الجمهور. إلا أن الفارق هو أن النخبة الحزبية تحتاج إلى تحريك الجمهور باتجاه وعيه الطبقي أو القومي بحسب المنطلقات الفكرية التي يرتكز إليها الحزب، وهي عملية معقدة تحتاج إلى الجهد الكبير لتنمية هذا الوعي. وفي حين أن الجمهور لا يمتلك وعياً بواقعه، فإن الفاصل بينها وبينه يصبح محدوداً، وكل ما في الأمر، هو العمل مع الناس لتحريكهم باتجاه قضيتهم والتي هي موجودة بالأصل.

وعلى أية حال، فإن وجود التنظيم في الحركة يقتضي شروطاً تحدد الانتساب إليها، فثمة شروط تقتضي الالتزام بمنطلقاتها الإيمانية كي لا ترتهن لنفع شخص أو فئة أو عشيرة أو عائلة أو منطقة[٣].

(١) حركة أمل بين الفكر والقضية، منشور صادر عن مكتب العقيدة والثقافة، (د.ت).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق.

ومن بين هذه الشروط، أن يكون الراغب بالانتساب بالغاً وراشداً، ومؤمناً بميثاقها ومستعداً لتنفيذ مبادئها، والتحلي بالانضباطية لجهة احترام القيادة وتنفيذ قراراتها. وبأن لا يكون منتمياً إلى أي حزب، أو تنظيم سياسي، وأن يقسم اليمين الحركي أمام قائد الحركة، أو من يفوضه هذا القائد، وعلى أن يقوم بخدمة التنظيم مفضلاً مصلحته على المنافع الذاتية له، ومعتبراً أعضاءه إخوة له، ثم ينتهي إلى القسم بعبارات إشهاد الأنبياء و الأولياء والشهداء و الصالحين على صدق ما يقول[١].

٣. وسائل نشر الخطاب:

٣-١ دور الزعامة:

أ. مفهوم زعامة الطائفة:

إذا كان النص الفقهي الخاص الذي انطلقت منه الطائفة قد أعطاها هويتها وفرادتها، وارتقى بها نحو ممارسة العمل السياسي على ضوء الفهم الجديد لهذا النص، فإن هذا النص لا بد أن يتلازم في وجوده، مع دعامته الأساسية التي أدت إلى إنتاجه أي إلى زعامة الطائفة. فهذه الزعامة ترتكز في وجودها إلى مدى قدرتها على تأطير أبناء الطائفة، وبث الوعي السياسي بين أفرادها انطلاقاً من فهمها للنص الفقهي. ولكن من جهة أخرى، لا بد لنا من الإطلالة على مفهوم زعامة الطائفة كما ساد لدى الشيعة، للكشف عن كيفية استلهام الإمام الصدر لهذا الدور وفقاً لما كان سائداً من انقسام الآراء في التعاطي بشؤون السياسة.

فبالاستناد إلى آراء الشيعة الاثني عشرية، ثمة ما يشبه الإجماع، بأن المجتمع البشري بعد وفاة النبي محمد(ص)، يحظى برعاية إلهية لا تنقطع لمجرد وفاة النبي. وهي تتواصل عن طريق الإمام المعصوم، الذي يمارس دوره بالاستناد إلى النص الإلهي على إمامته التي انتقلت بين الأئمة حتى الإمام المهدي المنتظر. وأثناء غيابه ثمة من ينوب عنه في الإفتاء، فنائبه هو المجتهد أو المرجع أو الفقيه الذي يرجع إليه الشيعة في معرفة أحكام الدين، والمجتهد هو الذي بلغ درجة من المعرفة تمكنه من النظر في النص واستخراج الأحكام الفقهية منه[٢]. وهو يبلغ رتبة الاجتهاد

(١) ميثاق حركة أمل، مصدر سابق.

(٢) شبلي الملاط، تجديد الفقه، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم، ترجمة أحمد غصن، دار النهار، بيروت ١٩٩٨، ص ٦٤.

من خلال عملية الدرس، ومن خلال تحليه بالقدرة على استنباط الأحكام من مصادرها في النصوص القرآنية وأحاديث الأئمة.

وبإزاء المجتهد، ثمة فئة أخرى هي عامة الناس أو المقلدون للمجتهد في أحكامه الفقهية. ويصبح آنذاك أن ثمة فئتين من الناحية النظرية معترفاً بهما في الفقه الشيعي: المجتهدون والمقلدون.

فالمقلد هو العامي المفتقر إلى مثل هذه المعرفة والقدرة، والملزم بنتيجة ذلك باتباع ما يراه المجتهد ويفتي به.

وللمقلد الحرية التامة في انتقاء المرجع الذي يقلده، وبإمكانه اختيار هذا المرجع خارج النطاق الجغرافي الذي يعيش فيه المقلد، والوصول إلى تقليد علماء مجتهدين بعيدين عنه ولا يعرفهم إلا من خلال سمعتهم وذيوع صيتهم. ولذلك غالباً ما كان يوجد على سبيل المثال في لبنان، عدد من الشيعة يجهرون بتقليد مجتهد عراقي أو إيراني[١].

وبالانطلاق من هذه الرؤية للمرجعية والتقليد، يستطيع المجتهد اكتساب شبكة من المقلدين لأنه أصبح مرجعهم الشرعي والروحي.[٢].

إلا أن ذلك، سوف يفتح النقاش لدى الفقهاء الشيعة حول المدى الذي يمكن فيه للمجتهد المرجع ممارسة مهامه كزعيم ديني للطائفة.

فالرأي التقليدي الذي كان شائعاً لدى الفقهاء، هوانحصار عمل المجتهد في الإفتاء في الأمور العبادية المتعلقة بأفعال الصوم، والصلاة، والخمس، والزكاة، وغيرها من المسائل التي لا ترقى إلى المجال السياسي، باعتبار أن هذه المهام موكلة إلى الإمام الغائب لحين ظهوره. أما الرأي الآخر، فهو الذي يحدد دور الفقيه أو المرجع الفقهي بالإفتاء في الأمور العبادية والسياسية معاً.

ب. مقدمات الزعامة:

بعد تفحصنا لمفهوم الزعامة الدينية لدى الطائفة الشيعية، يمكننا الوقوف على رأي الإمام الصدر إزاء وجهتي النظر السائدتين لدى الشيعة، لأجل الإحاطة بطبيعة الدور الذي رسمه لنفسه في قيادة الطائفة.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦٤.

(٢) سامي زبيدة، أنتربولوجيا الإسلام، مناقشة ونقد لأفكار إرنست غلنر، دار الساقي، بيروت ١٩٩٧، ص ٦٤.

ففي إحدى حواراته التي أطلقها عام ١٩٧٠، أي بعد مرور حوالي سنتين من تحركه العملي عبر تأسيسه للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وقبل إنشائه لحركة أمل، نجد أن الإمام الصدر، يرى في المجتهد العادل المرجع الصالح للاضطلاع بمهمات الإمامة في الأمور الدينية، إذ له الحق في الإفتاء والقضاء في الأحكام المتعلقة بالخمس والزكاة والمسائل الحسبية حسب الإمكان. وحيث إن هناك اختلافاً بين المجتهدين في الرأي، يتعين اختيار المرجع الأعلى للمذهب الشيعي في العالم والذي يعتبر أفقه المجتهدين.

وعلى هذا الأساس، كان الإمام الصدر يرى أن السيد محسن الحكيم هو المرجع الأعلى للشيعة في العالم. يعيش في النجف، ويمارس أعماله الجسام في مجال المذهب الشيعي، ويقوم باستقبال وتثقيف المراجعين بشؤونهم الدينية. ومع إقرار الصدر بوجود زعامة مرجعية للشيعة[١]، إلا أنه لم يطرح نفسه كبديل عن الزعامة الدينية للمرجع في الإفتاء في الأمور العبادية. ولكن سعى إلى اتخاذ دور لنفسه، ينطلق من قيادة الطائفة فيما يتعلق بتسيير وإدارة شؤونها السياسية دون عزلها عن مراجع التقليد.

فالحاجة إلى لعب دور سياسي لسد الفراغ الذي أحدثه غياب المرجعية الدينية عن إدارة الشؤون السياسية للطائفة في بلدان الانتشار الشيعي، يستوجب التصدي لملء هذا الفراغ.

كما أن انعزال رجال الدين في لبنان، واستنكافهم عن ممارسة دور يلبي حاجة أفراد الطائفة في إدارة شؤونها، كان يشير بوضوح إلى أن الناس، خصوصاً المسنين والشباب، كانوا يشتكون دوماً رجال الدين الذين اتخذوا لأنفسهم العزلة، وتفرغوا للعبادة دون القيام بواجباتهم الاجتماعية تجاه المؤمنين[٢].

فرجل الدين كان يعيش حياة جامدة،مختلفاً عن غيره وقد حشا عقله بالأوهام والأساطير والعجائب[٣].

وبطبيعة الحال، أدى هذا الفراغ، إلى محاولة الإمام الصدر استحداث رؤية جديدة لدور رجل الدين تنطلق من المزاوجة بين الديني والسياسي.

---

(١) مجلة روز اليوسف، الشيعة والتشيع، حوار مع الإمام الصدر، الملحق الإسلامي ١٩٨٠/٦/٨.

(٢) محمد جواد مغنية، إلى علماء الشرع، العرفان، العدد ٤٧، أيلول ١٩٥٩، ص ٧٧.

(٣) نجيب جمال الدين، الشيعة على المفترق، (د.ط) بيروت ١٩٦٧، ص ١٠٠.

فالدور الذي رسمه الصدر لنفسه، بدا مغايراً عما درج عليه أسلافه من علماء الدين، وبدت معالم هذا التمايز واضحة من خلال تصديه للعمل السياسي.

فمنذ وصوله إلى لبنان، بدأت ملامح رؤيته لدور زعامة الطائفة، تتجلى مع بداية عمله من خلال البرامج الاجتماعية والخدماتية والتربوية واستقطاب المثقفين ورجال الدين، فبرز كقائد ديني يسعى إلى فهم قضايا الناس وحاجاتهم. لقد تخطى مهام أئمة المساجد التقليدية في التربية الأخلاقية، وفي الوعظ والإرشاد الديني، منطلقاً في العمل نحو تربية الإنسان المؤمن بدينه ووطنه[١]، ثم بناء المؤسسات التي جعلت الطائفة الشيعية تتميز بموقع في التركيبة اللبنانية.

وليس من شك، أن الدور الذي رسمه الصدر لنفسه، كزعامة جديدة دخلت العمل السياسي بخلفية دينية قوامها الفهم الجديد للنص الفقهي للطائفة الشيعية، جعل من زعامته حقلاً جديداً مفتوحاً على النقاش والنقد الشديد، بعدما بدا هذا الدور منافساً للزعامة العائلية والحزبية، وكذلك لدور المبلغين وعلماء الدين الذين وجد بعضهم غرابة في تحول مهام رجل الدين إلى أحضان السياسة، مع ما يشوب العمل فيها من أساليب تبعد من يمارسها عن الورع والتزام جادة الصواب.

فرجال الدين سواء المتحالفين مع الزعامات العائلية، أو من فضل منهم الابتعاد عن كل ما يتعلق بالشأن السياسي، لم يجدوا بدأ من اتهامه بالانحراف وتشويه صورة رجل الدين.

وإزاء حالة الانتقاد الشديد لهذا الدور، كان لا بد للإمام الصدر من السعي لتوضيح فهمه لدور رجل الدين ولمفهومه للعمل السياسي، حيث أوضح أن عمله السياسي هو جزء من دوره الديني، وأن هذا الدور لا يحدده أحد، وإنما هو محدد من الله. واتخذ مواقف صارمة ضد العلمنة التي دعت إليها الأحزاب اللبنانية اليسارية، إذ وجد فيها نوعاً من العمل على إبعاد سلطان الله عن مختلف شؤون الحياة، ودعوة إلى فصل الأديان والمذاهب عن توجيه السياسة العامة.

وفي مواجهة خصومه يقول السيد الصدر: إنني رجل دين ملتزم، والالتزام الديني ليس صفة تجريدية تنفصل عن الممارسات المعيشية، بل إن الإيمان غيبي يحدد موقع الإنسان من الكون ويصنع الإرادة والأمل والثقة والطموح والعزوف عن الاهتمام بشؤون الناس غير ممكن، بل إن

(١) أ.ر. نور ثون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص ٨١.

القرآن الكريم وصف الذي يدُعُّ اليتيم ولا يحضُّ على طعام المسكين بأنه مكذّب بالدين[١].

والدين برأيه لا يفصل الإيمان بالله عن خدمة الناس. وتلك الرؤية جعلت منه قائداً وزعيماً يتمتع بصلاحيات وسلطات استمدها من فهمه للتراث الشيعي، فانطلق منها لتوحيد الطائفة ورعايتها في المنعطفات المرحلية، وتزويدها بآراء تشبه الفتاوى التي تُلزم المؤمنين بالتقيد بها.

وعلى أساس ذلك، عمد الصدر منذ مجيئه إلى لبنان، إلى تحقيق هدفين، أولهما زعامة تسعى إلى توحيد الطائفة، والثاني الانطلاق منها إلى العمل السياسي الأوسع.

أما لناحية توحيدها، فكان الإطار التنظيمي للطائفة المتمثل بتأسيسه لحركة أمل التي شكلت الإطار الذي يربط أفراد الطائفة ويصهرها في بوتقة واحدة، تبدي ولاءها لزعامتها، بعد أن تتنصّل من الولاء لأي حزب أو تنظيم.

فإلى جانب تحديد طبيعة العلاقة التي يجب أن تربط الفرد بمؤسسة الطائفة، فإن الهدف الآخر هو الانتقال إلى الميدان السياسي الذي تتحد كيفية التعامل معه بما ترسمه هذه الزعامة على ضوء النص الفقهي للطائفة.

جـ - الزعامة وانتزاع الدور:

إنطلاقاً من فهم الإمام الصدر لدور رجل الدين، كان لا بد له من الشروع لتجسيد هذا الدور في الميدان العملي. فاستدعى ذلك تشخيص المشكلات التي يعاني منها الشيعة بالخصوص، والتمهيد لإزاحة ما علق لدى أفرادها من تراكمات، تكرّست فأنتجت وعياً تقليدياً ومشوهاً، سواء لجهة العلاقة مع رجل الدين ومع الزعامات التقليدية، أو في التعامل مع مشكلات الواقع الاجتماعي الذي ترزح تحته هذه الطائفة.

لقد كانت هذه الرؤية بمثابة المقدمة الأولى لأجل إعادة تجميع أفراد الطائفة في إطار موحد ولإدراجها ككتلة واحدة، في مشروع الكيان السياسي اللبناني.

وهذا يعني أن دوره القيادي، سيدخل في عملية تغييرية لا تتم إلا في وسط الناس، حيث سيترتب عليه الاتصال المباشر معهم[٢]، كما الأنبياء والرسل والأئمة.

(١) الإمام موسى الصدر، الرجل الموقف، القضية، مكتبة صادر، بيروت ١٩٩٣، ص ١٤٦.

(٢) الإمام الصدر، حوارات، تأسيساً لمجتمع مقاوم، مركز الإمام الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت ٢٠٠٠، ص ٣٩٨.

١ . مقدمات الدور:

شكلت الدعوة للمشاركة في الاحتفال الذي أقامه الإمام الصدر في بعلبك عام ١٩٧٤، بداية لعلاقة إيجابية مع الناس، ارتسمت ملامحها من خلال الحضور الكثيف، كتأكيد لإعلان الولاء لهذه الزعامة. فبعد أن كانت العلاقة بين الزعامة الحزبية والوحدات القرابية تتجه نحو التعارض الشديد، وتميل نحو الإخفاق في عملية الاستقطاب، نجح الإمام الصدر في ترسيخ أولى دعائم هذه العلاقة، حيث تضافرت عوامل موضوعية في إنجاحها، تجلت ببروز الحاجة لدى الوحدات القرابية إلى زعامة جديدة، تستعيض فيها عن أزمتها الناشئة من تصدع الزعامة الداخلية فيها، سواء نتيجة النزوح نحو ضواحي بيروت، وبعدما بدأت زعامة صبري حمادة تفقد سيطرتها على زمام الأوضاع، نتيجة اشتداد حالة التعبئة بين سائر شرائح وطوائف المجتمع اللبناني، والتي أدت إلى الانخراط المتزايد لدى الفئات الشابة في التنظيمات الحزبية من قومية، واشتراكية، وماركسية. وانخراطها في هذه الأحزاب والتنظيمات، لم يكن من منطلق الاقتناع بالزعامة أو بالأيديولوجية الحزبية، وإنما من خلال ما راحت تعد به هذه الأحزاب، من محاولة تطوير الأوضاع المعيشية إذا ما توصلت إلى إزاحة الموارنة من الحكم، فضلاً عن التقديمات المالية الزهيدة كرواتب للمقاتلين.

تضافرت هذه المعطيات، مع انتهاج الإمام الصدر أسلوباً جديداً في التعاطي مع أفراد الطائفة وخصوصاً في بعلبك- الهرمل، قوامه الاعتماد على المكونات المختزنة في وعي أفرادها. فتمازجت عناصرها بين حب التحدي والعنفوان وتأكيد الرجولة، وبين النظرة التصالحية مع رجل الدين المستندة أساساً إلى قاعدة الاحترام والتقدير، وإن لم يسبق لها أن رأت رجال الدين يخوضون معترك الحياة السياسية بكل تفصيلاتها وتشعباتها.

لقد تجلى أسلوب التحدي الذي سلكه الإمام الصدر، من خلال توجيه الدعوة قبل الاحتفال، للقائه على مروج رأس العين وهم يحملون السلاح، بقوله: «إن السلاح زينة الرجال»، وبأنه سوف يخاطبهم مباشرة لإعلان التحدي للدولة وإعلان العصيان حتى نيل المطالب[1].

لقد كان من الطبيعي أن يتداعى هذا الحشد، من تلك الجموع المؤلفة من زعماء العشائر

(١) جريدة النهار ١٨/٣/١٩٧٤.

والعائلات وأفرادها التي كانت تعيش أزمتها الداخلية من جهة، وكاستجابة لدعوة التحدي من زعيم لا يجمعها معه فقط الانتماء إلى قرابة الدم، وإنما جاءت من رجل دين يجمعها معه الانتماء للطائفة، ويتحدر في هذا الانتماء من السلالة النبوية والأئمة الشيعة من جهة أخرى.

٢ . خطاب الاستنهاض والمبايعة:

شكلّت الدعوة إلى المهرجان بما آل إليه من استجابة كبيرة، أولى المقدمات التي استطاع فيها الإمام الصدر ردم الهوة بين الديني والسياسي، ومهدّت السبيل لتأطير الطائفة في مشروع سياسي تحت قيادته.

إلا أن تلك الدعوة بحد ذاتها، لا تكتمل غاياتها دون الخوض في تفاصيل هذا المشروع الذي يفترض توفير مستلزمات نجاحاته في المستقبل.

فتفاصيل المشروع جاءت من خلال أسلوب التعبئة التي بثها في الخطاب، حيث تم فيه توظيف البنية الثقافية الشيعية باستعادتها من الذاكرة ومن تقليديتها إلى حيز الواقع، فعبّرت عن إدراكه بأن المواءمة في الخطاب بين الاعتقاد والغايات السياسية، هو السبيل الأفضل للوصول إلى عملية توحيد جهود الطائفة باتجاه عملية التغيير.

فما جاء في مفردات الخطاب، يعكس هذه القدرة على التوظيف. فحيث قال:«نحن اليوم نرفع صوتنا في وجه الأخطاء المرتكبة بحقنا، وفي وجه الظلم الذي لحق بنا منذ بداية تاريخنا، وبدءاً من اليوم لن نحتج، ولن نصرخ، يقولون: إننا متاولة، اسمنا الرافضون، المخالفون، الثائرون، الخارجون على كل طغيان من أي جهة أتى، ولو كلفنا روحنا ودمنا، ومن اليوم فصاعداً لن أبقى صامتاً، وإن التزمتم الصمت فأنا لن أفعل. إننا نطالب بحقوقنا ليس فقط بالوظائف بل بالمدارس، إن مدينة بعلبك بدون مدرسة ثانوية ومدرستها هي من مخلفات الحكم الفرنسي، إن مياه بعلبك تهدر والحكومة لا تريد معرفة لماذا نحن يائسون»[1].

لقد جاءت مفردات الخطاب، لتعكس هذه القدرة على توظيف ما يرتسم في الوجدان الشيعي وفي مخيلته، باستدعاء المكونات المختزنه في اللاوعي جراء الإهمال التاريخي، والتذكير بتاريخ الرفض الشيعي وتحدي الطغيان وبذل الدم، وإعادة ترسيمه من جديد مع اللائحة المطلبية في

(١) أ. ر. نور ثون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص ٩١.

إطار من الحماس الثوري، الذي شكل خروجاً عما كان سائداً لدى الوحدات القرابية آنذاك.

لقد كان من الطبيعي أن تلقى الدعوة المطلبية المقرونة بالتحدي،الاستجابة المباشرة من الجمهور الذي راح يعلن مقاطعاً الإمام بترديد عبارات «بالروح بالدم نفديك يا إمام»، ورافعاً البنادق كإعلان عن الاستعداد للمضي في هذا المشروع.

ولكي تبقى ارتدادات المفردات الاستنهاضية وأصداؤها حاضرة في الوجدان، عمد الإمام الصدر في نهاية خطابه، إلى إعلان القسم على استمرار العمل حول هذه الأهداف حتى لا يبقى محروم واحد، فكان بمثابة إعلان البيعة لقيادته وللأهداف التي حددها للتحرك. وليس من شك، أن الحماس الذي رافق هذا الترديد سوف يجد صداه في الالتزام به فيما بعد، لأن هذه البيعة صدرت عن زعامة دينية، وقد مارسها من قبل النبي محمد عندما أخذ البيعة من المسلمين على الطاعة والنصرة. ولأنها تمارس بطريقة مباشرة، حيث لا يمكن أن تتحقق لقيادة سرية أو مجهولة، وإنما عبر قيادة معروفة، تعلن أهدافها بوضوح، وحيث لا يمكن لأي أمة مهما كانت، أن تبايع على شيء مجهول وغير واضح[1].

وفضلاً عن ذلك، فإن مفهوم البيعة ليس غريباً عن الأفراد الذين أعلنوا التأييد له، فقد كان يختلط لديهم هذا المفهوم بالتقليد القبلي من جهة، ويتمازج مع مفهوم خذلان أهل الكوفة للإمام الحسين بعدما بايعوه على النصرة. وهو ليس غائباً عن الوعي ولكن بقي مكبوتاً لم يخرج إلى حيز الوجود، لعدم وجود زعامة تتماهى مع دور الإمامة فطغى التقليد القبلي على الممارسة، وقد أشرنا في الفصول الماضية إلى بيعة العشائر الحماديّة للأمير فيصل بعدما وجدت فيه زعيماً قبلياً يريد النصرة لإنجاح ثورته العربية.

د. الزعامة/ الرئاسة:

بعد أن كان الإمام الصدر قد أرسى هذه العلاقة بالارتكاز على موقعه الديني برئاسة المجلس الشيعي وحركة أمل، ومال إلى المزيد من العمل لإكمال مشروعه في تسييس الشيعة، انقسم هذان الموقعان اللذان جمعهما بشخصه إلى منصب ديني يتولاه مسؤول ديني هو الشيخ محمد مهدي شمس الدين، كنائب للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وآخر يتولاه مسؤول غير ديني لقيادة

(١) محمد الحيدري، معالم النظرية الإسلامية في التحرك السياسي، نداء الرافدين (د.ط) (د.ت)، ص٣٠.

حركة أمل هو النائب حسين الحسيني[1].

لقد شكل هذا الفصل بداية التحول في العلاقة مع العائلة والعشيرة، و بدأت ملامحها تتبدى، بعدما انكفأت الزعامة الدينية عن ممارسة دور مباشر في العلاقة معها، على حساب ممارسة نشاطات رسمية تنبع من موقعيتها في المجلس الشيعي الأعلى. وإزاء هذا الانحسار في الدور، كان لا بد لهذه العلاقة من الاتجاه نحو زعامة الحسيني بوصفه رئيساً للحركة[2] التي طرحت مبادئها في استكمال مشروع إزالة الحرمان من جهة، ولأنه سبق له أن انتخب نائباً عن بعلبك- الهرمل في انتخابات ١٩٧٢ من جهة أخرى.

غير أن زعامة الحسيني لم يتيسر لها توطيد علاقة مباشرة مع العشائر والعائلات، إذ لم تمض سنة على إخفاء الإمام الصدر، حتى كان قد استقال من حركة أمل وخلفه نبيه بري عام ١٩٨٠، فكان عليه إكمال ما بدأه الإمام الصدر. ولكن زعامة بري هي الأخرى سرعان ما واجهت مجموعة من التحديات تمثلت بداياتها مع الاجتياح الإسرائيلي الذي أدى إلى دخوله في مشروع المهادنة، فتعرض للنقد من داخل حركة أمل، بعدما اتهمه عضو قيادة الحركة حسين الموسوي بالتعامل مع الغزاة الإسرائيليين، والتخلي عن مبادئ الإمام الصدر، التي ترى في إسرائيل شراً مطلقاً. وحظيت نشاطات الموسوي بدرجة لا بأس بها من الشهرة لدى العائلات والعشائر، فهو يستند إلى إرث ديني وعائلي في بلدة النبي شيت، وكان قد مدّ جسور العلاقة مع أبناء بعلبك لسكنه فيها لسنوات طوال، فضلاً عن كونه جسّد بموقفه النموذج في توجيه حركة أمل وعودتها بحسب رأيه نحو أهدافها الحقيقية. غير أن موقف الموسوي كان قد تزامن مع إعلان تأييده للجمهورية الإسلامية ولولاية الفقيه، وبروز موقف عدد من علماء الدين المؤيدين للجمهورية الإسلامية. حيث بدؤوا بالإعداد لإنشاء تنظيم جديد يضم الكوادر التي خرجت من حركة أمل، وأعلنوا موقفهم القاضي باستمرار القتال ومقاومة الغزو الإسرائيلي، واستيعاب أعداد أخرى للانضمام لهذا المشروع. وبطبيعة الحال، أدى ذلك إلى تراجع زعامة بري وضمورها[3]. وسعياً منه إلى إعادة تنظيم البنية التنظيمية لحركة أمل، عمد بري إلى إعداد خطة حظيت بموافقة

(١) أ.ر. نور ثون، أمل والشيعة، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٥.

(٣) أ.ر. نور ثون، أمل والشيعة،، مرجع سابق، ص ١٥٠.

مؤتمر الحركة عام ١٩٨٣، وقضت باستحداث مكتب سياسي موسع يضم ستين عضواً كبديل عن مجلس القيادة الذي كان يضم ثلاثين عضواً، على أن يرأسه العقيد عاكف حيدر من قرية بدنايل البقاعية. لكن مهمة حيدر بقيت عاجزة عن توسيع مجال الاستقطاب، لافتقاده إلى الشعبية التي تمتع بها عدد آخر من قادة حركة أمل. فعاكف حيدر كما يصفه ناقدوه يفتقد إلى إتقان لغة الحماسة الشعبية، وإلى حس إرساء الروابط في المستويات الدنيا، ويذهب نحو التنظير الجاد والمتقن الذي يصلح لمخاطبة النخب المثقفة في الندوات والمؤتمرات دون غيرها[1].

وبمقابل هذا العجز، ونمو حزب الله الذي بدأ في الامتداد والتوسع على حساب زعامة بري، أدت عودة الحسيني إلى واجهة الأحداث، إلى التحول نحو موقع الاستقطاب من جديد، ومن موقع مغاير لموقعه السابق في حركة أمل، تمثل بانتصاره على منافسه كامل الأسعد في انتخابات رئاسة المجلس النيابي عام ١٩٨٤. ولا يخفى ما لهذا الموقع من أهمية في إعادة تموقع زعامته بين أفراد الوحدات القرابية من العشائر والعائلات، نظراً لما يؤمنه الموقع في رئاسة المجلس النيابي، من نفوذ داخل إدارات الدولة. فرغم سكنه في بيروت، كان عليه استقبال العديد من الوجهاء في منزله في بعلبك، الساعين بدورهم إلى إعادة موقع الزعامة داخل العائلة والعشيرة، بالتوسط لأفرادها في الحصول على وظيفة في إحدى إدارات الدولة المدنية والعسكرية، أو في الاستماع للآراء حول حرمان أهالي المنطقة نتيجة الإهمال، وعدم الجدية في استحداث مشاريع إنمائية غابت عنها الدولة لسنوات طوال.

إلا أن ما يمكن أن يقال: إن مجموع هذه العوامل التي أدت إلى ضمور زعامة بري بين شريحة من أبناء الطائفة، لم تدفعه نحو اليأس من العودة إلى إرسائها ولو من موقع الحضور المباشر الذي يمكن أن يعزز دور حركة أمل وامتدادها داخل الطائفة. فرئيس حركة أمل برفضه محاولة توقيع اتفاق ١٧ أيار عام ١٩٨٣ التي سعى إليها رئيس الجمهورية أمين الجميل مع إسرائيل، وأدت إلى معارك جرت أحداثها في مناطق الشيعة في الضاحية الجنوبية، بدأ يظهر كرجل قوي في الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية. فإسقاط مشروع الهيمنة الإسرائيلية المتحالف مع الموارنة، أدى إلى انعكاس هذا الموقف إيجابياً على مناطق بعلبك- الهرمل. ولكن رغم استحواذه - أي نبيه

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥١.

بري - على التأييد، إلا أنه تقاطع هذه المرة مع موقف حزب الله، الذي بدا أكثر صلابة وقدرة على رفض هذا المشروع.

وقد يكون من المرجّح أن سبب اختيار رئيس الحركة مدينة بعلبك لإقامة احتفال إخفاء الإمام الصدر عام ١٩٨٥، هو شعوره بأهمية نقل النشاط إليها في مناسبة تنطوي على الكثير من الأهمية والحضور في وجدان عموم أبناء الطائفة، وفي فترة زمنية يعاني الشيعة الكثير من تأزم الأوضاع مع السلطة المتمثلة برئيس الجمهورية أمين الجميل.

لقد بدا لافتاً عقب إجراء الاحتفال، عودة الحضور النسبي لزعامة بري من خلال أعداد المشاركين، التي بلغت آلافاً عدة، وموجات التهليل والتصفيق عندما أكّد في خطابه على اختيار الحل العسكري لإسقاط هيمنة الموارنة.

ورغم حالة المد والجزر التي سادت طوال الثمانينات، فقد قطعت زعامة بري شوطاً إضافياً حين وصوله إلى رئاسة المجلس النيابي بعد إقصائه للرئيس الحسيني عن سدة الرئاسة، لما يمثله هذا الموقع من أهمية جاذبة في حقل التقاسم الطائفي. لكن رغم ذلك، فإن إفصاح انتخابات ١٩٩٢ وانتخابات ١٩٩٦، عن أهمية الحضور البارز لحزب الله، يعني أن موقعية بري الجديدة، وإن استطاعت التأكيد على حضورها بين أبناء المنطقة، لم تصل إلى حد تشكيل البديل المنافس لحزب الله.

٣-٢ دور الكادر الحركي:

مع الإعلان عن البنية التنظيمية لحركة أمل، كان الإمام الصدر قد أحاط نفسه بمجموعة من وجهاء العائلات وزعماء أجباب العشائر في مختلف مناطق بعلبك - الهرمل. وبفعل تحركه المبكر في بعلبك، غداة تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، والذي تمثل بعقد المحاضرات وبندوات أسبوعية شملت مناقشة المناهج الدينية والشؤون السياسية التي سبقت مهرجان رأس العين عام ١٩٧٤، استطاع الصدر تشكيل كادر ثقافي يتمتع بمكانة اجتماعية، وهو الكادر الذي حضر المؤتمر التأسيسي الأول وتسلم مهام استقطاب الأفراد. بدأ هذا الكادر عمله داخل مدينة بعلبك والقرى، مستنداً على الاحترام والقبول التي حظيت بهما دعوة الإمام الصدر في التعبئة الاجتماعية والسياسية للشيعة والتي تزامنت مع حاجة أفراد العائلات والعشائر إلى ولاءات بديلة، بعدما انهارت زعامة العائلة والعشيرة.

فرغم العدد المحدود للكادر التنظيمي، كان إعداد الشبان المقبلين على الدعوة للمشاركة في معسكرات التدريب – التي أقيمت في جرود بعلبك – يتم من خلال هذا الكادر. وعلى ما يروي زكريا حمزة الذي تولى مهام المسؤولية العسكرية والتهيئة لإعداد الكادر العسكري، فإن الحركة تمكنت في السنوات الأولى من استقطاب مئات الشبان في قرى بعلبك وفي مناطق العشائر في الهرمل، فأقامت عشر دورات عسكرية، وتلقت الدعوات للدخول إلى المناطق النائية من قبل وجهائها السابقين. ولكن المشاركة في هذه الدورات، كانت من قبل أبناء العائلات، فيما كانت لا تزال المشاركة محدودة بين أبناء العشائر. فهي ما زالت تحمل بقايا النزعات العشائرية المتمثلة برفض الخضوع لأمرة أفراد من غير عشيرتها. فمالت إلى إظهار التأييد التام وإظهار الاستعداد لتنفيذ ما يطلب منها مباشرة من الإمام الصدر، بعدما كان بعض زعمائها السابقين قد مدوا جسور العلاقة معه، الأمر الذي عوضها عن الدخول في الإطار التنظيمي للحركة[1].

غير أن تطور الأحداث في سنوات الحرب الأهلية، سرعان ما دفع الكثير من أفرادها الى الانخراط في صفوف الحركة، إذ كان على العائدين من أقرباء العشائر من الكرنتينا، والنبعة، والمسلخ، وتل الزعتر في ضاحية بيروت الشرقية، البحث عن البديل الذي يشعرهم بالأمان من التهديد الناتج عن الاحتراب بين الطوائف، ولم يكن بمقدور الأجباب توفيره بفعل امتداد شرارة الحرب وتوسعها.

ومع العودة من معسكرات التدريب، كان المتدربون يتوزعون على خلايا ومجموعات صغيرة تخضع للتعبئة الثقافية والسياسية من خلال الكادر نفسه الذي أحاط بالإمام الصدر، والذي تمكن بدوره من بث الوعي في صفوف هؤلاء الشبان، بفعل الحلقات القرآنية التي كانت تعقد على الدوام، وبفعل تدريس ميثاق حركة أمل وأهدافها. وما أن حلّت بداية الثمانينات حتى أصبح البعض من هؤلاء، يشكلون كادراً حركياً إضافياً، مسانداً بذلك الكادر الأساسي الذي كان يشغل بمعظمه مواقع تعليمية في المدارس، كحسين الموسوي، ومحمد شريف، ونجيب وهبي، وأحمد حرب، وأحمد ملدان، وغيرهم، وهؤلاء بمعظمهم كانوا الرواد الأوائل داخل حركة أمل[2]. وأما الآخرون من الرعيل الأول، فقد كانت مكانتهم الاجتماعية وخبرتهم المكتسبة من خلال ملازمة

(١) مقابلة مع زكريا حمزة، مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق.

نشاطات الإمام الصدر، قد وفّرتا لهم القيام بدور مباشر. فبعضهم تولى مهام قيادية في الحركة على غرار حسين كنعان الذي تولى مهام رئاسة المكتب السياسي فيما بعد، وقد كان يحظى بمقبولية اجتماعية لمنصبه في نيابة حاكمية مصرف لبنان، وحسين عبيد وهو رجل دين تلقى علومه الدينية وحظي بمكانة لا بأس بها في مدينة بعلبك وقراها المجاورة. أما الكادر الآخر، فقام بدور غير مباشر لكونه لم يتسلم مواقع قيادية داخل البنية التنظيمية بفعل تخطيه مرحلة الشباب. ولقد تجلى هذا الدور، من خلال دعوة الشبان داخل وحداتهم القرابية وفي قراهم، للانخراط في صفوف الحركة، وبين هؤلاء كان المختار حسين عثمان الذي يحظى باحترام عائلته، والحاج علي مسيلب وعباس المنيني وأبو أسعد الجمال الذي افتتح مركز حركة أمل الأول في دارته، وكان وجيهاً يحظى باحترام عوائل بعلبك، فيما كان غيرهم في القرى، يقوم بالدور نفسه على غرار وجيه قرية اليمونة صادق شريف، وزعيم عشيرة المصري أبو نايف، وعبدو المقداد وجيه عشيرته في مقنة، وأبو هيثم نواف ناصر الدين في الهرمل وآخرون[1].

وإذ عمد هذا الكادر إلى تشكيل حركة استقطابية بالاستناد إلى وهج زعامة الطائفة المتشكلة حديثاً، وبالاستفادة من انهيار العصبيات القرابية، كان ثمة عوامل مساندة أدت إلى التوسع التلقائي في الانتماء إلى صفوف الحركة، تمثل أبرزها بالنتائج التي ترتبت على إخفاء الإمام الصدر، والذي تعزز معه الشعور بحالة الإحباط والحزن والظلامة التي لحقت بالطائفة، فاقتضى ذلك المزيد من الالتصاق بها لحفظها من التهديد والعمل على عودة الإمام الصدر المغيَّب والوفاء للمبادئ التي طرحها. وقد كشفت المسيرة التي انطلقت من بعلبك إلى دمشق، أثناء وجود الرئيس الليبي فيها بعد أسابيع من عملية الاختطاف عن عمق هذا الشعور، بعدما حاول الأفراد الذين توزعوا على آلاف السيارات، رفع خشبات الحدود بعد جدال مع حراسها، والدخول إلى دمشق لمقابلة الزعيم الليبي[2].

وبالتزامن مع تنامي هذا الشعور، كان ثمة شعور آخر تجاه الحركات الحزبية التي كانت لا تزال تشهد وجوداً ملحوظاً فيها لأفراد من العائلات، وعدد قليل من أفراد العشائر، تمثل بتطور النظرة العدائية لها. ففي عام ١٩٨٠، كان المرجع الشيعي محمد باقر الصدر قد قتل وأخته على

(١) المصدر نفسه.

(٢) د. حسن عباس نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٤٩.

يد الرئيس العراقي صدام حسين، وهو قريب للإمام الصدر، ويستحوذ على الاحترام الشديد لدى أبناء الطائفة، التي راحت تنظر إلى حزب البعث العراقي بعدائية بالغة، سرعان ما أدت بنتيجة تعقيدات الحرب اللبنانية، إلى الصدام معه ومع الأحزاب المتحالفة ضمن إطار الحركة الوطنية. وقد سقط على أثر هذا الصدام عدد من القتلى في مدينة بعلبك، أثناء مرور جثمان نقيب الصحافة رياض طه فيها[١]. لقد أدت هذه الحادثة الدامية إلى تزايد التأييد لحركة أمل، وسهلت لكادرها العمل في حركته الاستقطابية، التي تراوحت بين الدعوة إلى عدم الانخراط في صفوف حزب البعث العراقي، وبين التوسط لدى الوجهاء لإقناع بعض الأفراد من الطائفة الشيعية بإعلان انسحابهم منه. وقد قيض لهذه الوساطة النجاح، إذ سرعان ما انطلقت مكبرات الصوت لتعلن أسماء المنسحبين من حزب البعث العراقي بعد أيام من التفاوض في هذا الشأن.

مع دخول الحركة في إطار نظام المحاصصة بعد سقوط اتفاق ١٧ أيار، وكذلك بعد انخراطها في توازنات دستور الطائف، بدا الكادر الحركي أكثر نشاطاً لجهة القيام بدور الوسيط لطالبي الانتساب الجدد، سيما من الراغبين في توفير إمكانات الاستفادة من الدور الخدماتي الذي راحت تقدمه الحركة وإن على نطاق فردي. غير أن هذا الدور ترافق مع حالة من الوهن والضعف في التثقيف العقائدي العائد في أسبابه إلى عدم التوسع في إنتاج كادر جديد لمواكبة المرحلة، فغدا المنتسبون الجدد أقل تمثلاً لمبادئ الحركة من الجيل السابق[٢].

٣-٣ دور رجال الدين:

إلى جانب زعامة الحركة وكادرها التنظيمي، ثمة دور آخر اضطلع به رجال الدين، حيث كان على الحركة الاستفادة من إمكاناتهم في عملية التعبئة وتجنيد طاقات الأفراد، وقد تجلى هذا الدور من خلال ما يلي :

أ. الشعيرة الحسينية:

تجلى هذا الدور، من خلال التركيز على ضرورة إحياء الشعائر الخاصة بالطائفة، وربطها بعملية التسييس، حيث شكلّت عاشوراء إحدى ركائزها الأساسية. فمع التشكل التنظيمي للطائفة، كانت المجالس الحسينية في أيام عاشوراء، وفي مناسبات العزاء أظهر الاحتفالات الخاصة

(١) المرجع نفسه، ص ١٥٠

(٢) مقابلة مع الحاج أكرم طليس، مصدر سابق.

بالشيعة والجامعة لصفهم في النوادي والدور[١]. يجري الاحتفاء بها كشعيرة تخص الطائفة، ولكن دون أن ترتبط بما يتعداها إلى الاستثمار في الحقل السياسي.

فبالرغم من أن واقعة كربلاء هي حلقة في سلسلة الصراع السياسي- الديني على السلطة، إلا أنها لم تأخذ مجراها في الواقع السياسي من حيث هي بنت تاريخها الديني السياسي، العربي الإسلامي.

لم يكن الظرف السياسي ملائماً في العصر العثماني لإنتاج خطاب سياسي شيعي يعود بمرتكزاته إلى عاشوراء، حيث كان التظاهر السياسي ممنوعاً[٢].

فالحيادرة والحماديون وفي سعيهم للحفاظ على مواقعهم، كان لا بد لهم من توافر عاملين أساسيين، هما توفر العصبية التي تعني القدرة على إقامة تلاحم داخلي، والتحالف مع السلطة المركزية العثمانية.

لم يكن والحال كذلك، ثمة احتياج لإنتاج خطاب يؤدي إلى اللحمة بمعزل عن مرتكزاته القائمة على قاعدة القرابة، كما لم تكن قد نشأت حالة عداء مع الدولة العثمانية لتدفعهم إلى البحث عن خطاب يستلهم من عاشوراء معنى سياسياً ينفي عن السلطة شرعيتها، ويدعو إلى تقويمها أو تغييرها. غير أن هذه الأسباب ليست كافية لتبرير عدم إنتاج هذا الخطاب. فالقاضي الشيعي حسين مرتضى، مارس دوره في نطاق الأحوال الشخصية للشيعة في مدينة بعلبك وحسب، والشيخ خليل العميري[٣] قام بالدور نفسه في الهرمل، ولم يكونا قد سعيا لتجاوز هذا الدور إلى توظيف عاشوراء في الميدان السياسي.

على أنه مع عدم وجود خطاب سياسي عاشورائي، كانت مناسبة عاشوراء حاضرة لدى الجماعات القرابية. ولكن حضورها لم يتعد حالة الاستذكار الموسمي. فحين يحل زمن المناسبة، لم يكن ثمة مظاهر احتفالية جماعية عامة، بل كل ما في الأمر، أنه بحال توفر أحد الأشخاص ممن سبق له تحصيل العلم في الكتاتيب، أو تمكن من الاطلاع على الأشعار والسيرة الحسينية من كتب الشيعة، يقوم بتلاوتها مداورة بين عدة منازل بصوت منخفض مصحوب بالتوجس والخوف من حضور رجال الشرطة العثمانيين.

(١) أحمد بيضون، الجمهورية المتقطعة، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) خليل أحمد خليل، رأس الحسين ورأس السلطة، مقدمة كتاب يوم الدم، رالف رزق الله، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٧، ص ١٣.

(٣) مقابلة مع الشيخ جعفر المهاجر، قاضي المحكمة الشرعية في بعلبك، أجريت في صيف ٢٠٠٣.

ومع هذه المحدودية في تلاوة مجالس العزاء، ثمة مظاهر طقوسية كانت سائدة تقوم على منظومة من الالتزامات، قوامها الامتناع عن سلوكات تتنافى مع الطبيعة المأساوية للمناسبة، وأخرى تؤكد الارتباط بشهيد كربلاء، كالامتناع عن الزواج في أيام عاشوراء، وعن إقامة الأعراس والمظاهر الاحتفالية، ويصل ذلك إلى الاستنكاف عن التنظيف والاستحمام وارتداء الملابس الجديدة، وصنع الحلويات وشراء أي جديد.

مهما يكن من أمر، فإن هذه المظاهر الطقوسية لعاشوراء، وإن كانت تعبّر عن حالة من الوفاء الممزوج بالأسف والحزن، إلا أنها لم تكن لترتقي بالمناسبة لإنتاج خطاب يخرجها من تاريخيتها، إلى الواقع السياسي لإسقاطها عليه. لقد بقيت عاشوراء، تعبّر عن نفسها كحادثة في التاريخ يجري تكرارها لدى الوحدات القرابية وفقاً لقواعد ثابتة، قوامها الاستذكار المشحون بعاطفة الحزن، دون أن يتعدى ذلك الى التأثير في إشكالية السلطة أو النظام السياسي. فحتى بداية الانتداب، لم يكن قد طرأ على الطريقة الإحيائية لعاشوراء تغيير جوهري، وإنما ثمة إضافات جديدة حلّت بعد انهيار السلطة العثمانية. فدولة الانتداب لم تكن في وارد منعها لعدم ترتيب أي أثر سياسي عليها. والجديد، كان بفعل مجيء الشيخ حبيب آل إبراهيم إلى بعلبك، حيث عهد لأحد المؤمنين ويدعى الشيخ محمد علي علاء الدين، بتلاوة السيرة الحسينية في مسجد النهر بمدينة بعلبك. وقد كان يعمد إلى تأديتها بصوت حزين ثم الدوران بعد الانتهاء بين المصلين، ملوحاً بمنديل أبيض كإشارة معبّرة عن الحداد.

لم يكن الشيخ علاء الدين وحده يقوم بالقراءة، وإنما كان الشيخ حبيب يتولى القراءة بنفسه، عندما كان يشعر بأن قراءة سلفه يشوبها في بعض الأحيان، النقص والافتقار إلى ربط الأحداث ببعضها البعض.

أما الحضور فقد كان يقتصر على المعمرين كبار السن، في حين أن فئة الشباب كانت غائبة بشكل كبير.

وفي الهرمل، لم يكن الأمر مختلفاً. فالشيخ موسى شرارة، كان قد سار على خطى الشيخ حبيب، في حين استمر أبناء الشيخ حسين زغيب بإقامة المناسبة عبر التلاوة في بلدة يونين.

لقد أولت حركة أمل منذ بداية نشوئها، اهتماماً كبيراً بالشعيرة الحسينية، وذلك لما تمثله من أهمية في وجدان الشيعة من جهة، ولكون الخطاب السياسي للحركة قد ارتكز في الكثير من

مبادئه على معاني الثورة الحسينية. وقد أراد الإمام الصدر تقديم عاشوراء من خلال فهم جديد، يستند على تعميق المأساة، وتحريك الوجدان والمشاعر، وتحويلها من مناسبة تقتصر على البكاء والحزن إلى تجسيد الواقع بكونها ثورة هدفت إلى إصلاح حال الأمة التي كانت تعيش حال الإحجام عن ممارسة دورها، جراء الخوف من ضغوط السلطات أو الطمع[(١)].

ولأجل الانطلاق بهذه الشعيرة، كان على الكادر الموجود في الحركة السعي والتخطيط للتوسع بإحياء هذه المناسبة وإخراجها من محدوديتها. حيث تمت الاستفادة من النادي الحسيني في بعلبك ومن مسجد الوقف في الهرمل، بالإضافة إلى عدد من المساجد المتناثرة في القرى، وحرصت الحركة على إحيائها كذلك في مكاتبها إضافة إلى عدد من منازل القرى. وتلافياً للنقص الحاصل في المقرئين، كان يجري استقدام قرّاء العزاء العراقيين ممن يجيدون قراءة السيرة بنبرة حزينة، وإحكام متقن في ربط حلقات الحادثة، وتفسير خلفياتها ودوافعها على مدى الأيام العشرة الأولى من شهر محرّم. لقد أدى هذا الإجراء إلى إخراج عاشوراء من محدوديتها إلى مدى أوسع، إذ لم يكن بالمقدور قبل ذلك الحين، استقدام هؤلاء القرّاء، فاقتصر إحياؤها على عدد محدد من المساجد أو جرت الاستعاضة عنه بسماع الأشرطة المسجلة وخصوصاً أشرطة المقرئ العراقي الشهير الشيخ عبد الوهاب الكاشي، الذي اعتاده الناس. ولكنه رغم فرادة هذا المقرئ وتميزه، وسماعه عاماً بعد عام، لم يكن يخفى ما في ذلك من الافتقاد إلى التنوع في المحاضرات والدروس، وفي تحليل السيرة وربطها بواقع الأحداث الحاضرة، ومن انحصار للتأثير لكونه يجري على نطاق فردي أو أسري في المنازل. ومع التحول نحو السماع المباشر للسيرة الحسينية، أدى التوسع في الإحياء الجماعي لهذه الشعيرة، إلى توفير الفرصة للخطباء من رجال الدين، بارتقاء المنابر عقب انتهاء المقرئ من مهامه، لإلقاء المواعظ الأخلاقية وإعطاء الإرشادات الدينية التي يجب التحلي بها، كمقدمة للسير على خطى الإمام الحسين. وهي غالباً ما كانت ممزوجة أيضاً بالتعبئة السياسية من خلال المفردات التي تتعرض للواقع السياسي للبنان وحال الأمة الإسلامية[(٢)].

وعلى هذا الأساس، سارت طريقة إحياء المجالس الحسينية وفق سياق تصاعدي حتى عام

---

(١) الإمام موسى الصدر، الشهادة للإمام، منشور صادر عن مكتب العقيدة والثقافة في حركة أمل، (د.ت)

(٢) مقابلة مع أكرم ياغي، مصدر سابق.

١٩٨٢، إذ راحت هذه المجالس تسلم مقاليدها لحزب الله الذي شهدت معه أوج ازدهارها، ولتقتصر عملية إحيائها لدى حركة أمل على مكاتبها في مدينة بعلبك وحسينيات بعض القرى. وقد جرى التوسع فيها مع أوائل التسعينات من خلال إقامة مسيرة اليوم العاشر من المحرّم، إلا أنها لم تصل إلى المدى الذي وصلت إليه مع حزب الله.

ب. الإرشاد الديني:

بمجاورة المظاهر الجديدة التي اتخذتها طريقة الإحياء لمناسبة عاشوراء، أدركت حركة الإمام الصدر أهمية التبليغ والإرشاد الدينيين، في ربط أفراد الشيعة بطائفتهم.

فالشيعة اللبنانيون، كانوا يميلون حتى عهد قريب، إلى التعبد الفردي، ولا يجدون إلا فرصاً متباعدة بعض التباعد، وغير منظمة إجمالاً لإقامة الشعائر، ولم يكن لإقامة صلاة الجمعة أو الجماعة أي انتظام في مدنهم وقراهم، وكانت مواظبتهم عليها محدودة(١).

غير أن هذه المحدودية وإن كانت تظهر كسمة عامة للشيعة في عباداتهم، إلا أنها كانت أكثر محدودية في منطقة بعلبك- الهرمل بسبب تداخل العديد من العوامل التاريخية.

فالواقع الديني، كان يعاني الكثير من التردي نتيجة الافتقار إلى الكادر التبليغي الذي يكفل تحقيق هذه المهمة. أما مرد هذا الافتقار، فيعود إلى انعدام التواصل مع منطقة جبل عامل التي كانت قد عرفت على الدوام بنهضتها في مجال التعليم الديني، وتميزت بوفرة المبلغين والدارسين لعلوم الدين في مدارسها الدينية وفي النجف الأشرف في العراق، وهو ما لم يكن موجوداً في منطقة بعلبك- الهرمل، إلا على نطاق محدود جداً.

وأما في عهود الانتداب، ولخلو المنطقة من وجود علماء دين، فقد وفد الشيخ حبيب آل إبراهيم من منطقة جبل عامل إلى بعلبك، فبنى فيها مسجداً، وعكف على نشر العلوم الدينية وبقي فيها حتى وفاته في الستينات(٢) بعد أن ترك أثراً حميداً فيها. وغداة تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، حلّ الشيخ سليمان يحفوفي (وهو من قرية نحلة بجوار بعلبك) مفتياً في مدينة بعلبك بعد أن عاد إليها من النجف في العراق، فيما عهد إلى الشيخ موسى شرارة ـ وهو من بنت جبيل بجبل عامل – العمل على ممارسة هذه المهمة ونشر المعرفة الدينية بين أبناء الهرمل. ومع

(١) أحمد بيضون، الجمهورية المتقطعة، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) الشيخ حبيب آل إبراهيم، حياته ومؤلفاته، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت ١٩٩٦، ص ٢١.

هذه المحدودية في وجود رجال الدين، فقد مارس هؤلاء دورهم في تعليم الصلاة وبعض أحكام العبادة، دون أن يرقى ذلك إلى دمج الدين بالسياسة، أو يؤدي إلى تشكيل مرجعية قيادية تتصدى لما تعصف به المنطقة من أحداث.

لكن العلاقة بين زعامة القرابة ورجال الدين، فقد أرسيت على قاعدة من الود والاحترام. فالشيخ حبيب آل إبراهيم، احتفظ بعلاقة جيدة مع زعماء العشائر ووجهاء العائلات على غرار صبري حمادة، وفضل الله دندش، وتوفيق حيدر. إلا أن استمرار هذه العلاقة كان مقروناً بدوام اقتصار مهمة رجل الدين على ممارسة أفعال الصلاة وإعطاء بعض الإرشادات الدينية دون التدخل في السياسة. وللإشارة على سبيل المثال، أن هؤلاء الزعماء كانوا يترددون إلى منزل الشيخ حبيب، ولكن ما أن عمد إلى توسيع نشاطه عبر فتح مدرسة في بلدة اللبوة المحاذية لوجود السكن العشائري، حتى ثار زعيم عشيرة المولى منتقداً تعليم الفلاحين، مما يعني أن هذه العلاقة قد أرسيت على قاعدة الود والحذر من زعامة العائلة والعشيرة في آن معاً (١).

هذا رغم أن دور الشيخ حبيب آل إبراهيم كان قد اتسع فيما بعد بسبب تجواله بين القرى وإنشائه لمدرسة الهدى في كل من مدينة بعلبك واللبوة، مما أسفرعن استقطاب عدد من الأطفال لتلقّي علوم الدين إلى جانب العلوم العصرية، كان قد استطاع بفضل حلقات التدريس التي كان يعقدها على الدوام في مسجد الحي الذي سمي باسمه في بعلبك، أن يكوّن نواة من الرجال المتوسطي الأعمار الذين عرفوا فيما بعد بأنهم من طلابه، إذ كان يشار إليهم بالبنان كدلالة على ندرة المتدينين المعروفين بإطلاقهم للّحى ومعرفتهم ببعض أمور الإفتاء، والتعاليم الخاصة بالمذهب(٢).

وكان هذا موضوع تندّر مردّه شيوع الجهل بأحكام الدين. فالصلاة تكاد تقتصر على كبار المعمرين، ولم تكن معروفة بين الجيل الشاب. والرحلة إلى مكة لأداء فريضة الحج لم تكن قد وصلت في عهده إلى أكثر من ٢٥ فرداً من المتقدمين في السن، فيما أسماء أئمة الشيعة، والأحداث المهمة في تاريخ الطائفة، كانت غائبة بشكل كامل. فالإحياء الأول لواقعة عيد الغدير، المعروفة لدى الشيعة بأن النبي محمداً قد ولىّ فيها الإمام علي بن أبي طالب خليفة له عقب عودته من

(١) مقابلة مع الشيخ جعفر المهاجر، مصدر سابق.

(٢) الشيخ حبيب آل إبراهيم، حياته، مؤلفاته، مرجع سابق، ص ٢٢.

حجة الوداع، في منطقة غدير خم، كان قد حصل عام ١٩٤٦ في مسجد الأمير يونس الحرفوشي في مدينة بعلبك، ووجه الاحتفاء بها باستغراب شديد من الشيعة القاطنين في المدينة لعدم تعودهم ذلك. وكل ما في الأمر، أن التعبير عن الانتماء للطائفة كان يتم من خلال التفاخر بإظهار الحب والولاء للإمام علي وزوجته وولديه الإمامين الحسن والحسين. هذا في حين أن الولاء لعلي في منطقة العشائر كان يدخل في تفاصيل الحياة اليومية القائمة على العنف. فالإمام علي لدى العشائر هو رمز للبطولة والشجاعة والجرأة ويستنجد به حين الملّمات.

ولم يكن حال المرأة أفضل من ذلك، إذ لم يتسن لها الاطلاع على أي من أمور الدين، لعدم السماح لها بالخروج إلى المسجد أو تلقي المعارف الدينية في الكتاتيب التي كانت تدرّس القرآن الكريم. ورغم شيوع ظاهرة الستر والحجاب لدى المرأة، إلا أن ذلك لم يكن يعبر عن الالتزام بتعاليم الدين، بقدر ما كان يعبر عن كونه يشكل إحدى مفردات القيم لدى العشائر والعائلات، التي تعرض مخالفتها لمسؤولية الجزاء الاجتماعي. وبينما كانت الكثيرات من النسوة لم يعرفن كيفية أداء الصلاة اليومية، كان الحال أفضل لدى النساء اللواتي انتمين إلى السادة على غرار عائلات مرتضى، عثمان، والموسوي. أما مرد ذلك فهو الإحساس بالقيمة التي يشكلها هذا الانتماء، والتي تقتضي السير على نهج وتعاليم الأئمة من جهة، وتأثراً برجالاتهم السادة الذين كانوا قد تلقوا العلوم الدينية. فالسيد علوان مرتضى كان قاضياً في محكمة بعلبك في زمن الانتداب، وسبقه في هذه المهمة القاضي حسين مرتضى في زمن الإمارة الحرفوشية، كما أن عدداً من سيّاد آل المرتضى كانوا قد عمدوا إلى إدارة مرقد السيدة خولة ابنة الإمام الحسين في بعلبك، فيما مارس السيد حسن عثمان العائد من النجف الأشرف، تأثيراً كبيراً بين أفراد عائلته من الرجال والنساء في آنٍ معاً.

وبالاستناد إلى ما تقدم، فإن الشكل التنظيمي للطائفة في منتصف السبعينات سوف يطرح أمامها إشكالية رفع مستوى الوعي الديني، التزاماً بما ورد في ميثاقها بأنها حركة تقوم على أسس إيمانية.

ولتأدية هذه المهمة، استفاد الإمام الصدر من رجال الدين الذين انخرطوا في إطار المجلس الشيعي الأعلى على غرار الشيخ سليمان اليحفوفي، والسيد منير مرتضى، والشيخ خليل شقير، والمبلغين العائدين حديثاً من النجف الأشرف كالشيخ حسين عبيد، والسيد حسن نصر الله،

والسيد إبراهيم السيد (قبل خروجهما من حركة أمل عام ١٩٨٢) وتبعهم الشيخ حسن المصري، والشيخ أديب حيدر، وعباس حسن. وقد لعب هؤلاء دوراً مميزاً خصوصاً الذين بيوؤوا مواقع قيادية داخل الحركة على غرار السيد حسن نصر الله والسيد إبراهيم أمين السيد، حيث شرعا بإعطاء الدروس في مدرسة بعلبك الثانوية، وأقاما المحاضرات الدينية والسياسية للشبان والنسوة المنخرطين في صفوف الحركة. وبفعل هذا النشاط، بدأت ملامح التدين تبرز من خلال التوسع في ارتياد المساجد وإطلاق اللحى لدى الشبان كتعبير عن هذا الالتزام، وارتداء الفتيات للحجاب الخاص ذات سروال طويل وقميص يتدلى حتى أعلى القدمين. وأصبحت الاحتفالات بموالد الأئمة ووفياتهم شائعة بين أبناء المنطقة بعدما لم تكن مألوفة من ذي قبل.

على أن بلورة الوعي الديني لم تكن لتقتصر على ما تقدم، بل كانت هناك ثمة عوامل مساندة عملت على تهيئة المناخات الملائمة لتوسيع حالة الوعي هذه. فقد شهدت بداية السبعينات مجموعة من رجال الدين العائدين من العراق بعد إنهاء مراحل الدراسة، فيما عاد عدد آخر متسرباً بعد تسلم صدام حسين للسلطة وتعرضهم للتهديد غداة مقتل المرجع السيد محمد باقر الصدر.و كان بينهم الشيخ محمد علي المقداد (مقنة) الشيخ علي العفي (بريتال) السيد عباس الموسوي (النبي شيت) الشيخ محمد يزبك (بوداي) والشيخ حسن ياسين (بعلبك) (١).

توزع هؤلاء المبلّغون على مساجد المنطقة وقراها، عاكفين على ممارسة مهامهم في إحداث الوعي لدى الفئات الشابة. ولأن رجال الدين هؤلاء، غير المنخرطين في صفوف المجلس الشيعي أو حركة أمل، لم يكن قد تبلور لديهم مشروع سياسي آخر بسبب تحفظهم عن إنشاء المجلس الشيعي الأعلى مما حال دون انخراطهم فيه أو في صفوف حركة أمل، ولم يكن أمام الشباب غير ارتياد صفوف الحركة والانضواء فيها.

ولم يطل الامر بهذا التوسع في النشاط الذي راحت نتائجه تنعكس إيجابياً على مضي حركة أمل في تكوين هوية مشتركة لدى أبناء الطائفة، بالمزيد من الانفتاح على التاريخ الديني والثقافي للشيعة، فقد بدأت عملية الانحدار التدريجي لنشاط الحركة بعد نشوء حزب الله عام ١٩٨٢، بعدما سلكت عملية التبليغ الديني بعد نشأته مداها الأوسع على حساب نشاط الحركة.

---

(١) د. حسن نصر الله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص ١٧٢.

٣-٤ وسائل الاتصال:

أدركت حركة أمل أهمية وسائل النشر في تكوين الوعي لدى الجماعة، فسعت بعيد تأسيسها، إلى إنشاء مجلة أسبوعية خاصة بها حملت اسمها. ثم ما لبث أن تحولت إلى اسم جديد، هو «العواصف»، و تضمنت في صفحاتها مجموعة من العناوين التي عالجت القضايا ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والدينية، وتضمنت في مقالاتها مفاهيم حركية عكست ما تضمنه ميثاق الحركة.

دخلت مجلة العواصف إلى بعلبك منذ إصدارها، ثم ما لبث أن وصلت إلى القرى الموجودة في الهرمل، فشكلّت رافداً مساعداً لدور الكادر التنظيمي والقيادي، في بلورة الوعي، وتعزيز رؤية الحركة لما تضج الساحة به من أحداث. وتمثل هذا الدور، من خلال الإقبال على قراءتها، خصوصاً في الأوقات الحرجة التي كانت تمر بها الحركة منذ ما قبل الاجتياح الإسرائيلي وبعده أثناء خوضها لعمليات المواجهة مع السلطة عقب إسقاط اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، ثم مع مشاركة قيادييها في السلطة لأول مرّة في حكومة وطنية عام ١٩٨٤. وراحت تتنامى بين القرى، لتصل أعدادها الأسبوعية الموزعة في مجمل منطقة بعلبك- الهرمل إلى المئات[١].

لم تعان المجلة من أزمة وصول إلى مختلف القرى، وخصوصاً الجردية منها، وذلك بسبب وجود مندوبي الحركة فيها. فبمجرد أن تصل إلى مكتبها الإعلامي في مدينة بعلبك، كان المندوبون الإعلاميون يتولون توزيعها في قراهم.

بقيت هذه الوسيلة الإعلامية، الأداة الوحيدة في الاتصال مع جمهور الحركة المتلقي للخطاب. ورغم الإدراك لأهمية وسائل الاتصال المرئية والمسموعة، إلا أن ضعف الإمكانات حال دون اعتمادها، وأدى إلى اعتماد المجلة كوسيلة تعبوية مطبوعة، ساعدت على تكوين مادة لتوحيد الأفق الذهني لدى المخاطبين، وتواصلهم مع القيادة في مواقفها تجاه الأحداث السياسية، فضلاً عن تعرّف الأجيال الجديدة على الفكر الحركي الذي جاء به الإمام الصدر[٢].

(١) مقابلة مع حبيب رعد، المسؤول الإعلامي لحركة أمل في منطقة بعلبك ـ الهرمل، أجريت في صيف ٢٠٠٣.
(٢) مقابلة مع سعيد الجمال، مندوب إعلامي للحركة في مدينة بعلبك، أجريت في صيف ٢٠٠٣.

خلاصة:

بعد تناولنا للخطاب السياسي للطائفة ولوسائل نشره يتبين لنا ما يلي:

- إن مضمون الخطاب السياسي للحركة يعبر عن كونه ينطلق من اعتبارات دينية وبشكل أساسي مما هو موروث لدى الطائفة وتجييره في العمل السياسي، ولذلك فهو يختلف عن الكلام القرابي الذي يسعى إلى توفير اللحمة الداخلية في العائلة والعشيرة.

- شكل البناء التنظيمي الإطار الذي يتم من خلاله تطبيق الخطاب. ولتأدية هذا الدور تمّ الاستناد على المواقع التنظيمية التي تدرجت بين الزعامة وبين الكادر الحركي.

- أما الوسائل التي تمّ اعتمادها لنشر الخطاب فتبرز في ما يلي:

على صعيد زعامة الطائفة:

- إن بروز الإمام الصدر أدى إلى تشكيل زعامة بديلة لاقتران دور زعامته بفترة زمنية تمثلت بانهيار زعامة القرابة بفعل الحرب الأهلية وتوقف العمل البرلماني. وليس من قبيل المصادفة التنادي لتلبية حضور مهرجان رأس العين في بداية الحرب الأهلية ثم الدعوة للانخراط في صفوف حركة المحرومين « أمل».

- الارتكاز على البعد الديني، فلكون هذه الزعامة دمجت في عملها الديني والسياسي معاً، لعب هذان البعدان دوراً أساسياً في الاستقطاب. فرجل الدين يحظى باحترام ويحظى كلامه بقدسية دينية، ليس فقط من خلال الدعوة للالتزام بتعاليم الدين من خلال تطرقه إلى سائر ما يتعلق بالواقع المعاش، وعبر مفردات الخطاب المستعملة وما رافقها من ترسيخ الإحساس والشعور بالتحدي والمظلومية، وعبر إقرانه التحرك بالبعد الإيماني.

حركية هذه الزعامة التي لم تنأ بنفسها لإعداد الخطاب والمشاريع ولتطلب من الناس المضي وراءها، بل عمدت إلى تقديم خطابها من خلال تكثيف الحضور بين الوحدات القرابية عبر الزيارات والخطب والمهرجانات.

- مراعاتها لدور زعامة العشيرة والعائلة. فمنذ تأسيس المجلس الشيعي الأعلى تمكن الإمام الصدر من نسج علاقات وطيدة مع نواب منطقة بعلبك ـ الهرمل، فلم تشعر الزعامة الحمادية ومعها نواب المنطقة بتحدي زعاماتها، بل بدت متحمسة لإقرار مشروع المجلس الشيعي وذلك مع انطلاق الزعامة الجديدة وقبل تشكيل حركة أمل.

الكادر الحركي:

تميز عن الكادر الحزبي بالتنوع بين كادر ديني وآخر تنظيمي:

- استمد الكادر التنظيمي قدرته من موقعه الاجتماعي والديني، فالكادر التنظيمي هو من الأساتذة ومن الوجهاء فيما علماء الدين أضفوا ومن خلال موقعهم الديني، طابع الشرعية الدينية على السياسي.
- استفاد هذا الكادر، خصوصاً الرعيل الأول منه، من ملازمته للإمام الصدر ولارتباطه معه بعلاقة مباشرة مما أعطى لحركته دفعاً إيجابياً.
- تلاؤم نشاطه مع مرحلة زمنية كانت فيها العائلة والعشيرة في بدية فقدانها للحمتها الداخلية، مما أدى إلى سدّ الفراغ الحاصل بنتيجة تصدع لحمة القرابة.
- تنوع نشاطه في جمع أفراد الطائفة، بالمزج بين نشر مبادئ الحركة وبين التبليغ الديني، وربطهما بواقع الطائفة المأزوم، وبضرورة العمل على تجاوز أزمتها. فلم تأت الدعوات من فراغ بل استفاد رجال الدين على ندرتهم، من المخزون التاريخي لدى أفراد الطائفة الذي بقي كامناً، فعمدوا إلى إعادة تظهيره وربطه بالواقع السياسي. وعليه شكلت حالة التبليغ الديني التي اتخذت مجالاتها الجلسات التنظيمية في مكاتب الحركة وفي المساجد والحسينيات والمنازل، حلة جديدة لا تنفصل عراها عن الواقع.

الفصل الثالث

خطاب حزب الله

١. خطاب حزب الله:

لفهم خطاب حزب الله ولتبيان خصوصياته المتعلقة بالطائفة، لا بد لنا من الوقوف أولاً على معاني التسمية، لما تحمله من معان ودلالات.

فحزب الله (المفردة)، هو مصطلح قرآني، ديني وسياسي، وليس مصطلحاً بالمعنى المعروف لكلمة حزب. ورد في القرآن الكريم ليعبّر عن رؤية خاصة بشخصية الإنسان المؤمن بالله لناحية الاختلاف والسلوك وأسلوب الولاء.

فقد ورد في إحدى الآيات: ﴿**إنما وليكم الله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون**[١]﴾.

تناول المفسرون هذه الآية بالشرح والتفسير فجاء بينها أن المقوّم للانتماء لحزب الله هو الولاء الثلاثي لله وللرسول وللمؤمنين.

أما الولاء للمؤمنين فهو يعبر عن الإيمان، وعن التعاطف والانقياد. فهو يعبّر أشد التعبير عن الموقف العملي لما يكون عليه الإنسان المؤمن بعد وفاة الرسول، وهو الالتزام بالشريعة وتطبيق مبادئ الرسالة التي هي من خاصية الأمة المؤمنة (أمة حزب الله) التي تتحمل مهام هذه الرسالة وتدافع عن قضيتها وتتصدى لإنجاحها. والإنسان المؤمن هو الإنسان الذي تكون مهمته التصدي والمجاهدة ضد الباطل لا أن ينزوي ويبتعد ويتخلى عن أهداف الأمة[٢]. ومن خلال تصديه لأهداف الأمة فهو ينتمي إلى أمة حزب الله التي لا ترتبط أهدافها بزمان أو مكان.

وأما أهداف أمة حزب الله في لبنان فقد تم الإفصاح عنها من خلال رسالته المفتوحة التي نشرها عام ١٩٨٥، وهي تعبّر بمجموعها عن الحالة الجهادية والالتزام بهموم الأمة الإسلامية، والتبرؤ من إسرائيل وأمريكا وأعداء الإسلام[٣]. وعلى أساس هذه الأهداف يعتبر كل فرد يؤمن بها ويعمل على تحقيقها، منتمياً إلى أمة حزب الله.

وإذ جاء هذا الخطاب، لينسجم في بعده الجهادي مع كل ما تضجُّ به الساحة الإسلامية من أزمات، فقد عبَّر عن نفسه بكونه خطاباً عاماً وليس مخصوصاً بالطائفة وحدها. غير أننا إذا ما عدنا إلى بداية تشكّل الحزب على خلفية الالتزام بأوامر الفقيه فضلاً عما ورد في الرسالة

---

(١) سورة المائدة الآية ٥٥.

(٢) الشيخ نعيم قاسم، حزب الله، المنهج. التجربة. المستقبل، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) الرسالة المفتوحة، منشور صادر عن حزب الله عام ١٩٨٥.

المفتوحة نفسها، والتي راحت تؤكد على هذا الأمر، يمكننا النفاذ إلى خصوصياته. وهي على أية حال في ارتباطها بالمرجعية الفقهية تخص الطائفة ليس على قاعدة العزلة، وإنما على أساس أنها جزء من الأمة الإسلامية.

أما لناحية تصوره للعلاقة مع الدولة ونظام الحكم، فلا يخفي الحزب دعوته إلى إقامة دولة إسلامية. إلا أنها بلا شك ليست دولة الإمامة الشيعية، لأن الدولة هنا تنطلق من قاعدة حرية واختيار جميع اللبنانيين[1].

وعلى هذا الأساس، فإن تعبير الخطاب عن عمقه الإيماني والجهادي المرتبط بولاية الفقيه، ينطوي على دلالات أقل ما يقال فيها: إنها تعبّر عن خصوصية الطائفة المنفتحة على ما عداها في الداخل والخارج، تعيش همومه وقضاياه، وتعمل من أجل تحقيقه الأهداف المعلنة.

٢. تطبيق الخطاب:

لأجل تطبيق الخطاب، شرع حزب الله بتأسيس بنيته التنظيمية التي يقع على عاتقها تحقيق الأهداف المعلنة .

فبعد أن عاد الوفد من إيران محمّلاً بالفتوى التي قضت بمتابعة القتال والمقاومة عام ١٩٨٢، كان لا بد للفريق الذي التزم بها، من تنظيم نفسه كمقدمة في الإعداد للمواجهة. وإثر ذلك جرى نقاش داخلي حول الشكل التنظيمي الذي يحقق الأهداف بطريقة أفضل، وتركز البحث حول الشكل الذي سيكون عليه الحزب، وكيفية الجمع بين محاسن الحزب واستقطاب الأمة. فمخاطر الحزبية تكمن في حصر العدد بالمنتمين إلى الحزب ورفض ما عداهم. ومهما بلغت الهيكلية التنظيمية من السعة فإنها تستوعب مواقع ومهام محددة، ما يعني خسارة بعض الطاقات، كما قد يؤدي الانتماء الحزبي إلى عصبية تؤثر سلباً على علاقته وتفاعله مع الآخرين.

أما فكرة الأمة واستيعاب الجميع، ولو تفاوت انتماؤهم والتزامهم واستعدادهم للعمل، فلا تخلو من مشاكل في تطبيقها. فلكونها تنطلق من قاعدة وجود القيادة الموجهة التي تصدر تعليماتها إلى علماء المساجد والأحياء ولجانها. فتكون التوجيهات عامة، ثم تتحرك الأمة بكل فئاتها لتلبيتها، ولكن ذلك لا يجيب عن كيفية استقطاب كل طاقات الأمة وتنظيم أدوارها

(١) الرسالة المفتوحة، مصدر سابق.

وقدراتها. وفي ظل اتساع النقاش حسم الخيار باعتماد الشكل التنظيمي الهرمي كصيغة حزبية ضمن ضوابط تتجاوز سلبيات الطرحين[1].

وعلى أساس البنية التنظيمية قسّمت منطقة البقاع إلى أحد عشر قطاعاً حظيت بعلبك ـ الهرمل بتسعة منها حيث تألف القطاع من مجموعة قرى، وتضم القرية مجموعات تتألف من تسعة عناصر ويدير هذه القطاعات مسؤولٌ ومجلس شورى للمنطقة يتشكّل من عدد من الأعضاء يتولّون مهاماً ثقافية واجتماعية وتربوية وعسكرية[2].

ومن ناحية الانخراط في التنظيم، ينتسب إلى الحزب في المواقع المختلفة كل من وافق على أهدافه كاملة، وامتلك صفات إيمانية وجهادية تؤهله للدخول في التنظيم لينمو داخله ويقوم بواجباته.

أما خارج التنظيم، فتم رسم صيغة للتعاون مع العلماء والجمعيات والمؤسسات التي تحمل استقلالية خاصة في إنشائها وأنظمتها الداخلية، لكنها تنسجم في الإطار العام مع أهداف الحزب، ومن هذه المؤسسات تجمّع علماء الدين في منطقة بعلبك-الهرمل.

وإلى جانب ذلك، فثمة صيغة أخرى لعامة الناس من الذين لا يودون الانخراط في هيكليته التنظيمية، تعتبر أن كل من يشارك ويساهم في الاحتفالات ونشاطات واهتمامات الحزب والمؤيدين لأفكاره هم أنصار حزب الله. بعدها استقر الرأي على اسم «حزب الله» كإطار لاستيعاب شرائح الأمة وفق المذكور أعلاه[3].

وعلى هذا الأساس، نجد أنه وفق رؤية حزب الله وجدت فئتان من المؤمنين بمشروعه. تجسد إحدى هاتين الفئتين الانتماء الفعلي لإطاره التنظيمي، ويقع على عاتقها دور أساسي في تطبيق الخطاب ونشره، بينما تلعب الفئة الأخرى دوراً مساعداً في هذا المجال.

أما شروط الانتساب إلى التنظيم، فتستند إلى مرور المنتسب بمرحلتين بعد الاقتناع بالأفكار التي طرحها الحزب. المرحلة الأولى تسمى مرحلة التعبئة، ويمكن أن تطول إلى أكثر من سنة يجري خلالها إعداده وتثقيفه، وبعدها يمكن أن يقبل في صفوف الحزب كعضو منتظم في إطاره

(١) الشيخ نعيم قاسم، حزب الله، المنهج... التجربة... المستقبل، مرجع سابق ص ٨٣.
(٢) د. حسن نصرالله، الحركات الحزبية في بعلبك، مرجع سابق، ص١٧٣ .
(٣) حزب الله ، المنهج ... التجربة... المستقبل ، مرجع سابق، ص ٨٤.

من الناحية العملية[1].

٣. وسائل نشر الخطاب:

بعد الفراغ من النقاش حول البنية التنظيمية، شرع الحزب في نشر خطابه، حيث اعتمد على الوسائل التالية:

٣-١ دور الولي الفقيه:

وقفنا فيما مضى على آراء الإمام الصدر بخصوص التحول نحو الدور الجديد لزعامة رجل الدين لدى الطائفة. بيد أن غيابه عن مسرح الأحداث بفعل حادثة الاختطاف، فتح باب النقاش على مصراعيه حول موضوع التسديد الفقهي وإعطاء المشروعية الدينية للأداء السياسي لهذه الزعامة.

وفي ظل تلك الأجواء، شكلت العودة لآراء المرجعية الدينية المتمثلة بالإمام الخميني، مرجعاً آخر للطائفة يقوم على الالتزام بالولاء لزعامة جديدة هي زعامة الولي الفقيه، الذي يمارس دوره من خلال التحريض والتسديد والتذكير بالمسؤولية الشرعية، ويجد في الفقه الإسلامي ما يتخطى الدور التقليدي لهذا الفقه إلى المجال السياسي بعدما كان يرتبط لدى بعض رجال الدين - باستثناء الإمام موسى الصدر - بحدود المعاني العبادية والتشريعات الفردية البحتة.

فولاية الفقيه وفق منظور الإمام الخميني، ترى أن دور العلماء مماثل لدور الأنبياء والأئمة. وعملهم لا ينحصر فقط في بيان المسائل والأحكام بل يتعداها إلى وظيفة أخرى هي إقامة نظام اجتماعي عادل وتطبيق الأحكام والقوانين، وتنظيم الناس على أساس من العلاقات الإسلامية. فالعلماء مكلَّفون ببيان الأحكام للناس وتطبيقها، والتطبيق يعني أخذ الزكاة والخمس وصرفهما في مصالح المسلمين ونشر العدالة بين أفراد البشر والحفاظ على أراضي المسلمين واستقلالها[2].

فولاية الفقيه على هذه الحال، تمثل الامتداد الطبيعي لولاية الإمام المعصوم، لكون الفقيه ينوب عنه في غيابه ويمارس ولايته، بمقتضى النص بعد المعصوم.

وبالاستناد إلى هذا الرأي، نجد أن الإمام الخميني أرسى زعامة جديدة من خلال خطاب

(١) المرجع نفسه، ص ٨٣.

(٢) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، مركز بقية الله الأعظم، بيروت ١٩٩٨، ص ١٠٧.

ثوري ارتكز على الفقه الإسلامي، وإحضار هذا الفقه في الكشف المكثف للواقع الإسلامي بأبعاده الداخلية والخارجية.

وتجسد هذا الخطاب، عبر خط استنباط البعد السياسي في حركة المرجعية من البعد الفقهي الذي تتكرس من خلاله زعامة الفقيه. يمتلك هذا الفقيه بدوره استعدادات ذاتية وموضوعية للاجتهاد، تقوم على غزارة العلم كمقدمة لاستنباط الفتوى، وعلى البعد المسلكي المحدَّد بصفات الورع و التقوى والعدالة[1].

هذه الزعامة هي التي سيعود إليها المؤمنون في الاسترشاد الديني والسياسي من منطلق الطاعة والالتزام بالتكليف الشرعي[2]. وسيعود إليها أيضاً رجال الدين الذين لم يصلوا إلى مرتبة الاجتهاد في الدين، فيتحدد دورهم بنقل توجيهات وفتاوى الولي الفقيه، وبذل الجهد في تبيان أحكام الإسلام والابتعاد بأنفسهم عن المتلبسين بلباس رجال الدين المتملقين للطغاة الذين يستغلون المكانة المعنوية لعلماء الإسلام[3].

إن هذا الدور الذي رسمه الإمام الخميني للمرجعية الدينية، وجد طريقه إلى الممارسة الفعلية لزعامة الولي الفقيه في إيران وخارجها. ففي لبنان بدأت أولى تباشير إعلان الولاء لهذه الزعامة، مع الإعلان عن استمرار العمل المقاوم ضد إسرائيل قبل تشكيل حزب الله. ثم ما لبث الحزب أن أعلن عن تأكيد هذا الولاء لزعامة الولي الفقيه في الرسالة المفتوحة التي وجهها عام ١٩٨٥، والتي أعلن فيها الالتزام بأوامره كقيادة واحدة وحكيمة وجامعة للشرائط وتتجسد بالإمام الخميني[4].

وبعد وفاة الإمام الخميني، حرص حزب الله على إعلان ولائه للولي الفقيه الجديد الإمام علي الخامنئي، لأنه وجده الأقدر بعد الإمام الخميني على إعطاء الرأي والفتوى لكل الحركات الإسلامية والجهادية ومدركاً لساحات الجهاد ولخوض معركة التحدي ضد الاستكبار وأدواته[5].

(١) الإمام الخميني، تحرير الوسيلة، الجزء الأول، سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بيروت، ١٩٩٧، ص ٧.

(٢) الإمام الخميني، الكلمات القصار، الوحدة الثقافية لحزب الله - بيروت، ١٩٩٢، ص ٥٩.

(٣) عادل رؤوف، الإمام الخميني رجل القرن الحادي والعشرين، دار الحق، بيروت ١٩٩٨، ص ١١٧.

(٤) حزب الله، الكتاب السنوي، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت ١٩٩٤، ص ٥٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٦.

٣-٢ دور المحاور القيادية:

تفترض نظرية ولاية الفقيه التي تبناها حزب الله، وجود علاقة بين الفقيه والأفراد لجهة تطبيق الفتاوى والأحكام التي يصدرها هذا الفقيه، دون فارق أن يكون أحدهم منخرطاً في التنظيم، أو يعمل من خارجه لتطبيق هذه الأحكام.

وبين الولي الفقيه والأفراد، ثمة محاور قيادية وسطية قوامها رجال الدين المرتبطون بالقيادة. وعادة ما يكون هؤلاء قد اكتسبوا ثقافتهم الدينية بعد دراسة طويلة دون أن يصلوا إلى مرحلة الاجتهاد. ويليهم رجال دين آخرون ممن حازوا درجات علمية من الحوزات الدينية أقل ممن تقدمهم، ويقع على عاتق هؤلاء، إيضاح أحكام الدين وفق فتاوى الإمام الخميني إضافة إلى الإرشاد السياسي والاجتماعي.

فوفق نظرية الإمام الخميني، يقع على عاتق العلماء دورٌ تغييريٌّ في المجتمع وفي نشر أحكام الإسلام، شرط أن يتميز هؤلاء بسلوك يمتزج فيه الإخلاص بالعمل، وحب خدمة الناس، والابتعاد عن المؤثرات الدنيوية. فالعلماء برأيه هم ورثة الأنبياء، وأي انحراف لديهم يمكن أن يؤدي إلى تسلل الضعف والانحراف في الأمة[١].

وتثبيتاً لهذه الرؤية، عكف الولي الفقيه الإمام علي الخامنئي، الذي أصبح يشغل هذا المنصب عقب وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩، على تعزيز دور رجال الدين وإيلائهم أهمية لا تقل عن أهميتهم في أيام سلفه. فالدين الإسلامي وفق رؤيته هو دين التبليغ، وبذلك يجب على العلماء بصفتهم رافعي راية التدين، أن يحملوا على عاتقهم راية الدعوة إلى الدين، وأن يبذلوا قصارى جهدهم في تبليغه للناس عبر نشر المبادئ والقيم الإسلامية وتثبيتها والدفاع عنها[٢]. ولا يتم ذلك من خلال ما اكتسبه عالم الدين من علوم دينية مختلفة وحسب، بل ينبغي عليه التحلّي بمواصفات كثيرة، بينها الاتصاف بالفضائل ومكارم الأخلاق. فإذا لم يهذب نفسه ويصلحها لم يقدر على إصلاح غيره، وإن لم يكن مخلصاً بنيته في العمل فلا تصل تصريحاته وخطبه إلى أعماق النفوس لدى المخاطبين[٣].

وعلى هذا الأساس، عمد حزب الله إلى نشر خطابه مستنداً الى علماء الدين وفق درجات

(١) مكانة العلماء في الإسلام، منشور صادر عن جمعية المعارف الإسلامية، بيروت ٢٠٠١، ص ١٤.
(٢) الإمام الخامنئي، التبليغ في الإسلام، مركز بقية الله الأعظم للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٦، ص ١٠.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٦.

متباينة، فثمة محاور قيادية أساسية تتمثل بالعلماء الذين شغلوا مناصب عليا في التنظيم ويقع على عاتقهم ربط الأمة بمشروعها بالولي الفقيه، مع اتصافهم بحرية الحركة في تحديد السياسات المناسبة والمبادرة في العمل، ولكن ضمن الإطار العام بحيث لا يخرج الأمر عن التوجهات العامة التي يرسمها الولي الفقيه للأمة.

فلأجل تعزيز الدور الاستقطابي، استفاد حزب الله من تجربة الإمام الخميني في إنجاح الثورة الإسلامية في إيران، في اعتماده على علماء الدين، ومن توجيهاته التي أطلقها عقب انتصار الثورة، والتي أكد فيها على أهمية هذا الدور في حفظ الإسلام في الأزمنة المظلمة. ولأجل ذلك شرع حزب الله في إعداد الكادر الديني عبر تأسيس السيد عباس الموسوي مدرسة الإمام المهدي في بعلبك لتخريج[١] رجال الدين، وشجّع أعداداً أخرى على تحصيل الدراسة الدينية في الحوزة الدينية في إيران. وقد استطاع حتى نهاية عام ١٩٩٦ تخريج أكثر من مئة رجل دين من منطقة بعلبك- الهرمل، بينهم عدد وافر من أبناء العشائر، حيث تصدر آل شمص والموسوي معاً عشرة معمّمين، ثم تأتي عائلات أخرى كعائلة يحفوفي، ويزبك، وحسن، وأمهز، والحسيني، وطليس، ورعد، وزعيتر، وزغيب، وجعفر، وناصر الدين، وحمية، ومقداد[٢]. وانتظم هؤلاء في إطار مجلس علماء البقاع، فاحتل بعضهم مواقع تنظيمية داخل الحزب، فيما عمل البعض الآخر من خارج البنية التنظيمية في مهام التبليغ الديني، وتبيان أحكام الشريعة وفق فتاوى الإمام الخميني والإمام الخامنئي، إضافة إلى الإسهام بشرح الخطوط العريضة لمشروع حزب الله، وممارسة الشعائر الدينية مع مجموع المؤمنين كالصلاة، وتلاوة الأدعية، وقراءة مجالس عاشوراء.

أما الكادر من غير علماء الدين كمسؤولي الوحدات التعبوية العسكرية، والتربوية والاجتماعية والإعلامية، فطبيعة التحرك لديهم تكون وفق الجوانب التنظيمية ودوائر اختصاصهم في التنظيم[٣].

أ. موقعية المسجد:

منذ انطلاقته، فطن حزب الله إلى الأهمية الكبيرة للمساجد في عملية التبليغ والاستقطاب،

(١) أمير الذاكرة، سيرة ذات. سيرة أمة، منشور صادر عن الوحدة الإعلامية في حزب الله، بيروت ١٩٩٣ ص ٣٢.
(٢) وضاح شرارة، دولة حزب الله، مرجع سابق، ص ٦١.
(٣) محمد الحيدري، معالم النظرية في التحرك السياسي، إصدار نداء الرافدين، (د.ت)، ص ٥١.

مستفيداً في ذلك من تجربة الثورة الإسلامية الإيرانية، ومن الأهمية الكبرى التي أعطاها الإمام الخميني للمسجد. فالمسجد وفق رأيه لا يقتصر على المسائل العبادية كالصلاة والصوم، بل شكّل على الدوام في التاريخ الإسلامي، مركزاً للتجمعات السياسية التي استطاعت تغيير المعادلات السياسية في العالم الإسلامي(١).

لقد تجلّت معالم هذه الاستفادة من خلال ترسيخ هذا المفهوم في وعي الناس. «فالمساجد هي متاريس، وعلى المسلمين أن يملؤوا متاريسهم» بهذه العبارة المسندة إلى الإمام الخميني و التي كانت تتصدر جدران المساجد وبعض جدران الأماكن العامة في منطقة بعلبك- الهرمل، كانت تتضح الأهمية المنشودة للمسجد في عملية الدعوة والتبليغ، وفي احتضان النشء الجديد لإعداده، وليكون دماً جديداً في جسم الأمة يضمن لها الاستمرارية. ففي المسجد أصبحت تقام حلقات الدروس الدينية والأنشطة الاجتماعية وتنظم فيه الاحتفالات الدينية والصلوات(٢).

وعلى أساس هذه الرؤية لأهمية المسجد كمكان تجري فيه عملية التعبئة والإعداد، شرع حزب الله بالاستفادة من المساجد الموجودة. فقد كان السيّد عبّاس الموسوي يخطب في جامع الإمام علي في مدينة بعلبك ويؤم مصلّيها. وخطب المصلّين وأمّهم كذلك الشيخ صبحي الطفيلي، ونهض الشيخ محمد يزبك بإمامة مسجد بوداي، غرب بعلبك، وبين هذه وبين اليمونة، والشيخ محمد حسن في بلدة النبي عثمان(٣).

تستند الجمعة على ضرورة إلقاء خطبتين أثناء صلاتي الظهر والعصر، وهما خطبة دينية يجري فيها التركيز على أهمية الالتزام بالتعاليم الإسلامية، وبعد بث المواعظ والإرشادات الدينية، تأتي الخطبة السياسية لتتناول حال الأمة الإسلامية. وقد كان لهذه الصلاة التي بدأت تقام أسبوعياً تأثيرها في بث الوعي الديني، فضلاً عن الوعي السياسي المنفتح على مشكلات الحياة السياسية اللبنانية و المرتبطة بالنظام اللبناني، وعلى تفاصيل العمليات الجهادية التي يتلقاها المرتادون للمسجد، والذين غالباً ما كانت تضيق بهم قاعة تتسع لحوالي سبعماية مصلٍّ، فيصلون جماعات في الساحات خارج المسجد بصفوف متراصة يصل تعدادها إلى المئات. ومع

---

(١) المسجد في فكر الإمام الخميني، منشور صادر عن مركز الإمام الخميني الثقافي، بيروت ٢٠٠٢، ص ٣٩.

(٢) دور المسجد في مسيرة الإسلام، منشور صادر عن الوحدة الثقافية المركزية في حزب الله، (د.ت)، ص ٩.

(٣) وضاح شرارة، دولة حزب الله، مرجع سابق، ص ٢٣٩ .

استشهاد السيد الموسوي، عكف عضو شورى الحزب الشيخ محمد يزبك ووكيل الولي الفقيه على إقامتها أسوة بسلفه.

ولما كان للمسجد هذا الدور في نشر الوعي الديني، فضلاً عن كونه يشكل إطاراً للتواصل الاجتماعي والعبادي، عمد حزب الله إلى الاستفاده من المساجد الموجودة في القرى والبلدات، والتي لم يكن يرتادها سوى أفراد قلائل، لغياب رجل الدين الذي يقوم بمهام تأدية صلاة الجماعة وإعطاء الدروس الدينية، وخصوصاً في مناطق العشائر. فلقد عمد حزب الله إلى مدّها بالكادر التبليغي بحيث لم تبق قرية فيها مسجد إلا وتم الدخول إليها. كما شرع - لسد النقص في وجود المساجد والحسينيات - في بناء بعضها من خلال جمع التبرعات من أهل البر والإحسان، فتم بناء مسجد البتول في قرية أنصار المجاورة لمدينة بعلبك، و بنى الحزب عدداً من الحسينيات في مدينة بعلبك وقرى البزالية والعسيرة ومجدلون، فيما عمد إلى ترميم حوالي خمسة وثلاثين مسجداً بعدما ظلت هذه المساجد مهجورة حتى عام ١٩٩٤م (١).

ب. تأكيد الزعامة:

خلال تعرضنا لرؤية حزب الله لمفهوم الزعامة والقيادة، وجدنا أن الدور المحوري الذي تلعبه هذه الزعامة، يتجلى في الطاعة المطلقة والالتزام بالأوامر والنواهي الصادرة عنها.

ولا بد لهذا المفهوم كي يكون متحققاً لدى الأفراد من نقله إلى وعيهم. فبدون ذلك يبقى دور زعامة الفقيه مقتصراً على أبعاده النظرية، أو بالكاد يتسرب إلى قناعات بعض النخب من رجال الدين، الذين تيسر لهم الاطلاع أو التعمق في الثقافة الإسلامية من خلال دراستهم في الحوزات الدينية.

لقد تم ذلك من خلال حلقات التبليغ التي كان يحييها رجال الدين في المساجد على مدى أعوام عديدة، حيث كان عليهم شرح نظرية ولاية الفقيه التي نادى بها الإمام الخميني.

ومن جهة أخرى، استند حزب الله في تعبئة عموم أفراد الطائفة حول الزعامة والولاء للفقيه، على المناسبات العامة. فجرى الربط بين الإمام الحسين، المثال الأعلى والرمز، والقائد الفقيه العادل، جاعلاً طاعته بمثابة طاعة ترفد إلى قدسية الأولياء والأئمة العظام(٢).

---

(١) مؤسسة جهاد البناء، منشور صادر عن المؤسسة عام ١٩٩٦.

(٢) د. محسن صالح، وعباس مزنر، صورة المقاومة في الإعلام، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠١، ص ١٢٧.

فالولاء للقائد، يتوحد أيضاً بالولاء للإمام الشهيد أو لسيد الشهداء الإمام الحسين. ولذا ينسب أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في إحدى خطاباته إلى الإمام الخميني الراحل صفات الولي، ويعتبره سليل النبي محمد الذي يجسد الصلة مع الإمام الحسين ومع الأنبياء، وبأنه لم يكتف بتقديم النظرية في الحكم، بل برهن عن ذلك في ساحات الجهاد والثورة، حين طرح إطاراً واسعاً لمواجهة الظلم والاحتلال، وهو إطار المظلومين والمستضعفين والجائعين والحفاة لذلك فالمعركة يجب أن تخاض في الدائرة الأوسع والأكبر من العشيرة والحزب والطائفة، معركة الدفاع عن الإنسان وكرامته، وأرضه المغتصبة، ودماء نسائه وأطفاله المسفوكة ظلماً وعدواناً[1].

هذا الربط بين الرمز الشهيد والولي الفقيه، لم يكن ليقتصر على المناسبات التي تتعلق بانتصار الثورة أو الذكرى السنوية لرحيل الإمام الخميني، وإنما غدا ضرورة يجب تأكيدها في كل مناسبة، إذ ينبغي على الخطيب قبل البدء بالحديث عن موضوع المناسبة، الافتتاح بعد الصلاة على النبي والأئمة الاثني عشر، وإرسال التحية أمام الجموع المحتشدة إلى الولي الفقيه، وتجديد البيعة والبقاء على العهد في طاعته والتزام أوامره.

وليس من شك أن هذا الأسلوب في التعبئة، لا يعزز أهمية القائد في الجانب العبادي والشعائري فحسب، وإنما يعزز أهمية وشرعية وسلطة القائد في كل زمان ومكان، فتخرج هذه السلطة «الإلهية» من التاريخ، وتتصل بالحاضر، لتجسد الأمل والوعد الإلهي بالانتصار للمستضعفين والمقهورين، الذي يمثله الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر[2]. والاتصال بالحاضر،هو أن يعمل الإنسان بمسؤولياته الشرعية الملقاة على عاتقه، من قضاء حوائج المحتاجين، ودفع الظلم عنهم، ومحاربة الطواغيت، ونشر العدل، ولا يكون ذلك إلا بالولاء والطاعة لنائبه الولي الفقيه[3]. ولذا فإن الخطاب التعبوي في ربطه بين طاعة القائد الفقيه وبين الأئمة، مع الأمل في تجسيد الوعد الإلهي بالنصر، شكل أحد مرتكزات الخطاب في التغيير، وفي لعب دور الاستقطاب. فالالتزام بقيادة الفقيه أصبح يشكل من الناحية العملية إحدى متممات الاعتقاد الشيعي المستمد من الأصول المرجعية للطائفة، وعنصراً من عناصر القوة لدى الحزب،

(١) حسن نصر الله، فصل الخطاب، دار الثقافة الإسلامية، بيروت ١٩٩٨، ص ٣٧.

(٢) د. محمد محسن، وعباس مزنر، صورة المقاومة في الإعلام، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣) حسن نصرالله، فصل الخطاب، مرجع سابق، ص ٣٤.

ومدخلاً للتماسك الحديدي لدى الأفراد المنخرطين في صفوفه، ولدى الجماعات القرابية المؤيدة لمشروعه الجهادي.

وعلى هذا الأساس، يكون حزب الله قد أخرج الاعتقاد والولاء للفقيه من خطابه «النظري» إلى حيز الواقع التنظيمي، فأصبح أمر الطاعة للولي القائد أمراً عبادياً وتكليفاً شرعياً يأخذ طريقه نحو الانتشار بين أبناء الطائفة، ويؤدي إلى إحداث التماهي بين القائد وبين «الجماعة»، لكونه يجسّد المثال الأعلى والنموذج الذي يستطيع تحقيق حلم الجماعة، بما يمتلك من خصائص مادية، ونفسية، ونسب نبيل. فهو ليس شخصاً عادياً تفوض إليه الجماعة أمرها، بل هو الأقدر على إدارة أمورها، وهو صاحب السلطة والوازع الذي ينبغي على جميع الأعضاء، الدخول في طاعته وتسليم أمر الولاية له.

ج. الدورات التعبوية:

بموازاة الحلقات التبليغية والخطب الدينية التي اتخذت من المساجد مكاناً لها في نشر الخطاب، شكلت الدورات التعبوية أسلوباً آخر في ترسيخ الخطاب ونشره. فبعدما كان الحزب قد أرسى بنيته التنظيمية، انطلق في منطقة بعلبك إلى بناء قوة عقائدية مقاتلة تتمتع بثبات الموقف وصلابة الانتماء، فعمد إلى تهيئة إطارات للمنتسبين بحسب الشرائح التي ينتمون إليها. لقد اتخذت هذه الإطارات أسماءً تعبوية عسكرية كدلالة على انخراط المنضوين فيها في مشروع المقاومة. فكانت التعبئة العسكرية مفتوحة أمام الشباب اليافعين، والتعبئة الطلابية للطلاب في المدارس والجامعات. ويمكن لآخرين الانخراط في التعبئة الثقافية والإعلام. إلا أن مجمل هؤلاء، عليهم الانخراط في صفوف التعبئة العسكرية حيث يجري إعدادهم من الناحيتين العسكرية والثقافية معاً. فالتعبئة العسكرية توزعت على مجموعات اتخذت لها عناوين مستمدة من أسماء الأئمة الاثني عشر، وأصحاب الإمام علي، والإمام الحسين وأسماء شهداء الحزب، وأخرى مستمدة من تواريخ وواقعات ذات طابع يتصف بالقداسة والرمزية، كمعركة بدر التي خاضها المسلمون الأوائل والقدس، وغيرها[1].

وإذا كانت هذه التسميات تنطوي على دلالات تعبوية، فإن الإعداد الديني والعقائدي لا يخرج

(١) مقابلة مع الشيخ أحمد إسماعيل، أجريت في صيف ٢٠٠٣.

عن ذلك، بل يعبّر عن دلالات مماثلة تعكس الانسجام التعبوي في خطاب حزب الله. فالتسميات لا تكفي وحدها لإعداد جيل عقائدي يستطيع خوض المواجهة لسنوات طويلة، بل يحتاج ذلك إلى بذل جهود حثيثة وعلى مستويات مختلفة. لذلك كان التثقيف السياسي والديني والثقافي يتم من خلال وحدة التعبئة الثقافية التي وضعت برامج تنسجم مع هذا الطموح، بحيث أصبح المنتسب إلى التنظيم، فضلاً عن إعداده في معسكرات التدريب التي خصصت لهذا المجال، يخضع لدورات ثقافية عبر مراحل متدرجة.

لقد هدفت هذه الدورات الى إعداد جيل عريض من الشباب، أصبح يمتلك مخزوناً عقائدياً وفكرياً يؤهله للالتزام بأوامر القيادة في مختلف الظروف وأشد الصعاب، فليس في حزب الله من منتسب إلى أي إطار أو أي موقع تنظيمي إلا ويكون مقاتلاً في صفوف المقاومة. فسواء كان مدرساً أو مبلغاً دينياً، أو طالباً في التعبئة التربوية، أو مسؤولاً في المواقع العليا، فهو يؤدي مهامَّ جهادية على ثغور المقاومة في الجنوب أو البقاع الغربي(1).

والمقاتل ليس مجرّد خريج دورة عسكرية في أحد المعسكرات، بل إنه أكثر من ذلك. هو خريج مدارس التعليم الديني، و لا يتقن حمل السلاح واستعماله، بما تفرضه فنون القتال وأسلوب حرب العصابات فحسب، بل هو متشبّع بتاريخ ثقافي فقهي وسياسي خاص بالمذهب. وهو إذ يخوض القتال، يتمثل صوراً ونماذج أو مُثلاً من ذلك التاريخ. ولذا فهو يجسد صورة المقاتل العقائدي الذي تَضْوِي فرديته ومحيطه الأسري ونظام القرابة عنده في إطار اعتقادي أعلى، إنه واهب النفس لقضية أكبر هي التي تقرّر له الكينونة والروابط(2).

فالتربية التي أصبح يتلقاها الأفراد، هي تربية تقوم على التمهيد للإمام المهدي المنتظر الثاني عشر. وهي أيضاً تربية تقوم على المثال الحسيني المتعالي- شيعياً- عن كل مضاهاة أو مضارعة. وهو مثال يذهب بعيداً إلى الحد الذي يجعل فعل الشهادة فعلاً شرعياً مقدساً. فكل واحد من هؤلاء الأفراد بعد الإعداد، يجد نفسه ضعيفاً أمام مأثرة سيد الشهداء (الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب) الذي آثر الشهادة على الصمت عن طلب الحق المغتصب(3). ولذلك لم يعد غريباً- والحال كذلك- على هؤلاء الأفراد، الترجيح بين الانتماء والولاء للعائلة والعشيرة

(1) عبد الإله بلقزيز، المقاومة وتحرير الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠، ص ٥٥.
(2) المرجع السابق، ص ٥٤.
(3) المرجع السابق، ص ٥٥.

والولاء لمشروع المقاومة. فمشروع المقاومة أصبح يدخل ليس في المعادلة السياسية بما تتضمنه من توازنات عائلية وعشائرية، وإنما في حساب التلبية لنداء الإمام الحسين الذي يجسده الولي الفقيه والحزب في آن معاً. لذا فانتظار المهدي كما تعكسه النصوص المدرجة في حلقات التثقيف، ليس هو الانتظار والجلوس في المنزل، بل هو متوقف على أعمال المؤمنين التي تمهّد لعودته وخروجه. فإذا ما أرادوا التعجيل بظهوره لكي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، يجب التمهيد له بإعداد القاعدة المهيأة من المؤمنين الملتزمين. ولذلك فإن أيام إمام الزمان ليست أيام استراحة لا قتال فيها ولا جهاد، بل إن أيامه كلها أيام جهاد وقتال وبذل(1).

لقد سمح التثقيف العقائدي الداخلي بإعداد الأجيال إعداداً تعبوياً وجهادياً للمنتسبين داخل الإطارات التنظيمية. ولكي لا تقتصر الدورات الثقافية والإعدادية على هذه الفئة، انتهجت التعبئة الثقافية في البقاع أسلوباً آخر يقوم على استيعاب الفئات المثقفة وخصوصاً الطلاب في المراحل الجامعية، من خلال التثقيف الذاتي، فراحت تعلن عن مباريات فصلية يقدم فيها المتنافسون بحوثاً حول موضوعات تتعلق بالإمام المهدي المنتظر ومستلزمات التمهيد له، وأخرى تتعلق بالأئمة الاثني عشر، وبالملحمة الحسينية. وقد وفرت لهم مكتبة ضخمة تحتوي على العديد من المراجع التاريخية المختلفة، ليستطيع الباحث الاستفادة منها عبر زيارات يقوم بها إلى مركز الإمام الخميني الثقافي في مدينة بعلبك.

فبعد أن يسجّل المرشحون أسماءهم في المباراة، يبدؤون في إنجاز البحوث التي يجب الانتهاء منها خلال شهرين أو ثلاثة أشهر. وبعد ذلك تقوم لجنة علمائية من رجال الدين، وأصحاب الاختصاص بتقييمها وتوزيع الجوائز على الفائزين الثلاثة الأوائل. ودرجت العادة أن تكون الجائزة عبارة عن مبلغ مالي، إضافة إلى بعض الكتب عن الإمام الخميني مع جائزة معنوية قوامها الإعلان عن الفائزين في إذاعة المستضعفين الخاصة بحزب الله، فضلاً عن نشر هذه البحوث في كتب تضاف إلى رصيد مكتبة الإمام الخميني والوحدة الثقافية(2).

د. ذكرى الأئمة:

ليس من شك أن هذه الوسيلة في بث الخطاب، أدت إلى اجتذاب العديد من الأفراد

(1) الشيخ مهدي علاء الدين، مسؤوليات المؤمن تجاه إمام الزمان، مركز بقية الله الأعظم، بيروت ٢٠٠٠، ص ٤٧.
(2) مقابلة مع الشيخ أحمد إسماعيل، مصدر سابق.

بشرائحهم المختلفة. فالمناسبات ليست من النوع العادي الذي يجعل الفرد منصرفاً عنها، بل هي من النوع الذي يتميز بالقداسة والاحترام الشديد لدى الجميع. فهي تتعلق بأساس الاعتقاد الديني، كالاحتفال بولادات ووفيات الأئمة الاثني عشر[١]، والرسول وابنته السيدة الزهراء. وهي مناسبات لم تكن لتحظى بهذا النوع من الاهتمام الشديد قبل وجود حزب الله وبهذا الانتشار، وقد بلغت حوالي ثلاثين احتفالاً سنوياً يقام بأوقات محددة وفي كافة بلدات وقرى منطقة بعلبك-الهرمل.

لقد أدى الاحتفال بهذه المناسبات، إلى غرس الوعي في نفوس أبناء المنطقة بتاريخ أئمتهم وظروف حياتهم وسلوكاتهم الروحية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية. فمنها يعرّج الخطيب على ضرورة الاقتداء بنهج الأئمة، وعلى التعاطي مع الأحداث السياسية عبر النهج الذي يجسده الإمام الخميني بكونه نائباً للإمام المهدي الغائب. فقبل نشأة حزب الله، وبسبب غياب الكادر العلمائي، كانت هذه المعرفة تكاد تقتصر على من توفَّر لهم الاطلاع عليها من الدارسين في الحوزات الدينية في النجف ومدينة قم في العراق وإيران، فيما لا يعدو وعي الأفراد بها، عن كونه وعياً شمولياً قوامه الإيمان والاعتقاد والموالاة للأئمة الاثني عشر، دون أدنى تفصيل. بل حتى لا يكاد الفرد يقدر على عدِّ أسمائهم بطريقة متسلسلة، فيما الإمام علي والإمام الحسين يحظيان بوعي مختلف، ولكنه مقتصر على أبعادٍ بطولية مع أرجحية بارزة للإمام علي الذي يعدُّ بنظرهم رمزاً للرجولة والبطولة والتضحية والعنفوان.

فحسب شهادة أحد المعمرين القاطنين بجوار المسجد في الهرمل، فإن سكنه في تلك الناحية أتاح له حضور المناسبات التي كانت تقام لفترات متعددة وعلى مدار السنة.

يقول: «لقد كنت أستمع إلى ظروف ولادة ووفيات الأئمة وإلى مواقفهم تجاه القضايا التي أحاطت بهم. وقد أتاح لي ذلك امتلاك ثقافة لا بأس بها حول تاريخ الشيعة مما عزز وعيي بانتمائي إلى تاريخ أكثر عراقة وإلى قيم أخلاقية مضيئة. فلست أنكر أني كنت قبل ذلك التاريخ، وبالرغم من كوني مواظباً على أداء مناسكي العبادية، أفتقد إلى الكثير من هذه المعرفة. إن أكثر أبناء بلدتي أصبحوا مثلي وأعتقد أن الفئات الشابة هي أكثر اطلاعاً من جيل المعمرين، لتمكنها

---

(١) أحمد بيضون، الجمهورية المتقطعة، مرجع سابق، ٦٢.

فضلاً عن حضور المناسبات، من الاطلاع على الكتب والمنشورات الموجودة حديثاً في المساجد».

هـ. الشعيرة الحسينية:

لأن المقاومة شكّلت الركيزة الأساسية في خطاب الهوية الذي أطلقه حزب الله عقب إعلانه عن رسالته المفتوحة عام ١٩٨٥، فقد سعى الحزب إلى الاستفادة من الشعيرة الحسينية نظراً لارتباطها بفعل الاستشهاد، كضمان لاستمرارية المشروع الهادف إلى مقاومة العدوان الإسرائيلي. وبذلك غدت عملية التأييد، حالة تجد طريقها من خلال انتهاج سبيل ترسيخ مفهوم الشهادة بالعودة إلى كربلاء لاستخلاص المعاني والعبر في كل مرحلة من المراحل الجهادية ضد الاحتلال الإسرائيلي[١].

وبما أن هذا المشروع شكل أداةً للاستقطاب الواسع بين أبناء الطائفة، وخصوصاً لدى العائلة والعشيرة، فعلينا تبيان وتحليل العوامل التي أدت إلى النجاح في تحوله إلى إمكانية فعلية في المواجهة، وقد أصبحت تدور على قاعدة النصر أو الاستشهاد.

فللوصول إلى كيفية لتحويل النداء الحسيني إلى مثال يحتذى في التحريض والشهادة، وفي تعزيز صورة الذات في مواجهة الآخر المحتل، جاء هذا النهج ليتجلى في السياسات العامة التي وضعها الحزب. وقد تمثلت في أساليب متنوعة لنشر هذا الخطاب، بإمكاننا إدراجها فيما يلي من هذه السطور.

١. مجالس التعزية:

أشرنا سابقاً إلى أن مجالس التعزية هي العنصر الأساسي في إحياء هذه الشعيرة، وقد تزامن توسعها وانتشارها مع بروز حركة أمل إلى الواجهة، واتخاذها هذه المجالس مصدراً من مصادر إسباغ المشروعية الدينية في التعاطي مع الواقع السياسي، على قاعدة رفع الظلم والحرمان، والدفاع عن أرض الوطن.

مع بروز حزب الله، استمرت ممارسة إحياء هذه الشعيرة، لكنها شهدت هذه المرة تنامياً تدريجياً راح يمتد بالإضافة إلى المساجد التي استحدثت في القرى، إلى الساحات والأماكن العامة والمنازل. إذ أصبح يندر أن يقام في القرية مجلس واحد، بل تقام عدة مجالس خلال اليوم

---

(١) الرسالة المفتوحة، مصدر سابق.

الواحد، ينتقل فيه الحضور من مجلس يقام في الحسينية أو المسجد، إلى الساحة العامة في القرية أو في منازل ذوي الشهداء، كاستذكار لشهدائهم، أو لدى المؤمنين الملتزمين للتبرك، ولنيل الثواب، وبتشجيع ورعاية من الوحدة الثقافية لحزب الله.

إن هذه الاستجابة الوجدانية التي راحت تتجلى بالمشاركة المكثّفة، لم تقتصر على توظيف إحياء الشعيرة للبكاء والحزن واستثارة العواطف، بل ارتقت الاستفادة منها إلى تقديم العبر للمستقبل. فإلى جانب قرّاء مجالس العزاء، ثمة فريق آخر من الخطباء الذين توزعوا على المساجد والحسينيات. وقبل أن يتولى القارىء تلاوة السيرة الحسينية، كان الخطيب يصعد المنبر، ويتناول هذه الحادثة بالتحليل لمواقف الاستشهاد والنصر والشجاعة، والنبل التي سجلها الإمام الحسين ورفاقه يوم العاشر من محرّم، ويدعو إلى الاقتداء به ليكون المؤمن سائراً على درب الحسين، إضافة إلى استلهام الدروس في التضامن واللحمة والحضور على مسرح الأحداث. ولم يخل هذا الخطاب من تناول دور المرأة في عاشوراء والدعوة إلى الاقتداء بموقف زينب أخت الإمام الحسين في كربلاء. فعلى المرأة أن تتحلى بصبر ورباطة جأش زينب وثباتها، فهي معدّة للعب دور زينبي في حث أطفالها وأبنائها وزوجها، للحضور في الموقف والاستشهاد.

وبطبيعة الحال، فإن عملية التوسع هذه، والاستفادة منها في بث هذا الخطاب، سوف تفسح المجال أمام الفرد للشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وبالدور الذي يتخطى دوره في العائلة، أو العشيرة، في الدفاع عنها والولاء لها، إلى الأفق الرحب لمشروع الطائفة، المتماهي مع الثورة الحسينية بكل أبعادها ومعانيها.

٢ . مشهدية اليوم العاشر:

شكلّت مشهدية اليوم العاشر مناسبة استفاد منها حزب الله لتوسيع دائرة الاستيعاب والاستقطاب لدى أفراد الوحدات القرابية.

فإذا كانت مجالس التعزية تعبّر عن أحد مؤشرات حالة الاستقطاب، فإن اليوم العاشر يغدو بمثابة يوم الفصل في إعلان الولاء. ففيه يظهر التمازج الديني- السياسي لهذه الشعيرة بأوضح تجلياته. فمن بداية إقامة المراسم في الساعات المبكرة لصباح ذلك اليوم، وحتى الانتهاء منها بعد حلول أذان الظهر، تغدو المشاهد المؤلفة من عناصر متعددة، والتي تؤدى بشكل جماعي متناسق، محمّلة بالمعاني والدلالات. وقد أتاحت لنا إقامتنا في المنطقة (ميدان البحث) بالإضافة

إلى بعض المقابلات التي أجريناها في هذا المجال، المشاهدة عن كثب لمراسم الحزن ولطريقة الإحياء، والتي إن دلّت على شيء فإنها تدل على الخصوصية التي أولاها حزب الله لهذا اليوم بالذات، في التحفيز واستنهاض المشاعر ونشر خطابه المقاوم.

فقد درجت العادة، أن يقيم حزب الله في اليوم العاشر، احتفالاً مركزياً في مدينة بعلبك يبدأ في مسجد الإمام علي، بعد أن تتقاطر إليه الجموع من سائر قرى منطقة بعلبك- الهرمل، من نساء ورجال وأطفال، لسماع تلاوة السيرة الكربلائية الكاملة. وبعد أن ينتهي القارىء من تلاوتها التي تستغرق حوالي الساعتين، يبرز المشهد الاحتفائي من جديد، بأشكال بالغة التنظيم، حيث تتجمع المواكب المختلفة موزعة على مجموعات متسلسلة، تبدأ بصفوف الرجال يتقدمهم علماء الدين وقياديو الحزب في الصف الأول، وخلفهم كتائب من الرجال المتّشحين بالسواد، وقد وضعوا على جباههم عصبات حمراء كتب عليها شعارات «لبيك يا حسين»، أو«يا لثارات الحسين»، وآخرون ممن يحملون بيارق سوداء إلى جانب أعلام حزب الله وصور شهدائه، فيما الصفوف الأخرى تقف وراء منشد اللطميات الحسينية[١]. وخلف الرجال، تقف النساء المتشحات بالسواد أيضاً وقد رفعن لوحات فيها رسومات تاريخية تجسد مشاهد من الملحمة الكربلائية، فتظهر مواكب السبايا، وكف شقيق الحسين أبي الفضل العباس، فيما تخصص الصفوف الخلفية للأطفال، الذين ارتدوا بدورهم ثياباً سوداء، وحملوا شعارات تجسّد مظلومية الإمام الحسين. وبعد تجمع الموكب، تنطلق الجموع من مسجد الإمام علي في بعلبك، في سيل واحد مخترقة أحياء المدينة وشوارعها العريضة، لتصل إلى السوق حيث المحال التجارية المقفلة. ومن هناك تكمل سيرها إلى مروج رأس العين، حيث مسجد رأس الإمام الحسين، لتستمع الجموع إلى كلمة الخطيب الذي يلقي في الجموع كلمة ثم يؤم المصلين، أسوة بما فعله الإمام الحسين حين صلى بأصحابه قبل استشهاده[٢].

و . احتفالات يوم القدس:

إلى جانب أهدافه في المقاومة، التي من أهمها استنزاف العدو وتحرير الأرض، ثمة هدف يتمثل بتحقيق الشعار الذي أطلقه الإمام الخميني وهو «زوال إسرائيل من الوجود» لكونها تغتصب

---

(١) جريدة العهد، احتفالات يوم العاشر من محرّم في بعلبك، ١٦٤١٩٨٦م.

(٢) المرجع نفسه.

أرضاً مقدسة هي القدس. فالقدس بما تعنيه من دلالة ورمزية يجب أن تعود إلى المسلمين، وبما أن تحريرها وفق الإمام الخميني يحتاج إلى استراتيجية إسلامية تتحد فيها مصائر المستضعفين، عمد حزب الله إلى نشر خطاب التعبئة الجهادية عبر محورين: داخلي يتمثل في توجيه محازبيه وأنصاره ومؤيدي مشروع المقاومة، وخارجي يتمثل في توجيه الخطاب نحو الأمة الإسلامية لاستنهاضها في خوض المعركة الفاصلة في تحرير كل فلسطين[1].

وليس من شك أن هذا الخطاب تم استيحاؤه من موقف الإمام الخميني الاستنهاضي ودعوته الأمة الإسلامية عبر تخصيص يوم للقدس، يجري فيه الاحتفاء بالمناسبة في كل عام، في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان[2].

وحزب الله حين كان يخوض المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وحتى في غمرة المواجهات لم ينس تلبية هذه الدعوة.

لقد عمد وفي الموعد نفسه من كل عام، إلى إقامة احتفالات يوم القدس في كل مناطق انتشاره. أما في منطقة بعلبك- الهرمل، فثمة احتفال مركزي يتخلله عرض عسكري في مدينة بعلبك. فبعد حشد الجموع في ساحة مسجد الإمام علي، يتم توزيع وحدات المقاتلين الذين يضعون عصبات حول رؤوسهم كتب عليها«يا قدس إننا قادمون»، وهم يحملون سلاحهم، ويرتدون لباساً عسكرياً، ووحدات أخرى ترتدي أكفاناً بيضاء وتضع حول أجسادها العبوات الناسفة. بعد ذلك يبدأ المسير فتتقدم هذه الوحدات بصفوف متراصة تمتد بمساحة تتجاوز عدة كيلومترات، مرددة شعار«يا قدس إننا قادمون»، وتسير خلفها الحشود من الرجال والنساء، على وقع ترديد شعار آخر«حرباً حرباً حتى النصر زحفاً زحفاً نحو القدس». وإذ ينتهي العرض والمسير عند مروج رأس العين[3]، تقف الجموع معاً للاستماع لكلمة الخطيب – وعادة يكون الخطيب من أعضاء مجلس الشورى- الذي يؤكد على الولاء لدعوة الإمام الخميني، المسلمين إلى النهوض لانتزاع فلسطين والقدس من أيدي مغتصبيهما.

وليس من شك أن هذا الخطاب، لقي استجابة خاصة لدى أبناء الطائفة، لكونه يعبر عن

---

(١) السيدحسن نصر الله، فصل الخطاب، مرجع سابق ص ١٥.

(٢) الإمام الخميني، القضية الفلسطينية في كلام الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران ١٩٩٥، ص ١٥٥.

(٣) جريدة العهد، احتفال يوم القدس في بعلبك، المجلد الخامس، ١٩٨٩.

الدعوة لتلبية نداء الولي الفقيه، ولكون توقيته في شهر رمضان يتمازج لديهم مع الحالة الإيمانية والروحية. فخلال هذا الشهر تتم عملية المراجعة للذات لكي تعيدهم إلى صفو العلاقة بالله، من خلال الدعاء والتمجيد والاستغفار، كما يتوصلون فيه إلى تقوية إرادتهم من خلال الصوم، الذي يشكل مدخلاً لترويض النفس وصداً لها عن الكثير من المباحات فضلاً عن المحرمات.

ولأن الأيام العشرة الأخيرة من الشهر يتم الاحتفاء فيها بليالي القدر، فإن إعلان التعبئة في هذا اليوم، يختزن فاعلية فائقة، ومستوى متقدماً من التعبئة، والقابلية للتفاعل مع قضايا الأمة الكبرى والمقدسة[1]. لذا فهو لا يقل عن مستوى التعبئة التي كان يعمد إليها حزب الله في المراسم العاشورائية وفي احتفالات المناسبات الدينية.

ز. مواكب الشهداء:

لم تقتصر التعبئة الجهادية لحزب الله على تربية المجتمع على النموذج الكربلائي وحسب، وإنما سعى إلى تثمير فعل الشهادة في المجتمع.

فالكلام عن الشهادة شيء والتفاعل مع الشهداء شيء آخر. وقد وجد حزب الله أنه لو أعطى دروساً مكثفة عن أهمية الشهادة والشهداء، وجعلها عنواناً لكل حركته التثقيفية، وعمله لسنوات طويلة في هذا الاتجاه، لما تمكن من تحقيق جزء يسير من الاندفاعة المتصاعدة عند الشباب بنتيجة تفاعلهم مع واقع الاستشهاد.

تجلت هذه الحالة من خلال المراسم الاحتفالية التي وسمت مواكب الشهداء. فمنذ الانطلاقة، وبعد إعداد الفئات الشابة في معسكرات التدريب، كان على المتدربين التوجه إلى الجنوب والبقاع الغربي لخوض عمليات المواجهة أو مساندة المقاومين عبر مدّهم بالذخائر والمؤن، والمناوبة في الحراسات الليلية ورصد مواقع العدو. وبفعل عمليات التناوب كان العائدون يحملون معهم الأخبار عن العمليات البطولية، التي كانت ترفع من وتيرة التأييد لدى معظم أبناء المنطقة، الذي أخذ يتمظهر في مواكب الفرح والدعوات بالتكبير والصلوات من المآذن، وسطوح المنازل[2].

ولكن في أجواء هذه الانتصارات، كانت القرى تستقبل الشهداء واحداً بعد الآخر، ولأجل

---

(١) عبد الله قصير، حركة الاستنهاض عند الإمام الخميني، مجلة بقية الله، السنة ٢٠٠١، ص ٢٢.

(٢) الشيخ نعيم قاسم، حزب الله، المنهج ـ التجربة ـ المستقبل، مرجع سابق، ص ٦٠.

المحافظة على الروح المعنوية لدى أبناء القرى، عمد حزب الله إلى تحويل مناسبات تشييع الشهداء، وذكرى استشهادهم الأسبوعية، إلى مواكب مهيبة، تنطلق من منازل الشهداء إلى مكان دفنهم وسط ترديد الهتافات واللطميات الحسينية، يتخللها قبل انتهاء الموكب كلمة لأحد الاعضاء ممن هم في المواقع القيادية. تبدأ الكلمة بتعداد مزايا الشهيد، ثم ينتقل بعدها إلى إقامة نوع من الربط بين استشهاده واستشهاد الإمام الحسين، ودوره في تأكيد العزة والكرامة للأمة، ثم ينتهي بتجديد الموقف الذي يعاهد فيه الله والإمام الحسين والإمام المهدي والولي الفقيه على مواصلة الطريق حتى النصر أو الشهادة.

لقد أدت هذه المواكب بما كان يتخللها من شعارات حماسية، وعبارات تؤكد على القيمة المتميزة للشهادة وللشهيد، إلى اجتذاب المزيد من حالات التأييد المتنامية يوماً بعد يوم، ظهرت في أبرز تجلياتها عقب اغتيال الأمين العام للحزب السيد عباس الموسوي خلال تشييعه في بلدته النبي شيت. فالجموع التي احتشدت من سائر مناطق البقاع بلغت حوالي سبعين ألفاً[1]، وعبرت عن تأثرها لفقده، بعد ما كان معظم أبنائها قد ارتبط معه بعلاقة ود خلال عمله في بعلبك وفي قراها قبل أن يتبوأ موقع الأمانة العامة.

وبدلاً من أن يؤدي استشهاده إلى خفض الروح المعنوية، ارتد عكسياً باتجاه الإحساس بالتحدي الكبير، والتحفز للمشاركة في المقاومة، وبدوره عمد حزب الله، إلى تحويل استشهاده إلى مناسبة يعيد فيها تأكيد مواصلة طريقه على درب الشهداء، وخلف أمينه العام الجديد السيد حسن نصر الله، الذي أُعلن عن متابعته شؤون الأمانة العامة قبل أن يعتلي المنصة المخصصة للاحتفال. فلاقى الخبر صداه بين الجموع التي راحت تعلن بصوت واحد كلنا مقاومة. وتأكيداً على استمرار نهج الاستشهاد، ألقى الأمين العام الجديد خطاباً لم يختلف عن سلفه من ترديد عبارات الشهادة التي سعى حزب الله لترسيخها، ولكنها هذه المرّة جاءت في موكب مختلف من ناحية رمزيته ومعانيه، ولناحية الأعداد المحتشدة في ساحة بلدة النبي شيت، والتي راحت تلتقط عباراته الرافضة تحطيم إرادة الجهاد والعازمة بحماس شديد على مواصلة هذا الطريق وحده في الساحة[2].

(١) أمير الذاكرة، سيرة ذات سيرة أمة، مصدر سابق، ص ٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٨١.

لقد وجد حزب الله في هذه الحشود والمواقف المؤيدة دليلاً على نجاح خطاب الشهادة، وعلى مدى حجم الوفاء لمشروع المقاومة، وإصراراً على التحول النوعي والروحي والجهادي.

وتأكيداً على مستوى الحضور والإخلاص لرمز مسيرة الشهداء، حوَّل حزب الله مناسبة استشهاد أمينه العام إلى ذكرى سنوية تقام في البلدة نفسها، وفاءً للشهيد ومناسبة لاستذكاره، والتأكيد على متابعة طريقه.

٣-٣ وسائل الاتصال:

لقد تنوعت هذه الوسائل لتشمل أدوات الاتصال المكتوب والمسموع والمرئي، وهي كالتالي:

أ. جريدة العهد:

تم إنشاؤها عام ١٩٨٤، بهدف تأمين التغطية اللازمة لأعمال المقاومة. وجرى تطويرها تدريجياً، فأصبحت صفحاتها تتناول موضوعات وعناوين مختلفة. ولكنها تدور بمجملها حول محور واحد، هو نشر ثقافة المقاومة وتحديد الموقف مما يجري من أحداث محيطة تؤثر على مجريات الصراع مع العدو.

هي تعبوية بالمعنى الشائع تقول كل أسبوع للمتصل المؤمن، ولأصدقائه وأهله وأصحابه، ما يحسن أن يعرفه.

تتصدر صفحاتها الأولى عادة آيات قرآنية إلى اليمين منها، وصورة للإمام الخميني،خطيباً أو متكلماً أمام مذياع إلى يسارها. فإلى مقالة تجمل الكلام على حدث بارز، تعلّق النشرة على عدد من المسائل والأخبار فتردّ على افتراء وتذكّر بمناسبة، وتفسّر أصلاً أو مبدأ، وتروي سيرة مجيدة، وتنشر خطبة أو حديثاً، وتعقّب على مسألة محليّة أو إقليمية.[1]

ومنذ بداية تأسيسها، عمد الحزب إلى تأمين وصولها إلى عدد كبير من القراء. فلم تبق مؤسسة، أو مركز له أو مسجد أو مكتبة عامة، إلا وحرص على إيصالها إليها. وبهدف تعميمها على القرى النائية في جرود الهرمل وبقية القرى الأخرى، اعتمد على جهازه التنظيمي المتمثل بالكادر الإعلامي الخاص. فحين يتم تسليمها كل أسبوع إلى المسؤول الإعلامي في المنطقة، يعمد هذا الأخير إلى توزيعها على الروابط الإعلامية حيث يوجد في كل قرية مسؤول إعلامي، يعاونه

(١) وضاح شرارة، دولة حزب الله، مرجع سابق، ص٢٤٢ .

عدد من الأفراد الذين يتولون توزيعها على الأهالي الراغبين في الاطلاع على أخبار المقاومة.

فرغم أن أخبار المقاومة تصل إلى جمهور حزب الله، عن طريق وسائل الإعلام اللبنانية المختلفة، خصوصاً الإعلام المرئي والمسموع، ولكن بسبب الاقتضاب في الخبر، كان الفضول يدفع الناس إلى معرفة تفاصيل العمليات الكاملة التي كانت تتفرد الجريدة بنشرها، مما أدى إلى إصدار المزيد من الإعداد بحيث وصلت حتى عام ١٩٩٦ إلى خمسة آلاف عدد مخصص لمنطقة بعلبك- الهرمل[1].

وإزاء هذا التوسع في هذه الوسيلة الإعلامية ودورها في نشر ثقافة وخطاب حزب الله، يرى رئيس تحريرها حسين رحال، أنها أسهمت من خلال دورها التعبوي السياسي والجهادي، في توحيد الأفق الفكري والسياسي للمحازبين والقراء، وتكوين رؤية معرفية وتحليلية إزاء ما يجري حولهم. وشكلت بالإضافة إلى الخطاب التعبوي المباشر في المساجد والاحتفالات، تواصلاً مع مواقف قادة الحزب، وأنشطته في سائر أماكن انتشاره بين الشيعة في لبنان، فضلاً عن الشعور بالتواصل المباشر مع الأحداث من خلال الانكباب على قراءة السيرة الذاتية للشهداء، ولأسرهم التي لم تغب يوماً عن صفحاتها، فضلاً عن أنها وفرت السبيل للعديد من الأفراد، وعلى امتداد السنوات منذ التأسيس، لتقديم إسهاماتهم ومشاركاتهم الوجدانية شعراً ونثراً،بحيث كان يصل العديد منها من أبناء العائلات والعشائر والتي غالباً ما كانت تجد سبيلها إلى النشر، في صفحاتها الأخيرة التي خصصت لهذا الشأن.

ب. إذاعة صوت المستضعفين:

تأسست عام ١٩٨٥، في مدينة بعلبك التي أصبحت مقرَّها الدائم. وقد هدفت منذ انطلاقتها إلى تأمين التغطية الإعلامية الكاملة لعمليات المقاومة، وللأنشطة التي يقوم بها الحزب وشملت هذه التغطية جميع مناطق البقاع وقراه.

وبالرغم من إنشاء حزب الله لإذاعة النور في بيروت، إلا أن تغطيتها حتى منتصف التسعينات بقيت ضمن حدود منطقة بيروت والجبل، فبقيت إذاعة المستضعفين تشكل الوسيلة الوحيدة للبث المسموع التابع لحزب الله في منطقة بعلبك - الهرمل.

---

(١) مقابلة مع د. حسين رحال، رئيس تحرير جريدة العهد، أجريت صيف ٢٠٠٣.

لقد ساهمت هذه الإذاعة - بالإضافة إلى تزويد المواطنين بأخبار المقاومة من مصادرها الأصلية وكشف ادعاءات الاحتلال الإسرائيلي وتغطيته على عدد خسائره - في بلورة الوعي الديني وترسيخه عبر البرامج التي خُصصت لهذا الشأن، على غرار نقل الخطبة الكاملة ليوم الجمعة، التي كانت تُقام في مسجد الإمام علي في مدينة بعلبك والتي عكف على أدائها السيد عباس الموسوي حتى بداية التسعينات، ليحل بعده الوكيل الشرعي للولي الفقيه وعضو شورى الحزب الشيخ محمد يزبك. وبما أن حضور صلاة الجمعة كان يقتصر على أبناء المدينة وبعض القرى القريبة، فقد تمكن أبناء القرى المنتشرة في السلسلتين الشرقية والغربية، الممتدة شمالاً من النبي شيت، وقرية تمنين حتى القرى المحاذية للحدود السورية في بلدة القصر المجاورة لبلدة الهرمل، من الاستعاضة عن الحضور إلى بعلبك، بسماع الموقف السياسي لأعضاء قيادة الحزب تجاه ما يجري من أحداث.هذا فضلاً عن التوجيه الديني المرتكز على المواعظ والتعاليم الإسلامية، والبرامج الدينية كالدروس المتعلقة بتاريخ حياة الأئمة الاثني عشر وأصحابهم. وخصصت فترات بث للإجابات عن الأسئلة الفقهية التي كانت ترد إليها على الدوام، في حين لم تغب الأناشيد الثورية الحماسية، واللطميات الحسينية، التي كانت تتخلل البرامج المتقطعة للإذاعة.

وقد أدت هذه الإذاعة، دوراً مهماً تمثل بالإعلانات التي خصصت لتوجيه الدعوات للاحتفالات المركزية، التي كانت تقام في مدينة بعلبك، فساهمت في إرشاد المواطنين إلى زمان ومكان المناسبات، وقرنتها بأحاديث دينية، وأقوال من خطب الإمام الخميني، التي تحفز على أهمية الحضور في تلك الاجتماعات والاحتفالات، لما لها من أهمية في تحصيل الأجر والثواب، وفي تأكيد الحضور واتخاذ الموقف، حيث لا وجود للحياد في معادلة الصراع الجهادي.

ج. تلفزيون المنار:

أنشأ حزب الله عام ١٩٨٩ في البداية تلفزيون الفجر في الهرمل مباشرة بعد وفاة الإمام الخميني، ثم ما لبث أن أقفل عام ١٩٩١ بعد عام من إنشاء تلفزيون المنار. فإدراكاً منه لأهمية التحول الذي طرأ منذ بداية القرن العشرين على وسائل الاتصال وبينها التلفزيون، باعتباره أحد عناصرها الأكثر أهمية في تقريب المسافات وفي صناعة الأجيال ، أنشأ حزب الله في عام ١٩٩٠، محطة إعلامية جديدة لتشمل تغطيتها كافة الأراضي اللبنانية، أطلق عليها اسم تلفزيون المنار

وأولاها أهمية لافتة في الترويج لخطابه الجهادي المقاوم.

وليس من شك، أن هذه الوسيلة الإعلامية ستلعب دوراً هاماً في نشر خطاب حزب الله خصوصاً أن منطقة بعلبك – الهرمل حتى في قراها النائية، التي لم تعد معزولة عن الانفتاح على العالم الخارجي بفعل جهاز التلفزيون الذي أصبح وجوده ملازماً لكل أسرة.

ورغم تعدد وانتشار المحطات التلفزيونية ببرامجها المتنوعة، التي لا يكاد المرء يحصي لها عدداً، فإن محطة المنار ستولى أهمية خاصة لكونها تتماهى في برامجها مع الثقافة السائدة لدى العديد من أبناء المنطقة المنفتحة بفطرتها على نبذ كل ما يمكن أن يشوه التقاليد الأسرية والرغبة في المحافظة عليها.

ولأن أهمية الخطاب الإيديولوجي أو العقائدي في الحروب تكمن في قوة الإقناع والتعبئة، وفي تحديد صورة الذات والآخر، عمد تلفزيون المنار وفي سبيل تحصين الذات الجماعية لدى أفراده ومناصريه، إلى تقديم خطاب ديني ووعظي وفقهي. ولأجل تعزيز الصمود وتثبيتاً للدفاع عن المقاومة، كانت ثقافة الصورة إحدى الأساليب الإعلامية التي أدخلها حزب الله في تأكيد خطابه، وتقديم الدعم الإعلامي للمقاومة والدفاع عنها، لتوضيح حقيقتها لجهة ما كان يراه، من استخدام التشويه الإعلامي والتزوير الذي كانت تستخدمه وسائل الإعلام المعادية بتقديم رجالاته على أنهم مجرد مسلحين خارجين على القانون[١].

ومع أن حزب الله سلك طريقه في تقديم خطاب الصورة عبر محاور متعددة، تمثلت بتنوع برامجه المرئية، إلا أننا سنقتصر في تناولنا لها على محورين من البرامج: الأول هو محور البرامج التثقيفية المتناسبة مع ما تقدم من إحياءات للشعائر الدينية، والثاني محور الإعلام الجهادي المتضمن لعمليات المقاومة، والهادف إلى الكشف عن الدلالات والتأثيرات التي تتركها على ترسيخ الهوية والانتماء لخط المقاومة، وكوسيلة تربوية تخاطب الإنسان، لا بوصفه فرداً مستهلكاً لسلع المؤسسات التجارية والشركات الاقتصادية، ويعيش معزولاً عن الأحداث والتهديدات الكبرى التي تحيط به من كل جانب، بل بوصفه إنساناً له قضاياه الكبرى وتحدياته النوعية ومسؤولياته الجسيمة[٢].

(١) السيد حسن نصر الله، كلمات ومواقف، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٠.

ففي الجانب الأول، وفي حين يولي المشهد في الخطاب المقدس الأهمية للصورة، فإنه من جهة أخرى يلغي كل تصوير للخلق المقدس و للقديسين. فالأنبياء والأوصياء لا يظهرون إلا كأسماء منزّهة عن التصوير المادي والبشري (الرسول وابنته الزهراء والإمام الحسين، والإمام علي والإمام المهدي..).

وخلال عرض البرامج، يقطع أذان الصلاة كل البرامج، بما فيها الأخبار. وهذا القطع يدل على الأهمية الكبيرة لهذه الشعيرة، وهو يدل على الارتباط التام بالإله الواحد. كذلك بالنسبة للصيام فإن الصورة تتبدل كلياً، وتحل في هذا الشهر الرمضاني حلّة جديدة تظهر فيها البرامج الدينية، والابتهالات، والموشحات، والمناجاة الروحية، فيتحول الزمن في هذا الدور إلى زمن مقدّس، ويظهر الخطاب الديني بقوة في ساعات الذروة وفي فترات السحر[١].

ولا تخرج عن ذلك العروض الأخرى للإحياء الجمعي للشعائر والمناسك في العبادات والفروض، كالصلاة والصيام، بل تظهر في منسك وداع الشهداء واستقبالهم في ذكرى أسابيعهم، وفي ولادة الأنبياء والمقدّسين من النبي إلى الأولياء والأئمة الصالحين، والإحياء الجماعي الذي يسود أيضاً في مناسبات شتى، كمناسبة عاشوراء، ويوم القدس العالمي، ويوم احتفالات ولادة الإمام المهدي في الخامس عشر من شعبان[٢].

وليس من شك أن هذه المشاهد المتلفزة تنطوي على أهمية كبيرة في نقل المشهد الجماعي لكي يتماهى معه الأفراد عبر المشاركة الشعورية، التي تضفي حالة من السمو للوعي الذاتي والتضامن مع الجماعة.

من جهة أخرى، ولأجل تفعيل دور «الجماعة» ووحدتها أمام التحديات المصيرية خلال المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، وممارسة التأثيرات المتصلة بالحرب النفسية على العدو، أدخل حزب الله في أسلوبه الإعلامي ثقافة الصورة في عمليات المقاومة، حيث راح يلتقط صورها رجال يختصون في الإعلام الحربي والذين أفرد لهم جهازاً مختصاً وظيفته ابتكار الأساليب الإعلامية في الحرب النفسية بالصورة الحيّة، فتمكن هؤلاء من تقديم نموذج متطور لعمل عسكري متقن، أظهر الكثير من قدرات المقاومة الفنية والأمنية، فضلاً عما كان يبثه من روح

(١) د. محمد محسن، وعباس مزنر، صورة المقاومة في الإعلام، ص ٨٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٣.

معنوية لأفراده ومؤيديه[١].

فمشاهد العرض تنطوي على العديد من العمليات التي تتنوع بين الكمائن وصواريخ الكاتيوشا، ثم العمليات الاقتحامية المصوَّرة التي تعرض مشاهد الصراع الحي الممزوج بالإشارة المشهدية التي تجمع بين عناصر الحذر والترقب، ثم التقدم، والهجوم والانتصار. فالمشهد التصويري يقسم إلى مراحل هي، عرض الموقع أو الهدف والصواريخ المتوجهة نحوه، اندلاع النيران (كدلالة على دقة الإصابة بعد تكرار المشهد) خلال تفجير حقول الألغام وتخطي الأسلاك، تقدم نحو الموقع بالنيران وانتشار المقاومين فوق الدشم، أو يدخلون الموقع أحياناً كما في موقع «سجد» (1986) و«بسري» و«طلوسة» (1993)، رفع الرايات السوداء، ورايات المقاومة، (الراية ترمز للنصر والثأر الحسيني الكربلائي من «الآخر» الظالم والمتكبر)، ثم مشهد القسم حيث يرفع أحد المقاومين يده ويهتف بالوفاء والولاء (لبيك يا خميني، لبيك يا حسين)، وينتهي المشهد بتدمير الدشم والانسحاب بهدوء[٢].

لقد أصبحت هذه المشاهد تحتل مكانة هامة في الخطاب الإعلامي، وفي لغة الدعاية والإعلام، بحيث راحت تبث لمرات متكررة خلال فترات البث اليومية، فأصبح الخطاب الجهادي معتاداً ومعروفاً بالغلبة والقوة، وأضحى المشهد الجهادي يؤدي دوراً هاماً في الخطاب المقاوم متوسلاً طريقة لا تقل عن مثيلاتها في المحطات الغربية في بلاغة الصورة، واستخدامها في الإعلام من مؤثرات الصوت المجسم، والألوان المبهرة، وتقنيات التكثيف، والتركيز، والتصغير، والدمج، والفرز، والإنزال، والمزج، والتسلسل، إلى ما هناك من تقنيات إخراج، ومن تأثير على النفس والاستقبال الحسي والإدراك[٣].

هذه البلاغة، لا يمكن للمشاهد إلا الاستسلام لمتعها العديدة، وبالتالي، تأثيرها الصريح من والخفي، والآتي واللاحق، ولأشكال تماسكها وانسجامها وسيناريوهاتها التي تجعل عملية بناء الشبكات العصبية المعرفية الخاصة باستيعابها وتخزينها، أقوى بكثير بحيث لا تقارن مع الشبكات المعرفية الناتجة عن النص المكتوب، الذي يحتاج إلى جهد عصبي لفك رموزه وتأويله ثم استيعابه، فيما بلاغة الصورة تقدم مادة مشغولة سلفاً وجاهزة للاستيعاب[٤].

---

(١) حسن فضل الله، حرب الإرادات، مرجع سابق ص ١٥٢.

(٢) د. محمد محسن، وعباس مزنر، صورة المقاومة في الإعلام، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) مصطفى حجازي، حصار الثقافة، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٨٩، ص ٣١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٢.

خلاصة:

بعد دراستنا لخطاب حزب الله يتبين لنا ما يلي:

- استند مضمون الخطاب على استثمار الموروث الفقهي للطائفة الشيعية لتوظيفه في توحيد أبنائها في إطار الحزب لخوض معركة ردّ العدوان وللعمل على تغيير وإصلاح النظام السياسي اللبناني، وقد تجلّى هذا التوظيف في مناسبات مختلفة.

- قام الحزب بإرساء هيكلية تنظيمية بمواقع متدرجة شملت مختلف قرى وبلدات منطقة بعلبك-الهرمل، وباستحداث إطارات خارج التنظيم منها تجمّع علماء الدين في البقاع ،مسنداً إليها دور نشر الخطاب إلى جانب الكادر الحزبي.

- عمد إلى استخدام أساليب متنوعة في سبيل نشر الخطاب المقاوم، وقد نجح في عملية الاستقطاب من خلال الكادر والإطارات المتنوعة، فبرز دورها كما يلي:

على صعيد الزعامة:

- شكلت زعامة الإمام الخميني التي استند إليها حزب الله مرجعية استقطابية. فهي وإن لم تكن حاضرة مباشرة بين الناس فإنها بلا شك يجمعها مع أفراد الوحدات القرابية انتماء مشترك إلى الطائفة نفسها.

- إن الولي الفقيه ليس زعيماً سياسياً، وإنما هو مرجع ديني يعود إليه المقلّدون في الفتاوى والأحكام الدينية سواء من المنتمين إلى التنظيم في القطاعات أو من أفراد الوحدات القرابية خارج الهيكل التنظيمي. فلا ريب والحال كذلك، أن الفتوى السياسية المتعلقة بمقاومة الاحتلال ثم التسديد بالفتوى لمتابعة المقاومة حتى بعد رحيل الإمام الخميني، والإثناء على دور حزب الله، كل ذلك سيجد آذاناً صاغية للعمل من خلاله ولمتابعة ما تمّ البدء به أثناء انطلاقته عام ١٩٨٢.

- إن زعامة الولي الفقيه وإن كانت تمارس دورها بشكل غير مباشر، لوجودها خارج المدى الجغرافي للبنان، فإن بعدها لم يحد من دورها، لوجود محاور قيادية تمثلت بعدد وافر من رجال الدين الذين كانوا قد تخرّجوا من المدرسة الدينية في بعلبك، والذين قاموا بتدريس ونشر فتاوى الولي الفقيه.

- كادر حزب الله:

فيما عانى كادر حركة أمل من الضمور بفعل التصدع الذي أصاب البناء التنظيمي للحركة

عام ١٩٨٢عقب إعلان أكثر القياديين البقاعيين الانشقاق عنها، فإن نجاح كادر الحزب في نشر الخطاب جاء بنتيجة مجموعة من العوامل:

- خبرة الكادر التنظيمي الذي تصدى للعمل في المراحل الأولى لانطلاقة الحزب، حيث سبق للذين عملوا في إطار حركةأمل،أن اكتسبوا خبرة تنظيمية على غرار حسين الموسوي وعدد من الكادر الديني، وقد تم توظيف هذه الخبرة في إطار التنظيم الجديد.

- وفرة الأعداد من المبلغين العائدين من إيران، ومن الذين تخرجوا من الحوزة في بعلبك، والعائدين كذلك من العراق بعد مقتل السيد محمد باقر الصدر، سيّما وأن بين هؤلاء ممن هم من أبناء العشائر والعائلات التي لم يسبق لها رجال دين بين أبنائها.

- الاستفادة من وهج الثورة الاسلامية في إيران، الأمر الذي أعطى دفعاً معنوياً لهذا الكادر خصوصاً أن قائدها مرجع شيعي قبل أن يكون زعيماً حزبياً.

- تنوع الأساليب التعبوية وتكثيفها، حيث بقيت الدورات التعبوية بمراحلها التدريجية، ملازمة للأفراد سواء كانوا داخل التنظيم أو خارجه، طيلة انخراطهم في صفوف الحزب.

- وقد كانت الأساليب أكثر تنوعاً، فمن المساجد التي غدت موجودة في كل قرية، إلى التوسع في إحياء الشعيرة الحسينية التي اتخذ إحياؤها شكلاً خاصاً في مدينة بعلبك، ثم الاستناد على مناسبات تتعلق بأحداث سياسية، وأخرى بتواريخ ولادات أئمة الشيعة ووفياتهم والأحداث التاريخية الإسلامية، وقد كانت هذه المناسبات غائبة إلى حدٍّ ما خصوصاً في منطقة الجرد الهرملي فيما شهدت وسائل الاتصال المكتوب والمسموع والمرئي صدىً واسعاً، ساهم في نشر الخطاب وتعميمه وتحقيق الالتفاف حول أهداف الحزب.

خلاصة عامة:

أثبتت الوقائع التاريخية والراهنة، أن الروابط والولاءات التقليدية سبقت في وجودها قيام النظام اللبناني بأطواره المختلفة. ولكن لم تتحول هذه الروابط الى وحدات سياسية إلا مع وجود حقل سياسي وفّر المناخات الملائمة لكي تعمل من خلاله.

لقد برزت أولى تجليات هذه المناخات، مع نظام المتصرفية بتقسيماته الإدارية بين الطوائف في الجبل على منطقة بعلبك _ الهرمل، حيث أفسح المجال أمام بروز مواقع عائلية في السلطة والإدارة. وقبل ذلك التاريخ لم يكن هناك حق سياسي للطائفة في مواقع السلطة والإدارة في هذه المنطقة التي كانت خارج النظام المعمول به في جبل لبنان.

فباستثناء عائلتي الحيادرة والحماديين اللتين كانتا قد برزتا في المجال العام خلال هذه المرحلة، بقيت الروابط القرابية الأخرى مرتكزة في وجودها على مبدأ التعاون الأسري والعائلي في ميادين الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، ولم تتحول إلى وحدات اجتماعية سياسية على نحو عمومي.

لقد بقيت هذه الروابط كامنة حتى مراحل الانتداب، لتبرزمعها وبعدها، في الميدان السياسي بعدما ارتبطت بترتيبات دستورية أو مؤسسية، أدت إلى استيعابها كعائلات تمثل حصة الطائفة في مؤسسات الدولة، وخصوصاً في مؤسسة البرلمان الذي أتاح وفق قوانينه الانتخابية، تفعيل الروابط العائلية المخصصة لكل طائفة من الطوائف.

لقد مثلت عائلات عدة حصة الطائفة الشيعية في المقاعد التي خصصت لها في منطقة بعلبك الهرمل، فيما أتاحت هذه العملية نفسها للعائلات الأخرى، ألحفاظ دوماً على وحدتها ولحمتها الداخلية، علها تصل بأحد أفرادها إلى سدة السلطة، أو تعزز دورها في الحياة الانتخابية. كماأتاحت العمليات التنافسية خلال الانتخابات، مد جسور التحالفات التي تمهد لربط العائلة بأحد المواقع المستحوذة على المقعد النيابي عبر زعيمها، أو الوجيه فيها، لما تؤمنه هذه العلاقة من مرجعية معنوية للعائلة نفسها ولزعيمها، ومن استفادة من حقل الخدمات التي يحتاجها أفرادها.

وبرغم أن هذه الروابط لم تكن صافية بفعل ما شهدته المنطقة التي شكلت مجال البحث من استقطابات قامت على أسس حزبية، إلا أن هذه الاستقطابات لم تنجح في تقويضها بشكل نهائي وفعلي لأسباب متنوعة، كان أبرزها وأشدها تأثيراً استمرار العمل بموجب الدستور وبقوانين

الانتخاب التي شكلت أحد أبرز العوائق أمام قيام حياة سياسية تتجاوز الطائفة والعائلة.

لقد استمر هذا المشهد حتى بروز الحرب الأهلية حيث صعدت الطائفة ككيان منجز، في إطارين تنظيميين إلى ميدان العمل السياسي.

كانت العائلة والعشيرة قبل الحرب الأهلية، هي من يحدد أدوارها في الحياة السياسية، فعملت على الاستفادة من توازنات النظام والابتعاد عما دار من انقسامات لتغيير هوية لبنان ونظامه السياسي وفق الطروحات القومية والاشتراكية. بعد ذلك أصبحت الطائفة هي من يحدد للعائلة أو العشيرة دورها حيث يمر الترشح للبرلمان في الإطار التنظيمي، دون أن يكون للعائلة أو العشيرة دور كبير في هذا الشأن. ولقد سمح النظام المرتكز على أسس طائفية، شدّ أواصر العديد من أبناء الطائفة واستحضار توزعاتها في كيان تنظيمي، فور توفر زعامة وعت مصالح طائفتها، فحملت مظالمها وقلقها وطموحاتها الاجتماعية والاقتصادية إلى الساحة السياسية، ثم جاءت الحرب الأهلية بتداعياتها، لتزيد هذه اللحمة وتشدّ عراها. ثم لتجد الطائفة نفسها أمام إطار تنظيمي آخر تمثل بحزب الله، الذي كان شريكاً لحركة أمل في لعب دور أساسي في الميداني الانتخابي بعد العمل بمفاعيل دستور الطائف في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦.

وإذا بدا لدينا استمرار وجود العلاقات القرابية، والروابط التي قامت على أسس حزبية، إلا أن غلبة إطاري الطائفة، يفسح المجال أمام الاستنتاج، بأن مسوغات وجودهما وغلبتهما نابعتان في أحد أهم العوامل، من طبيعة البنية السياسية نفسها، وهذا مايؤكد فرضيتنا الأساسية قبل إجراء البحث.

أما العوامل المساعدة فهي كذلك، تتماشى مع فرضياتنا الأخرى والتي تم إدراجها على أنها بمثابة فرضيات فرعية. فالشروط الاقتصادية هي من مستتبعات نظام المحاصصة والتوازن والغلبة. وهي وإن شكلت خصوصية لدى طائفة الشيعة حين انطلاق حركة المحرومين، لكن هذه الشروط لم تكن لتلعب دوراً بنيوياً في هذا المجال. فالطائفة ستجد إطارها التنظيمي في الوقت الذي تتوفر لديها زعامتها التي تحمل مشروعاًسياسياً جامعاً، وإلا لماذا لم تنوجد إلا في ذلك الوقت ؟وما معنى استمرارها بعد تحسين تمثيل الطائفة ضمن نظام المحاصصة؟ ومامعنى بروز إطار تنظيمي آخر على قاعدة تختلف تماماً عما هو مطروح من الوجهة الطائفية – أي حزب الله الذي كان سبب بروزه التصدي للاحتلال الإسرائيلي – ثم اندراجه في توازنات النظام السياسي؟

من ناحية أخرى، فإن علاقات السلطة والنفوذ شكلت أيضاً عوامل إضافية ولكنها تتصل بشكل أساسي في تعزيز أواصر الروابط التقليدية. وقد تجلى ذلك في علاقات الزبائنية في بعدين رئيسين: أولهما، لجهة عموم أفراد العائلة والعشيرة جرّاء الرغبة في تحصيل الخدمات، والثانية، لجهة الزعامة في رغبتها الحفاظ على موقها السلطوي. ويسري ذلك أيضاً على العلاقات التي بدأت تأخذ دورها مع مشاركة الطائفة في توازنات النظام السياسي على حساب العائلة والعشيرة.

وأما لناحية الدور الذي لعبه الخطاب السياسي فقد وجدنا أنه حرص على يكون تغييريا واستقطابياً، ولكنه بدا أكثر فاعلية في الإطار الطائفي منه في الإطار الحزبي.

فكلا الخطابين اعتبرا أن التشكيلات القرابية ليست طيعة بلا حدود، بل تحتاج الى التعبئة لصوغها وإدراجها في أدوار تتجاوز البعد القرابي. لكنها في عملية التعبئة هذه، تبين أن طواعيتها لتلقي خطاب الطائفة، بدت أكثر مرونة من الخطاب الحزبي.

فالخطاب الحزبي بكونه انضوى على تعميمات إيديولوجية، لم يكن مألوفاً لدى أفراد العائلات والعشائر، وهو يصدر عن زعامة لا تنتمي إلى دائرتها الجغرافية والطائفية، فيما خطاب الطائفة انفتح على التاريخ العميق للطائفة وعلى ما هو مختزن في الذاكرة الجماعية، وأعاد ترميمها من جديد، وعايش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واستطاع إذكاء المخيلة الجماعية وفق أساليب لم تكن معزولة عن طقوس الطائفة، وأخرى جرى إعادة صوغها على غرار فكرة الاستشهاد الحسيني وربطها بالواقع السياسي، فاستطاع بذلك تنظيم الأفراد المرتبطين بشعور واحد وبهوية مشتركة موجودة مسبقاً قبل عملية التعبئة مما سهّل استخدامها.

على هذا النحو، يمكننا القول: إن الروابط التي تقوم على أساس الدم والدين في مجالنا البحثي، تشكل نموذجاً للحالة اللبنانية بشكل عام. كما أن الحالة اللبنانية بروابطها التقليدية يمكن أن توجد في مجتمعات أخرى غير لبنان.

المصـــادر والمراجـــع

أولاً: المصادر:

١ الوثائق والمنشورات:

- سجلات النفوس في دائرتي بعلبك-الهرمل.
- المجموعة الإحصائية، مديرية الإحصاء المركزي، عن عامي ١٩٦٣ - ١٩٦٨.
- ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي، بيروت ١٩٨٦.
- فلسفة الميثاق ومنطلقات العقيدة التقدمية،مفوضية التربية والمعارف، مجلس العقيدة، ١٩٧٨.
- الحزب التقدمي الاشتراكي، مواطن حر وشعب سعيد، نشرة حزبية صادرة عن مفوضية التربية والمعارف، ١٩٥٩.
- تقدمية الحزب، صادرة عن الحزب التقدمي الاشتراكي، عام ١٩٨١.
- ميثاق حركة أمل، صادر عن مكتب العقيدة والثقافة في الحركة.
- حزب البعث الاشتراكي، دراسات فكرية حول تطور فكرة الحزب، إصدار مكتب العقيدة والثقافة.
- حركة أمل بين القضية والفكر، منشور صادر عن مكتب العقيدة والثقافة في الحركة.
- دراسات في ميثاق حركة أمل، صادر عن مركز الدراسات والعقيدة في الحركة،(د-ت) حزب الله، الكتاب السنوي، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت ١٩٩٦ .
- الرسالة المفتوحة، صادرة عن حزب الله عام ١٩٨٥.
- جمعية الإمداد الخيرية الإسلامية، صادر عن المؤسسة عام ١٩٩٦ .
- الهيئة الصحية الإسلامية، صادر عن المؤسسة عام ١٩٩٦.
- يد العطاء - صادر عن مؤسسة جهاد البناء عام ١٩٩٦.
- القضية الزراعية في ضوء الماركسية، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، (د-ت).
- أمير الذاكرة سيرة حياة الشهيد عباس الموسوي، الوحدة الإعلامية لحزب الله، بيروت١٩٩٤.
- القضية الفلسطينية في كلام الإمام الخميني، صادر عن سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية دمشق، عام ٢٠٠٠.
- مكانة العلماء في الإسلام، صادر عن جمعية المعارف الإسلامية، بيروت ٢٠٠٢.
- دور المسجد في الإسلام، الوحدة الثقافية في حزب الله،(د-ت).
- الكلمات القصار للإمام الخميني، الوحدة الثقافية لحزب الله، ١٩٩٢.

- دور المسجد في الإسلام، الوحدة الثقافية لحزب الله،(د-ت).

- المسجد في فكر الإمام الخميني، صادر عن مركز الإمام الخميني، بيروت٢٠٠٢.

ثانياً: المراجع:

١- الكتب

أ-الكتب العربية

١- الأرسوزي زكي، مشاكل القومية وموقف الأحزاب منها، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٥٦.

٢- إبن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار القلم، بيروت(د.ت).

٣- أبو زيد أحمد، البناء الاجتماعي، ج١، الدار القومية،القاهر(د-ت).

٤- ألوف ميخائيل، تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨٩.

٥-أ سدالله د.مسعود، الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباس، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٤.

٦- بلقزيز عبد الإله، المقاومة وتحرير الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠.

٧- آل صفا محمد جابر، تاريخ جبل عامل، ط٢، دار النهار، بيروت١٩٨٤ .

٨- الأمين محسن،أعيان الشيعة، المجلد الخامس،دار التعارف، بيروت(د-ت).

٩- بيضون أحمد، الجمهورية المتقطعة، بيروت ١٩٩٩.

١٠- بعلبكي أحمد، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال إلى الحرب الأهلية، منشورات عويدات، بيروت١٩٨٥ .

١١-البلاذري أبو الحسن، فتح البلدان، دار الهلال، بيروت ١٩٨٣.

١٢- بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.

١٣- ابن يحي صالح، تاريخ بيروت، بيروت(د-ط).

١٤- بيضون، أحمد،الصراع على تاريخ لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٩.

١٥- باروت جمال وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج٢، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٩.

١٦- باروت محمد وجمال، يثرب الجديدة: الحركات الإسلامية الراهنة، دار رياض الريِّس، بيروت ١٩٩٤.

١٧- بيضون أحمد،الصراع على تاريخ لبنان،منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت١٩٨٩.

١٨- بن يحي صالح، تاريخ بيروت، بيروت(د.ت).

١٩- بالانديه جورج،الأنتربولوجيا السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات، ترجمة علي المصري، بيروت ١٩٩٠.

رربرومبرغ دانيال، التعدد وتحديات الاختلاف، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الساقي، بيروت ١٩٩٧ .

٢٠- تقي الدين سليمان، تحولات المجتمع والسياسة، بيروت ١٩٩٢.

٢١- الجندي سامي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩.

٢٢- جمال الدين نجيب،الشيعة على المفترق،بيروت ١٩٦٧.

٢٣- جعيط هشام، الشخصية الإسلامية العربية والمصير العربي، دارالطليعة، بيروت ١٩٩٠.

٢٤- حجازي مصطفى، حصار الثقافة، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٨.

٢٥- الحيدري محمد، معالم النظرية في التحرك السياسي، نداء الرافدين، (د-ت).

٢٦- حمدان كمال، الأزمة اللبنانية، الفارابي، بيروت ١٩٩٨.

٢٧- حنّا عبد الله، أشكال الزراعة السائدة في سوريا ولبنان: الحركات الفلاحية في لبنان وسوريا بين عامي ١٨٢٠و١٩٢٠، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥.

٢٨- حنّا عبد الله، الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان بين ١٩٢٠و ١٩٤٥م، دار دمشق (د-ت).

٢٩- حطب زهير، تطور بنى الأسرة العربية: الجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٣.

٣٠- الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٩.

٣١- الحموي ياقوت، معجم البلدان، دار الصادق، بيروت(د-ت).

٣٢- الحصري ساطع، يوم ميسلون، دار الاتحاد، بيروت ١٩٤٧.

٣٣- حيدر رامز، المختصر في تاريخ آل حيدر، مطابع لبنان ١٩٦٤ .

٣٤- حمادة مهيب، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين (د-ت)، (د-ط).

٣٥- الخميني روح الله الموسوي، الحكومة الإسلامية، مركز بقية الله الأعظم، بيروت ١٩٩٨.

٣٦- خليل فؤاد،العشيرة دولة المجتمع المحلي،دار الفكر اللبناني،بيروت١٩٩٠

٣٧- الخوري فؤاد اسحق، إمامة الشهيد وإمامة البطل، مركز الجامعة للطباعة والنشر، بيروت١٩٨٨.

٣٨- الخامنئي الإمام،التبليغ في الإسلام، مركز بقية الله الأعظم للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٦.

٣٩- خليل أحمد خليل، العرب والقيادة، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٥.

٤٠- الخميني روح الله الموسوي، تحرير الوسيلة، ج١، سفارة الجمهورية الإسلامية، بيروت، ١٩٩٧.

٤١- خليل علي حسن ومصطفى الحاج علي، القوى السياسية في جنوب لبنان، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت ١٩٩٨.

٤٢- الخازن فريد وآخرون، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، مؤسسة السلم الأهلي، بيروت ١٩٩٥.

٤٣- دكروب محمد حسين، أنتربولوجيا الحداثة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩٤.

٤٤- دكروب محمد حسين، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠ .

٤٥- رضا عادل، مع الاعتذار إلى الإمام الصدر، دار الحوراء، بيروت(د-ت).

٤٦- رؤوف عادل، الإمام الخميني رجل القرن الحادي والعشرين، دار الحق، بيروت ١٩٩٨.

٤٧- زين الدين أحمد، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، بيروت ١٩٩٧.

٤٨- زبيدة سامي، أنتربولوجيا الإسلام، دار الساقي، بيروت١٩٩٧.

٤٩- زيعور محمد،السلطة والقيادة، رشا برس،بيروت ١٩٩٠.

٥٠- زويا لبيب، الحزب القومي الاجتماعي، ترجمة جوزف شويري، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣.

٥١- سبيلا محمد، الأيدولوجيا: نظرة تكاملية، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٢.

٥٢- سعادة أنطون، المحاضرات العشر،(د-ط) ١٩٨٤ .

٥٣- سعادة أنطون، الدليل على العقيدة السورية القومية الاجتماعية، دار الركن(د-ت).

٥٤- سويد ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٩.

٥٥- سعيد عبدالله، أشكال الملكية الزراعية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، ١٩١٤،مكتبة بيسان، بيروت ١٩٩٥.

٥٦- شرور فضل، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان،

٥٧- شرارة وضّاح، دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً، دار النهار للنشر، بيروت١٩٩٦.

٥٨- شاهين فؤاد، الطائفية في لبنان: خصائصها وجذورها التاريخية والاجتماعية، ط٢، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٦.

٥٩- شماس نقولا، مستقبل لبنان الاجتماعي الإقتصادي أمام التساؤلات، نادي جامعة هارفارد لإدارة الأعمال، لبنان ١٩٩٦.

٦٠- الشدياق طنوُّس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج٢، مكتبة العرفان، بيروت ١٩٥٤.

٦١- شمس الدين محمد مهدي، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى،

بيروت ١٩٩٤ .

٦٢- شيا محمد وآخرون، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩١.

٦٣- الصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط٧، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١.

٦٤- صلح حسين، تجليات الوعي القومي في بعلبك بين ١٩٠٨ و١٩٢٠،(د-ط) ٢٠٠٣.

٦٥- الصدر الإمام موسى، الرجل - الموقف - القضية، مكتبة صادر، بيروت ١٩٩٣.

٦٦- الصدر الإمام موسى، حوارات، مركز الإمام الصدر للأبحاث، بيروت٢٠٠٠.

٦٧- صالح د. محمد محسن وعباس مزنر، صورة المقاومة في الإسلام، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠١.

٦٨- ضاهر د. مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤- ١٩٢٦، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٤.

٦٩- طه علي، الأحزاب العلمانية،(د-ط)١٩٨٥.

٧٠- طه علي مصطفى، لمحات من تاريخ واحة الصيادين، (د-ط)،(د-ت).

٧١- عيسى د. نجيب وآخرون، وقائع مؤتمر إنماء لبنان: سلسلة دراسات الحياة اللبنانية، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٩٩٣.

٧٢- بد الساتر، مصطفى، أيام وقضية مؤسسة الفكر العربي للأبحاث والنشر، بيروت ١٩٨٢.

٧٣- علاء الدين مهدي، مسؤوليات المؤمن تجاه إمام الزمان، مركز بقية الله الأعظم، بيروت٢٠٠٠.

٧٤- عوض عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا بين١٨٦٤- ١٩١٤، دار المعارف، مصر ١٩٦٩.

٧٥- العزّي غسان، حزب الله من الحلم الإيديولوجي إلى الواقعية السياسية، دار قرطاس، الكويت ١٩٩٨.

٧٦- عطية عاطف، الدولة المؤجلة: دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان، دار أمواج، بيروت ٢٠٠٠.

٧٧- الغزالي أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٧.

٧٨- غلنر أرنست، مجتمع مسلم، ترجمة أبي بكر أحمد باقر، دار المدى الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥.

٧٩- غليون برهان، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٠.

٨٠- غليون برهان، نقد السياسة، ط٢، المؤسسة العربية، بيروت١٩٩٣.

٨١- غريب حسن، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٠.

٨٢- فضل الله حسن، حرب الإرادات: صراع المقاومة والاحتلال الإسرائيلي في لبنان، دار الهادي، بيروت ١٩٩٨.

٨٣- فهيم حسين، قصة الأنتروبولوجيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٨.

٨٤- قصير عبدا لله، حركة الاستنهاض عند الإمام الخميني، مركز بقية الله الأعظم، بيروت ٢٠٠١.

٨٥- قاسم الشيخ نعيم، حزب الله: النهج – التجربة – المستقبل، دار الهادي، بيروت ٢٠٠٤.

٨٦- القلقشندي أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧.

٨٧- كوثراني وجيه، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: ١٨٦٠- ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت١٩٨٢.

٨٨- كوثراني وجيه، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد، السياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، ط٢، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤.

٨٩- كوثراني وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.

٩٠- لونغريغ ستيفن، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٧.

٩١- لوتسكي فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط٨، دار الفارابي، بيروت١٩٦٥.

٩٢- ليتش إموند، البنيوية ومشروعها الأنتربولوجي، ترجمة ثائر غريب، (د-ط)، ١٩٨٥.

٩٣- ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية.بين ١٨٦١-١٩٩٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٢.

٩٤- ميكشللي أليكس، الهوية، ترجمة علي وطفة، دار الوسيم، دمشق ١٩٩٣.

٩٥- ملاّط شبلي، تجديد الفقه: محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم،ترجمة أحمد غصن، دار النهار، بيروت ١٩٩٨.

٩٦- محفوظ حبيب، تاريخ الهرمل، مطبعة الندى، بيروت ١٩٩٩.

٩٧- ميتشل روبرتو،الأحزاب السياسية: دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيشر مخلوف، دار أبعاد،(د-ت).

٩٨- المعلوف، عيسى إسكندر، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانية، لبنان ١٩٠٧ .

٩٩- مراد محمد، النخب والسلطة في المشرق العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩٦.

١٠٠- مكي محمد علي، لبنان من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، دار النهار، بيروت ١٩٨٥.

١٠١- المهاجر جعفر، التأسيس لتاريخ الشيعة، دار الملاك، بيروت ١٩٩٢.

١٠٢- نصار ناصيف، نحو مجتمع جديد: مقدمات في نقد المجتمع الطائفي، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٠.

١٠٣- نصر الله د. حسن، تاريخ بعلبك، دار الوفاء، بيروت ١٩٩٤.

١٠٤- نصر الله حسن، فصل الخطاب، دار الثقافة الإسلامية، بيروت ١٩٩٨.

١٠٥- نصر سليم وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢.

١٠٦- نورثون أ. ر، أمل والشيعة، ترجمة غسان الحاج عبد الله، دار بلال، بيروت ١٩٨٨.

١٠٧- وصفي عاطف، الأنتربولوجيا الاجتماعية، ط٣، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٩.

١٠٨- هانتنتون صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة فلّو عبود، دار الساقي ، بيروت١٩٩٣ .

ب- الكتب الأجنبية:

٢- الصحف والمجلات:

- مجلة روز اليوسف، ٦٨/ ١٩٨٠ م.
- مجلة الغدير، المجلد الثاني، آذار ١٩٩١ م.
- مجلة المنار، العدد ٧، ١٩٨٥ م.

1- Ansar Pierre, Idiologies Polotiques, Paris, P.U.F.1974.

2- Godelier Maurice, L'Antropologie Economique, Mouton, Paris.

3- Kenkesly Davis, Human Society, New York,1971 .

4- Labaki Boutros, Introduction a` L' Histoere Economique du Liban, Publications de L'Universitè Lebanaise, Beyrouth.

5- Olmert Joseph, The Shiites of Lebanon: Shiism, resistance and Revolution, London, Monsell Publication, 1987.

6- Seal Patrik, Asad, Berkley, C.A: University of California press, 1988.

- مجلة النور، عدد ٥٨/آذار ١٩٩٦ م.
- مجلة العرفان، تشرين الأول ١٩٧٠م.
- مجلة الفكر الإسلامي، العدد السادس ١٩٨٧ م.
- مجلة الفكر العربي، العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤، عدد ١٧ك١٩٨١،١م.
- مجلة الاجتهاد، العدد١٨، شتاء العام ١٩٩٣ م.
- مجلة أبعاد، العدد السادس، أيار ١٩٩٧ م.
- جريدة النهار ١٩٩٧/٧/٤ (١٩٩٦/١٢/٢٥) ١٩٧٤/٣/١٨ م.

- السفير ٣/١٠/١٩٩٨- (٦/٩/٢٠٠٣)، (١٨/٩/١٩٩٩، ١٨/٣/٢٠٠٠، ٢/١١/١٩٩٨).
- جريدة العهد، ٦٢٨/ ١٩٩٦ م.
- جريدة الحياة، ١٦/٩/١٩٩٩، ١٦/٤/١٩٨٦ م.
- جريدة الحياة، ٢/٩/١٩٩٩ م.
- جريدة الديار، الأعداد: ١٥/١٢/١٩٩٧، ١٤/١/١٩٩٧، ٩/٥/١٩٩٥، ٣/٩/١٩٩٩، ١٣/١٢/١٩٩٧م.

٣- الدراسات والرسائل الجامعية.

- عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان وسهل البقاع، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف الدكتور مسعود ضاهر، الجامعة اللبنانية ١٩٩٢ .
- أكرم سكرية، تطور السلطة السياسية العائلية في الفاكهة، رسالة دبلوم في الإنتربولوجيا إشراف د. شوقي دويهي، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول ١٩٨٤.
- أشتي شوكت، التربية الحزبية السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٩٥.
- فوزي الحاج حسن، الشهابية وعشائر الهرمل، رسالة دبلوم، في علم الاجتماع السياسي، إشراف د.وضاح شرارة، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٨٢ .

شهد لبنان عبر مراحل تاريخية مختلفة تغيرات على صعيد البنية السياسية. لكن هذه التغيرات لم تكن تطال جوهر البناء السياسي للدولة القائم على الأساس الطائفي في إنتاج السلطة، فحافظت الدولة على وجودها كإطار يحتضن الطوائف ويحافظ على كياناتها الخاصة، دون أن تتحوّل إلى إطار كلّي يشدّ الأفراد على أساس الولاء الوطني العام.

كذلك فإن الروابط الأهلية، بدت أشدّ فاعلية وأكثر بروزاً، واستمرّت في التعبير عن نفسها كوحدات سياسية تنتظم في إطار العائلة والعشيرة والطائفة، وتنزع نحو حيازة السلطة، فيما بدت الروابط التي تقوم على أساس إرادي أقل شأناً وأضعف قدرة على تغيير الواقع القائم.

لذلك، تبرز أهمية دراسة أسباب استمرار هذه الأشكال التقليدية في المحافظة على كياناتها الخاصة، فهل أن بنية النظام السياسي هي التي تسمح فعلاً بوجود هذه الأشكال من الروابط؟ أم أن وجودها يعود إلى أبعد من ذلك بكثير؟ وكيف يتبدّى لنا ذلك من خلال رصدنا ودراستنا لها في منطقة بعلبك ـ الهرمل؟





معهد المعارف الحكمية
(للدراسات الدينية والفلسفية)

بيروت - حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ - شمالي
Beirut - Haret Hreik - Sawly Center - 2nd Flr. - Telefax: 961 1 544 622
www.shurouk.org - E-mail:maahad@shurouk.org ; almaaref@shurouk.org